

المفتضيب

مقدمة

أبي العباس محمد بن يزيد البغدادي

٤١٠ - ٤٨٥ هـ

تأليف

محمد عبد الخالق عسيرة

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الأول

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب المقنن صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٥٢٨٥ هـ

الجزء الأول

محقق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتى من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لى الآن أن أتحدث عما يأتى :

١ - لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثّل بصفحتيه في مواجهة القارىء في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارىء المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعلّ هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ - ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفنى كثيرا من الجهد ، وفي الحق أنّ ذكر نصوص سيبويه كان يغنى عن كلّ شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣ - لم أعلّق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفى أن تكون المسألة في المقتضب ايعرف القارىء مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤ - إذا كان نشر المقتضب قد حقّق لى أمنية من أعزّ أمانى فقد انشرح صدرى إلى أننى جعلت مسائل المقتضب على جبل الذراع بما صنّعه من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المختضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف الثام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عزيمة

تصدير

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة احياء التراث

من أهم العلوم العربية التي غنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما لهما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتتشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصلية كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من الذيوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإعرابها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب «المقتضب» فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان - كما يقول محققه - «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة» ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيلي في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة «ممتاز» من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب «المقتضب» ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريلي زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتشرده ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهبه النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشككة في أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفارقي لخص هذه الكتب جميعها ، ووثق بها حواشى الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى ولامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهبه النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض لذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقلوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونتوكل عليك ، ونعوذ بك من التكلف لما لا نُحْسِن ،
كما نعوذ بك من العُجب بما نُحْسِن .

ونصلي ، ونسلم على خير أنبيائك ، وخاتم رسلك ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحابه..
أما بعد :

فقد صَحِبَتِ المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبتى ، وقربته من نفسى ، وبقيت حَفِيًّا به ، مُراعياً له ، مقبلاً عليه .
وما من شك في أنه ليس في تراثنا اللغوى المخطوط كتاب يُنازع المقتضب في أصالته ،
أو يُضارعه في عراقته وضخامته .

فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها في القرن
الثالث الهجرى ؛ ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛
لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرآة الصادقة التى تجلو مذهب النحوى
في صورة مُعبّرة ، واضحة القسّمات بيّنة الملامح .

لأبى العباس كُتِبَ أخرى في النحو ، ولكنها رسائل .

أما «المقتضب» فقد جعله كتاباً قائماً برأسه ، مستغنياً بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ،
ولمّا ألف كتابه (الكامل) بعد (المقتضب) ، وضمّنه صُدُراً من مسائل النحو ، ما أحال إلا
عليه ، ولا أشار إلا إليه ، وكان يفخّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في
الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلا مسبقاً بلفظة : «الكتاب» . وكذلك فعل في كتابه
«المذكّر والمؤنث» .

وَعَنِيَّ عَنْ الْبَيَانِ أَنَّ «المقتضب» أقدم ما وصل إلينا في النحو ، والصرف بعد كتاب
سيبويه .

والمصادر الأولى - وما أقلها - هي النبع الصافي ، والمورد العذب ؛ فيجمل بنا أن نكشف
عن منابعها ، ونعبد الطريق إليها ، ونيسر الاعتراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوج
نفوسنا إلى أن تستمع لأحاديث هؤلاء الأئمة ، وأن تعرف كيف يصورون آراءهم بأقلامهم ؟
وكيف يحتجون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة الذين جاءوا من بعد سيبويه ؛ كما كان له
تأثير في مؤلفاتهم النحوية ؛ لهذا عُنيت في تعليقي ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه .

والإفصاح عن هذه الصلة لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه في كل مسألة عرض
لها المبرد ، وبهذا يتبين لنا بوضوح مدى اعتماد المبرد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثم إن
كتاب سيبويه ، والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط
بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين : الثاني والثالث ، وفي ذلك أيضا
كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قوية في الدراسات المقارنة .

لقد بذلت أقصى الجهد في ذلك حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمنتها التعليق على
المقتضب قدرا وافرا .

وهذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت (٣٨٠) شاهدا ، وغير ما اكتفيت به من
الإحالات .

هذا وفي نشر المقتضب تصحيح لمذهب علم من أعلام العربية ، فما أكثر ما نُسب إلى
المبرد من أقوال تعارض ما أثبتته في مقتضبه ، وفي ظني أن الذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد
كتاب سيبويه ، وجمع ذلك في كتاب .

بينما نراه متفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تنسب إليه خلاف ذلك ، وليس أدل
على هذا من أن سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

مُعاوَى إنَّنا بشرٌ فأَسْجِجْ فلَسْنا بالجبال ، ولا الحديدَا

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلها المبرد في نقده للكتاب ، ثم استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إن المبرد رد على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يصحب نشر (المقتضب) إحياء كتابين لهما به صلة :

أولهما : نقد المبرد لكتاب سيبويه ، ورد ابن ولاد على المبرد في كتابه «الانتصار» وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج أن المبرد كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وسرى القارئ أن المبرد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ، كما أن أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : «تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب» لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنى أن يُنشر كاملاً ، ولكن الذي حملني على تلخيصه أن الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، واو فعل لأحسن وأجمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي ، وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثم يبين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحسبك أن تعلم أنه ولد من هذه المسألة : (سير يزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية عنيفة لا طائل تحتها ، وما أشبهها بلحم جملي غث على رأس جبل وعمر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو والالباب .

وقد أعانني الله فيسري معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كل شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحته ،
ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنيت ، ودعوت الله أن يهيئ للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقد .
وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ،
والإسلامية .

وأما مالمقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث = فلهم مني
أجمل الشكر .

سبَّد الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسداد .

محمد عبد الخالق عزيمة

٦ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ

٣١ مارس ١٩٦٣ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نسبه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

« هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث » وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : « وثمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول » (١) .

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرد من السورجيين بالبصرة ممن يكسر الأرضين وكان يقال له : حيّان السورجى وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرد ابنة الحفصى ، والحفصى شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فاوجل) من السورجيين بالجيم المعجمة ، ثم قال الناشر : ولم أعر على معناه على الرغم من محاولاتي الكثيرة للبحث عنه حتى في بلاد المشرق .

(١) ترجمة المبرد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الألبا : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباه الرواه : ج ٣ - ص ٢٤١ - ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ شذرات الذهب : ج ٢ - ص ٩٠ - ١٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بغية الوعاة : ١١٦ - ١١٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه توفى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيب في
مراتب النحويين بأن قال : توفى سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يدرك الخليل ، وما ذكر في العقد الفريد^(١) من « أن محمد بن يزيد النحوي
قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه
فانقبضت ، فأخذ بعُضدي وقربني إلى نفسه وقال : إنه لا يضيق سمّ الخياط بمُتحابين ،
ولا تسع الدنيا متباغضين » تصحيف ، وهذا الحديث إنما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد
اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزانة الأدب^(٢) .

راء المبرد :

لقيت راء المبرد حظا كبيرا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تثبت فتحها وأخرى
تدلّ على كسرهما ، فيقول ابن خلكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة
وبعدها دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي
ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل المبرد لم لُقبت بهذا
اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب
إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطأني ، فقال لي أبو حاتم :
ادخل في هذا : يعني غلاف مُزَملة فارغا ، فدخلت فيه وغطّيت رأسي ، ثم خرج إلى الرسول
وقال : ليس هو عندي . فقال : أخبرت أنه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتّشها فدخل ،
فطاف كلّ موضع في الدار ولم يفتنّ لغلاف المزملة ، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق ،
وينادي : على المزملة المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثم قال : وقيل : إن الذي لقّبه
بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأساتذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة التجارية
بتحقيق الأستاذ سعيد الريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات الزبيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسبني قد ضيقت
عليك فقال له : لا تقل ذلك فإن شبرا من الأرض لا يضيق على المتحابين والأرض برحبها لانسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً القفطى عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصنف المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الراء ، ولُقِّبَ بالمبرد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه (١) .

أما ابن عبد ربّه (٢) فيعلّل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار المبرد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحويّ على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختَر لِكُلِّ شاعر إلا أبرّد ما وُجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانيء ، فاستخرج له من البرّد أبياتاً ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ »

وجُلَّ أشعاره في الخمریات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلّها ، وتخطّأها إلى التي جانسته في برّده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعني المبرد ، إلا لبرّده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعاراً . تقتل من بردها .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الراء بالشدة والفتحة في كتاب أبي العباس «المذكر والمؤنث» نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق والسيرافي (٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : «لما صنّف المازنيّ كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المبرد بكسر الراء : أي المثبت للحق ، فغيّره الكوفيّون وفتحوا الراء» .

قال الثعالبي في كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس في سبب تلقيبه بالمبرد على قولين :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٢٣ .

(٢) المقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) الزهر ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يمرض السيرافي لضبطه في ترجمته للمبرد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها إلا الشدة وحدها في الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو برد على أبيه في الجد منه إذا ما شئت أو لعب
وقلّما أبصرت عيناك من رجل إلا ومعناه إن فسّرت في لقبه
والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ؛ كما لقّب الغراب بالأعور والمثل يضرب به في
حدة البصر» .

ويقول نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوي البصري ؛ لأنه كان يدرس في البرادة .
اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين^(١) فالشيخ الشنقيطي كان متشدّداً في كسر الراء وكان
ينشد في ذمّ من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجبٌ وبغير هذا ينطبق الجهلاء
وقد وقعت على شعر الظاهر فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو
قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهرواني المتوفى سنة ٤٩٣ هـ (٢) :

تقول بُنيّتي أبتى تقنّع ولا تطمَحْ إلى الأطماع تعتدْ
ورُضْ باليأس نفسك فهو أحرى وأزِينُ في السورى وعليك أعودْ
فلو كنتَ الخليلَ وسيبويه أو الفراءَ أو كنست المبرّد
لما ساويت في حيّ رغيفسا ولا تُبتاعُ بالماء المبرّد

وقد يكون المبرّد أراد أن يهوّن على نفسه ما تُشعر به الألقاب من ذمّ بما حُكي عنه :
قال الأخفش : أنشدنا أبو العباس المبرّد^(٣) :

لا تكرهن ألقبا شهّرت به فلبّ محظوظٍ من اللّقب
قد كان لقب مرةً رجلاً بالسوائلي فعُدّ في العرب

* * *

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٩ .

وما من شك في أنَّ اشتغال هذا اللقب على هذه الحروف (ب - ر - د) كان مشار فكاهات سمعها المبرد فتقبلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :

لقي بَرْد الخيار الكاتب أبا العباس المبرد على الجسر في يوم بارد فقال : أنت المبرد وأنا بَرْد الخيار واليوم بارد اغبر بنا لثلا يُصيب الناس الفالج^(١) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نصف النهار في تموز فقلت : ليس بقربي منزل أقرب من منزل المبرد إذ كنت لا أقدر أن أصل إلى منزلي بباب الشام ، فجئته فأدخلني إلى حويشة له وجاء بمائدة فأكلت معه لونين طيبين وسقاني ماء بارداً وقال : أحدثك إلى أن تنام فجعل يحدثني أحسن حديث فحضرني لشؤي وقلة شكرى بيتان فقلت : قد حضرني بيتان أنشدتهما ؟ فقال : ذاك إليك - وهو يظن أنني قد مدحته - فأنشدته :

ويوم كحر الشوق في صدر عاشق على أنه منه أحسر وأومد^(٢)

ظالت به عند المبرد قائلاً فما زلت في الفساذة أتبرد

فقال لي : قد كان يسعك إذا لم تحمد ألا تدم ، ومالك عندي جزاء إلا أن أخرجك ، والله لا جلست عندي بعد هذا . فأخرجني فمضيت إلى منزلي بباب الشام فمرضت من الحر الذي نالني مدة فعدت باللوم على نفسي^(٣) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قلنا ، ثم طُلب إلى سرمن رأى من المتوكل ، وكان سبب حمله من البصرة أن المتوكل قرأ يوماً بحضرة الفتح بين خاقان قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بفتح همزة (أنها) فقال له الفتح : ياسيدي (إنها إذا جاءت) بكسر الهمزة^(٤) . فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمد الهادي وكان صديقاً للمبرد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدم ، ولا أعرف أحداً يتقدم فتي بالبصرة يعرف بالمبرد . فأمر المتوكل فجئ به إلى سرمن رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطايا^(٥) .

(١) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخاص للثعالبي ص ٤٥

(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٤) القراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) الزبيدي ص ١٠٩ - ١١٠ ، القفطي ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرد بسر من رأى بُنْدَار بن لَرَّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(١) .

ولما قُتل المتوكّل سنة ٢٤٧ رحل المبرد إلى بغداد ، فقدم بالدا لا عهد له بأهله ، فاختل وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ايتسبب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يُوهّم بذلك أنّه قد سُئل ، فصارت حواه حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلمون ويجتمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلما نظر ثعلب إلى مَنْ حَوْلَ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدِ أمر الزجاج وابن الخياط بالانهوض إليه وقال لهما : فُضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صاروا بين يديه قال له الزجاج : أتأذن - أعزك الله - فى المفاتشة ؟ فقال له المبرد : سلّ عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج فى وجوه أصحابه متعجبا من تجويد أبي العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فليست مفارقا هذا الرجل ولا بدّ لي من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهِر علمه ، وانتشر فى الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكننى أقول بالعلم والنظر^(٢) .

صفاته :

كان غلاما وسيما ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستاني فى وصف هذا الجمال فقال^(٣) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيساني سستروا وجهك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ القفطى ج ٢ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريري للشرشى ج ١ ص ١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجمال بوجهه فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ،
وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقُرب الإِفهام ، ووضوح الشرح ،
وعذوبة المنطق - على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأمالي ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور
أبا جعفر وليّ رجلا على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل
على هذا المتولّي بعض المتخلّفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تُثبت
اسمي مع القواعد ؟ فقال له المتولّي : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : فني العميان
فقال : أمّا هذا فنعم فإنّ الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي
الصُّدُورِ) فقال : وتُثبت ولدي في الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضا فإنه من يكن أنت أباه
فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبتته في العميان وولده في الأيتام » وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص ١٧ .
وفي جمع الجواهر والملح^(١) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سلّة حلوى قد
أعدّها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة في اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأنشده :

الناس في غفلاتهم ورحى النيسة تطحن

وللمبرّد مع عقلاء المجانين في زيارته لهم طرائف كثيرة^(٢) .

براعته في الجدل والمناقشة :

يصوّر لنا ذلك الزجّاج أحسن تصوير في أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزّك الله - في المفاتشة فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ، فسأله عن

(١) ص ٦٢ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة ص ٢٨٣ والمقد

ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه فنظر الزجّاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويُفسده ويعتلّ فيه ، فبقي الزجّاج سادراً لا يُحير جواباً ثم قال : إن رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك فقال أبو العباس : فإنّ القول على نحو كذا فصَحَّ الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده . فبقي الزجّاج مبهوراً ثم قال في نفسه : قد يجوز أنّه كان حافظاً لهذه المسألة مستعدّاً للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله في المسألة الأولى حتّى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقنِع ثم يُفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأوّل (١) .

وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرّد والزجّاج (٢) . ونقل عنه أنّه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمّني حُجّة (٣) .

* * *

كان المبرّد لا يعلم مجّاناً ، ولا يعلم بأجرة إلّا على قدرها : حكى الزجّاج أنّه كان يخرط الزجّاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرّد فقال له : ما صنعتك ؟ قلت : أخرط الزجّاج وكسبي كلّ يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كلّ يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتّى يفرّق الموت بيننا ... (٤) .

وحكى المنذريّ قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيءٍ مسّى وإنّه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط (٥) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطيّ : « وكان المبرّد ممسكاً بخيلا يقول : ما وزنت شيئاً

(١) الزيدى ص ١١٨ - ١١٩ والقفطيّ ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بنية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلا وزجج الدرهم في نفسى . هذا مع السعة التي كان فيها ، وكان ثعلب أشد منه في الاستمساك ، وكان المبرد يصرح بالطلب ، وثعلب يعرض ويلوح .

وقال أبو بكر بن عبد الملك^(١) : « كان المبرد من أبخل الناس بكل شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة مَعْمَرُ بنُ الْمُثَنَّى : لا يكون النحوى شجاعا . فقيل له وكيف ؟ فقال : تروونه يفرق بين الساكن والمتحرك ولا يفرق بين الموت والحياة .

وقال المبرد : وأنا أقول : إنه لا يكون نحوى جوادا . فقيل له : وكيف ذلك ؟ قال : تروونه يفرق بين الحمزتين ولا يفرق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أن الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

وتبع ذلك أنه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبس أثواباً يتيه بها تيه المالك على بعض المساكين
ما غير الجُلِّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المُفَجَّع^(٢) البصرى عن المبرد : اتهم بالكذب في نقل اللغة - وهذا ورد عن المُفَجَّع^(٢) بإسناد مظلم والمُفَجَّع^(٢) لا يُعْتَدُّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ : « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ : « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب » .

وقد نقلت إينا فصّتان تتضمّنان اتّهام المبرد بالوضع والاختلاق :

١ - قال ياقوت^(٣) : زعموا أن أبا العباس المبرد ورد الدّينور زائرا ليعمى بن ماهان

(١) الزيدى ص ١١٤ .

(٢) في الأصل « النخع » محرفاً ، وسيأتي حديثه .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١ .

فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحمها ؟ فقال : هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة . فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم قول الراجز :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمُهُ إِلَّا عُيْزٌ لَجْبَسَةٌ مُجْثَمُهُ

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له : أيها الشيخ : ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جثمت على ركبها ، ودُبِحت من خلف قفاها . فقال : كيف تقول وهذا شيخ العراق - يعني أبا العباس المبرّد - يقول : هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن وأنشده البيتين . فقال أبو حنيفة : أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتهما هذه ! فقال : صدق الشيخ أبو حنيفة فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه . فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت .

ب - والقصة الثانية ذكرها الأنباري وغيره^(١) فقال :

«وقال أبو عبد الله المفجع : كان المبرّد لعظم حفظه اللغة واتساعه يتهم ، فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يجيب ؟ وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشاعر :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال قوم : هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له : أيذك الله تعالى ما القبعض عند العرب ؟ فقال : القطن يصدق ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حُثْيَى الْقِبْعُضَا

قال : فقلت لأصحابي : ترون الجواب والشاهد ، إن كان صحيحاً فهو عجب ، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب .

ويظهر في سياق القصتين أثر الوضع والانتحال . أضف إلى ذلك أن المفجع من أصحاب

(١) نزهة الألبا ص ٢٨١ - ٢٨٢ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ .

ثعلب ، وكان شيعياً وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره ، وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأنخفش فقال^(١) : «سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البين الذي يَصِرُ [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعدّ كذاباً ملعوناً .
وكنّا قلّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة مني لزمّني حجة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما زوّأت في الحرف سنةً لتصبح لي حقيقة^(٢) .

شعره :

ذكره المرزباني في معجم الشعراء^(٣) فقال :

« محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزدي النحوي المعروف بالمبرّد :
ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصري رأيت أحسن وجهاً مني ؟
قال : فقلت ولا أسمع راحةً ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرتُ بخلفيّةٍ لا أتقيها لشكّ في اليمين ولا ارتياب
بأنّك أحسنُ الخلفاء وجهاً وأسمعُ راحتين ولا أحاي
وأنّ مطيعك الأعلى جسدوداً ومن عاصاك بهوى في تباب

فقال لي : أحسنت ، وأجملت في حسن طبعك ، وبدمتك .

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في وصف وثناء مجاوز المقدار
بأذل مدحه ضنين بما يملك من درهم ومن دينار
زرتّه مكرها وما كنت من قبل لثل العلاء بالزوار
فحصلنا على ثناء ومدح وركوب بالليل في طيار

(١) الزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . روا في الأمر : نظر فيه وتعبه .

(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عننا البسلا ء لم ندر ما خطر العافية ؟
وقال الزبيدي^(١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفرد به بذهب
أصحابه وإربائه عايمهم بفطنته وصحة قريحته - متخلفا في قول الشعر ، وكان لا ينتحل
ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله
ابن عبد الله :

بنفسي أخ برّ شددت به أزرى	فألفيته حُرّاً على العسر واليسر
أغيب فلي منه ثناء ومدحسة	وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمـالـ لصحبه	وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتني	مطالبة شنعاء ضاق بها صدرى
وأحسن من هذا الحديث ونشره	كتاب أتاني مدرجا بيدي نصر
سُرتُ به لَمَّا أتى ورأيتني	غَنيبت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت : رعاك الله من ذى مودة	فقد فت إحسانا وقصر بي شكرى

ومَّا كسب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه^(٢) :

ياموئلا للنوى الهِمَاتِ والخطر	ومن عمدت لحاجاتي من اليسر
هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم	والستجيب لكم في حال مستتر
صِفْراً من الآمال إلا من رجائكم	ولابساً بعد يُسر حُلَّة العسر
قل للأمير عبيد الله دام له	عز الإمارة في طول من العمر
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر	فإن حق تمسك الورد للصدر
وقد بدا غود شكرى موقفا فأجد	سقياه أجنيبك منه يانع الثمر
فإنما يسم الوسمى مبتسدا	والمولى نبات الروض والزهر ^(٣)
والسيف يُجلى فإن لم تسق صفحته	نبا ولم يك كاللشحوذة البتر

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبيدي ص ١١٣ ، القفطى ص ٢٤٨

(٣) تثقيب فعل الحلقى العين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومنه « نهر » في القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول .

الولى . المطر بعده .

وقد تقدّم إحسانٌ إلىّ لُصم ثم أوتَ فيه من الإغراقِ في الشُكر (١)
وفي بقضاء عبيد الله لي خلفٌ وفيئض راحته المغنى عن المطر

سأل المبرّد بشر بن سعد المرتدّي حاجة فتأخّرت فكتب إليه (٢) :

وقاك الله من إخلاف وعسد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدباً ورأياً وبينك في الرواية من معدّ
وتجمعنا أو اصبر لازمات سداد الرأي من حسب وودّ
إذا لم تأت حاجاتي سسراعا فقد ضمنتها بشر بن سعد
فأى الناس آمله لبرّ وأرجوه لحلّ أو لعقد

وفي العقد الفريد (٣) : ولحمّد بن يزيد :

يا عليلاً أفديك من ألم العسلة هل لي إلى اللقاء سبيل
إن يحلّ دونك الحجاب فما يُخجّب عني بك الضنى والعويل

وفيه أيضاً (٤) وللمبرّد :

ما القرب إلّا لمن صحّت مودّته ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دوى الصلر مضطّغن ومن بعيد سليم غير مقرب

وقال المبرّد (٥) : لما توفيت والدّة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلّ يعزيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثم أنشدته :

لعمرى أئن غال ريب الزمسان فساء لقد غال نفسا حبيبة
ولكنّ علمي بمسا في الثوا ب عند المصيبة يُنسى المصيبة

فتقهم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثم انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

(١) تثقيل فعل جاء في هذه القصيدة في : العسر - العسر - الشكر ، وهما لفتان ، وقد جاء في القراءات السبعة كثيراً .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) ج ٢ ص ٤٥١ .

(٤) ج ٢ ص ٣١٤ .

(٥) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقال المرزبانى^(١) : أخبرنا الصُّولى قال : أنشدنا أبو العباس المبرّد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لِي حِيلَةٌ فِيمَنْ يَنْسَمُ وَلَيْسَ فِي الْكَذَّابِ حِيلَةٌ
مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقْوُ لِي فَحِيلَتِي فِيهِ قَلِيلَةٌ

قال المبرّد وقد ناقض هذا الشاعر لأنّه قال : «وليس في الكذاب حيلة» ثمّ قال : فحيلتي فيه قليلة ثمّ أنشدني لنفسه :

إِنَّ النَّمُومَ أُعْطِيَ دُونَهُ خَبْرِي وَلَيْسَ لِي حِيلَةٌ فِي مَفْتَرِي الْكُنْبِ

والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إِنَّ النَّمُومَ أُعْطِيَ دُونَهُ خَيْرِي .

ثمّ نسب هذا البيت إليه الأَخْفَشُ .

وله في وصف نرجسة^(٢) :

نَرْجَسَةٌ لَاحِظَنِي طَرْفُهَا تُشَبِّهُ دِينَارًا عَلَى دَرِّهِمٍ

شيوخه :

تلقّى العلم عن أشياخ عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرّمي وختمه على المازني .

ويقول عن الجرّمي^(٣) : « وكان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أخذ منه » .

وقد جرى ذكر الجرّمي في مواضع قليلة من المقتضب .

المازني : يقول المبرّد عنه^(٤) : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر

الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه » .

(١) الموشح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه فى كتب الأدب واللغة كقوله (١) :

«سمعت المازنى يقول معنى قولهم : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» أى إذا صنعت ما لا يستحى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يذهب إليه العوام» .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صور من الأسئلة التى كان يوجهها المبرّد للمازنى وجواب المازنى عنها .

وتردّد اسم المازنى فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستاني : قال المبرّد (٢) : جئت السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبئني أن تهجر خلقته له فتركته مدة ثم صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التئ هو والمازنى فى دار عيسى بن جعفر الهاشمى تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنى عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأليف الكتب فى اللغة .

ولم يجرّ للسجستاني ذكر فى المقتضب .

التوزى : قال عنه المبرّد (٣) «ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبى محمد التوزى ، كان أعلم من الرياشى والمازنى وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة» وقد جرى ذكر التوزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوزى ، كما قرأ عليه نواذر أبى زيد (النواذر ص ٣١٧) .

الرياشى : قال عنه (٤) : أول ما سمعت الرياشى ينشد شعرا لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصّسا بداركم بدلا بدارى فى بنى أسد
الخُصّ فيه تَقَرُّ أعينُنَا خبير من الآجر والكمَد

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٠ - ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أخبار البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا^(١) : سمعت المازني يقول : قرأ الرياشي على كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردد اسم الرياشي في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزيادي : له روايات^(٢) عنه كما تردد اسمه في الكامل .

أبو محلم الشيباني : اتصل به المبرد كما يقول ابن النديم^(٣) .

الجاحظ : ظل المبرد على صلة به إلى آخر أيام حياته^(٤) .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرد عنه كثيرة مستفيضة .

وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أن المبرد قرأ شعر أبي تمام على أبي ماملك عون بن محمد الكندي .



ولم تقف ثقافة المبرد عند التلقى من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول^(٥) .

وفي رأبي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد ، وثقافته أعمق من كل أثر ، فقد حذقه وهو حدث السن كما يرويه الزبيدي ، قال :

وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمد المسمعي قالا : رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

وحدثني^(٦) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ - ٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ - ٢٤٣ .

(٦) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والقفطي ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحبت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرا على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرد على كتاب سيبويه أنه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يضمن بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدي فقال : (١) .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرد ، وكان المبرد لا يمكن أحدا من نسخه ، وكان يضمن بها غنا شديدا فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له في كل كتاب منه جعلا قد سماه ، فأجابه إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد فسخي بأبي الحسين إلى بعض خدمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

ويقول الزبيدي أيضا عن أبي القاسم بن ولاد (٢) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرد .

والمبرد ثبت لنفسه سماعا عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرد صلوات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .

روى عن البحتري شعره (٣) وكانت بينه وبين البحتري صداقة وثيقة العرى ، وألّفه

سقطت بها الكلفة حتى كتب إليه البحتري يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٤) .

يوم سبت وعندنا ما كـ	في الحرّ طعام والورد منا قريب
ولنا مجلس على النهر فيا	ح فسيح ترتاح فيه القلوب
ودوام المسدام يُدنيك ثمن	كنت تهوى وإن جفاك الحبيب

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحتري ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

فَاتِنَا يَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ فِي اسْتَتَارِ كِي لَا يَرَاكَ الرَّقِيبُ
نَطْرِدِ الْهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتَرَعَاتٍ تُنْفِقِي بَيْنَ السَّكْرُوبِ
إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَدْوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طَرُوبِ
لَا يَرْغُكَ الْمَشِيبُ مَسْنَى فَإِنِّي مَا ثَنَانِي عَنْ التَّصَابِي الْمَشِيبِ

ومدح البحرى إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرد^(١).

وقال الصولي^(٢) : حدثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي قال : قدم عُمارة ابن عقيل بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجريير .

وتردد اسم عُمارة بن عقيل كثيراً في الكامل^(٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعتز لنفسه^(٤) :

وفي الكامل أيضا : أنشدني أم الهيثم ، وفي الفاضل أيضا^(٥) .

وفي العقد^(٦) قال المبرد : أنشدني أبو دهمان لنفسه ، وفيه أيضا :

« وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جود ثم أقلعت سريعا فمررت في مائي الموسوس فقال » :

(١) ديوان البحرى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٤١ ، ج ٢ ص ١٧٣ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ج ٧ ص ١٥٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ج ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ والأما ج ١ ص ٣٠ ومراتب

النحوي ص ٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٩٠ ، ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) ج ٢ ص ٤٥١ ، ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المعاصرين من المنافسة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم^(١):

كفى حزنا أنا جميعا ببلدة ويجمعنا في أرضها شرُّ مشهَدِ
نروح ونغلو لا تزاورَ بيننا وليس بمضروب لنا يومٌ موعَدِ
فأبداننا في بلدةٍ والتقاؤنا عسيرٌ كلُّقيا ثعلبٍ والمبردِ

أبدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أولَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أنَّ ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافسا قويا اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف^(٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفا بالبلاغة ولا رأيته إذا كتب كتابا إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة^(٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومخبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزبيدي ص ١٥٧ - ١٥٨ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رآك الناس تَمْضِي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ! ولم يكن يلتفت إلى قوله^(١) .

وقال الأخفش الصغير : كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخُلْدَى^(٢) .

وكان المبرد يحب الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .

حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي - وكان صديقهما - قال :

قلت لأبي عبد الله الدينوري - نحن ثعلب - : لم يأتني ثعلب الاجتماع بالمبرد ؟

فقال : لأنَّ المبرد حسن العبارة ، خلَّو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب العلَّمين ، فإذا اجتمعوا في مَحْفَلٍ حَكِمَ للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن^(٣) .

وكان بعض الناس يحب أن يُذكى روح المنافسة بينهما ويُشعل نار العداوة حتى لا تخمد .

جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالمبتسم العذَّب ومشتكى الصَّبِّ إلى الصَّبِّ
لو أخذ النحو عن السرب ما زاده إلا عَمَى القسلب

فقال : أنشدني من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمني عبد بني مِشْمَسَح فَصُنْتُ عنه النفس والعرضَا
ولم أجِبْه لاحتقارى له من ذا يَعْضُ الكلبَ إن عَضَا^(٤)

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب^(٥) .

وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزيلعي ص ١٥٦ - ٢٢٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ، ج ٢ ص ٢٢٩ و (ماذا) لاتلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسيأتي شرحه) .

(٣) الزيلعي ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزيلعي ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ فَارَسٍ الْإِنْتِصَارَ لثَعْلَبٍ^(١) .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب^(٢) .

وَمَنْ انتصر للمبرد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال^(٣) :

وكان الشِّعر قد أودى فأحيا أبو العباس دائر كلِّ شعر

وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر

وقالوا ثعلب يُفتي ويُملي وأين الثعلبان من الهزبر

وهذا في مقالك مستحيل تشبه جدولا وشلا بيخسر

وقال الآخر في مدح المبرد^(٤) :

وأوتيت علما لا يُحيط بكنهه علومُ بني الدنيا ولا علمُ ثعلبٍ

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتكما العلماء يسوما رأيت شأؤكما متساوتين

تفسر كلَّ مقفلة بحذق ويستر كلَّ واضحة بغين

كأنَّ الشمس^(٥) ما تلييه شرحا وما تلييه همزة بين بسين

وكثر اجتماع المبرد وثلعب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحوية

كثيرة في هذه الدار^(٦) . وغير نحوية أيضا^(٧) .

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أنَّ ثعلبا نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد^(٨) :

ربَّ من يَعْنِيهِ حالي وهو لا يَجْسُرِي ببالي

قلبيسه مسلان مني وفؤادي منسيه نخالي

فلما بلغ ثعلبا ذلك لم تُسمع منه بعد ذلك في حقِّه كلمةٌ قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ - ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ - ١١٩ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

عنهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟
قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه^(١) .

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيَّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم
المبرّد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما^(٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس
أخي محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرّد فقال لي أخي : قد حضر
هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو ثم أعرفه فكنت أشركهما فيه
إلى أن دققا فلم أفهم ، ثم عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسأني فقلت : إنهما تكلّما فيما
نعرف فشركتهما ثم دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو
أعلم منهما^(٣) .

وقال الصولي^(٤) : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه بمن بعده صيته ووقع الإجماع عليه
إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى
الشيبياني رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر^(٥) :

أيا طالب العلم لا تجهلن	وعُذ بالمبرّد أو ثعلب
تجد عند هذين علم الأورى	فلا تك كالجملي الأجرى
علوم الخلائق مقرونة	بهذين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له الفراء فقال : ولا يعشيره^(٦) .

(١) الزيلدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزيلدي ص ١٥٨ .

(٦) نزّهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزبيدي^(١) : وكانا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .
والبرّد يصرّح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب
العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنّه رثى البرّد بهذه الأبيات^(٢) :

ذهب البرّد وانقضت أيامه وأيدهبن إثر البرّد ثعلبُ
بيت من الآداب أضحي نصفه خربا وباقى النصف منه سيخرب
فتزودوا من ثعلب فبكأس ما شرب البرّد عن قريب يشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تُكتب

* * *

وقد أخذ عن البرّد وثعلب كثير من الأدباء وتخرّج على أيديهما كثير من العلماء منهم :
على بن سليمان الأخفش^(٣) ، وابن كيسان .
وزنطويه^(٤) .

ومحمد بن ولّاد^(٥) .

ومحمد بن يحيى الصّولي^(٦) .

وأبو الطيّب محمد بن اسحق بن يحيى الوشاء^(٧) .

وعبد الله بن المعتز^(٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ - معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان
ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وكذلك في مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظره ص ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ،

٤٦ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١١٨ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المعتز العباسي) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علّق بظنّي بعد أن قرأت الإنصاف للأنباري أن هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيين عرضاً يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيين إلا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة . أشفقت على مذهب الكوفيين لأنّه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصريّ ، وأصورته لنا أقلامٌ كوفيّة لتغيّر تقديرنا له ، ونظرتنا إليه .

ولكنّي بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفراء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيّون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجّون لها ؟ - أيقنت أن صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك هممة لا تبين ، وغممة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدّث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلجّ الكلام على عواهنه ويرسله إرسالا : قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فإنها لا تعمى الأبصار) فإنه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكر وأنت ، إنه قام هند ، وإنه قامت هند ؛ لأنّ الفعل يؤنث ويذكر . يقول البصريّون : ضمير الشأن مفرد مذكر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسّرة له مؤنث عمدة كآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئا آخر ؟ وما معنى قوله : لأنّ الفعل يؤنث ويذكر ؟ وهل يصحّ إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قل الفراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنه قام زيد . ثم يستعمل بعد فيتقدّم ويتأخّر ، والأصل في هذا مثل : إنما قام زيد . فالعماد - (ما) وكلّ موضع فعلى هذا جاء يبتى الفعل ، وليس مع (قل هو الله أحد) شيء يقيه .

وقال في ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ؛ إنما تقدم العماد ههنا - يعني في أول الكلام - ليعلموا أن الكلام يجيء مذكرا ومؤنثا» .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئن به نفسك ؟

يرى الكوفيون أن اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يُنصح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال في ص ٥٢ - ٥٣ «قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قربته قال :

وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليُعلم لمن الفعل ؟

قال أبو العباس : (وهذا) لا يكون إلا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يتقدم فعله كما يتقدم في (كان) لأنه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء» .

وقال في ص ٥٤ - ٥٥ «إذا جاء واحد لا ثاني له فقل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلا تقريبا» .

وقال في ص ٤٢٧ - ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب ، وهم يسمون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أي قرب الفعل به . وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أي الخليفة قادم . فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان) ...» .

في ص ٢٩٨ «قال من جمع كُثْرِيَّات قال في التصغير : كُثْمِثْرِيَّة خفيف وأكثر الكلام كُثْمِثْرَةٌ وكُثْمِثْرَاة أيضا» .

المعروف أن أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ «وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أبي الواشين لا عَمْرُ غَمِيرِهِمْ لقد كَلَّفُونِي خُطَّةً لا أُرِيدُهَا»

وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .
ويمثّل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النخو الكسائي ، والفيقه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه لا يعرض علينا أنماطا رائعة ، وصورا بارعة لهذا النخو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يُرسل فيها القول إرسالا من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر حذق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصة :

قال العجوزي^(١) : « صرت إلى البرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزك الله - في قول أوس ؟ :
وغـيـرـها عن وصلها الشيب ، إنه شفيـع إلى بيض الخـدور مُـدربُ

فقال بعد تمكث وتمهل وتمطّط : يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غص المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :
إنّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجز له ذكر لأنّه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت :
أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة منه بغزارة حفظه^(٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلامذة المبرّد

الزّجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصريّ بعد المبرّد ، وكان أوّل اتّصاله بثعلب ثمّ انقطع إلى ملازمة المبرّد كما قدّمنا . ولما كبر المبرّد وضعف أيّام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : «إنّه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنّه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السريّ رجوت أن يفي بذلك» (١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرّد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء ، ونوادر أبي زيد .

ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ : حدّثنا المبرّد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرّد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثمّ اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصّيدلانيّ : هو صهر المبرّد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستملّي أبي العبّاس المبرّد (٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرّد وثعلب ، وكان يخلط المذهبيين : البصريّ والكوفيّ .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحويّ : يقول عن المبرّد : ربّما اختصّني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري (٥) .

هل كان المبرّد متعصباً :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ : «وقلنا إنّ المبرّد عربيّ أزديّ يمانيّ ، وكتاب الكامل يمثّل هذا النوع من العصبية القبليّة

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ .
(٤) الأمل ج ١ ص ٣١ . (٥) الصّاحبيّ ص ٥٧ .

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .
(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ .

تفصيلاً صحيحاً . ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعَلِّي شأن المهلب ، ويتأَوَّل له . لقد رُمي المهلب بالكذب حتَّى في حديث رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهو يذكر أَنَّهُ إِنَّمَا كَذَب في الحرب والكذب في الحرب جائز .

الذي في الكامل ج ٨ ص ١٩ : « قال أبو العباس : فكان المهلب ربُّما صنع الحديث ، ليشدَّ به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج » وذكر الحديث ص ٨ : كلُّ كذب يكتب كذباً إلا ثلاثة : الكذب في الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته بعدها وكذب الرجل في الحرب يتوعَّد ويهدِّد » في ص ١٨ .

وأقول : إنَّ المبردَ ضمَّن الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ؛ كما ضمَّنه شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُفْرة ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةٍ ليس طولُها كطولِ الليالي : ليت صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيهما :

فلم تُبْقِ منهم رايةً يعرفونها ولم تُبْقِ من آل المهلبِ عسْكَراً
وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلب - جَدُّ الله دابِرهم أَضْحَوْا رمادًا فلا أَضِلُّ ولا طَرْف

ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

والأزْدُ قد جعلوا المنتوفَ قائدهم فقتلتهم جنودُ الله وانتتفوا

وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حَرَملة العبدى للمهلب^(٥) :

عِدْمَتِكَ يا مهلبُ من أمدِير أَمَا تَنْدَى يمينُكَ للفقير

بدولابٍ أضعَت دماءَ قسومي وطِرتَ على مواشِكَةٍ درور

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ .

(٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ .

(٣) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

وذكر هجاء رجل من تميم للمهلب مطلعته :

تبعا الأعور الكذاب فينا يزجي كل أربعة حمرا

ج ٨ ص ٨٨ .

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إن الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لعصبية . بدأ حديثه عن العدنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزدي حديثا موجزا على أن مما يستوقف النظر أن المبرد لم يذكر قبيلته ثُمالة مع مَنْ ذكر من بطون الأزدي فلثُمالة إخوة منهم غامد^(١) فذكر المبرد غامدا وأغفل ذكر ثُمالة^(٢) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يتهم علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثُمالة ، ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثُمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعدل هو قوله :

سألنا عن ثُمالة كل حي	فقال القائلون ومن ثُمالة
فقلت محمد بن يزيد منهم	فقالوا زدتنا بهم جهالة
فقال لي المبرد خسل قومي	فقسومي معشر فيهم نذالة

والمبرد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه^(٣) : لقد هجاني بيتين أنضج بهما كبدي .

ولكن علي بن حمزة يُعقّب على القصّة التي ذكرها المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله : «فهجاء أبي العباس ثُمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثُمالة للغدر متفقان في المعنى ؛ وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتها أولى» .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جمل (غالبا) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرد في ذم التعصب المفرط .
علق على قول الشاعر^(١) :

ألا جعل الله الحيّ اليانين كلّهم قدّى لفتى الفتيان يحيى بن حيّان
بقوله : « وهذا من التعصب المفرط . وحديثي شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان
يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فتميل له : ألا تدعو لأمك ؟ فقال : إنّها تميميّة ... » .
وفي موضع آخر^(٢) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصب لليمن .

وأتّهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج^(٣) المبرد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال :
« ونُسب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد إلى رأى الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل
في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم » .

وحديث المبرد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفر من الخوارج ولا يميل إلى
آرائهم . قال :

« وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العباس فيسأله ؛ فله عنه مسائل من القرآن
وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحلّه ، ثمّ غلبت عليه الشّقوة »^(٤) .

وإطالة المبرد في أخبار الخوارج لم يكن صبيحتها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها
تسجيل طرف من أدبهم القويّ كما قال المبرد^(٥) :

« وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردا لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه
معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة » .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم بقوله^(٦) :

(١) الكامل ج ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

(٥) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٦) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

« قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل شيء بشيء ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسخ به عزم صاحب الكتابة ، ويصدده عن سنته ، ويزيله عن طريقه » .

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يُؤثر الاعتدال والقصد ، فلم يضمن كتابه شيئاً في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه .

ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال^(١) : « وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره » .

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره ثمّ قال^(٢) : « وبعد هذا ما نُمسك عنه » وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال : « ونختصر ما يجوز ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشائمين » - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوايد الذي ختمه بقوله :

همو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوما بكسرى مراربه

« وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان عليّ أتقى لله من أن يُعين في قتل عثمان^(٣) » .

ولمّا ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال ذا ونبه عليها فقال^(٤) : « فأما أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثاً ولعن قتلته ثلاثاً ويقول : لو لم نلعنهم لللعنا ، ثمّ يذكر عليّاً فيقول : لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفر حتى حكّم فأمّ تحكّم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضي قدّما - لا أبالك - وأنت على الحقّ ! » .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ .

(٣) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ .

(٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العباس : « وهذه كلمة فيها جفاء ،
والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربّما استعملها الجفّاة من الأعراب
عند المسألة والطلب ، فيقول القاتل للأمير والخليفة : أنظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع
سليمان الملك رجلا من الأعراب في سنة جديبة يقول :

ربّ العبادِ ما لنا ومالكِ قد كنتَ تسقينا فما بدا لكِ
أنزِلْ علينا الغيثَ لا أبسا لكِ

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبأ له ولا ولد ولا صاحبة .
وفي الكامل ج ٦ ص ٧٦ . « وكان خالد بن عبد الله القسريّ - لعنه الله - يلعن علي بن أبي
طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر » .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيما يُروى لنا ما يفيد أنّه كان إلى جانب سيّدنا عليّ . قال له محمد بن عبد الله بن طاهر
بعد مناظرته لشعيب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّن معاوية إلى عليّ^(١) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة^(٢) .

(١) مجالس العلماء ص ١٢٢ .

(٢) الكامل ج ٧ ص ١٤٢ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي »^(١) .

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول متقدم ، واقتداتني منه علم كثير لقضاء ذمام ثعلب »^(٢) .

وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية »^(٣) .

وقال ابن خلكان : « كان إماما في النحو واللغة »^(٤) .

وقال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله »^(٥) .

وقال زينطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد »^(٦) منه .

وقال عنه ابن جنى : « يُعَدُّ جبلا في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »^(٧) .

وقال الأزهرى في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجاءين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه » .

وقال البحتري في مدح المبرد^(٨) .

ما نال ما نال الأمير محمد
ولا بيثن محمد بن يزيد
وبنسو ثمالة أنجم مسعود
فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزهة ص ٢٨٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) النزهة ص ٢٧٩ .

(٤) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٥) أخبار البصريين : ٧٧ النزهة : ٢٨٠ .

(٥) مراتب النحويين ص ٨٣ .

(٨) ديوان البحتري ج ١ ص ١٧٧ .

(٧) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١، و٩٢ قصيدة طويلة جداً لابن الرومي في مدح المبرد : بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة ، ربّما يكون أسرف في بعضها . وقلّما ظفّر نحويّ بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة . وقد أورد البارودي طرفاً منها في مختاراته ج١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وها هي ذى القصيدة كما هي في مخطوطة الدار :

طرقتُ أسماءَ والركبُ هُجُودُ	والمطايا جُنَحُ الأذوادِ قُودُ ^(١)
طرقتنسا ، فأنالت نائلا	شكرها لو كان في التَّبه ^(٢) الجُحود
ثم قالت وأحسست عَجَبي	من سُراها حيث لا تسرى الأسود
لا تَعَجَّبُ من سُرايا ؛ فالسُرى	عادةُ الأَقمار والنَّاسُ هُجُود
عَجَبي من بذلها ما بذلتُ	وسُراها وهي مِشماش ^(٣) خَرود ^(٤)
نَوَلْتُ وهي منيعٌ زَيْلُها	وسرت وهي قَطِيع ^(٥) الخَطُورُود ^(٦)
غداةً لو هبَّت الريح لها	آدَها من مَسَّها ما لا يدُود
يشهد الطَّرفُ السَّراعي أنَّها	سرقت من قَدَّها الحُسْنَ القُدود

(١) جمع أقود : ذليل متقاد .

(٢) الفطنة .

(٣) شمس القوس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قطيع القيام : منقطع ضعفاً أو سناً .

(٦) امش على رود : أي سهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها (١) -
فَاعْتَنَقْنَاهَا وَالْحِشَا وَفَقُّ الْحِشَا
وَلَعَهْدِي قَبْلَ هَاتِيكَ بِهَا
تُسْأَلُ (٢) الْأَرَى (٣) فَتَحْكِي أَنَّهَا
ظَبِيَّةٌ تَصْطَادُ مِنْ طَافَتْ بِهِ
وَأَبِيهَا لَقَدْ اخْتَالَ بِهَا
أَرْجَتْ مِنْهَا فَلَاةٌ جَسْرَةٌ
قَلْتُ - لَمَّا عَقَبْتُ أَرْوَاحَهَا
أَوَأَنْتِ (٤) ابْنُ يَزِيدٍ بَيْنَنَا
أَيَّ ظِلٍّ مِنْ نَعِيمٍ فَإِلَى
يَا لَهَا مِنْ خَلْوَةٍ (٥) أَعْطَيْتُهَا
أَصْبَحَتْ فَقَدْ دَا وَكَانَتْ نِعْمَةً
لَا كُنْغَمَى ابْنِ يَزِيدٍ إِلَهًا
مَا جَدُّ لَمْ يَسْتَتِبْ (٦) قَطُّ يَسْدَا
رَبُّ آبَاءٍ مُرَاجِسِيحٍ (٧) لَهُ

من عنساق كاد يَأْيَاه النُهود
، ونبا عن صدرها صَدْرٌ وَدُود
وَهِيَ زَوْرَاءُ (٨) عن الوصل حِيُود
من ظِبَاء لا تَدْرَاهَا (٩) الْفُهُود
رَبِّمَا طَاف بِكَ الظَّبِيُّ الصَّيُود
إِذْ أَلَمْتُ مَا يَلِي أَوْدُ أَوُود
وَأَضَاعَتْ وَوَجَسُوهُ اللَّيْلُ سُود
بِالْمَلَا (١٠) : لا درست هَذِي الْعُهُود
أَمْ نَسِيمٌ بَثَّة رَوْضِ مَجُود (١١)؟
لَيْسَلِي أَوْ كَانَ الْمَظْلُ رُكُود (١٢)
لَوْ أَحَقَّتْ أَوْعَدَا اللَّيْلُ النُّفُود
وَالْعَطَايَا حِينَ يُسَلِّبْنَ فُقُود
أَبْدَا حَيْثُ يُلَاقِيهِنَّ الْوُجُود
وَهُوَ إِنْ أَيْدَيْتَ (١٣) بِالشُّكْرِ صَبُود
كُلُّهُمْ أَرْوَع (١٤) لِلْمُخْسَلِ طَرُود

- (١) خادعتها .
(٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهي زوراء في محل نصب حال صلات مسدوخة المبتدأ المحذوف وجوباً والمبتدأ هو : لعهدى .
(٣) في الأصل : تسل .
(٤) الارى : العسل وأراد به رضاها .
(٥) تدرى الصيد : نخله .
(٦) الصحراء والمتنع من الأرض .
(٧) في الأصل اتنا .
(٨) أصابه المطر .
(٩) ثبات .
(١٠) حرف الخاء مطموس في الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
(١١) استتابه : سأله أن يتوب .
(١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
(١٣) حلماء ، المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
(١٤) من يعجبك بحسنه وجواره منظره أو بشجاعته .

حين يَغْرِى بطنٌ كَحَلٍّ (١) كُلُّهُ
صُنْفَنٌ عَنِ جَارِمِيهِمْ كَرَمًا
يُطْلَبُ الْإِغْفَاءُ مِنْهُمْ وَالذَّلَى
مَا خَلَوْا مِنْ شَرَفٍ يَبْنُونَهُ
مِنْهُمْ مَنْ نَصِرَ الْحَقُّ بِهِ
أَيَّ قَرْنٍ بَادَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ
أَوْ تَرَاهُمْ قَلْتُ : آسَادُ الشَّرَى (٢)
شَيَّدَتْ أَسْلَافُهُ بَنِيَانَهُ
وَأَنْتَى قَوْلَ الْمَسَامِينِ لَهُ :
فَسَعَى يَطْلُبُ عَلِيًّا أَهْلِيهِ
سَالِكًا مِنْهَا جَهْمَ يَتَلَوُّ الْهَدَى
كَلَّمَا حُمِّلَ أَغْبَاءَ الْعُلَا
فَمَتَى اسْتَنْهَضْتَهُ اسْتَحْمَشْتَهُ (٣)
وَعَسْرَتُهُ هَزَّةٌ تَأْبَى لَهُ
أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْ أَخْلَاقِهِ
كَمْ (١٠) عَرَى الدُّنْيَا لَهُ إِبْسَاسُهُ (١١)
وَظُهُورُ الْأَرْضِ شَهْبَاءُ (١٢) جَرُودٌ
وَكَذَا السَّادَاتُ تَعْفُو وَتَجُودُ
حَيْثُ لَا تُذْنِبُ حَقُوقٌ بَلْ حُقُودُ
مُذْ خَلَّتْ مِنْهُمْ حُجُورٌ وَمُهِسُودُ
إِذْ مِنَ الْأَوْثَانِ لِلنَّاسِ عِبُودُ
حَقَّهُ - أَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ - الْبُيُودُ (١٣)
أَوْ سَيُوفٌ حَسَرَتْ عَنْهَا الْغُمُودُ
فَوْقَ نَجْدٍ لَا تُضَاهِيهِ النُّجُودُ
إِنَّمَا بِالْإِرْثِ أَصْبَحَتْ تَسُودُ
سَعَى جِدٍّ لَا يُخَالِطُهُ (١٤) سُمُودُ (١٥)
صَائِبَ السَّيْرِ مَا فِيهِ حَيُودُ
ذَلٌّ فِي عِزٍّ كَمَا ذَلُّ الْقَعُودُ (١٦)
مِثْلُ مَا يَسْتَحْمَشُ النَّارَ الْوَقُودُ
أَنْ يُرَى فِيهِ عَنِ الْمَجْدِ خُمُودُ
فِي الْجَدَا (١٧) ذَوْبٌ ، وَفِي الدِّينِ جُمُودُ
وَاسْتَجَابَ الدَّرُّ وَالْدُّنْيَا جَدُودُ (١٨)

(١) السماء . (٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب وانقطع وضبط حقه في الأصل بالضمة .

(٤) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد وقيل : هو موضع بعينه تأوى إليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل بمعنى انكشفت

هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد .

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القراءات السبعة المتواترة تسكين المضارع المرفوع في آيات كثيرة

كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمد سمودا : رفع رأسه تكبراً .

(٧) القعود من الإبل : ما يقتعده الراعى في كل حاجة .

(٨) أحش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٩) العطية .

(١٠) مرى الناقة يمرها : مسح ضرعها فأمرت : در لبنها .

(١١) التلطف وقد جاء المرئى والأبساس في قول الخطيئة :

يوما يحى بها مسحى وإبساسى

لقد مريتكم لو أن درتكم

(١٢) الجدود : النجمة قل لبنها .

لا كَقُومٍ هَامِدٍ مَعْرُوفِهِمْ
 معشر فيهم تُكُولُ إِنْ نَسَوْا
 ليتهم كانوا قُروداً فَحَكَّوْا
 ولقد قلت لدهرى إذ غدا
 يَسْلَمُ الوَغْدُ عليه وله
 يا زمانسا عَكِستَ أَخْوَاله
 إِنْ يُجِرنى ابْنُ يَزِيدٍ مَسْرَةً
 الثَّمَالِيَّ ثُمَّ سَالِ الْمَسْرُوجِيَّ
 أَضَحْتَ الْأَزْدُ وَأَضْحَى بَيْنَهَا
 نَاعِشَا مَنْ حَى مِنْهُمْ نَاشِرَا
 قل لمن أَنْكَرَ بَغِيَا فَضْلَهُ
 : إِنَّمَا عَانَدْتَ إِذْ عَانَدْتَهُ
 وانه من يُحْصى حَصَادُ إِنَّه
 يا أبا العَبَّاسِ : إِنِّى رَجُلٌ
 وَيَمِينَا إِنَّكَ الْمَرْءُ الَّذِى
 لَمْ أَزَلْ قَدَمَا وَقَلْبِى^(١٠) وَيَسْدِى
 شَاهِدٌ أَنَّكَ بِخَيْرِ زَاخِرٍ
 يُجْتَنِى ذُرِّيَّ رَطْبَا نَاعِمَا

بل همو مَوْتَى عَنِ الْعُرْفِ هُمُوسُ
 فِعْلٌ خَيْرٌ ، وَعَلَى الشَّرِّ مُرُودٌ^(١)
 شِيمَ النَّاسِ كَمَا تَحْكِي الْقُرُودُ
 وَهُوَ لِلْأَخْيَارِ ظَلَامٌ ضَهْسُودٌ^(٢)
 - إِنْ رَأَى حُرًّا - هَرِيرٌ وَشُدُودُ
 فَسُرُوجُ الْخَيْسَلِ تَعْلُوهَا اللَّبْسُودُ
 مِنْكَ لَا يَلْمُ بِعَيْنِي سُهْسُودُ
 مُطْلَقُ الْأَصْفَادِ^(٣) وَالطَّلَقُ الصَّفُودُ^(٤)
 جَبَلًا وَهِيَ رِعَانٌ^(٥) وَرَبُودٌ^(٦)
 مِنْ أَجَنَّتِهِ مِنَ الْقُومِ الْخُودُ
 مَثَلٌ مَا أَنْكَرْتَ الْحَقَّ يَهُودُ
 حَظُّكَ الْأَوْفَرُ قَابَعْدُ وَثَمُودُ^(٧)
 ضِعْفٌ مَا ضَمُّ مِنَ الرَّمْلِ زُرُودُ^(٨)
 فِى عَمَّنْ عَانَدَ الْحَقَّ عُنُودُ^(٩)
 جَبْهَةٌ عِنْدَى سَوَاءٍ وَالسُّجُودُ
 وَلِسَانِي لَكَ مَذْ كُنْتُ جُنُودُ
 لَكَ مِنْ نَفْسِكَ مَذْ بَلَى مُسْدُودُ
 فَلْنَسَا مِنْهُ شُنُوفٌ^(١١) وَعُقُودُ

(١) مفرد ما رد : الناق .

(٢) القيود .

(٣) جمع رعن : أنف الجبل .

(٤) جمع ربد : الحرف الناق من الجبل .

(٥) عطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل وهو مذ هب لبعض النحويين .

(٦) رمل بين الثعلبية والخزيمية بطريق الحاج من الكوفة .

(٧) ميل .

(٨) يميز الأخفش وابن مالك زيادة الواو في خبر كان وأخواتها وانظر تفصيل ذلك في همع الموامع ج ١ ص ١١٦ .

(٩) جمع شنف وهو القرط .

غير أَنَّ الْبَحْرَ مِلْحٌ آسِنٌ - وَلَئِنْ أَقْعَسَنِي عَنْكَ الَّذِي
أَنَا صَادٌ ذَادِي عَنْ مَشْرَبٍ - فَتَنْهَيْتُ^(٢) - عَسَايَا أَنَّنِي
أَلْحَظَ الرِّيَّ وَحَشَسَوِي غُلَّةً - وَرِنَ الْبُرْجِ لَحْطَاظِي مَشْرَبَا
فَأَعَسَسَرَنِي سَسِيْبَا يُورِدَنِي - وَهُوَ أَنْ تَنْهَضَ لِي فِي حَاجَتِي
وَتُخَيِّنَنِي لَمَسَا أَمْتَا حَه - أَزِلُ السَّدَّ الَّذِي قَسَدَ عَاقِي
يَا أَخَا النِّهَضِ الَّذِي مَا مَثَلَهُ - لِي مَدِيحُ قَلْتِهِ فِي سَيِّدٍ
مِنْ حَبِيرٍ^(٥) الشَّعْرَ مَسْنُ أَسْمَعَهُ - كَلَّمَا أَنْشَدَهُ فِي مَخْفَلِي
هَيْسَلَتِ الْأَسْمَاعُ مَسْنُ الْفَاظِهِ - وَلَدَّتْ سَهْ فِطْنَةً إِنْشِيَّةً
يَتَلَظَّى بَيْنَ وَضَلَى شَسَاعَسِرٍ - أَذْعَنَ الْمَسَدَحَ لَهُ فِي شَسَاعَسِرٍ
فَجَرَى فِي الْقَوْلِ وَامْتَدَّ لَهُ - فَاسْتَمَعَ شِعْرِي فَإِنْ أَحْمَدْتَهُ^(١٠)

وَلَأَنْتَ الْمَشْرَبُ الْعَذْبُ الْبَسْرُود - سَاقِي نَحْوِكَ مَا اخْتِيرَ الْقَعُود
سَائِغٍ يَشْفِي الصَّمْدَى دَهْرٌ كَنُود^(١) - إِنْ تَطَعَّمْتُكَ بَذْءَ سَاعُود^(٣)
غَيْرَ أَنَّ لَيْسَ يُوَاتِنِي السُّرُود - أَنَا مَشْغُوفٌ بِهِ عَنْهُ مَذُود
بِخَسْرِكَ الْخَمْرِ أَعَانَتْكَ السُّعُود - نَهْضَةً يُكْوِي بِهَا الْجَارُ الْحُسُود
مَنْكَ فَالْإِشْغَالُ بِالْحَبَالِ قِيُود - عَنْكَ زَالَتْ دُونَ مَا تَهْوَى السُّدُود
حِينَ لَا تَنْهَضُ بِالْقَوْمِ الْجُدُود - لَمْ تَزَلْ تُهْدِي لَهُ الشَّعْرَ الْوُفُود
فَوَعَاهُ قَالَ : رَوْضٌ أَوْ بُسْرُود - ذَلِيقُ^(٦) الْمِقُولِ^(٧) جَيَّاشٌ شَرُودُ^(٨)
وَاقْشَعَرَّتْ لِمَعَانِيْسِهِ الْجُلُود - تَدْعِيْهَا الْجِنُّ غَسْرَاءَ وَلُود
لُدَّ^(٩) قَوْلَ الشَّعْرِ وَالشَّعْرُ لُدُود - يَغْسِرُ الْمَنْطِقَ فِيْسِهِ وَيَجْسُود
وَتَنْسَاهِي حِينَ رَدَّتْهُ الْجَسُود - حِينَ يَرْغَى الْفِكْرَ فِيْهِ وَيَرُود^(١١)

- (١) كفور . (٢) تنهت : كف .
(٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أني وجوابه للشرط محذوف . وهو ضرورة أيضاً .
(٤) أناله . (٥) حسن الشعر . (٦) فصيح . (٧) اللسان .
(٨) سائر في البلاد .
(٩) الوصل : المفضل ، واللود : ما يصب بالمعط من اللواء في أحد شق الفم وقد لده أو ألده ولد .
(١٠) أحمدته : وجدته محموداً . (١١) يذهب ويحيى .

فاحتجب حملى بإسماعكه
 لي في مدحى فيه أمل
 عارض أمطر غيرى ودعت
 العلاء المبتنى شم العلاء
 وابن من حقق تأويل اسمه
 حاجتى ثقل وقد حملتها
 وتعلم^(٢) - غير ما مشتائف
 أن للمجد سبيلا وغرة
 وبما يولي مشودا سيد
 وبأن أحسن ذا أذعن ذا
 ليس ثنى بالأباطيل الطلى^(٥)
 بل بأن ينصب حبر نفسه
 وبأن يلتقى بضاحى وجهه
 وبأن يقصر بابى سمعه
 كل ما عادت أثمان العلاء
 فاتخذ عندي - لك الخيريدا
 من أياديك التى لى جحمت
 تجتلى في غمة الكفر كما
 وتألبنى تألف صاحبها

ملكا يملكه حلم وجود
 وبلاغ وله فيه خلود
 رائدى منه بروق ورعود
 فوق ما أثل قحطان وهود
 فله فى كل عيباء صعود
 فاحتلها لا تكاءذك كؤود^(١)
 علم شىء أيها العد^(٣) المكود^(٤)
 ضيقا مسلكها فيه صعود
 أمر السيد فانقاد المسود
 قلما قيد بلا شىء مقود
 لا ، ولا توطأ بالهزل الخدود
 وبأن يشهر والناس رقاد
 أوجها فيها عبوس وضود
 ما يقول الكز^(٦) والهش^(٧) الرفود^(٨)
 ولما يبتساع منهن نقود
 ترتين شكرى بها ما اخضر عود
 مصررة قام لها منه شهود
 يجتلى في ظلمة الليل العمود^(٩)
 بي أوفى شكر شكر لا شرود

(١) عقبه كؤود : صعبة .

(٢) بمعنى اعمل ملازم لصيفة الأمر ينصب مفعولين وسد المصدر المزيل من أن ومموليها مسدها .

(٣) العد : من يعد القوم .

(٤) دائم العطاء من قولهم ناقة مكود : دائمة الغزر ، وبئر مكود : لا يتقطع ماؤها .

(٥) الأثناق والمفرد طلاة .

(٦) الكز : قليل الخير .

(٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من وفد الشىء .

(٩) اليف .

واستعن في حاجتي وانْدُبْ لها^(١) من به راقبت^(٢) على الناس عُنُود^(٣)
يسعى في الحاجة حَسْرٌ ماجدٌ لا حَسودٌ لأخيه بل حَشود^(٤)

وقال أحمد بن عبد السلام^(٥) :

رأيت محمد بن يزيد يسسّمو رأيت محمد بن يزيد يسسّمو
جليس خلائف وغدّي مُلك جليس خلائف وغدّي مُلك
وفتيانيسّة الظرفاء فيه وفتيانيسّة الظرفاء فيه
وينسثر إن أجال الفكر دُرّاً وينسثر إن أجال الفكر دُرّاً

ولبعضهم في مدحه^(٦) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه
رأيتك والفتح بن خاقان راكبا رأيتك والفتح بن خاقان راكبا
وكان أمير المؤمنين إذا رنسا وكان أمير المؤمنين إذا رنسا
يروح إليك الناس حتى كأنهم يروح إليك الناس حتى كأنهم

وقال آخر^(٧) :

وإذا يقال من الفتى كل الفتى وإذا يقال من الفتى كل الفتى
والمستضياء بعلمه وبرأيه والمستضياء بعلمه وبرأيه

(١) نذبه إلى الأمر من باب نصر : دعاه ، وحشه ، ووجهه .

(٢) انصبت .

(٣) صحابة عنود : كثيرة المطر . وفي الأصل عنود بالثاء .

(٤) من يخف لمعاونة أخيه وإجابة دعوته . وتخف ألف يسمى للوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٣٨٩ - ٣٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٧) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ، كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله^(١) :

يا أختَ ناجية بن سامة إزني أخشى عليك بنيَّ إن طلبوا دى

وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاً قال كما قال جرير :

« قتلنا ثم لم يُخَيِّبِنَ قتلنا »

٢ - وما يعاب به أبو تمام قوله^(٢) :

تُثَنِّي الحَرْبُ منه حين تغلي مراجلها بشيطانٍ رجيمٍ

فجعل المدوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذى يذمُّ قوله فى الرشيد^(٣) :

لقد اتقيت الله حقَّ ثقاته وجهدت نفسك فوق جهدِ المتقى

وايس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته للذى بعده لأنه معطوف عليه متصل به

وهو قوله :

وأخفت أهلَ الشُّركِ حتى إنه لتخافكَ النُّطفُ التى لم تُخلَقِ

هذا البيت بآدى العوار^(٤) جداً ، وقد ردده فى مكان آخر فقال^(٥) :

هارون ألفننا ائتلافٍ مودَّةٍ ماتت لها الأحقاد والأضغانُ

حتى الذى فى الرحم لم يك صورة لفرؤاده من خوفه خفقانُ

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثله العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس^(١) شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم
بمثله مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها خلُقًا وخلُقًا كما قد الشراكان
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والعدة اثنان

وتما أنكر من قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نَعَصِ جبار السموات
لأن هذه أعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغيض إلى العزيز الجبار - عز اسمه - وأنه
إياه يقصد بالعصيان .

في الكامل ج ٤ ص ١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبي نواس » قوله :

كيف لا يُذْنِيكَ من أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ
وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأن حق رسول الله صلى الله عليه
وسلم - أن يُضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ، ولا أراه
حلوا لإفراطه ؛ وهو :

ودهمساء تُرسيها رقاش إذا شئت مُرْكَنَةٌ^(٢) الأذان أم عيسال
يَنْفُضُ بِحَيْزُومِ البعوضة صدرها وينضج ما فيها بعود خلال
وتغلي بذكر النار من غير حرها وتنزلها عقدا^(٣) بغير جعال
هي القدرُ قدرُ الشيخ بكر بن وائل ربيع اليتامى عام كل هزال

ومثله قوله^(٤) :

عُتِّقْتُ حَتَّى أُو أَتَّصَلْتُ بلسان ناطق وفم
لا حبت في القوم مائلة ثم قصت قصة الأمم

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف . مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالباء الموحدة .

(٣) بالضم والكسر : خرقه ينزل بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وايس عندى بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .
وفى الكامل ج ٣ ص ١٦٣ - ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنه ما أبقيت منى معلق
بعود تمام ما تأود عودها

وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبه
فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوى ، واختصار قريب .

• • •

١ - ومثال نقده اللغوى قال : أخطأ محمد بن يسير فى قوله (١) :

ولو قنعت أتانى الرزق فى دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال
لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا
وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالمعتر الذى يتعرض ولا يسأل ، يقال : قنع يقنع قنوعا ، إذا
سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنع قناعة فهو قنع وقانع جميعا .

٢ - ثم أخطأ فيه أبو العتاهية قوله (٢) :

ولربما سُئِلَ الْبَخِيلُ الشَّيْءَ لَا يَسْوَى فَتِيلًا .

لأن الصواب لا يساوى فتيلة ، من ساواه يساويه .

١ - ومن أمثلة نقده النحوى قوله : أنشدنى سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

• وقد مضت لى عشرونان ثنتان •

فقلت له : أيها الأمير هذا لحن ، لأن إعرابا لا يدخل على إعراب (٣) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحانة فمن ذلك قوله :

فما ضرها ألا تكون لجروول ولا المزرني كعب ولا ليزياد

لحن فى تخفيفه ياء النسب فى قوله : «مزنى» فى حشو الشعر وإنما يجوز هذا فى القوافى (٤)

وقد لحن عبد الصمد بن المعتل فى تركه صرف ما ينصرف وخطأ أبا العتاهية فى صرف

(يزيد) فى موضعين من شعره أو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح (٥) .

(١) الموشح ص ٢٩٩ .

(٢) الموشح ص ٣٥٧ .

(٣) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٢ .

(٥) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبدبريه، وعقد لهم باباً في الكامل^(١) صدره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مستحسنة يُحتاج إليها للتمثيل ، لأنها أشكل بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب » وعقد لهم باباً^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مَنَازِر : فله في شعره شدة كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوة كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦) .

وقال في الكامل^(٣) أيضاً : وليس لِقَدَم العهد يُفْضَل القائل ، ولا لِجِدْثان عهد يُهْتَضَم المصيب ، ولكن يُعْطَى كلُّ ما يَسْتَحَقُّ .

وفيه أيضاً^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنه مُخَدَّث » . وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نَواس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سُئِلَ عنهما فقال^(٧) :

«لَأَبِي تَمَام استخرجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحتري ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواء وأبو تمام يقول النادر والبادر ... وما أشبه أبا تمام إلا بغثص يخرج الدرّ والمخشلية^(٨) .

ثم قال : والله إنَّ لأَبِي تَمَام ، والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وُجد فيه مثله » .

(٢) ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) ج ٨ ص ٢٤٨ .

(١) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦) ج ٧ ص ٤٠ .

(٥) ج ٤ ص ١١٢ - ١١٦ .

(٤) ج ٨ ص ١٤٩ .

(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦ .

(٨) المخشلة : خرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

بياض وجهه يريك الشمس حالكة ودر لفظ يريك الصدر مخشلاً

وقال الصولي^(١) : «حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاعني محمد بن يزيد النحوي فاحتسبته فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفّه حقّه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيّهم أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه^(٢) :

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدى ومحت كما محت وشائع من برّد
وأنجسدت من بعد إتهام داركم فيسادمع أنجسدت على ما كنى نجد
ثم مرّ فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أذاني مع الركبان ظن ظننته لففت له رأسي حياء من المجسد
لقد نكب الغدر الوفاء بساحتي إذن ونسخت الدم في مشرح الحمد

فقال أبو العباس محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقّه إلاّ أحد رجلين : إمّا جاهل بعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإمّا عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه » .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلاّ وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله » مقرر بفضل أبي تمام وإحسانه .

وقد أثار دهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبعثريّ مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام ، وقد أثنى عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُبّ امرأة تتقدم في صناعة ، وقلّما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أَوَمَنْ يُنْشَأُ فِي الْجِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّ المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، وإنّك إن ترد إقامتها تكسرها ، فدارها تعن بها »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٣١ ، ج ٨ ص ١٤٩ والتعبير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أشْرَ الْمَبْرَدِ فِي فَقْه اللّغَةِ

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنّه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغويّة .

وقد يكون أوّل من عُنِيَ بالظاهرة اللغويّة ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل ، قال (١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بعْدُ . يقال للقبر . جَنَن ، والجنين : الذي في بطن أمّه . والمِجَنُّ :

التُّرْسُ لأنّه يستر ، والمجنون ، المغطّى العقل ، ويُسمّى الجنُّ لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجنّ لأنها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت (٢) : « أَلَسْتُ أَرَدَ الْقِرْنَ يَرْكَبُ رَدْعَهُ » .

« فإنّما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متأخراً في السنخ ، ويقال : ركب البعير رَدْعَهُ : إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه . فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبيّن بعضه بعضاً فيقال من هذا المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أي رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أولاً » .

٣ - وقال : « وأصل العَقِّ (٣) القطع في هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والديه يعقُّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشعر الذي يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه . ويقال :

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنه عقيقة : أى كأنه لمحة برق . يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى : أى اللمعة منه في السحاب . ويقال فلان عَقَّتْ تيمته ببلد كذا ، أى قطعت عنه في ذلك الموضع .

٤ - قال « وإياك والغلق والضجر . والغَلَقُ : ضيق الصدر وقلة الصبر ، يقال في سوء المخلوق : رجل غَلِقَ وأصل ذلك من قولهم : أغلِقْ عليه أمره ، إذا لم يتَّضح ، ولم ينفتح ، ومن ذلك قولهم : غَلِقَ الرهن : أى لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا^(١) .

* * *

وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرّد (ما اتفق لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناولها المبرّد بالدراسة والبحث .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٢ .

آثار المبرد

الكتب التي ألفها أبو العباس تناولت فروع العربية ، وقد عصفَت حوادث الأيام بكثير منها ، وقد بقي لنا أنفس مؤلفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرد من معارف ، وما تشكَّف به من ثقافات : لغوية ، ونحوية ، وأدبية .

تحدث أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن داود المتوفى سنة ٣٩٠ هـ في مقدمة كتابه (الجليس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافي) ^(١) عن «الكامل» فقال :

«وعمل أبو العباس محمد بن يزيد النحوي كتابه الذي سماه (الكامل) وضمَّنه أخبارا ، وقصصا لا إسناد لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفقَّهها ما يأتي به مثله لسعة علمه ، وقوة فهمه ، ولطيف فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جلي النحو والإعراب وغامضهما ما يقلُّ وجود من يسدُّ فيه مسدَّه ...» .

وشهرة الكامل تُغنينا عن التعريف به ، وبيان طريقته في التأليف . واكتفى ببيان ما كان له من أثر في تأليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ - شرحه هشام بن أحمد أبو الوليد الوقشي المتوفى سنة ٤٨٩ وسمي شرحه (نكت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح في خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثاني : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد مقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢- شرح ابن السيد البطلاني المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافعية في هذه المواضع :
٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد بن يوسف السرقسطي ، المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في التفسير (الكامل) للمبرد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أن السرقسطي هذا شرح الكامل .

وسنفضل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف .

(المعجم ج ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه ج ٣ ص ٨٢ .

٢- إبراهيم بن ماهويه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل .
قاله المسعودي (معجم الأدباء ج ١ ص ٢٠٩) .

٣- قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أبي عليّ مبارك لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نخوا وخبراً إن كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعراً .

ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقَرَأُ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

١- قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة

٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .

٢- ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ -

في قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمهما ثم عاد إلى انقباضه

(بغية الوعاة ص ٢٧٥) .

٣- محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب

الأدب (البغية ص ٨٤) .

٤- خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب

سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .

٥- إشراق السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت

تحفظ الكامل للمبرّد ، والنوادر للقيالي ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .

وطبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهرس متنوعة ، كما

تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .

وانظر رُواة الكامل في المكتبة الأندلسية (فهرس ما رواه ابن خبير عن شيوخه) ص ٣٢ ،

٣٢٣ .

التلخيصات على أغاليط الرواة

ألفه أبو القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ نبت فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، والكامل لأبي العباس المبرد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة في دار الكتب .

ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل : « هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس مما لا عثر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط . وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطئ ومصيب ، فممن أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النحاس . وممن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخفش » .

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١- نقد في تفسير بعض الكلمات اللغوية يبلغ ٤٥ .

٢- نقد في رواية الشعر » ٢٧

٣- » تاريخي وما يتصل به » ١٧

٤- » في شرح بعض الأبيات » ١٥

٥- » ومؤخذتان في نسبة الشعر لقائله » ٢

٦- » ثلاث مؤخذات نحوية » ٣

ومؤخذات ابن حمزة النحوية واهية وسرد عليها :

١- روى المبرد هذا البيت :

إِنَّ الَّذِينَ يَسُوعُ فِي أَعْنَاقِهِمْ زَادَ يُمْنٌ عَلَيْهِمْ لِلسُّلَمِ

ثم قال : وروى الفراء هذا الشعر (إِنَّ الَّذِينَ يَسُوعُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) وإنما كان ينبغي أن يكون في أَعْنَاقِهِمْ كقولك : فلان وأفلس وما أشبهه ، ولكنه شبه باب فَعَلَ بباب فَعَلَ كما قالوا : زند وأزناد ، وقرخ وأفراخ ... الكامل ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فنقده على بن حمزة بقوله :

«وقد أساء أبو العباس في هذا القول ، على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جمع فعل على أفعال (لا يكون فيها) عدا ستة الأحرف التي شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها .

فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وثلج وأثلاج .

وقد قالوا : شيء زائد على كذا ، وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزيد ، وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا على أقيان ، ودينا على أديان ، وبيتنا على أبيات ، وطيرا على أطيار ، وسيرا على أسيار ، وسيفا على أسياف

فخلط ابن حمزة بين فعل الصحيح العين ومعتله ، والمبرد إنما يقصد صحيح العين ، وقد فصل ذلك في المقتضب .

٢- قال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٥١ : «والفِعْلِيُّ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَثْرَةِ ، يُقَالُ : الْقِتْنِيَّتِي لكَثْرَةِ النَّمِيمَةِ ... وَيُقَالُ الْهَجِيرَى لكَثْرَةِ الْكَلِمَةِ الْمُرْدَّةِ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ ... وَيُقَالُ : كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا لكَثْرَةِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ هَذَا» .

نقده على بن حمزة بقوله :

«وما كل ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير ، وقد قالوا : فلانة خطب فلان وخطيبي التي يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : أو استطعت الآذان مع الخليئي لأذنت» .

وكلام المبرد صريح في أنه يريد بكل ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فعلي فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخطيبي للمرأة التي تخطب ليس في محله ولا يقصده المبرد . وقد جاءت الخطيبي مصدرا أيضا كما في لسان العرب والقاموس ، والخليئي في كلام سيدنا عمر مصدر أريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : «والخليئي : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها» .

٣- استدرك ابن حمزة على المبرد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل يقول

الشاعر نهشل بن حري :

لَيْبَسُكَ يَزِيدُ بَائِسٌ ذُو ضِرَاعَةٍ وَأَشْعَثُ مَنْ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ

والظاهر في البيت أن الطوائف جمع طائفة . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أما رد ابن حمزة على المبرد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذي هشم الشريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

فنقده على بن حمزة بقوله : «والرواية : عمرو العلا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح

جلداً ، وعمرو العلا : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ » .

وردى على هذا بأن المبرد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب

الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقصر

على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

طبع كتاب التنبیهاً مع المنقوص والمملود المقراء بتحقيق الأستاذ اليمنى .

رغبة الأمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره

الشيخ سيّد بن عليّ الرصافي في كتابه (رغبة الأمل من كتاب الكامل) فإذا أورد المبرد بيتاً

من الشعر أورد الشيخ الرصافي قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ الرصافي نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

١- نقد لغويّ ويبلغ - ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢

٢- « في الرواية يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ١٥

٣- « تاريخي يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ٦

٤- « في شرح الشعر يبلغ - ٢٠ أخذ من ابن حمزة ٩

٥- « في نسبة الشعر يبلغ - ٢٥

٦- مؤاخذتان نحويّتان ، وسرد واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطَأُ ، وَيَسَع حذفتهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنما ذلك لأنّه كان يفعل مثل ولى يلى ، وورم يرم ففتحته الهمزة والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو لما يلزم في الأصل ، ألا ترى أنّك تقول : ولغ السبع يَلْغ فهذا يفعل والأصل يفعل ولكن فتحته العين ؛ لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل » .

علّق الشيخ الرصني على قوله (يفعل) بضمّ العين بقوله : «زيادة من أبي العباس أيمته حذفها . قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعده وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيئ في هذا الباب يفعل بضمّ العين وقد قال ناس من العرب وجّد يجد... وهذا لا يكاد يوجد » .

وقد وهم الشيخ الرصني فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل) أن يذكر قاعدة حروف الحلق ، وهي أنّها تفتح عين المضارع من فعل سواء أكان المضارع على يفعل أم يفعل ، وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواو الفاء من (فعل) يأتي مضارعه على (يفعل) حتّى يردّ عليه بكلام سيبويه ، واورجعنا إلى المقتضب لوجدنا المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أبو العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يوحى صنيعة هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها ثَمّا ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت أو هي غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهمّ إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كأين) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما عقد لـ (كم) أبوابا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أب الكامل :

أظهر عمل للمبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع ، والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس مدوّنة في أطراف أقلامهم ، وظاهرة في حسن اختيارهم .

وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب
وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثم جعل لجودة ألفاظه ،
وحسن رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى
واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ،
١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبي ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ،
وتوليدها ، واستراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١
كل ذلك يدلّ على ذوقه الأدبي .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلم عن القلب البلاغي ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ٩ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤
١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقلي ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤

ص ٤٧ - ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز اليمنى . عشر عليه الأستاذ في تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة في الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد » .

وذكر ابن النديم باسم (الفاضل والفضول) وكذلك ياقوت .

والذى يرجح فى نظرى أن هذا الكتاب للمبرّد ما يأتى :

١ - كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس فى هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه فى كتبه .

٢ - الشيوخ الذين نقل عنهم فى الفاضل هم شيوخه الذين نقل عنهم فى الكامل وغيره ، فهو يقول حدثنى المازنى ، أنشدنى الرياشى ، أنشدنى التوزى ، حدثنى الزيادى .

٣ - ويقول فى الكامل : أنشدتنى أم الهيثم الكلابية ويقول فى الفاضل : (١) سمعتها تقول :

٤ - رواية هذا المثل وما قاله عنه فى الفاضل موافق لما قاله عنه فى المقتضب فقد قال فى

الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتنى ، إنما أراد : لو لطمتنى ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتنى .

وقد وقع فى الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله فى المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد فى هذا الكتاب كما سار فى الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض المعانى الخفية ، غاية الأمر أنه أمسك فى (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحوية .

وقد جاء فى بعض النصوص كلمة (حوائج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطأها فى

الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفصح أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

« قصدنا فيما نحكيه في كتابنا هذا حُسْنَ الاختيار ، وكثرة الاختصار ، وذكر ما يُستغنى به عن غيره ، ويُقنع بمثله عن نظيره ، وإنما نذكر في كلِّ باب أحسن ما رُوي لنا فيه ، وأطرف ما نُمى إلينا منه »

ويقول في ص ٨٦ : « قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق » ويكرر هذا في ص ٩٩ .
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأستاذ الميمني أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخبر » ثم يقسم اللفظ إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثم يقول ص ٨ :
« وكلُّ من أثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا ، لأنَّ الكلام وُضع للفائدة والبيان » .

ثم يبيّن معاني الظن في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى « إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا » تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .

ثم يقول : « كلُّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه » .

ويستشهد لحذف المضاف ، والموصوف ، والجواب ، البلاغي من القرآن والشعر .

نسب عدنان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الهميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه » .

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ « فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الهميسع بن تيمن ابن نبت بن قيدار بن إسماعيل صلوات الله عليه » فزاد (قيدار) .

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيراً إلى عظماء رجالها ، وشعرائها .

ثم انتقل إلى غيرها حتى فرغ من قبائل خندف ، وقيس ، ثم انتقل إلى ربيعة ثم إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أن كتاب المبرد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمنى أيضا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

اعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا ، وقد راعى أن تكون أعجازها حِكْمًا مستقلة تستغنى عن صدورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلا . بدأ بأنس بن مدركة الخثعمي ، ثم بامرئ القيس ، وانتهى بالعباس ابن الأحنف ، ثم أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية الصرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى ، وقد طبعت بمطبعة الجوائب (مع أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطال الله بقاءك ، وأدام عزك أحبيت - أعزك الله - أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ ؟ أبلّغة الشعر أم بلاغة الخطب ، والكلام المنثور ، والسجع ؟ وأيّتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصدّر المبرد جوابه بقوله : إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثم أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة في أقوال الشعراء كما بين بلاغة قول الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنقى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلّات الأوربية سنة ١٩٤١ .

كتب لم تقتر

المنكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفي مكتبي مصورة منها وستطبع قريبا إن شاء الله .

التعازي والمراثي : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسي وهي تقع في ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما في تاريخ بغداد ، جاء ذكرها في الخزانة ج ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدث عنها ابن عبد ربّه في العقد . وفي كنيات الجرجاني نقل منها ص ٢٩ . وفي الأغاني ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ . وفي الإنباه ج ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء بعلم الشعر وقد أغنانا للمبرد في الروضة» عن التطويل في ذكره .

وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميمني ونقل منها ، وأشار إليها في تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب أشارت إليها المراجع

الاعتنان : موضوعه بيان أسباب التهاجي بين جرير والفرزدق الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ . ونقل منه في ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .

الشافعي : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢ في أداة التعريف ، وذكر في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤

الفتن والمحن : ذكره الصولي في أخبار أبي تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه .

قال ابن السيد في الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس في كتاب الأزمدة :

« نِعْمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَحْيَى . »

ويظهر أنه الأنواء والأزمدة . وانظر شرح شواهد الشافعية ص ٧٠

الاختصار : ذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أفله سيويه : ورد ذكره في الانتصار في موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ؛ انظر

الخزانة ٢-١٩٣

الاشتقاق : لنقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمالة ج ٣ ص ٤٤٥ وفي الإنباه ج ٢ ص ١٤٠

« وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيري) في اللغويين ، لأنه صنف كتابا هذب فيه (الاشتقاق) الذي صنفه المبرد ، ورأيت فاحسن فيه ، وهو عندى بخطه » توفي الأشيري سنة ٥٦١ .

المقتضب

ألفه شيخ العربيّة في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقليّ ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأخرى في النحو إنّما هي رسائل صغيرة .

فنقدّه لكتاب سيبويه إنّما هو كُتيب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من

الانتصار : وقد فسرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولمّا أَلَفَ (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قدراً من مسائل النحو لم يُحلّ في النحو إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل إلّا مسبقاً بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل في كتابه «المذكروا والثبوت» .

حكى الرّمانيُّ فقال^(١) : ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل : هو أحسن

من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قبلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسَعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدَمِ

ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكَى بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَقَدِّمِ

فهذا القائل إنّما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السّراج بتفضيله على (المقتضب) ،

ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لفضّله عليه في هذا المقام .

و(المقتضب) أوّل كتاب عالَج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة

المبسوطة ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأناب للسماني .

هَذَا بَابُ الْمُخَاطَبَةِ

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ لَمَّا تَسَأَلُ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لَمَّا تَسَأَلُهُ ، ذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ - :
كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ فَتَحَتِ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِلَّذِي تُكَلِّمُ ، وَقَوْلُكَ ذَاكَ إِنَّمَا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى ذَا ،
وَكَانَتْ لَمَّا تَوَمَّيْ إِلَى الْقَرَبِ . فَإِنْ قُلْتَ (هَذَا) وَ (هَا) لِلتَّنْبِيهِ وَ (ذَا) هِيَ الْأَسْمُ ، فَإِذَا خَاطَبْتَ
زِدْتَ الْكَافَ لِلَّذِي تُكَلِّمُهُ ، وَدَلَّ الْكَلَامُ بِوُقُوعِهَا عَلَى أَنَّ الَّذِي تَوَمَّيْ إِلَى بَعِيدٍ ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أَرَدْتَ التَّرَاخِي زِدْتَ كَافًا لِلْمُخَاطَبَةِ

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ تَكْسِرُ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِمَوْثُثٍ ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وَتَقُولُ : إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بَفَتْحِ الْكَافِ ؛ لِأَنَّهَا لِلْمَذْكُورِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ - قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِكْسَرِ الْكَافِ مِنْ أَجْلِ الْمُخَاطَبَةِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَتَانِ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَا كَمَا الرَّجُلِ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكُمَا ؟ ...

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ : كَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجَالٍ قُلْتَ : كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ بِغَيْرِ اللَّامِ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلِ ؟ وَبِاللَّامِ : كَيْفَ

ذَلِكَ الرَّجُلِ ؟ وَانْظُرْ ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وَانْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تَجِدُ تَرْدِيدًا لِمَا قَالَهُ الْمُبَرَّدُ هُنَا .

وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَحْتَلُّ بَعْضُ الْأَسَالِيبِ ، قَالَ ج ٤ ص ٤٩٨ :

« وَلَوْ قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ هَيْبَتِكَ الدَّنَانِيرَ ، وَاطْعَامَكَ الْمَسَاكِينَ كُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ التَّعَجُّبَ

بِالْفِعْلِ ، وَاتَّصَلَ بِهِ التَّعَجُّبُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الطَّعَامُ ، وَالدَّنَانِيرُ الَّتِي يَهْبِهَا . فَكَأَنَّكَ

قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ الدَّنَانِيرَ الَّتِي تَهْبِهَا ، وَاطْعَامَ الَّذِي تَطْعُمُهُ . إِنْ أَرَدْتَ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَإِنْ

أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نذرا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شديد بالإيجاز ، لأن قصد التعجب الكثرة ، فإذا تَوَوَّل على القلة فقد زال معنى التعجب ... » .

والمبرّد ولع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعلّل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .



والمبرّد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّه دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام . شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فيّ ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شبهوا هذا بقولك : عوده على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، فشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهي معرفة ، وكما شذّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر ، وما يشبهه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بيّن فيما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ؛ كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... » .

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، ومقاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين به العدة كم هي ؟ مع تمامها التي هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرّد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبين الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قسمها وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبين العلة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكّنه » .

وقد بسط المبرّد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

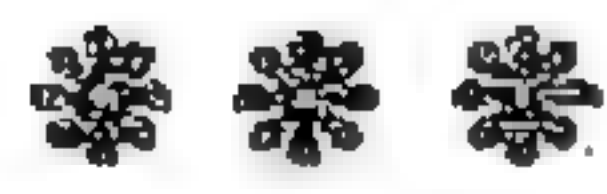
أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غايةً الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنَّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحذف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطموس .. فكل ما قل من الحذف لم يصلح غيره .
ثم قال في تصغير لُغَيْرَى : وقول جميع النحويين يشبتون الياء في لُغَيْرَى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :
« وإذا حُفِرَتْ لُغَيْرَى قلت : لغير . تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان ان حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأن ما يبقى لو كسرت كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى ان حذفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت » .



وأبو علي الفارسي قد هضم (المقتضب) حقه ، وهو أمره إن صح ما نقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو علي : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة هي وقوع إذا جوابا للشرط ، في قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

لو صح هذا النقل لنال من منزلة أبي علي ، فإن سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أن (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو علي ، والمبرد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عما قاله سيبويه .

فهل نقول : إن أبا علي خفي عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ؟
أو نقول : إنه يبعد صدور مثل هذا عن أبي علي ؟

كمال الدين الأنباري يشرح السر في أن المقتضب لم يذع بين الناس بأن المبرد لما صنّفه أخذه عنه ابن الرواندي المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذ الناس من يد ابن الرواندي وكتبوه فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به (١) .

(١) أنظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خیر عن شيوخة ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنما ، كان في زمن الشيخوخة .
يدلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - للبرّد لم ينتقل إلى بغداد إلا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين .
وكان الزجاج يلزم ثعلبا في وقت قُوم البرّد ، ولما أرسله ثعلب ليغضّ حلقة البرّد في
المسجد أعجب بحديث البرّد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر البرّد الزجاج بإخراج كُتب الكوفيين ، وعدم النظر فيها ، ثمّ أقبل على دراسة
المذهب البصريّ حتّى ثقفه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيين من ضعف ، وما من شكّ
في أنّ هذا يقتضي مُضيّ مدّة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فذهب الزجاج ليعوده ، وقصّ علينا هذه القصة^(١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمّد بن يزيد البرّد
وقد أُملي شيئاً من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسّني شديداً ،
ويُجاهرنى بالعداوة ، وكنت أئين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة . فقال لي أبو العباس : قد
حُبل إليّ بعض ما أملاه هذا الخلد^(٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنّه لا يشكّ
في حسن عبارته اثنان ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا ألكن متغلّفاً ،
فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبكم ألكن - يعني سبويه - فأحفظني ذلك ، ثمّ قال الزجاج :
فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأنّ خطأه فيه أكثر من أن يُعدّ ولكن هذا أنت عمِلت
كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ...»
ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ ، أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة إلى الخلد قصر بناء المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حواليه منازل فصارت عملة كبيرة
وكان البرّد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبين لنا أن بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثقف الزجاج منهج البصريين ، وأبو موسى الحامض توفي سنة ٣٠٥ ولم تفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه مما يأتي :

يفخر أبو موسى الحامض بأنه صَحِب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفي سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالبرّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرمي ولم يتمّه وتوفي الجرمي سنة ٢٢٥ أي وسنّ البرّد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ أي وسنّه ١٦ سنة .

واو قدّرنا للحامض هذه السنّ لكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزجاج عنه وكنت أحترمه (لوضع الشيخوخة) يفيد بأنه آمنّ منه ؛ فيظهر أنه طلب العربية وهو كبير والزجاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزجاج بسنة أو سنتين ما قال الزجاج : «لوضع شيخوخته» فالظاهر أنه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صَحِب ثعلبا وسنّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان البرّد في العقد السابع عندما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أن زيارة الزجاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأنّ الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغاومية سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمّ زمان الشبابية سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعها وثلاثين ، ثمّ هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهمل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧ وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه : « قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره . وأصلحت ما فيه ، وصححته في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي » كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول : عارض به نسخته داعيا لمقيله محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .
وفي أول الثالث : مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن علي محمد بن عبد الله القيساني .
وفي آخر الثالث : في نوبة الفقير إلى الله الراجي من الله عفوهُ وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة في أربعة أجزاء والأرقام فيها سلسلة في كل جزأين معا ، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة ، وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حلف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب في النسخة

بكثرة ترديد النظر في المقتضب استطعت أن أصلح ما في النسخة المصورة من اضطراب وأضع كل شيء في مكانه المناسب . وإليك صوراً من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأول كررت وأخذت رقم ٢٧٧ ولم يتصل بها ما قبلها كما لم يتناسبها ما بعدها ، فهي حشو في وضعها الثاني .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأول وضعت كل منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحدة في موضعها كما ستري .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأول وضعنا في غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثاني .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثاني نجد اضطراباً في ثلاثة مواضع ، ومبثت هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها في غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة : في موضع رفعها ، وفي موضعين عند وضعها في غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها في مكانها ، لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما في ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ -

٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) ٥٦٢ .

٥ - في ص ١٤ من المجموع الأول عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحديث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت في الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنما هو في إطار هذا العنوان بدليل أن الفارقي تناول هذه المسائل بالشرح وسمى كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) .

- ٦ - صدر ص ٣٨٢ من المجموع الثاني يُكمل ص ١٦ من المجموع الأول .
- ٧ - عجز ص ٣٨١ من المجموع الثاني يكون في صدر ص ١٧ من المجموع الأول .
- وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها . والاهتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وترك مكانها خاليا . ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأن هذا الحديث مكرّر في الموضعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتم حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط ثمّ قاله البرد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيّته في المخصص عندما شرح رأى البرد ، وقد سُقت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : « ومن المعرفة الأمياء البهمة ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين » - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى ربّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإنّ في هذا قواين ؛ ولم يذكر القول الثاني .
- ٥ - في الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطرابا سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمي لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملا .

هل في النسخة نقص ؟ :

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلفحة هذا الترقيم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .
- ولو احتكمنا إلى ارتباط الحديث واتّصاله لا نجد أثرا لهذا النقص .
- فالبرد يمثّل هناك للمصدر اليميّ ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القتر كافٍ في التمثيل ، واعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القتر حتّى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
- وقد سبق أن عرض البرد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثّل بيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .
- ٢ - قال في بعض المسائل : وستكلّم عن ذلك في باب الوقف ، ولم يعقد في كتابه بابا للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خبّرت المبرّد في كثير من وعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنه يُسرف في هذه الوعود .

قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذيًا وتيًا : « وهذه البهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نفرد له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلّم المبرّد عن تصغير البهيمات في غير هذا الموضع من الكامل .

وعد في ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمائل (إذا) ولم يفعل ، وإنّما استعرض نواصب المضارع في ص ١٣٤ من الثاني وذكر معها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل

كذلك تبيّن لي أنّ المبرّد في وعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم يحض وإنّما سيأتى ؛ كما كان منه العكس .

(أ) عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ... وقد مضى تفسيره في بابيه .

(ب) عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

ثمّ قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .

وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاء وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسّراً . وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرفها وغير متصرفها في الجزء الرابع ، وقال في الجزء الثالث ص

٨٨ : « وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها » .

بقي شيء آخر قد يُشعر بنقص في النسخة : ذلك أنّ المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدلّ على أنّه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أنَّ ناسخ النسخة لم يسجّل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيرافي لم يُثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه وصحّح ما فيه .

وجوابي على هذا : أنَّ ذلك يحتمل فرّضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجّل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجّح أحدهما على الآخر ، وعلمُ ذلك عند علام الغيوب ، وكلّ ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل إختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نُقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبيّن مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والإشارة إليه :

١- نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرّد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجميع مدّجهم قصي ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢- في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد التيا والتيا والي إذا علتها أنفُسُ تردّت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣- وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازته سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أنَّ الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة :

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أنَّ معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - وفي الأمل الشجرية أيضا ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو في الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ - ذكر ابن الشجري أيضا ج ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .
وما نقله ابن الشجري مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٦ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٧ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (حبذا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٨ - في خزانة الأدب ج ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمل الشجري عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيا والتي » ... وقد ذكرناه قبل .

٩ - وفي الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٧ أنشد المبرد في المقتضب :
شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالشَّرْبُ الدَّائِمُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ

وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ - وفي الخزانة أيضا ج ٤ ص ٥٠٧ عن المغني : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ،
نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر
المغني ج ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠
وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١١ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي : نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء
إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ
أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢- في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأوّل ص ٤ .

١٣- قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إنّ وأنّ بجميع علله .

تكلم المبرّد في المقتضب على تخفيف أنّ في الجزء الثاني ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأوّل ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلم عن تخفيف كأنّ في الجزء الأوّل ص ٣٩ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلم عن الإبدال في متعدّد وتكأة وتراث ونحوه : وقد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرّد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأوّل ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض له عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٥ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنوانه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٦ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٧ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : «لو» الشرطية ، وكلّ شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

- عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال « او » لا تقع إلا على فعل ...
وتكلم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ .
- ١٨ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جدول وأسود وغزوة : فهذا شرح صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .
- وقد كرر المبرد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ؛ ٥٥٠ ؛ ٥٥٢ وفي الجزء الأول ص ١٠٩ .
- ١٩ - قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثي المضعف من الفك والإدغام وتحريك لامه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .
- وقد ذكر ذلك في الجزء الأول من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .
- ٢٠ - قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة أل واو كان ظرفا : وقد مر تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .
- مسائل الصلة والوصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير الفارق إنما قام على تفسيرها .
- ٢١ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد أتينا عليه في الكتاب المقتضب .
- تحدث عنه في مواضع من المقتضب ، في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ٣١١ .
- ٢٢ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنه ملحق وهو مدود منصرف ثم قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسرا إن شاء الله ، على أننا قد استقصيناه في الكتاب المقتضب .
- عقد في المقتضب للإلحاق في الألف الممدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .
- ٢٣ - قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ؛ وصيد : وقد أحكنا تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأول من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .

٢٤- وفي اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التي وعد المتقون) عن المقتضب وهي في الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التي تناولها الفارقي في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بينت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير مما نسب إلى المبرد المذكور في المقتضب ولم نتعرض له ههنا لأن غرضنا أن نذكر المسائل التي صرح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسرى في التعليق كثيرا مما نسب إليه صوابا مما يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا مما نسب إليه خطأ مما يعارضه ما في المقتضب .

وإنما نقطع بأن في النسخة نقضا إذا وجدنا نصوصا نُقلت من المقتضب ولا توجد في النسخة .

ويغلب على ظني أن النقص إن وجد فلن يكون كثيرا ، لأن صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة متقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأول هي ٢٨٨ و صفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

و صفحات الجزء الثالث هي ٣٤٥ و صفحات الجزء الرابع هي ٣٣٤

أضف إلى هذا أننا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثله :

١- عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثم عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا بعبارات أخرى .

٢- عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣- تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والردّ على الكوفيّين في قولهم بإعراب فعل الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤- نواصب المضارع وجوازمه مكررة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥- لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجئة وتعليل ذلك كرهه في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٦٤١ .

* * *

النسخة بخط النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التام ويتميز خطها بما يأتي :

١- تضع تحت الياء المتطرفة نقطتين وذلك نحو : في ، وهي ، وكذلك الألف المتطرفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .

٢- تضع شدة على الدال من نحو : أردت ، وأعددت ، وربما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣- الهمزة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : ماء ، شأ .

* * *

وتصحیح السیراقی للنسخة : كان أكثره موجها إلى ذكر ما سقط من ألفاظها مما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط في بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر ج ٣ ص ٥٩٢ . ولم يعلق شيئا له صلة بالناحية الموضوعية وأو كان كلام البرد مناقضا لما قدمه ، ومثال ذلك قال البرد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنك جعلت الجزاء خبرا على أي .

فظاهر كلام البرد أن «من» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فَجَعَلَ (مَنْ) شرطية في كلام المبرّد لا يستقيم وهو مُعارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إِنْ) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ٣٥١.

السيرافي مر على هذا الكلام من غير أن يعلّق عاياه إلّا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله : « جعلت الجزاء خبرا على أيّ » .

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصُّلب هذه العبارة : « وفي نسخة أخرى » .

ويذكر الفارقي في ص ٥٩ أنّه راجع نسخا متعدّدة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة في هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط في ألفاظ هذه المسألة . قال :

« وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلط وقع في النسخ ، وهذا عندي لا يصحّ ، لبعد اتّفاق مثله حتّى تُجمع عاياه النسخ كلّها من غير أن يكون المملّى قاله ، واو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أن صاحب الكتاب أملاها » .

والفارقي لم يطّلع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ هذه المسألة .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرُماني المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولا بن دَرَسْتَوِيَه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسمّاه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبتي . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أخذتُ عن نسخة بمكتبة شهيد علي بالآستانة وهي بخط أحمد ابن تميم بن هشام الليلي ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التي جعلها المبرد في صدر كتابه ، وكنا نقول : إنَّ المبرد أخطأته براعة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنَّ الفارقي يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بنية الوعاة ص ٣٤٤ والانباء ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباء ج ٢ ص ١١٤ .

(٣) بنية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمانى وكثيراً ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبي علي وهما متعاصران وسمع بحلب من ابن خالوية إنظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبنية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ « الفارقي بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء في آخرها قاف هذه النسبة إلى ميا فارقين » . وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون - أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا الضبط في شعر كثير وأبي الطيب المتنبي » .

« الحمد لله وليّ كلّ مِنَّة ، ومُولى كلّ نِعمة ، حمداً يربّط مِنحته ، ويجتلب زيادته ،
وصلواته على خير خليفته محمد وعترته ، وعلى آله وصحابه ، وسلم تسليماً .

ولمّا رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين عن أهل الأدب في
عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب
الآفكار في أمور تصدّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في
صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصونه بها عن ابتدال من لم تبلغ طبقتة قراءة مثله ،
ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكّاه ، إذ كان كثير من الطالبين
لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه
تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل
أحق وأولى ، وأخلق وأخرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصدّ من قصد له عن التعرّض
به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر
على ما فرّعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به
عاليه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها
إلى غيرها ، ومنى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصده
عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلاً يعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين
ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فروعه وما يتسع ، وأكشِف المواضع التي خُطئ فيها ،
وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرج عاليه ، وشبهته إتي أصادته إليه ، ولا ندع مُمكننا إلا
أوردناه ، ولا حسناً إلا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ،
ويقتدر به على أن يحلّ الشبهة وحده ... » .

ألّف الفارق كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارق كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى ، وقد كنا تقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهى الفارق بكتابه فيقول بعد أن علل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظن جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حسنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارق شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدم لكل مسألة بأن عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناواه .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذى وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير يزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه

هي المسألة التي قدّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صدر الكتاب . والمسألة واضحة في أنّه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألةً مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عتيفة ، وما أشبهها بلحّم جمّل غثّ على رأس جبل وعر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

ألّف الفارقيّ كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافيّ المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال في ص ٥٩ (ورأيت في تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافيّ - رحمه الله - قال ...).

وقد أرّخ الفارقيّ الفراغ من تأليفه في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه في ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاعوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيم القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، فهو كالذوذة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر التدفق يغذى فروعه وجداوله .

من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقر الأستاذين المحققين للمصنف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف»

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدّي لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه

ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضريب»

قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به

الخمس من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهمزة المتصدرة أربعة

أصول في الأسماء وجدنا صدّي ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهمزة إذا لحقت أولا متصدرة أربعة أحرف فصاعدا .
وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهمزة المتصدرة أربعة أحرف فصاعدا ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤
بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .
ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيرا .
لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن
المازني جرى ذكره في مواضع تباع العشرين موضعا .
وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال
المبرد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

شواهد المقتضب

الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهدا . أخذنا من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهدا ، فجرير له ٢٩ ، الأعشى ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذوالرمة ، ١٥ العجاج
١٢ ، امرؤ القيس ١١ - أبو النجم ١٠ ، الحطيئة ١٠ ، حسّان ٨ النابغة الذبياني ٨ .

وما يقواه الدكتور الجندی في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أن المبرد روى كثيرا من
الشواهد عن الجاحظ في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يجر للجاحظ ذكر في المقتضب
مطلقا لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١- «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبُ رُءُوسِ الدَّارِعِينَ» ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ بِوَائِكْهَا» ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوي ؟

١- قال في ج ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - : العين وكاء الله .

ثم قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العين وكاء الله .

والظاهر أنه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُردّ الحديث النبوي الشريف .

و (العين وكاء الله) حديث روى عن طريق عليّ وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب ، وفي الكامل .

قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٣ : «وفي الحديث : لَمَّا طَعَنَ الْعِلْجُ أَوَّ الْعَبْدِ عَمْرًا - رحمه الله - صاح : يَا لِلْمُسْلِمِينَ» . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء في الحديث : أَوَّلَ حَيٍّ آلفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جُهَيْنَةُ» .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبوي إلّا في موضع واحد :

قال ج ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النبيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «ليس في الخضرأوات صدقة» .

وهذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه؛ لأن من رواته الحارث بن نبهان .
وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج ١ ص ٤ - ٨ . وما كتبه الشيخ الخضر -
رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية :
وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .
وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه
عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الفلظ

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقدها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصريح بأن هذا النقد هو رأى الأنخفش أو النجاشي أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

ومما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء الحادي والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثم قال : ثم قال في كراسة ستة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأنخفش ، ومسألة

تكررت ، فالباقي : ١٣١ .

نخص الجزء الأول منها ٨٢ والباقي للجزء الثاني .

وقد أخطأَ نظراً المبرّد فتجاوز في قراءته بعض الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .
قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ «ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَف ، ومُخَدَع ، وموسى . ولم يكتر
هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُدْخَل ومُعْطَى .

ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط ، ومُدْق ومُنْضَل ولا نعلمه صفة .

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكن المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعض الأسطر
فألحق قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثم نقده بقوله : قال محمد
وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ،
ومُعْطَى وكل ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عالياً بل لا أشك في ذلك
إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : «هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .
وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وليس هو عندنا
ممن يتعمّد الكذب ولكن موضع ظننا أنّه تجاوزه نظره» انظر الانتصار ص ٣١٧ .

(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان
يضمن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلم أبو الفتح بن جني في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق
روايته عن أبي علي عن ابن السراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :

«ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه
مسائل الغلط فحدثني أبو علي عن أبي بكر بن السراج أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول :
هذا شيء كنّا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا» .

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في
المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلّما يازم صاحب الكتاب إلّا الشيء النزر وهو أيضا - مع

قلته - من كلام غير أبي العباس وحدثني أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحدائث واعتذر أبو العباس منه .

عذر أبي الفتح أنه لم ير الكتاب فتحدث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأن النقد من غير كلام أبي العباس يُدحضه النظر في هذه المسائل ، فعدها كما قدمنا ١٣١ صرح المبرد بما أخذه من نقد الأخفش والجري والمازني وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأن المبرد رجع عن هذا النقد يرده الاحتكام إلى المقتضب فقد بقي المبرد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى .

أما المسائل التي يقال إنه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سمى بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرد نداءه في نقده لسيبويه ، ولكنه قال : في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثم جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيسَةٌ بِالْوَدِّ عَنِي

ضرورة كما قال سيبويه .

٢ - في نقده لسيبويه رد على الأخفش الذي جعل الضمير في نحو : الضاربك، والضاربي في موضع نصب فقط. فأجاز أن يكون في محل جر أيضا كما يقول سيبويه ، ولكنه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محل نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أن النون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثم قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله .
وإنما تنون لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنما يحذف التنوين إذا كان في موضع
ينتصب فيه المضاف .

ثم عبر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - رد على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأن الحال لا تجيء من نكرة دون
مبسوغة ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ -

١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرد موقف مضطرب في وقوع (إلا) صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « أو كان معنا رجل إلا زيد هلكنا » فرد عليه
المبرد بأن (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صح الاستثناء وهو لا يصح في هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (أو كان معنا
رجل إلا زيد هلكنا) .

فيفيد هذا بأنه رجع عما اشترطه في نقده لسيبويه ، ثم يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنه
يشترط لوقوع (إلا) صفة صحة الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأن غيرا نعت . ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم
إلا جيد » .

وانظر تعليقنا هناك .

* * *

وفي بعض المسائل نرى المبرد لا يتعرض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .

١ - مصلر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فرد عليه المبرد في النقد
(الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثم اكتفى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه البرد بأن القول الثاني يعارض الأول (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكتفى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأول .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه في تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدِ مخوقُ أصبحَ ليلُ . أطرقَ كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثم مثل بذلك في

المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٢ - ١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليله لعلمية (بنات أوبر) ، ثم لم يتعرض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أن صيغة فعّال في النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه البرد بأنها

قياس مطرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثم تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياسيتها وفي

قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عما

قاله في النقد .

أما المسائل التي بقي البرد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤)

وقد ذكرتها في مواضعها من التعليقات وسقت كلام ابن ولاد في الانتصار معها .

وبقية المسائل لم يعرض لها البرد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل

رجع عنها أو بقي على رأيه فيها ؟

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجّة التي أوجبت رجوعه فنضرب عما ذكرنا ونطويه . »

بمراجعة نصوص نقد المبرد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النص ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف ، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرد نجده ساق نص سيبويه إلى قوله : (لم تكسر على ذكر) ، ثم أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنك لو صغرت ظروفًا قلت ظريفون ...

ومن المقطوع به أن الجرمي لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرمي هناك .

٢ - ساق المبرد نصاً لسيبويه نصه : « أيها تشاء لك » على معنى قولك : الذي تشاء لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشاء لك » فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصاً . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصور والمدود) والتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونُبيّنها ، ونردّ الشبهة التي لحقت فيها ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردنا على أبي العباس وليس ردنا عليه بأشنع من ردّه على سيبويه فإنّه ردّ عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنّه نبّه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلّا أنّه إذا تبين الحقّ كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق » .

جعل ابن ولاد همّه وسدّمه أن يردّ نقد المبرد ويبطله إلّا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .

«قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب إليه سيبويه فإنّما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع » .

وقال في ص ١٥٦ «قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه » .

وقد تبين لي أنّ ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتّى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد والمسائل الأخرى .

وسأبيّن كلّ هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .

وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذّر على بعض المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت مكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا تعرف عنها سوى أسماؤها :

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب الجليس . أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف^(١) .
احتجاج القراءة . الحث على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
الخط والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه^(٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والمدود .
المدخل في النحو^(٣) معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . المادح والمقابع ، معنى كتاب
سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدمة (النهاية) أَنَّ المبرد ممن أُلّف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، ومعجم الأدباء وسماء ابن خير : (التصاريف) وانظر رواته في المكتبة الإندلسية : فهرس
مارواه ابن خير عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزانة ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خير فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خير ص ٣٩٨
ولرمان كتاب « شرح المدخل للمبرد » الإنباه ج ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أَنَّ لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَفٍ قدَّم بها بعض الأبواب يشهد بعلوِّ كعبه في الأدب ، وحسبنا أَنَّ الباحثين يكتبون له : وقلبي إلى الأديب طروب .

* * *

أما أسلوبه العلمي فتشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح وقد قدَّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولىع أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
«فإن كانت الألف التانيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحُّها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف « يقصد عند النسب » .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل ، وهذا واضح بيِّن جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش . وغلط بيِّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام اوضحه فيقول في الكامل ج ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً ، ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال في ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

* * *

٢ - والمبرد نحوي لغوي فقد يستوقفه إحساسه اللغوي فيستطرد إلى شرح لغوي فيقول في المقتضب ج ١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطَّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته » .

* * *

٣ - والمبرد مؤلف في أنساب العرب ، لذلك كان يعرض لبعض الأسباب في المقتضب .
لما ذكر بيت بُجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفِ مَسْنِ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عَثْمَانَ وَاقِ

قال : بنو عثمان بن عمرو بن أدد بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن شيبان ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٤ - النزم المبرد في المقتضب أن يُعبر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوالاً) حتى
في مقام يتطلب جمع القلة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١
ص ٧٨ .

ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : « و (هَنْ) في بعض الأقاويل » .
والخلاف في لام (هَنْ) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفك في أمر المضاعف الثلاثي : نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
إلا لغتان : الفك . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥
ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .

بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، ج ٢ ص ٣٦٣ .

أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرد مع الجمهور في أن تميز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة إذ وجد (المقتضب
ج ٢ ص ٤٣٨) .

٥ - التزم المبرّد أنّ يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتّى جعلها في بعض
العناوين فقال ج ٢ ص ٥٦١ .

» باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبراً وسند كرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله .
وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

» باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لنوضح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه
من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيما وعد به ويؤبّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو
ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ،
٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ ، ج ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، ج ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ ،
٢٢٥ ، ٢٧٢ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضاً فيقول :

فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقس تُصِبُّ إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .

وقد فسّرت لك باب العدل لتناول القياس من قُرب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله
ج ٣ ص ٣٣٦ ، ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفيما قلنا دلائل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ ، ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .

وإذا صحّت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ،
٥٢٨ ، ٥٦٢ ج ٣ ص ٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، ج ٤ ص ٤٠٤ ،
٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد في نقده لسيبويه يقول أيضا :
« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله (الانتصار ص ٣١٧) .

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل فيأتي مع أن المشدّة بضمير الشأن والكلام
يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - أعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في حذف ... ج ٢ ص ٥٠٤ .

٢ - أعلم أنه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنك إذا صغرته ... ج ٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنه من قال أسود : أسود قال في معاوية : معوية ج ٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنه ما كان على أفعال نحو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلا أجمال ج ٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنه ما كان على حرفين فلا بد من ردّ الثالث ج ٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) ،
و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم . وهذا تقوم فاعلم ،
ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمّى بقولك مسامون
هذا مسلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عسليين فاعلم » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو
جاري بيت بيت يا فتى » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .
ويظهر أنَّ المبرّد استعمل اللفظتين رمزا للوصل وبيان حركة الإعراب أو حركة البناء
وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج ٦ ص ٥٧ : « يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى » ذكر ذلك في معرض
تفسير معنى العَقِّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج ١ ص ٤٠١ ، ج ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب
في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّر فيه أنَّ المفتوحة على غرار قوله تعالى : (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا
مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُمَخَّرُونَ) قال :

١ - «واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب
همزة » ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أنَّك لم تفعل زيدا » ج ٢ ص ٤٠٥ .
واعلم أنَّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال أنه لايجوز
الاقتصار على المفعول الأول » ج ٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمت أنَّ زيد إذا أتاك أنه سيكرمك » ج ٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أنَّ عمرا هو المدفوع » ج ٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنَّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنَّ أباه ومنطلقا في موضع نصب »
ج ٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنَّك إنما توسّلت بهذا إلى دعاء الرجل »
ج ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وقفةً طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله
الأخفش ولما قاله الجرمي ثم اختار له رأيا في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج ١ ص ٥٦٧ مثل بمثاليين على غرارها .

والطريف أنَّ لملك النحاة الحسن بن صافي رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها السخاوي في كتابه : سفر السعادة .

* * *

٩ - تكرر في كلام المبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلّا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاءً إلّا في الشعر» ج ٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إلّا تقديم الفعل إلّا أن يضطرّ الشاعر» ج ٢ ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إلّا التنوين إلّا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)» ج ٢ ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنّها لا تكون أمماً إلّا بصلة إلّا في الاستفهام والجزاء» ج ٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلّا مستكراً إلّا أن تريد البدل» ج ٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مرت بثلاثة رجال قيام يا فتى لا يكون إلّا الخفض إلّا على ما يجوز من الحال» ج ٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إلّا نعتاً من هذا الضرب إلّا أن تجعله حالاً للنكرة» ج ٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إلّا الخفض إلّا جواز الحال» ج ٤ ص ٥٨٣ .

٩ - «فلا تكون ألف الوصل إلّا فيما ذكرت لك من الأسماء إلّا الألف التي مع اللام للتعريف ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضاً قال ج ٢ ص ٧٣ :

«لأنّ النمر ليس فيه حرف إلّا مكسور إلّا حرفاً واحداً وهو النون وحدها» (يريد نمرى في النسب) .

* * *

١٠ - وقد حكى المبرد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

(١) «لأنَّ فُعول ، وفِعال يعتوران فَعْل الصحيح » ج١ ص ١٢٣ .

(٢) «ألا ترى أنَّ مَيِّت لو كان فَعْل لكان موت » ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرد حالة النصب في المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا ، واستكثارا » ، ج١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوّاطا » ج١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوّالا ج٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنَّ المصدر على أَفَعَلت إفعالا » ج١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا » ج٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة » ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قل ج٢ ص ٢٣٤ : «وَأَمَّا افْتَعَلت فمصدره عليه افتعالا .

والمصدر على أَفَعَلت إفعالا » .

١١ - (قصة هذا كقصة هذا) . قد يبدو لنا أنَّ هذا أسلوب مُستحدَث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١- يقول عن إنَّ وأخواتها : «لأنَّها دخلت على الابتداء الخبر وقصَّتها قصة (كان) في

ذلك » ج٤ ص ٤٢٩ .

٢- «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله» ج٢ ص ٥٦٦ .

٣- «لأنَّ قصَّتها فيه واحدة» ج٢ ص ٥٦٧ .

٤- «فقصَّته قصة فَعْل » ج١ ص ٩٣ .

٥- قال عن لكنْ : «ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلَّا لترك قصة إلى قصة تامة » ج١

ص ١٣ .

٦- «لأنَّه فهم القصَّة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .

٧- «لأنَّ (أنَّ) مصدر تُنبئ عن قصَّة» ج ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك في سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأما (كى) فتثقل ياؤها وقصَّتها كقصَّة (او)» وقال في ج ٢ ص : وقصَّته كقصَّته .

وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصَّة التي لا يسأل عنها ... فإذا يفرغ مما يقصد قصده بقصَّته» .

١٢- جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :

١- قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضا دون الكل ج ٣ ص ٢١٤ .

٢- فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكَّر .

وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سُحيم عبد بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق .

وانظر كشف الطرَّة عن الغرة للأوسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنَّ سيبويه والمبرد منعا من حذف الفاء من جواب (أما) وخصَّما ذلك بالشعر ثمَّ جاء الحذف في أسلوبها .

قال المبرد :

١- «فأما تقديره عندنا أنَّ المفعول مقدَّم والفاعل مضمَر» المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .

٢- «أما قوله (لنبين لكم ونُقرُّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢ -

٣٢٣

٣- فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : «فأما من نوتها جعلها ملحقة بهجرع» .

وقد احتفل المبرد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلِّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب : مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيراً من مسائله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية ، وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : «مسائل يُمتحن بها المتعلمون» زاد الزجاج قوله : ويغلط فيها المتعلمون .

وشرح الفارقي من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتاباً آخر .

والطريقة الاستطراذية هي الغالبة في تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل في مواضع كثيرة .

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

٢- (من) للعقل ، و (ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة

مواضع .

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع .

٤- وزن نحو سيد ، وكيثونة والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع .

٥- أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١ - موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد وياتعد ، إنَّها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغلط فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجْرُونَ الكاف مُجْرَى الهاء إذ كانت مهموسة مثلها وذلك غلط منهم فاحش لأنَّها لم تُشَبَّهْها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فَضْلَ أَخْلَامِكُمْ رَدُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٦٧ .

كما جاء في ذلك تصريح المازني ج ١ ص ٣٠٧ .

والمراد بالغلط التوهّم .

مذهب المبرد بين القياس والسمع

تمهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعشّر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان ثمة قننوه هذا الأصل : إنَّما يقاس على الكثير لا على القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معالته ، وهذه أمثلة على ذلك :

١ - لا يشكُّ إنسان في كثرة إسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرّماني في صياغة اسم المفعول من نفع^(١) .

(١) القياس والسمع للشيخ الحضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٢- يقول : الرضى : فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقياسا شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥

٣- وقال أيضا : تفعّال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .

٤- فاعِل وفَعَّال فى النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .

٥- المجاز كثير جدًا فى كلام العرب ثم نرى من يخالف فى القياس عليه المزهر ج ١

ص ٢١٣ .

وقد نرى فى كلامهم القياس على الشاذ :

١- سمع فى جمع هديّة هداوى فجعل ذلك الانخفش قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢- يقيس القراء على ما سمع من علوى فى النسبة إلى عدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيّان : وطالما بنى النحويّون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

إقد كان لما طعن به المذهب الكوفى قياسه على الشاذ . قال الأندلسى فى شرح الفصل :

«الكوفيّون أو سمعوا بيتا واحدا فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه

أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريّين» .

وأقول : لو نظرنا فى مذهب البصريّين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم :

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأنّ الفعل لا يحقّر وإنّما تحقّر الأسماء لأنّها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذى تصفه بالملح كأنّك قلت : مليح شبهوه بالشيء الذى تلفظ به وأنّك تعنى شيئا آخر نحو قولك : يطوهم الطريق وصيّد عليه يومان ونحو هذا كثير فى الكلام وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمى به الفعل يحقّر إلّا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله» .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إنّ ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علّة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أمّا أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

واو كان المسموع من العرب في تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوُّغ القياس عليه
لاحتملنا كُلفته فكيف و المسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُحيسنه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧
المغنى ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر .

فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ « القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » .
وقال أيضا : « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عايتها في مقاييسك كثرت
زلّاتك » (١) .

طرد المبرّد القياس فيما يأتي :

- ١- القياس على نحو قرشي وثقفي في النسب .
المقتضب ج ٣ ص ١٢٤ .
- ٢- مجيء فاعل وفعل في النسب مقيس . الجمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .
- ٣- قلب الواو المكسورة أو لا همزة قياس نحو إشاح . المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ج ٣
ص ٢٢٩ .
- ٤- فعل في سبب الذكور مقيس .
الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .
- ٥- حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض .
الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .
- ٦- إعمال لكن المخنفة قياس .
المقتضب ج ١ ص ٣٩ .
- ٧- مجيء أفعل التفضيل عاريا عن معناه قياس . المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦
ص ٩٦ .
- ٨- إعمال إن النافية . إعمال ليس قياس .
المقتضب ج ٢ ص ٦٢١ .

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذًا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١- جرّ حتى والكاف المضمير .
الجمع ج ٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢- الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها . المقتضب ج ٢ ص ٤٣٣ .

٣- القياس على تَغَلَّبِي في النسب بفتح اللام . شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

٤- لا خلاف في أَنَّ جُمُوع الكَثْرَةِ لا تُجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعُها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومنه المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك . الجمع ج ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلّة ما جاء منه .

لم يلجأ المبرد إلى التأويل فيما يأتي :

١- أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) الكامل

ج ٦ ص ٢٢ .

٢- تجرّ (مِنْ) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزانة

ج ٢ ص ١١ .

٣- يوصف (اللَّهُمَّ) كقوله تعالى (قل اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) المقتضب ج ٤

ص ٥٢٢ .

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ « لا ينبغي أن تحمّل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى

غيرها سبيلاً » .

١- سمع في النسب إلى شتاء شَتَوَى فجعاوه من شواذ النسب .

وقال المبرد : شتاء جمع شَتَوَة كصحاف جمع صَحَفة فعلى هذا شَتَوَى قياس شرح الشافية

ج ٢ ص ٨٢ .

٢- قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرٌ

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرد وإنما « مثلهم » حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب

ونقد سيبويه .

٣- قول الشاعر : وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَثُرَ أَفْعَلُهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحذوفة شذوذا ، وقال المبرد : الأصل أَفْعَلُهَا ثُمَّ حَذَفَتِ الْآلِفَ وَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ : وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ ... الْمَغْنَى ج ٢ ص ١٧٢ الجمع ج ١ ص ٥٨ .

٤- لا يَلْحَنُ الْعَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ : خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْشِيمَ وَفَا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

أَسْرَافُ الْمَبْرَدِ فِي رَدِّ الرُّوَايَاتِ

كانت للمبرد رغبة مُلِحَّةٌ فِي أَنْ تَجْرَى الْمَسَائِلُ عَلَى نِظَامٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَقِيَاسٍ مُطَرَّدٍ ، فَدَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُنْكِرَ بَعْضَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي تَخَالِفُ الْقِيَاسَ الْعَامَّ ، وَاسْتَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عَرَّضَ نَفْسَهُ لِأَنْ يَقُولَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ فِي كِتَابِهِ (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «وَأَوْ تَشَاغَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ بِمُلْحِ الْأَشْعَارِ ، وَنُتِفَ الْأَخْبَارُ ، وَمَا يَعْرِفُهُ مِنَ النُّحُو لَكَانَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ كَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ . فَلِهَذَا رَجَالَ غَيْرِهِ وَيَا لَيْتَهُمْ أَيْضًا يَسْلَمُونَ» .

وقال عنه أبو الفتح بن جني في (المحتسب) بصدد ردِّ رواية سيبويه للبيت :

فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعْسَلِ

«وَأَمَّا اعْتِرَاضُ أَبِي الْعَبَّاسِ هُنَا عَلَى الْكِتَابِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَرَبِ لَا عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ حَكَاهُ كَمَا سَمِعَ وَلَا يُمْكِنُ فِي الْوِزْنِ أَيْضًا غَيْرُهُ وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : إِنَّمَا الرُّوَايَةُ : فاليوم فَاشْرَبُ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِسِيبَوِيهِ : كَذِبْتَ عَلَى الْعَرَبِ وَلَمْ تَسْمَعْ مَا حَكَيْتَهُ وَإِذَا بَاغَ الْأَمْرَ هَذَا الْحَدُّ مِنَ السَّرْفِ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلُّفَةُ الْقَوْلِ مَعَهُ» . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وانظر الخصائص ج ١ ص ٧٥ ، ج ٢ ص ٣٤١ ، ج ٣ ص ٩٦ .

وقال عنه ابن ولاد في الانتصار : «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله» .

ونذكر طرفاً من إنكار المبرد على سيبويه وغيره بعض الروايات :

١- قال في الأبيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أمّ الخيار تدعى على ذنبها كله لم أصنع
فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجرت
ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبا وسمنا بعض ذلك منصوبا من الرواة ص ٢٢
وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية
ج ١ ص ٣١٧ .

٢- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مخفف الياء ومن شدتها فقد أنطأ والمثل :
ويل للشجى من الخلى الياء في الشجى مخففة وفي الخلى مثقلة » .

٣- قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصداء - مثل حمراء ووزنها فعلاء
وهي بئر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمنا العرب تقواه ومن ثقل
فقد أخطأ » .

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .
٤- خطأ من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - أولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .
٥- روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغسل
مستشهدا به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه البرد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أسقى غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغسل

وقال علي بن حمزة في التنبهات : ولم يقل امرؤ القيس إلا «فاليوم أشرب» وهذا مما
اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المبرد والقراء

هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاةُ البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأَسْهَمَ فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعَدَّهم من الجُهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١- قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ أَيْقَطَعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ (أَيْقَطَعُ) لَحْنٌ ، لِأَنَّ (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

(١) أنظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخي قال القراء : « لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » . وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يعجبني ذلك » بهي قراءة سبعة أيضاً أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .

وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والنخشي في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضاً بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » وأنظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خالف ابن هشام البراز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه عجمي ليس بعربي » .

قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعة أيضاً أنظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ ، و شرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ أَيْقُطَع) ، (ثُمَّ أَيْقُضُوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ ، النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

٢- في القرطبي ج ٥ ص ٢ «قال أبو العباس المبرد : لو صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ (وَمَا أَنْتُمْ بِمَصْرُحِي) (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ» . وانظر الكامل ج ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيَّان في البحر المحيط . ج ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

وانظر توجيهه قراءة (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ .

٣- في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلَاثُمِائَةٍ سِنِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر المضرورة» .

وهذه القراءة سبعية . النشر ج ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبية ، ص ٢٤٠ والبحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

٤- في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إِنَّ) وعلى (فِي) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال في الكامل ج ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر ج ٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها أبو حيَّان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥- في نزهة الألبا . ص ٣٦٥ «حكى عن المبرد أنه قال : ما عرفت أو ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية إلا في حرفين : إحداهما (عَادَ لَوْلَى) والأخرى (يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ) .

وهما من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩
الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦- في الأول من المقتضب ص ١١٤ « فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مَعَائِشَ فَهَمْزٌ فَإِنَّهُ غَلَطَ ، وَإِنَّمَا
هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَهُ فِي الْقُرْآنِ حُرُوفٌ قَدْ
وُقِفَ عَلَيْهَا » .

كلام المبرد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ ، ج ٥ ص ٤٥٠ ، ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧- قل في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : « فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (هُؤْلَاءِ بَنَاتِي
هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فَهُوَ لَحْنٌ فَاحِشٌ وَإِنَّمَا هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ » .

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧) وفي
كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو رَأَاهُ لَحْنًا وَقَالَ : اخْتَبَى ابْنُ مَرْوَانَ
فِي هَذِهِ فِي اللَّحْنِ » .

٨- منع سيبويه والمبرد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعية لأبي عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْنَمُ لِمَنْ يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف
ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القول في الرد على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط^(١) .

وكان من المبرد تفضيل لقراءة سبعية على أخرى سبعية :

١- قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) :
« فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّمَا هِيَ : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . »

(١) انظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) للمؤلف ففيها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التي جعلها المبرد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢- قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : «والقراءة الجيدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَائِلٌ مِنْهُمْ) وقد قرئ «إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» .

وقراءة النصب سبعة أيضا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣- في المقتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَثُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التبيين أحسن مما قرأ . وهي سبعة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيّان في البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : «حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ .

وقال : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضّل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى .

قال أبو حيّان : وَنِعْمَ السَّلَفُ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى . كان عالماً بالنحو واللغة متديّناً ثقة » .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

(١) كان المبرد يهتمكم إلى صحة المعنى ويترفع إليه فيقول :

١- «وهذا باب إنما يُصلّحه ويُفسده معناه فكلُّ ما صلّح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ

ما فسد به المعنى فمردود» ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢- «فإنّما يصحُّ هذا ويُفسد بمعناه» ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣- «فبالمعنى يصلّح اللفظ ، ويُفسد» ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤- «فللمعنى صلّح» ج ٤ ص ٦٣١ .

(ب) وكان المبرد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١- «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون. لا يعرفون (أم) زائدة» . ج ٣ ص ٢٦٠ .

٢- «فإن المفسرين يقولون في هذا قوانين» ج ٤ ص ٣٥٢ .

٣- «فقول النحويين ، والمفسرين في هذا واحد» ج ٤ ص ٤٣٧ .

٤- «وكذلك قول المفسرين» ج ٤ ص ٤٤٢ .

٥- «وأما المفسرون فقالوا» ج ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسرين أيضا انظر كتابه ج ١ ص ٤٦٤ ، ج ٢ ص ٢٣ .

(ج) أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل أواء النخو البصري في وقته ، ودافع دونه .
لم يصرح باسم الكوفيّين في المقتضب إلّا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢ ص ٤٣٦ .

وكان يكتفى عنهم بقوم من النحويّين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويّين ج ٣ ص ١٤٦ .

أو ببعض النحويّين من غير البصريّين ج ٢ ص ٣٦٧ .

أو يقول : فإن زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثم بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات المبرد

١- سَمِيَ الحال مفعولا فيها قال ج ٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزّأناه ممّا قبله لأنّه مفعول فيه وهو الذى يسمّيه النحويّون الحال » .

وقال ج ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » ، وانظر ج ٤ ص ٤٨٢ .
وسيبويه سَمِيَ الحال خبرا قال في ج ١ ص ٢٢١ : « وأعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .

٢- سَمِيَ المبرّد التوكيد المعنويّ نعمتا قال ج ٣ ص ١٨٨ .
« وكذلك ما نعمته بالنفس في المرفوع » .
وسَمِيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل صفة قال ج ٤ ص ٤٢٦ :
« وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرّة » .
والمبرّد تبع سيبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّى التوكيد نعمتا .
انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ج ٢ ص ٥ .

٣- يعبرُ المبرّد عن حذف جواب الشرط بحذف الخبر .
قال ج ٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .
وفي قول الشاعر : لو قدّ حداهنّ أبو الجودى ...
« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه
ص ٣٠ ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ . انظر الأصمعيّ
ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - بعبر عن الهمزة بالألف .

قال ج ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحقها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج ٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . وهن همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حي .

فيقول ج ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حي » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ .

٦ - عبر المبرد عن النهى بالنفى في موضعين .

قال ج ٤ ص ٤١٤ : (لا) في النفي .

وقال ج ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفي » يريد النهى في البيت السابق عاينه

وهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهى - اصطلاح له .

وقد عبر بالنهى في قواه ج ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) في النهى » .

وقال ج ٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهى فهو (لا) .

منهجى فى الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ، واهتدوا بهديه .

لهذا عُنيّت فى تعليقاتى ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنّما بيانها ، والإفصاح عنها لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه فى كلّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت فى ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التى تضمّنها التعليق - (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكّ فى أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما إنّما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتدرّجه فى القرنين : الثانى والثالث فوق أن ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التى اعتمد عليها واستمدّ منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامَةً قويّةً فى الدراسات المقارنة .

وايس من غرضى فى إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأحطّ من قدر سواه ، فإنّى أكرم نفسى عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه بجمل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يجمل بنا أن نكتفى بنسبة القول إلى المتأخّر ونذع المتقدّم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافى المنهج العلمى ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : « وفعلّل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ، وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال فى النعت ؛ نحو : جَحْمَرِش ، ونَخْوَرِش . » كلام أبى الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنّ هذا رأى للمبرّد انفرد به ، ولم يشرّكه فيه غيره من السابقين عليه .

وانتظر ماذا قال سيبويه في هذا ، وما الذى قاله المبرد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : « ويكون على مثال فَعْلَلِ في الصفة ، قالوا قهبلس ، وجَحْمَرِش وصَهْصَلِق ، ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال المبرد في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : « ويكون على فَعْلَلِ نعمنا وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش و كلب نَحْوَرِش » .

من هذا العرض يتبين لنا :

(١) أن المبرد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففي سيبويه زيادة توكيد وهي قوله : (ولا نعلمه جاء اسما) .

(ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعترض عليها أخذ المبرد منها مثالا ثم جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فنَحْوَرِش ليس من أبنية الخماسي المجرد وإنما هو رباعي مزيد بحرف على وزن فَعْوَالِكَ وزيادة الواو هنا أصل اتفق عليه النحويون ومنهم المبرد قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

« الياء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله » وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتي .

لذلك كان يجعل بأبي الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخص به المبرد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرد .

الرجوع إلى سيبويه في كل مسألة من الصعوبة بمكان ولا شيء أشق منه ، وإيس أدل على ذلك من أنه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممن لم يبلغ مبلغهم ، ولم يدرك شأؤهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) أجاز المبرد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي في الضرورة وقال إن البصريين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرد قالوا : إن المبرد انفرد بهذا القول دون البصريين أجمعين وقال أبو علي وأبو الفتح : إن المبرد قد خالف القياس والسماع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥) .

وتعليقي على ذلك أن سيبويه سبق المبرد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل » .

هذا النص في سيبويه قد خفي على المبرد وعلى غيره ممن جاء بعده نعم إن سيبويه قال في ج ٢ ص ٢٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتموا في الواوات » .

(ب) حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتق من أله . أو من (لاه) .

فردّ عليه أبو علي في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أغفله شيخه الزجاج) « بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ... »

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صح القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهواً .

وقد وقعت إلينا مسائل جمّة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقبض الهاذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) « بأن الذي يحكى هذه الحكايات متقول كذاب ، ومتخوّض أفاك ، لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقظ ، ولم يصح إلى القبول منه ، والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ... »

والبغدادى مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه - ووى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع .

انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج١ ص ٣٠٩ أنَّ لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر في ج٢ ص ١٤٤ : أَنَّهُ مأخوذ من (لاه) .

(ج) صرح سيبويه بأنَّ (مِنْ) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربّما) واستشهد لذلك بقول أبي حيّة النُميرى :

وإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

انظر ج١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيّان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافى ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنَّ «مِنْ» إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربّما) وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردّوه ... » .

وتبع أبا حيّان ابن هشام في موضعين من المعنى ج٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة ج٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجرى فنسب قول سيبويه إلى المبرد فقال في أماليه ج٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفّوا (مِنْ) بـ(ما) فقالوا : إِنِّى لَمِمْما أَفْعَلُ ، قال أبو العباس المبرد : يريدون : لربّما أفعل وأنشد لأبي حيّة النُميرى :

وإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

المبرد ذكر ذلك في المقتضب ج٤ ص ٤٨٥ ولكنه مسبوق بسيبويه .

حرصت على أن أتتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه تناقضا بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

(أ) الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إضطر ، وإضطبل وإبراهيم ، وإسماعيل لسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضا .

قال بما يفيد زيادتها في ج ٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج ٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المغنى في تصريف الأفعال ص ٨٢-٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علة منع صرفها مشابة الألف ، والنون لأننى التانيث المملودة . وعدد وجوه هذا الشبه في ج ٢ ص ١٠ .

ثم جعل النون بدلا من الهمزة في ج ٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(ج) الوصف الذى على وزن فعال في سبب الأثنى . قال عنه سيبويه إنه مختص بالنداء لا يقوون في غير النداء : جاءتني خبات ، ولكاع ج ١ ص ٣١١ .

ثم قال في ج ٢ ص ٣٨ : وثما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبات . ويلكاع .

(د) قال سيبويه في ج ١ ص ٢٠٤ إن خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء إلا في القليل أو في الشعر .

ثم قال في ج ١ ص ٢٠٧ إن استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجب أن يتابع المازى سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه المبرّد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقوون : إن المبرّد خالف سيبويه ، وادعى أن النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أن سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه .

بقى شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التى لم أجدها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لى أن أقول : إن سيبويه لم يعرض لها ؟

إن لي تجربة مع سيبويه ، وهذه التجربة لا تشجّني على أن أقطع بأن شيئا ما ليس في كتاب سيبويه لأنني لم أعثر عليه .

لذلك فكل ما أستطيع أن أقوله : إنني لم أعثر عليها في سيبويه ، فجائز أن يكون سيبويه لم يعرض لها ، وجائز أن يكون عرض لها ، ولكنني لم أهتم إلى مكانها .

وساقص على القارئ بعضا من هذه التجربة :

(١) عقد سيبويه لـ (إذن) الناصبة المضارع بابا استوفى فيه كل أحكامها وشواهدا في

ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه التحويتون أنه يقول : (إذن) جواب وجزاء ، ثم اختلفوا في المراد من الجواب ، والجزاء ، وهل يكون ذلك في كل موضع أو يكون في غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنها جواب ولم يذكر أنها جزاء فقلت في نفسي : لو بقي شيء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه في هذا الفصل لكان من المظنون أن يُعاود الحديث فيها مرة أخرى ، وأقمت على هذا الزعم سنوات ثم وقفت في الجزء الثاني ص ٣١٢ على قول سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » - ولم يقل في هذا الموضع أكثر من هذه الجملة .

(ب) ذكر ابن سيده في المخصص ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وأبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٥٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أن تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع ، وقفل .

هالي ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثي بثلاثي في غير هذا ثم إن التاء تدل على التانيث وشأن حرف الإلحاق ألا يدل على معنى .

بحثت كثيرا في كتاب سيبويه عن هذا فلم أجد إلى شيء منه ثم مضت سنون وعشرت على هذا في باب الوقف ج ٢ ص ٢٨١ .

فمن كان يخطر بباله أن يعرض سيبويه في باب الوقف لمسألة في الإلحاق ؟

(ج) بحثت في باب جمع التكسير عن صيغة فعالة التي تفيد الجمع كجمالة ، وخیالة

فلم أعثر على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج ٢ ص ٩١ : « وقالوا لذي السيف سيّاف وللجميع سيّافة » .

ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعلّقي على كلام المبرّد بعد تتبّع كلّ ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتّصل بهذا الموضوع فأحياناً كنت أرى كلامه مُجملاً في بعض المواضع ، ومفصّلاً واضحاً في موضع آخر فأحيل المجمال على المفصّل ومثال ذلك .

(١) قال في ج ٢ ص ٣٤٣ : « وإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جواباً للجزء كالفاء » . فظاهر هذا النص أن (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ، ص ١٥٨-١٥٩ ، ٢٤١ - تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنّه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذي هو قسم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَتَبَيَّنَ لَهُ إِلَهُهُ تَبَيَّنًا) (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) كان مجملاً في الجزء الأول .

هل يرى أنّ الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحاً في أنّ الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السيوطي ذلك في الجمع ج ١ ص ١٨٧ .

أمّا ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ ، والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ فقد نسباً إليه أنّ الناصب هو الفعل المذكور .

وأحياناً كنت أجد تعارضاً وتضارباً بين أقواله فأسجّل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :

(١) جعل المبرّد ألف أرطى للتأنيث في ج ٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويون من أنَّ أَلْفَ أَرَطَى لِإِلَاحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرد في غير موضع من المقتضب والكامل .

قال في المقتضب ج ٢ ص ٣٩٢ «ويدلُّك على أنَّ الألف ليست للتأنيث أنَّك تقول في الواحدة أرطاة» .

وقال في ج ٢ ص ٥٢٧ «وذلك قولك في أَرَطَى أَرِيْطٍ لِأَنَّ أَرَطَى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنَّك تقول في الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عايتها هاء التأنيث ؛ لأنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث» .

وقال في ج ٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أَرَطَى ملحق بجعفر .. وانظر الكامل ج ٦ ص ١٩٩ .
وتقدم أنا متابعتة لسيبويه في نون نحو عطشان .

وما قاله في اعتراض الشرط على الشرط . وفي كلمة نَحْوَرِش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظٌّ من الذبوع والشهرة لذلك لصقتُ بمذهب المبرد أقوال كثيرة تخالف ما سجله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرد وتصفيته مما علق به مهمة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عفوا صفوا ، ولا وافتنى رهوا سهوا ، وإنَّما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع في دراستي لمذهب المبرد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنَّما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمع ما تفرَّق في ثناياها من أقوال للمبرد ثم عارضت ما جمعته على ما قاله المبرد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحوي قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠٨ بابا لذلك .

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أن اضطرابا كثيرا وقع في تصوير بعض المذاهب في

الكتاب الواحد وفي الكتابين لمؤلف واحد ومن أمثلة ذلك :

(١) ينسب الرضي إلى الزجاج أنَّه يقول ببناء المشي ، وجمع المذكور (شرح الكافية

ج ٢ ص ١٦١) .

ثم ينسب إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكور (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول : المثني معرب عند الزجّاج ، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٩ . وفي الاشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجّاج أنه يقول ببناء المثني وجمع المذكور وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندري ، هل المثني ، وجمع المذكور معربان أو مبنيان عند الزجّاج ؟

(ب) ينسب الرضّي إلى البرّد أنه يُثْنِي جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

(ج) نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى البرّد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً نسب إلى البرّد في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلا) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى البرّد في ج ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلا) نيابة عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباري في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والاشباه ج ٢ ص ٥٧ ، والأشموني ج ١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشموني ج ٢ ص ٢١ أنه يقول إنه سماعي .

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة . فشرّق وغرّب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(١) صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيت - بوجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط وعُلِّل لذلك . انظر ج ١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ - ج ٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج ٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عايه خلاف ذلك .
(ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعفت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج ٢ ص ٢٨٢

والرضيّ في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذّا أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغداديّ في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه رضيّ القياس (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٦) .

وكلام رضيّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغداديّ بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخزانة ج ٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغداديّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ .

(هـ) في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين رضيّ أيضا شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٧ .

أما أبو حيان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه
(انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثم تبعه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ .

* * *

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرر أنه كرّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من
المقتضب وفي الكامل مما يدل على تمسكه بهذا الرأي ثم نرى بعضهم ينسب إليه خلاف هذا
كما رأيت أن بعضهم اعتمد على نص مبتور للمبرد فوقع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

(١) البيت :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ، ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلها المبرد في
نقده لسيبويه ثم استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثم يقال بعد هذا : إن المبرد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبرد في موضعين من المقتضب ثم ذكر في الكامل أيضا أن (ما) النافية يبطل
عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وبقول الآخر :

فما إن طيننا جبن ولكن منساياتنا ودولة آخرينا

ثم بعد هذا يقال : إن المبرد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها
(إن) الزائدة .

(ج) كلام المبرد صريح في أن تصحيح نحو (فعل) من الأجوف جائز في الضرورة . قال
في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : «وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنه مجتنب لثقله » وابن
يعيش ج ١ ص ٨٥ ينسب إلى المبرد الجواز مطلقا ويسوق نص المبرد المذكور مبتورا فيقف
عند قواه : وهو جائز ويترك قواه : (ولكنه مجتنب لثقله) . ولو ساق النص كاملا ما وقع
في هذا الخطأ .

(د) لم يخالف المبرد سيبويه في علمية أسماء الأسبوع وإنما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الهمع ج ١ ص ٧٤ أنه خالف سيبويه في علميتها .

(هـ) نسب إلى المبرد أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الهمع ج ٢ ص ٧٨ أنه يرى وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد (إمّا) وأشار السيوطي إلى أن الدافع له أنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أن المبرد بعد أن مثل في الكامل بأمثلة أكد فيها المضارع بعد (إمّا) وبأمثلة خلعت من التوكيد قال : وفي القرآن (فإمّا ترين من البشر أحداً) (وإمّا تُعرضنّ عنهم) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

* * *

ولي وقفة مع السيرافي : إن السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها وسجل ذلك بخطه على أجزاءها الأربعة ؟ !

ربما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدمة فقد فاتته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كل مسأله عالقة بذهنه حاضرة في خاطره .

إن السيرافي لم يرجع إلى نقد المبرد لسيبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرد في نقده لسيبويه أجاز أن يُنادى ما سُمى به من الموصول المحلّ بـ (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثم قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ :

« واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ... »

وجعل قول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيسلة بالود عني

ضرورة كما قال سيبويه .

ثم يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١ ص ٣١٠ :

« كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه » .

فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أمّا السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٧٤ والأشموني ، والخضري فينسبون إلى المبرد أنه يجيز نداء ما سمى به من موصول محلي بآل فقد تأثروا بما ذكره المبرد في النقد .

* * *

(١) القراءات التي عرض لها المبرد بيّنت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من الشواذ ؟ كما بينت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرد حجرا على بعض الأساليب التي وردت في السبعة نبّهت على ذلك ، وذكرت شواهد .

* * *

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبيّنت مكانها في دواوين الشعراء ، والمجموعات الأدبية ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحا وافيا مع بيان مراجعها في الكتب الأخرى .

وبعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتبه إلى كثير من كتب العاوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير وكذلك في كتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعاوم القرآن ، والقراءات ، وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنف وكتب المعارف العامة كآل ألف يا للبلوى . وكتابات أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همّي وسدّي - أن أتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقرت مسائلها النحوية ، وجعلتها على طرف التمام مني . فتمثلت قراءاتي في هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .

المقنضب

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة (١).

والمُعَرَّب : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك (٢)
وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم (٣) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض احمد بن فارس فى كتابه « الصحاح » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد فى كتاب المقتضب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم فان امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا وها إسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجى فى كتابه (الإيضاح) ص ١٥ فقال :

« فأما حد أبى العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الحذف فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبدى . فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أخذه ابن المراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . . »

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفف فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الحذف ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .

وللمناضل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدما ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة .

وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجزم^(١) .
 فأما رفع الواحد المغرب غير المعتل فالضم ؛ نحو قولك : زيد ، وعبد الله ، وعمرو .
 ونصبه بالفتح ، نحو قولك / : زيدا ، وعمروا ، وعبد الله .
 وجزمه بالكسرة ؛ نحو قولك : زيد ، وعمرو ، وعبد الله .

* * *

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعْرَبًا ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيث ، وقبل ، وبعث - قيل له مضموم . ولم يُقَل مرفوع ؛ لأنه لا يزول عن الضم .

و«أين» و«كيف» يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنه لا يزول عن الفتح .
 ونحو : هؤلاء ، وحذار ، وأمس مكسور ، ولا يقال له مجرور ، لأنه لا يزول عن الكسر وكذلك من ، وهل ، وبلى يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم^(٢) . لأنه لا يزول عن الوقف .

= والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أمجابتنا ذكره . أقول : أن حد أبي العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلته تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب / بل يخرج منه ماخرج بعلة ، ويبقى الثاني على حاله . . .

وانظر في حد الإسم الأشباه ج ٤ ص ١٢٧ - ١٢٨ والصاحبي ص ٤٩ - ٥١ والإيضاح ص ٤٨ - ٥١
 (١) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجاز : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين مايبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه . . .

فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فللأسماء غير المتحركة .

سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ : « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدمهم ، ومتأخريهم تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشباه ج ١ ص ١٦٢ وقد تبين لي أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .

قال المبرد في المختضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فالهاء في قولك فيها مخفوض »

وإذا ثَنِيَتْ الواحد ألحقته ألفاً ، ونوناً في الرفع .

أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياء مكان الألف وذلك قولك : جاعلى الرجلان ، ورأيت / . الرجلين ، ومررت بالرجلين .

يستوى النصب ، والجَرُّ في ذلك ، وتُكسَر النون من الاثنين لعلّة^(١) سنذكرها مع ذكر استواء الجَرِّ ، والنصب في موضعها إن شاء الله .



فإن جمعت الاسم على حدّ التثنية ألحقته في الرفع واواً ، ونوناً .

أما الواو فعلمة الرفع ، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . ويكون فيه في الجَرِّ ، والنصب ياء مكان الواو . ويستوى الجَرُّ ، والنصب في هذا الجمع ؛ كما استويا في التثنية ؛ لأنّ هذا الجمع على حدّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح^(٢) .

وإنما كان كذلك ؛ لأنّك إذا ذكرت الواحد ؛ فحق قولك : مُسَلِّمٌ ثُمَّ ثَنِيَّتُهُ أُدِّيَتْ بِنَاءه كما

= وقال في ج ٤ ص ٤١٣ : « فإن جمعت المؤنث ألفت علامة الجزم نوناً فقلت : أننن تفعلن ، وهن يفعلن »
وقال في ج ٤ ص ٥١٧ : « فالفصل بينهما أطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب » .

وقال في ج ٤ ص ٣٤٦ : « في قول من قال : يا حار فرفع »

وقال في الكامل ج ٢ ص ٢٢٠ في البيت : « على حين ألهى الناس جل أمورهم » :

« وقوله : (على حين ألهى الناس) إن شئت خفضت حين وإن شئت نصبت . . . »

وانظر سيويه ج ١ ص ٤ : ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٩ ،

ج ٢ ص ٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٣ ، ٥ - ٦ ، ١٠ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤ : واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهى النون وحركتها الكسر .

وسيتار المبرد رأى الألف في أعراب المثني وجمع المذكر في الجزء الثاني ص ٤٣٥ - ٤٣٧ من الأصل .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤ - ٥ : « وإذا جمعت على حد التثنية لحقها زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . . . »

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحد أدّيت بناءه أيضاً ،
ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغير بناء الواحد عما كان عليه .

وأيضاً هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكسر الواحد عن بنائه / ؛ نحو . قواك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِمَ : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تدخلها . وكذلك أَكْلَبُ ، وَأَفْلَسُ ، وَغِلْمَانُ .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

ونون الجمع الذي على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح
لأنّ الكسر ، والضّم لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن
فيهما مثل هذه العلة فتمتنع^(١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون في جمع مسلم أن تقول في
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

/ وإنّما حذفت التاء من مسلمة ؛ لأنّها علم التانيث ، والألف والتاء في مسلمات علم التانيث^٢
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلمات فاعلم ؛ ونصبه وجرّه : مسلمات .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب
مختلف فيهما » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .

وانظر تعليل ذلك في الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا في مسلمين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر (١) .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ؛ لاستوائهما في الكناية (٢) . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنَّهما مفعولان ؛ لأنَّ معنى قولك : مررت بزيد : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء .

فأما الأفعال فإننا أخرنا ذكرها حتى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ١ ص ٥٥ « ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون ، لأنها في التانيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤ « لأن الجر للإسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى » .

وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ

وهو رَفَعَ . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

وإنَّما كان الفاعل رفْعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لأنَّه تعدَّى إليه فعل الفاعل .
وإنَّما كان الفاعل رفْعاً والمفعول به نصباً ؛ ليعرَّفَ الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال له : لما وجب أن يكون الفاعل رفْعاً في الموضع الذي لا كبَسَ فيه للعلَّة التي ذكرنا ولما سنذكره من العِلَل في مواضعها فرأيت مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وَحْدَهُ وأنَّ المفعول الذي لم يعهده مرفوعاً .

وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .
فإن قال قائل : إنَّما رفعت زيدا أولاً لأنَّه فاعِلٌ ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعتَه ؟ .

قيل له : / إنَّ النفي إنَّما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فإنَّما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدَّى إليه فعل الفاعل » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ؛ ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول : ما زيد في الدار : فترد^(١) كلامه ثم تنفيه . ومع هذا فإن قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التي كنت رافعة لزيد قد ردّتها قبله ، و (لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل . ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلا . فللفاعل / في كل هذا لفظ واحد يُعرّف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام في حال إيجابه ، ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها أكثر من هذا^(٢) ؛ لأن هذا موضع اختصار وتوطئة لما بعده إن شاء الله .

(١) بمعنى تنيد ذكره . يقال أيضاً في ص ١٥٩ ، فالجواب في هذا قد قدمنا بعضه ونرده ما هنا ونتمه .

(٢) سيمقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به في الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذا باب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ؛ وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً ؛ نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجائز أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ)^(١) والسجود بعد الركوع^(٢) .

ومنها (الفاء) . وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة^(٣) .

و (ثُمَّ) مثل الفاء ؛ إلا أنّها أشدّ تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثمّ عمروا ، وأتيت البيت ثمّ المسجد^(٤) .

ومنها (أو)^(٥) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما . وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاءني رجل أو امرأة .

هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيّهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ، وانظر أيضاً سيبويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل للمبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهي تضم الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأول مبدوءاً به » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما في الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة^(١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، واثت المسجد أو السوق : أى قد أذنت لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

و (إمّا) فى الخبر بمنزلة (أو) ، وبينهما فصل .

وذلك أنك إذا / قلت : جاعنى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت $\frac{1}{13}$ (أو) فصار فيه فى عمرو شك ؛ و (إمّا) تبتدى بها شاكّا . وذلك قولك : جاعنى إمّا زيد ، وإمّا عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إمّا عبد الله ، وإمّا خالدًا . فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور ؛ كما كان ذلك فى (أو) . ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣) وكقوله : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٤) .

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى ثمّا دخل فيه الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة^(٥) .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب . وتقول كل لهما أو خبزاً أو تمرّاً كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . . . وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لهما أو تمرّاً كأنه قال : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) : أى لا تطعم أحداً من هؤلاء » . وقال فى ج ١ ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لا تطعم كفوراً انقلب المعنى » وسيعقد المبرد لأو باباً فى الجزء الثالث وفيه بيان أوسع .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) الإنسان : ٣ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيبسط المبرد حديث إمّا فى الجزء الثالث ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) فى سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا) فى الباء وأحققت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ » .

ومنها (بَلْ) ومعناه : الإضراب عن الأوّل ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمرو ، وجاعني عبد الله ، بل أخوه ، وما جاعني رجل ، بل امرأة^(١) .

ومنها (لكن) . وهي للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك
١٤
١
قصة إلى قصة تامة ؛ نحو قولك : جاعني زيد لكن عبد الله لم يأت / ، وما جاعني زيد لكن عمرو ، وما مررت بأخيك [لكن عدوك . ولو قلت : مررت بأخيك^(٢)] لكن عمرو لم يعجز^(٣) .

ومنها (حتّى) ولها باب على حياله .

ومنها (أم) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر . ونذكره في باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تُدْخِلُ الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأوّل^(٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضاً ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل لئيم أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت . . . » .

وفي المنى ج ١ ص ١٠٣ : وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها . . . » .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٢١٦ « ومثله ما مررت برجل صالح ولكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه فإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي » .

(٤) سيمقد حتى بابا في الجزء الثاني ولأم بابا في الجزء الثالث .

هَذَا بَاب مِنْ مَسَائِلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

وتقول : أعجبني ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله^(١) . رفعت (الضرب) ؛ لأنه فاعل $\frac{٤}{٣٨٢}$ بالإعجاب ، وأضيفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ،

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البدل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البدل انتقل فجأة إلى القلب المكاني في قسى . ونجد في ص ٣٨١ من المجموع الثاني عنواناً للقلب المكاني وفي بدء حديثه عن قسى ينتقل إلى بدل الغلط في ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

وبما لا شك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي فقد سمي كتابه ، (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) وبدأ بالمسألة الأولى وهي المذكورة في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثاني (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفي بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها بما كان في صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيع الفارقي في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارقي . وهي واضحة في كلام المبرد ، ولكن الفارقي بسط فيها يقول وذكر كثيراً من القواعد العامة التي يبنى عليها القول في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيما يأتي :

(ا ل) الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم في صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كحل الجزء من الكلمة ؛ والحرف من اللفظة ، لذلك لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع ما في الصلة من الوصل ، والتوكيد ، والطف والبدل من الصلة . لماذا اشترطوا في جملة الصلة اشتغالها على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول الحرفي لا تشتمل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقعاً موقع الأمر نحو ضرباً زيدا ، وضرب آخر يجري مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولا يفصل بينه وبينه وذلك ما كان في تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي

المصدر يضاف للفاعل ، وللمفعول ، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبيان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصبته (عبد الله) بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبنى أن ضرب الضاربُ زيدا عبد الله . فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرّني قيامُ أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرّني أن قام أخوك .

/ وتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروا . وإن شئت قلت : ضربُ زيدٍ عمرو إذا كان عمرو ضرب زيدا ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نوّنت ؛ أو أدخلت فيه ألفا ولا ما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروا . وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمروا ، أيهما كان فاعلا رفعتَه ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبنى الضربُ زيدُ عمروا . فمما جاء في القرآن منوّنًا قوله : (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (١) وقال الشاعر فيما كان بالالف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أننى
لحيقت فلم أنكل عن الضربِ مسمعا (٢)

= لا يجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب ، لأنه من صاة الألف واللام ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول . لا يتقدم (عبد الله) الذى هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيدا آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة ، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فتقول : أعجبنى ضرب عبد الله الضارب زيدا ، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيدا فاعله وكلاهما فى صلة الضرب ، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لأنه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على الضرب ، لأن المصدر يتأويل أن والفعل الضمير المنصوب العائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف العائد على الذى ونحوه ، وتعليل ذلك . ثم عرض للخلاف فى حذف المعطوف وحذف المؤكّد .

(تلخيص مآقاله الفارقي فى تفسيره ص ١ - ٧) .

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحلى بال . فقد نصب (مسمعا) بالضرب .

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت . وأعمال الثانى أولى ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه » .

يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للخيال المخوفة ، بهو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .

ويجوز أن تكون وصفاً للجاعة . والنكول : الرجوع جبناً . =

أراد عن ضربٍ مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل .

ومثله قوله :

وَمَنْ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عُدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

/ أى ينتظرون أن يقضى أمره ؛ فأضاف القضاء إلى ضميره .

ومثل ذلك : عجبت من ضربِ الناسِ زيدا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان قاعدا ، على ما وصفت لك . وتصيرُ الناس في موضع نصب ، لأنَّهم مفعولون .

= ومسمع : هو ابن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالبا بدماء .

والمعنى : قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرقتهم عن وجوههم هازما لهم ، ولحقت سيدهم مسما فلم أرجع عن ضربيه بسبق .

والبيت لمالك بن زغبة الباهلي شاعر جاهلي (الخزانة ج ٣ ص ٤٤٠) ونسبه سيبويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في أن المصدر يعمل منكرأ ، ومعرفأ ، كما يرى سيبويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرضي ، والبغدادى في الخزانة ينسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحل بأن مخالفاً لسيبويه .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨٣ « وسيبويه والخليل جوزا أعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً . . . والمبرد منه ، قال : لاستفعال الإسمية » .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يعرض لنقد شيء مما قاله سيبويه .

(١) في أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بهن . والضاحي من الأرض : الظاهر البارز . والعداة : الأرض الطيبة التربة الكريمة انبت . والضامر : الرجل الساكت . شبه الجمار الوحشي به لإمساكه عن الهاق .

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحي عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فهو أجنبي عن المصدر الذي هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرون بضاحي عداة) أضمر يتقضى فنصب به أمره » .

وفي المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرون ، لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إل تقدير ' ابن الشجري وغيره . . . » .

البيت للشماخ من قصيدة زائية قال عنها الأصمى : ما قبلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشماخ في صفه القوس وهي ديوانه ص ٤٢ - ٤٣

وقد صحف هذا البيت تصنيفات كثيرة في كتب النحو واللغة . فروى ضامر بالراء المهملة في السيوطي ص ٣٠٢ وفي بعض نسخ المعنى كما صحفت عداة وهي بالعين المهملة والذال إلى عداة بالعين المهملة والمججمة والذال المهملة في نسخ المعنى ، وشرحه ، وعرفوها =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصَّارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شئٌ شئاً إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبته (إعجاباً) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شئٌ شئاً ، كما أعجب زيداً أن ركبَ الفرسَ عمرو ؛ لأنَّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنَّ عمروا ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنَّ الركوب أعجبه .

وتقول : سرّني والمُشْبِعُه طعامُك شتمُ غلامِك زيداً^(١) ، بالانصب ، والرفع في (زيد) على ما تقدّمه ، من أن يكون فاعلاً ، / أو مفعولاً .

وتقول : أعجب إعطاءَ الدراهم أخاك غلامُك (إيّاك) . نصبت (إيّاك) بأعجب وجعلت (غلامُك) هو الذى أعطى الدراهم أخاك .

== بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس وكذلك فى طبعى لسان العرب والديوان وهى فى أمالى الشجرى عداة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو عداة . وقد ضبط (أمره) بالرفع فى طبعى لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارقى ص ٨ - ١٠ وتلخيصها :

(والمُشْبِعُه طعامك) ، المُشْبِعُه معطوف على ياء المتكلم فى سرّنى ، والهاء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعامك) فاعل المُشْبِعِ .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المُشْبِعِه) فتقول (سرّنى شتم غلامك زيداً والمُشْبِعُه طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

لا يتقدم (والمُشْبِعِه) على سر ، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه .

لا يتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر فى تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعامك) على (المُشْبِعِه) لأنه فى صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المُشْبِعِه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يخل فى الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرّنى ورجلاً أشبعه طعامك أن شتم غلامك زيداً .

ونقول : ضَرَبَ الضَّارِبَ عمرو المكرمَ زيداً أحبُّ أخواك^(١) . نصبت (الضرب) الأولُ بأحبُّ ، وجررت (الضارب) بالإضافة ، وعدَّيته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول . والضرب الأول مُتَعَدٍّ ؛ فإن أردت ألا تعديه قلت : ضَرَبَ الضَّارِبَ المكرمَ زيداً أحبُّ أخواك . وهذا كله في صلة الضرب ؛ لأنَّك أضفتَه إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحبُّ) متَّصل به .

* * *

وتقول : سرَّ الشاربُ المطعمه طعامك شَرَابَكَ زيداً^(٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمرو المكرم زيداً . وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألا تعديه قلت : ضرب الضارب المكرم زيداً أحب أخواك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفاً للضارب فتجره كما هو مجرور ، وتكون قد حذفقت مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخواك ضرب الضارب المكرم زيداً .

التفريع في المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً في صلة الضرب فيكون (عمرو) مفعول ضرب ، و (المكرم زيداً) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمرو) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً في صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لم يجز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل .

ولا يجوز أن تقدم زيداً على المكرم ، لأنه من صلته .

وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنهما من صلته .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتقدما جميعاً على الضارب .

فتقول : ضرباً عمرو المكرم زيداً الضارب أحب أخواك .

ان رفعت (عمرو) كان رفعه على أحد وجهين : ١ - أن تجعل في الضارب ضميراً منصوباً يعود إلى الألف واللام و (عمرو) فاعل الضرب و (المكرم زيداً) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حيثلذ الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب - أن تجعله فاعل المصدر ، وتجعل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولا بد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيداً) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث في إسهاب عن مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة . ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ - ١٣ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة الشارب قولك (شرابك) و (زيداً) =

ف (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذي في (الشارب) .
ونصببت (الطعام) بالفعل الذي في (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذي الضارب أخاه زيد عمرو^(١) . فالذي في / موضع نصب بظننت ،
و (عمرو) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعا في صلة الذي . وإنما اتصل بالذي للهاء التي في قولك أخاه ؛ لأنها ترجع إلى الذي .

= مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه : سر عمرو زيدا . والهاء من المطعم تعود إلى الألف واللام من الشارب والمطعمه فاعل الشارب
وطعامك مفعول لمطعمه والمطعم في صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التفريع على المسألة : يجوز تقديم (شاربك) على المطعم طعامك زيدا (فنقول : سر الشارب شاربك المطعم طعامك زيدا ،
لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعمه من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ،
ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعم وكذلك لا يجوز تقديم (شاربك) على (طعامك)
لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شاربك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول
في صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخلا في شيء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن
(سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الإعراب في بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير في ذلك
ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أطعمه طعامك شاربك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارقي ص ١٣ - ١٥ وتلخيصها :

قال الفارقي : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماض والتاء فاعلها ، و (الذي) بكامله اسم هو
مفعول ظننت الأول ، و (عمرو) هو المفعول الثاني . وفي (الضارب) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه)
مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ في صلة الذي و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة
الذي ، والمائد إلى الذي الهاء في أخاه وآخر صلة الذي قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لا يجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذي الضاربه أخاك زيد عمرو .

وتفسيره : أن يكون في الضاربه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء مفعوله وهي عائدة إلى الذي ، وأخاك بدل منها
وزيد خبر والجملة صلة الذي .

وبعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذي ، وحكم وصفهما ، والمطف عليها قال لا يجوز تقديم زيد على الذي ،
لأنه من صلته . كذلك لا يجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذي . ويجوز تقديم عمرو على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه
على الابتداء ، وجملة ظننت خبره ويكون في ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذي) مفعولها الثاني أو تكون ظن
ملغاة وخبر عمرو الذي .

ولو قلت : قام الذى ضربت هند أباه لم يجوز^(١) ؛ لأن الذى لا يكون اسما إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا ، نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحو فى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هند أباه عنده ، أو فى داره لصلح لما رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأى وأل التى فى معنى الذين وكل موصول مما لم نذكره فهذا مجراه ولو قلت : ضرب من أبوك منطلق زيدا لم يجوز . فإن جعلت مكان الكاف هاء وقلت : أبوه صححت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأن ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . فى كل هذا قد حذف هاء . وإنما حذفها ؛ لأن أربعة أشياء صارت اسما واحدا ؛ وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحفظت منها . وإن شئت جئت بها .

وإنما كانت الهاء أولى بالحذف ؛ لأن (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضحه . ولم يجوز حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ، لأن الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلم عبد الله ، وجلس خالد . وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنه كان متصلا بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٢)

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباه . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباه يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لاعائد فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباه يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباه وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباه عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صححت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستعجب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥ . استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « وفى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضرب . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه . »

وما أشبهه . ولو كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لأنَّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الباء . وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأخ كما حذفت الهاء من الأول لما ذكرت لك .

/ وتقول : سَرَّ دَفْعُكَ إِلَى الْمُعْطَى زَيْدًا دَيْنَارًا دَرَاهِمًا الْقَائِمَ فِي دَارِهِ عَمْرُو^(١) . نصبت

٣٨٨

= أُلِّيَ : بمعنى وجد : يتعدى إلى مفعولين ، واستنتب : طلب الكتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود ، وعاتبته حتى تركها ، فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي والشعر قصة (انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧) وشواهد المعنى للسيوطي ص ٣١٦ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٨٣ . . . وديوان أبي الأسود ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة في الفارق ص ١٥ - ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارقي : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلاً ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قولك : ديناراً . وقولك (درهماً) من صلة الدفع وهو آخر صلتها ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقولك : في داره من صلة وهو آخر صلتها والهاء من داره تعود إلى الألف واللام .

والدفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويحزن . ولو جعلت موضعه مالا يصح فيه السرور لم يجوز ، لاتقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس مما يصح أن يسر ويحزن .

؛ كذلك لا يصح (أعجب قيامك تعودك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القعود مما يصح أن يعجب . فصار هذا باملاً من جهة المعنى ، لامن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قولك (ديناراً) على قولك (زيدا) ، لأنهما في صلة الألف واللام ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قولك (درهماً) على ما قبله من قولك (ديناراً) وزيدا ، لأن الدرهم في صلة المصدر ، والدينار في صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو في صلة اسم على ما هو في صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو في صلة الألف واللام . وكذلك الحكم في تقدم (في داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذي هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس في تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قولك درهماً على دفعك ، لأنه من صلتها ، ويجوز أن يتقدم على قولك : (إلى المعطى) ، لأنهما جميعاً في صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على الدفع ، لأنه في صلتها والمصدر في معنى أن والفعل .

ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الإبدال من الدفع ، والعطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

وفعل مثل ذلك في القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم عما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، وما لا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار في بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمروا) بقيامه . ولو قلت : سرّدفعك إلى زيد درهما ضربك عمروا كان محالا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا يسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : انتهى زيد شتما عمرو خالدا . كأنك قلت : أن يشتم عمرو خالدا . وكذلك الألف واللام . فإن لم تنون ، ولم تدخل ألفا ولا مّا ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجري الذي بعده على الأصل .

وقد فسرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب^(١)

وتقول : أعجبت ضرب زيد عمروا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضرب زيد عمروا إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أفنى تِلَادِي وما جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْـوَاهُ الأَبَارِيقِ^(٢)

التقدير : أن قرعت القواقيز أفواه الأباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام في المني ج ٢ ص ١٢٢ هـ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورة كقوله : أفنى تِلَادِي . . .

فيمدّواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع الممكن من النصب وهي الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قارع ومقروع والبيت للأشعر الأسدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والمني ج ٣ ص ٥٠٨ والسيوطي ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ الفقه للأصمغاني ص ٥٨ .

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قاقوزة وروى القوارير .

هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرو خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

(١) المسألة السابعة من تفسير الفارقي ص ١٩ - ٤٣ .

لقد أطال الفارقي في تفسيره لهذه المسألة حتى أمل . وأرى أن ألخص إعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن أسوق طرفا من كلام الفارقي .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاف) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم ، و (المعطية) مفعول المكرم ، و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعامه) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطية ، و (الآكل) فاعل أكرم ، و (القائم) فاعل المعطية ، و (غلامه) فاعل الآكل . و (أخوك) الأول فاعل القائم .

(زيد) بدل من القائم . (عمرو) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم . (عبد الله) بدل من الضارب (خالد) بدل من الغلام في غلامه . (أخوك) الثانية بدل من الآكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لا تجوز ، ولكن الفارقي يعتذر عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ، ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى المتحن أن يعرف وجه الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرفا من حديثه .

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول من تسرع إلى تحطئة أبي العباس في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيوخ - أبو إسحاق الزجاج ، فاتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : وينلظ فيها المتعلمون .

وهذا عندى سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفا بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصير آبه ، وبثقوب فهمه . وقد كان واجبا عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويحمل القول له ، إذ كان اللفظ في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . . لاسيما وهو واضعها ، ومخترعها . . فإنما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحانا لسواء . . ممن يلتبس علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأولى أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتحن إذا وودت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، وألحق كل قبيل ببابه . . وإذا قد ثبت هذا فلم يخطئ أبو العباس رحمه الله والمخطيء من خطاه ، إذ لم يفهم غرضه في إيراد مسائل الخطأ مع مسائل الصواب فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

على أنا لو سلمنا لأبي إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبي العباس عندى مخلص مما نسبوه إليه ، ونخرج مما نقضوه عليه ، تقوى به شبهته ، ويكون خارجا بمذهبه في المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهب رآه أبو الحسن الأخفش . ونحن نبينه عند انتبائنا إلى المسألة ، ليعلم أن هذا مذهب قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندى قبل الكلام على هذه المسألة أن نقدم مقامة تكون مثالا للنظر فيها يقيس عليه ، وأصلا يرجع في إدراكها إليه .

الضارب في صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسماً واحداً ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كأنك قلت : أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب / ^٤ _{٣٩٠} سوطاً رجلاً شتم رجلاً أكرم رجلاً أعطاه درهما رجلاً قام في داره أخوك .

فإن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت بما في صلته فإن البدل بما في الصلة داخل في الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكن في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا إذا أردته بسهولة أن تقصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه — ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك طعامه . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت بما في صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لاتفصل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور لقلت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلافصل . وقد انفصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذي قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . وبيانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم في داوه أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلافصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطاً . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطاً . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطاً ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطاً) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمراً بكراً سوطاً عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارقي فصلاً لهذه المسألة نكتفي منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين في المسألة ، ذكر الإبدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثني ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تفريعها في الإبدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته منذهب الأخفش) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفريع في المسألة في التقديم والتأخير . ذكر التصرف في العوائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفرعة . .

وما أطال الفارقي في مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ ص و كتابه يقع في ٧٨ ص .

واو قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه خالداً عمراً بكرٍ لم يجرز ؛ لقولك : (بكر) وحده .
 والمسألة - إذا حذفته منها - صحيحة . وذلك لأنَّك إذا قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه
 خالداً عمراً نصبت (عمراً) بأعجب ونصبت (خالداً) فجعلته بدلاً من (الغلام) . فإن جئت
 (بـبكر) فجررته فإنَّما تجعله بدلاً من الهاءِ في غلامه والهاءُ هي زيد . فقد أحلت حين جعلت
 زيداً بـبكر ، وفصلت بين الصلة والموصول .

* * *

واو قلت : ظننت بناء الدارِ الساكنِها المُعْجِبُ القائمُ عنده الذهابُ إليه أخواه مُعْجِباً
 بـبكر^(١) كان جيّداً ، إذا جعلت (معجباً بـبكر) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر الباني .
 فإن ذكرت الباني جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لأنَّ قولك (الساكنِها) صفة للدار
 وما بعده داخل في صلته ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاعني عبدالله ،
 ورأيت زيدا ، فإنَّما تذكر بعد جاعني ورأيت اسماً واحداً فاعلاً أو مفعولاً .

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارقي ص ٤٣ - ٤٨ .

وتلخيص إعراب المسألة أن نقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنِها) صفة الدار = (المعجبة) فاعل
 (الساكنِها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الذهاب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الذهاب ، و (معجباً) المفعول الثاني
 لظننت و (بـبكر) مفعول لمعجباً ونسوق طرفاً من كلام الفارقي .

قال سعيد ابن سعيد الفارقي : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ،
 ويكون (الساكنِها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الذهاب إليه أخواه) اسم موصول
 و (أخواه) هما فاعلا الذهاب والهاء في أخواه تعود إلى الألف واللام من الذهاب و (إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الذهاب .
 والجميع في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكماله اسماً في صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء في (عنده)
 تعود إلى الألف واللام في القائم فقد تم اسماً موصولاً . وهو فاعل الإيجاب والهاء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم
 المعجبة اسماً موصولاً . وهو فاعل السكني كأنك قلت : الساكنِها خالد ، والعائد إلى الألف واللام من الساكنِها كأنك قلت :
 التي سكنها زيد فقد تم الساكن اسماً موصولاً وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجباً زيدا فبناء
 الداو مبتدأ قبل دخول ظننت .

وأما قوله : فإن ذكرت الباني جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فهو على ما قال من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إذا ذكر
 في صلته فلا يجوز ذكره إلا في أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنِها فتكون قد ذكرت
 فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنِها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجرى مجرى مر بـغلام هند زيد
 العاقلة . وهو يضعف في المجزوء ، ويقوى في غيره لما يقتضيه المجزوء من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله
 مثل عمله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بين وبين وصف ما عمل فيه وذلك =

وتقول / جاعني القائم إليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب أخاه زيد^(١) (فالقائم إليه) $\frac{4}{391}$ اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاعني الذي للذان ضرباه القائمان إليك كان الذي جاءك واحدا ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذي أبوه منطاق ، وجاعني الذي أبوه غلامه زيد إذا كان

= سهل قليلا ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينزع في الأولى - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضا بما يقتضي مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل . . . ولا يجوز أن تذكره بعد ذكره بكرا ولا بعد معجبا ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذي هو المصدر وإنما هو خارج عن صاته والباني في صلته فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجبا ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدته وضوحاً برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجبا بكرا أي ظننت أن بني الدار الحسنة زيد معجبا بكرا ، وإنما حذف الباني من أصل المسألة لما قدمنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراده أبو العباس في المسألة .

ثم أخذ يعقد فصولا للمسألة نكتفي بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البدل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتعة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرا ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضاً فنقلت الفعل إلى الاسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المعرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة . ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالياء وبين ما يجوز الإخبار وما لا يجوز الإخبار في ألفاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارقي ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الإعراب : (القائم) فاعل جاعني ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، والضارب (فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفريع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . . (فالضارب أخاه زيد) صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب والهاء فيه تعود إلى الألف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسماء بكماله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والهاء في داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم إسماء موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، والهاء في (إليه) تعود إلى الألف واللام . فقد تم القائم إسماء مفرداً صلة وموصولا وهو فاعل جاعني كأنك قلت : جاعني زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة العائد . ذكر التفريع بالبدل فيها . ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التفريع بها من جهة الإخبار .

الغلام للأب ، فإنَّما الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

١٤ / وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلَّا بدلا ، لأنَّه اسم علم ، وإنَّما الصفات تحلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك ثمَّ أخذ من الفعل أو نسب ، نحو الفلاني ، والتميمي ، والبكري ، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين .

١٥ / والبديل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمر / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

فإنَّما بديل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بديل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبديل المعرفة من النكرة^(١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَيْت الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأنَّ ذلك الرجل هو زيد في المعنى : ونظير هذا قول الله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٢) .

وبديل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيد رجل صالح ، وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل : «لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ»^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ « أما بديل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ »

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة اقرأ : ١٥ ، ١٦ .

وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين^(١) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاعني قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع الذي وقع الضرب به منه : وأن يُعلمك أن بعض / القوم جاء لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع^(٣) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناد ؛ لأنه يقصد قصد الثاني ؛ نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه . فأبدل منه لدخوله في المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان في حولٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٥)

(١) في سيويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم فيقول : ثلثهم أو ناسا منهم . . مثله قوله عز وجل (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا للمصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف المستطيع عن الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وأنظر سيويه ج ١ ص ٧٥ والكامل ج ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيويه في ج ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتمال ، واستشهد به في الجزء الثاني على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فيرفع ويسام ، لأن عطفه على الفعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعا ومن قال تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يجوز أن تعطف عليه فعلا فأضمر أن ليحجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أى لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٦٣ .

في حول ثواء : هذا تركيب كان أبو عمرو يعيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به وعن أبي عبيدة يريد لقد كان في ثواء حول فقلب وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

٤
٣٨٢
أراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله^(١) / .
بدلا . ويروى : تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمار ، أراد أن يقول : مررت بحمار ، فأما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع الذي جاء به وهو يزيد في موضعه ، أو يكون كأنه نسي ، فذكر^(٢) .
فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا ، فهكذا إعرابه .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة الواحدة فقد كان المفعول الثاني لجمل في الجزء الرابع .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن نقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فنقول حمار ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضا .

هَذَا بَاب

مَا كَانَ لَفْظُهُ مَقْلُوبًا

٤
٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه

فمن ذلك قَيْسٍ ، وإنَّمَا وزنها (فُعُول) ^(١) ، وكان ينبغي أن يكون... قُوُوس ^(٢) ؛ لَأَنَّ الواحد $\frac{١}{١٧}$ قُوُوس وأدنى العدد فيه أَقْوَاس والكثير قِيَّاس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذي موضع العين منه واو .

فأما قُوُوس فجاء على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكروها واوين بينهما ضمة فقلبا .

وكان حقَّ فعل من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه (أَفْعُل) ؛ كقولك : كعب وأكعب ، وكلب وأكلب ، وصقر وأصقر . فلهذه العلة قلب إلى (أَفْعَال) فتقيل : أثبات ، وأثواب . إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فَرَّخ وأفراخ . وزنَّد وأزناد ، وجَدَّ وأجداد فإن احتاج إليه شاعر رده إلى الأصل كما قال :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا ^(٣) .

فهذا نظير فُعُول في الواو .

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قس الآن فهو فلولع .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجاء الجملة الواحدة كانا مفرقين في الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيرا في كتابيهما وسيأتي لذلك نظائر كثيرة فيما ننقله .

(٣) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والكثير تكثيره على أثواب استثقالا لضمة الواو في أفعل ولذلك هزت الواو في أثوب ورواية سيويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سيأتي ، ورواية المازني لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف في ضروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكسى الرأس قناعاً شياً أملح لا لذا ، ولا محييا

ومن المقلوب قولهم (أَيْنُق) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أنوق والعلة فيه كالعلة فيما وصفنا^(١) .

فلو سميت بأَيْنُق رجلا لم تصرفه إلا في نكرة ؛ لأنه أَفْعُل على / مثال أَقْتُل .

ومن ذلك (أَشْيَاء) في قول الخليل^(٢) : إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ (فَعْلَاءُ) . وكان أصلها شَيْئَاءُ يَا فَتَى فكَرَهُوا هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ فَقَلَبُوا ؛ لَمَحُو مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ خَطَايَا كَرَاهَةِ الْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، بَلْ كَانَ هَذَا أَبْعَدَ ، فَقَلَبُوا فَصَارَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ فِي أَوَّلِهِ ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ مِنَ الْفَعْلِ : (لَفَعَاءُ) وَالدَّلِيلُ لَمْ يَنْصَرَفْ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَلْكُمْ تَسْؤُكُمْ)^(٣) وَإِذَا كَانَ (أَفْعَالًا) لَا تَصْرَفُ كَمَا يَنْصَرَفُ أَحْيَاءُ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤) .

وكان الأَخْفَشُ يَقُولُ : (أَشْيَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) يَا فَتَى ، جُمِعَ عَابِهَا (فَعْلُ) ؛ كَمَا جُمِعَ سَمَحٌ عَلَى سَمَحَاءَ ، وَكِلَاهُمَا جُمِعَ لَفْعِيلُ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي نَصِيبٍ : أَنْصِبَاءُ ، وَفِي صَدِيقٍ : أَحْصَدِقَاءُ ، وَفِي كَرِيمٍ : كُرَمَاءُ ، وَفِي جَلِيسٍ : جُلَسَاءُ . فَسَمَحٌ وَشَيْءٌ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُ) فَخَرَجَ إِلَى مِثَالِ فَعِيلٍ .

قال المازني^(٥) : فَقُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تُصَغِّرُهُنَّ ؟ فَقَالَ : (أَشْيَاءُ) . فَسَأَلْتُهُ : لِمَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؟ إِنَّهُ أَفْعِلَاءُ ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَأْتِ بِمُقْنِعٍ . وَهَذَا تَرَكَّ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ أَفْعِلَاءُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ / أَنْ يَصْغُرَ الْوَاحِدُ ثُمَّ يَجْمَعُهُ ، فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَشْيَاءٍ عَلَى مَذْهَبِهِ : شَيْئَاتٍ فَاعْلَمْ ، تَقْدِيرُ : فَعِيلَاتٌ وَلَا يَجِبُ هَذَا عَلَى الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ (فَعْلَاءُ) فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْمٍ ، وَنَفَرٍ ، فَهَذَا إِذْنًا يَجِبُ عَلَيْهِ تَصْغِيرُهُ فِي نَفْسِهِ . فَقَدْ ثَبَتَ قَوْلُ الْخَلِيلِ بِحُجَّةٍ لَازِمَةٍ .

(١) لِسَبِيهِه رَأْيَانُ فِي أَيْنُقَ قَالَ عَنْهَا فِي ج ١ ص ٢١٧ وَفِي ج ٢ ص ٢٢٢ : أَنَّهَا مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ وَعَوِضَ عَنْهَا الْيَاءُ فَوَزَنَتْ عَلَى هَذَا أَيْفَلُ . وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٢٩ : « وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْنُقَ إِذَا هُوَ أَنْوُقُ فِي الْأَصْلِ فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ وَقَلَبُوا ، فَوَزَنَتْ عَلَى الْقَلْبِ أَعْفَلُ » .

(٢) فِي سَبِيهِه ج ٢ ص ٢٧٩ « وَكَانَ أَصْلُ أَشْيَاءٍ سَيْئَاءَ ، فَكَرَهُوا مِنْهَا مَعَ الْهَمْزَةِ مِثْلَ مَا كَرَهُ مِنَ الْوَاوِ » .

(٣) الْمَائِدَةُ : ١٠١ .

(٤) يَرَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ أَشْيَاءَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَالٍ وَمَنْعَ الصَّرْفِ لِلتَّوْهِمِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لِلتَّأْنِيثِ .

(٥) سَوَالُ الْمَازِنِيِّ لِلْأَخْفَشِ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ١٠٠ . وَعِبَارَتُهُ : فَسَأَلْتُهُ عَنْ تَصْغِيرِهَا .

ومما يؤكد ذلك السماعُ : قولُ الأصمعيِّ - فيما حدّث به علماؤنا - :^(١) أنَّ أعرابياً سمع
كلام خَلَفَ الأحمر فقال : يا أحمرُ ، إنَّ عندك لأشأوى فقلب الياء واوا ، وأخرجه مُخْرَجَ
صحراء وصحارى ، فكلُّ مقلوبٍ فله لفظه .

(١) هو المازنى وانظر تصريفه ج ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء إسما كصحراء تقول
فى جمع صحراء صحارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف إحدى الياءين فتقول صحارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة
فتحة فتقول صحارى وكذلك كسرت أشياء تقول فيها : أشأى بثلاث ياءات والياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة
بدل من الهمزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار الجمع أشأيا على وزن لفاعى ،
ثم قلبت الياء واوا شذوذاً فصار أشأوى .

وانظر الإنصاف المسألة ١١٨ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١١٧ ، والمتصف ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ ، وشرح الرضى للشافعية ج ١
ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦ . والمغنى فى تصريف الأفعال .

هَذَا بَابُ اللَّفْظِ بِالْحُرُوفِ

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوما على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والدال من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إنما سميت باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - : أن أزيد ^١/_٣ ألف [الوصل]^(٢) فأقول (اب) ، (اذ) ؛ / لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اضرب ، أقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) ؟ فأجابوه كنهو جوابهم في الأول فقال : أرى - إذا لفظ بالمتحرك - أن تزداد هاء لبيان الحركة كما قالوا : اره (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ) ^(٣) فأقول : به ، ضه وكذلك كل متحرك . وبعد هذا ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافاً^(٤) .

(٢) تصحيح السيراني .

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارعة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلاً بالضاد من ضرب قلت : ضاء وإن سميت بها من ضراب قلت : ضى وإن سميت بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » . وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضاً ونقص لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حذف منه بالحركات والحرف إذا لم تدر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا راء ضرب وباءها ، لأنه منها حذف وقد عرفت ذلك و (ما) و (في) و (لو) لم تدر ما حذف منهن . فرددت مثل ما فحين ، ألا ترى أنك تصغر حراً فتقول : حريح لقولك : أحراح وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات » . وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل - رحمه الله - بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها وإنما جعل ضرب مثلاً والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله حرفاً مفتوحاً في مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها في ا ب ت . قبل تأليفها في أبنية الكلام . فلذلك مثلها في بناء من الأبنية لتراها

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا إِبُّ فاعلم . وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رَبُّ) فاعلم فأرد موضع العين من ضرب فقليل له : أرأيت ما تثبت عينه ولامه ، وفأوه محذوف من غير المصادر التي فاؤها واو ؛ نحو : عدة ، وزنة ؟ .

فاعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . $\frac{1}{21}$ ويدللك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنما هو فعال على وزن غراب مشتق من أنس ، وإنسان فعلان^(١) وهذا واضح جداً .

قال أبو الحسن : ضَبُّ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في (مذ) لأن المحذوف في (مذ) موضع العين .

وكذلك (سَه) إنما المحذوف التاء من أستاها قال الشاعر :

ادْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا هِيَ صِشْبَانُ السَّه^(٢)

متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بياء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لافتحة لها ولا كسرة ولا ضمة في الأصل إلا أن تكون مبنية في كلمة ، لكان كلاماً غير محقق ولا محصل في الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان فياسهما واحداً ويدل على أنه لم يرد الكلمة بعينها ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المحاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش ضب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمي رجلاً بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . . »

(١) إنسان على وزن فعلان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ . الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجري ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به في سيبويه في ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محذوف العين ورويته هناك : أن عبيداً هي صشبان السه . الصشبان جمع صشاب : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدناءة والخسة كصواب الاست ، وفي الأصل صشبان وهو تحريف ورواية النصف كرواية المقتضب انظر ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه : (الحَيْنُ وَكَاءُ السَّه) (١)
والقول الأول لأبي عثمان المازني ، ثم رأى بعدُ إذا سمي بالباء من «ضربَ فليردَّ الكلام
كله فيقول : (ضَرَبُ) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنه إذا آثر أن يردَّ ردَّ على غير علّة .
ولو سميت رجلاً (ذو) (٢) لقلت : هذا (ذو) فاعلم ؛ لأنَّ أصله كان (فَعَلًا) . يدلُّك على
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوا مال .

(١) جعله المبرد هنا من كلام سيدنا علي وجعله فيما يأتي (ص ٢٣٧ من الأصل) حديثاً ، والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢
ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الإمام أحمد في مسنده عن علي كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقي عن معاوية وضعف الروايتين
ابن حجر في باوغ المرام ص ٢٨ وانظر كشف الخفا للعجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجواهر
النقي لابن التركان في ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « لو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذوا : لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا
مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فعل كان الخليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها
الفتح « (ذو عند الخليل فعل) .

هَذَا بَابُ مَا يَسْمَى بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحْذُوفَةِ وَالْمَوْقُوفَةِ

إذا سُمِّيَتْ رجلاً (لِتَقُمْ) أو (لَمْ تَقُمْ) أو (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) فالحكاية / لَأَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ $\frac{1}{22}$ فيه إذا جثت بالعامل معه .

وإن سُمِّيَتْ (أَقُمْ) أو (تَقُمْ) وليس معهما (لَمْ) أعربت فقلت : هذا أقوم فاعلم ، وهذا تقوم فاعلم ، ورأيت تقوم فاعلم ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَاعِلٌ . ورددت الواو لَأَنَّهُا حذفت في الفعل لالتقاء الساكنين فلما تحركت الميم رجعت .

وإن سُمِّيَتْ (قُمْ) أو (بِعْ) قلت : هذا قوم على وزن فُعْل ، وهذا بيع على وزن دِيْنِكَ يَافِي لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ . وإذا تحركت أواخرها رد ما حذف لالتقاء الساكنين . وإن سُمِّيَتْ (أَقُمْ) قلت : هذا أقيم قد جاء . لا تصرفه للزيادة التي في أوله (١) .

وإن سُمِّيَتْ (رَزَيْدًا) حَكَيْتَهُ . فإن حذفت زيدا وسُمِّيَتْ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ قلت : هذا رأى مثل قَفًا ، وَعَصَا ، تَرَدَّ الهمزة وهي عين الفعل وترد الألف . لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ . وهذه جُمْلٌ تدلُّ على أبوابها إن شاء الله .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

وما يقع فيه ، من البدل ، والزوائد ، والحذف ، ولا بد / من أَنْ يُصَدَّرَ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ $\frac{1}{23}$ الْأَبْنِيَةِ ؛ لِتَعْرِفَ الْأَوْزَانَ ، وَلِيَعْلَمَ مَا يَبْتَنِي مِنَ الْكَلَامِ ، وَمَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦١ « وإن سميت رجلاً قل أو خف أو بع أو قم قلت : هذا قول قد جاء وهذا بيع قد جاء وهذا خاف قد جاء وهذا أقيم قد جاء (في المطبوعة بتنوين أقيم وهو خطأ) : لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان فإذا قلت قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيماً أظهرت التحريك فهو هنا إذا صار اسماً أجدر أن يظهر » .

هذاب ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^(١) . ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنه مستحيل . وذلك أنه لا يمكنك أن تبدئ إلا بتحرك ، ولا تقف إلا على ساكن . فلو قال لك قائل : اللفظ بحرف ، لقد كان سأل أن تحيل ؛ لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكناً ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكناً متحركاً في حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحركها في موضعه^(٢) ، ليوصل إلى التكلم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده .

فمما جاء على حرف مما هو اسم (التاء) في قمت / إذا عني التكلم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلا أنها تقع له مضمومةً ذكراً كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكراً مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

و(الكاف) من نحو : ضربتك ، ومررت بك ، تفتح للمذكر ، وتنكسر للمؤنث .

و(الهاء) في ضربته ، ومررت به ، ولها أحكام نبينها إن شاء الله .

وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة^(٣) ؛ لأن الهاء خفية . فتوصل بها الواو إذا

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأتى ذلك في الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد هاء الغائب باباً عنونه بقوله : هذا باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو . الاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لفاء الهاء .

فما ذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهده مع اختلاف يسير في بعض العبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان عنه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتُهو يافتي ، ورأيتُهو يافتي ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيهما شئت .

أمّا الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأمّا الياء فللقرب الجوار ، لأنّ الضمة مستثناة بعد الكسرة ، والناس عامة للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالاً .

فأمّا أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأوّل فيها يقرأون (فَمَخَسْنَا بِهِو وَبَدَارُهُو الْأَرْضُ)^(١)

لزموا الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء^(٢) بعد الواو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها^(٣) . تقول : عليه مال يافتي بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٤) .

وإنما حذفت الياء ، والواو ، لأنّ الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأنّ الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُو فَإِذَا هِيَ)^(٥) . وهذا أبوهو فاعلم .

(١) القصص : ٨١ .

فى سيويه ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضممار أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدركها هذه العلة التى أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديه مال ، ومررت بدار هى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديه مال ويقرأون فَمَخَسْنَا بِهِو وَبَدَارُهُو الْأَرْضُ » .

(٢) فى أصل المقتضب : الياء .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ٢٩١ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو تشبهها فى المد وهى أخفهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتي ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزيلاً) و (إن تحمل عليه يلهث) « وشروه بثن بنحس » و « خذوه فقلوه » والإتمام عربى » .

(٤) الشعراء : ٤٥ .

(٥) الشعراء : ٣٢ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير : إن شئت أثبت ، وإن شئت حلفت ^(١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ، فلأن الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن $\frac{1}{26}$ وهى خفية . فكرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : / (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ^(٢) وإن شئت قلت (مِنْهُ آيَاتٌ) ، وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء بحرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين . بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يك غثا ، أو سميما فإننى سأجعل عينيهى لنفسه مقنعا ^(٣)

وقال آخر :

أو معبر الظهر ينهى عن وليته ما حج ربه فى الدنيا ولا اعتمرا ^(٤)

وقال آخر :

وما له من مجد تليد ، وما هو من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا ^(٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فأن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى أيد ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه يافى وأصابته جائحة والإمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك » .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لضيغه ماعنده من القرى ، ويحكه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لمالك بن خزيمة الهداني وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والسمط ص ٧٤٩ والاقتضاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء . الولية : البرذعة . ومعنى ينهى عن وليته : يحملها تنبؤ عنه لسمته وكثرة وبره ، وكان ينبئ أن يقول : ينهى وليته عن ظهره . ولكنه قلب .

وصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة فينصبه .

نسبه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والضرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وماله من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (١)

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها مما بعدها وقبلها ،
إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فإن منها :

$\frac{1}{27}$

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه :: مثل زيد ،

و (اللام) التي تسمى لام المِلْك ؛ نحو هذا لِعَبْدِ اللَّهِ وَلَكَ . تكون مكسورة مع الظاهر ؛
ومفتوحة مع المضمَر : لَمَلَّةٌ قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ؛ لأنَّ الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و (أن) والفعل
مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون الإلصاق ، والاستعانة .

فأما الإلصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك ، وأما الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ،
وعمل النجار بالقُدوم .

= على البدل ، من فضل ويجوز جرهما على البدل من الريح وجعل أبو الفتح حذف الواو من الضمير هنا ضعيفاً في القياس والاستعمال
جميعاً أنظر الخصائص ج ١ ص ٣٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا رجلاً بأنه لثم الأصل لم يرث مجدأ ولم يكسب خيراً وضرب له المثل بقلة خيره بنى حظه من الريحين :
الجنوب والصبأ وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولايضر ؛ لأن الصبأ عندهم لاتأق بخير
والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش
أن تسكين الهاء في هذا النحوة لغة أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعيل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له)
فظلت : الأصل فظلت فحذفت العين ويجوز فتح الظاء وكسرها . وأريغته : بمعنى أطلبه . ومطواى : بمعنى صاحباى مثنى مطوى
وضمير الغائب للبرق .

والبيت ليعمل الأحوال الأزدي وقيل لغيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اختلاس حركة هاء الغائب الذي جملة سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعية المتواترة
نذكر طرفاً منها :

(١) « فبهام اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لاياتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ - ٢٩٥ .

ومنها (واو) التمس التي تكون بدلا من الباء ؛لأنَّك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه ؛ لأنَّ مخرج الباء ؛والواو من الشفة^(١) .

ومن ذلك (الكاف) التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذاك^(٢) ، ورؤيدك^(٣)
و(أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ)^(٤) .

وقولهم : أَبْصِرْكَ زَيْدًا^(٥) .

وهذه الحروف كثيرة إلَّا أَنَّا نذكر منها شيئا يدلُّ على سائرهما .

٣ - فآلقه إليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .

٤ - وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ - ٣٦٢ .

٥ - يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس في يؤده فيهما سبعة . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .

٦ - ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضا سبعة . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .



كذلك جاء إسكان هاء الغائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفا منها :

١ - توله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان في قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ - ٢٥٢ .

٢ - أيجب أن لم يره أحد : الإسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ - ٤٠١ .

٣ - يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان في السبعة فيهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .

٤ - ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الإسكان في هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

٥ - فآلقه إليهم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .

٦ - وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢ - ٣٦٢ . وانظر الروض الأنف ج ١

ص ١١٦ .

(١) سيفرد حديثا لحروف الجر في الجزء الرابع فترجى التعليق عليها إلى موضعها .

(٢) سيأتي حديثها بتفصيل .

(٣) سيعقد لها بابا في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ٦٢ .

(٥) سيأتي حديثها مفصلا .

هذَابَاب

مَاجَاءُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى حَرْفَيْنِ

$\frac{1}{28}$

فمن ذلك (مَنْ) ومَنْ لَنْ يَعْقِلَ تَكُونُ فِي الْخَبَرِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالْمَجَازَةِ .
وَتَكُونُ فِي الْخَبَرِ مَعْرِفَةً ، وَنَكْرَةً . فَإِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةً لَزِمَتْهَا الصَّلَةُ ، كَمَا تَلْزَمُ الَّذِي .
وَإِذَا كَانَتْ نَكْرَةً لَزِمَهَا النِّعَتُ لِإِبْهَامِهَا .

فَأَمَّا كَوْنُهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ فَكَقَوْلِكَ : مَنْ ضَرَبَكَ ؟ وَمَنْ أَخَوَكَ ؟
وَأَمَّا الْمَجَازَةُ فَكَقَوْلِكَ : مَنْ يَأْتُنِي أَنَّهُ .
وَأَمَّا فِي الْخَبَرِ فَرَأَيْتَ مَنْ عِنْدَكَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا نَكْرَةً فَكَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ كَمَا قَالَ :
يَا رَبُّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَلَيْنِ^(١)
أَلَا تَرَى أَنَّهَا فِي جَمِيعِ هَذَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْآدَمِيِّينَ .

وَمِنْهَا (مَا) وَهِيَ سَوْالٌ عَنْ ذَاتٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْآدَمِيِّينَ .

وَتَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِ (مَنْ) ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهَا مَا وَصَفْتَ لَكَ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْاسْتِفْهَامِ : مَا عِنْدَكَ ؟

فَلَيْسَ جَوَابُ هَذَا أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، أَوْ عَمْرُو ، وَإِنَّمَا جَوَابُهُ أَنْ تُخْبِرَ بِمَا شِئْتَ مِنْ / غَيْرِ $\frac{1}{29}$
الْآدَمِيِّينَ ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ فَتُخْرِجْهُ إِلَى بَابِ الْأَجْنَاسِ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٢٧٠ عَلَى أَنَّ (مَنْ) نَكْرَةٌ لَوْقَعَهَا بَعْدَ رَبِّ ، وَهِيَ هُنَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهَا .
وَالْبَيْتُ لِعَمْرُو بْنِ قَيْثَةَ يَقُولُ : نَحْنُ مُحْسَدُونَ لَشَرْفِنَا وَكَثْرَةِ مَالِنَا وَالْحَاسِدُونَ لَا يَنَالُونَ مِنَّا أَكْثَرَ مِنْ إِظْهَارِ الْبَغْضَاءِ لِعَزِّزِنَا
وَامْتِنَاعِنَا .

وَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ (رَحْنَا) بِأَلْفٍ بَعْدَ النُّونِ وَالصَّوَابِ حَذْفُهَا : لِأَنَّهَا نُونُ النِّسْوَةِ وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٣١١
وَتَفْسِيرَ الْمَائِلِ الْمَشْكَلَةِ فِي أَوَّلِ الْمُقْتَضِبِ ص ٢٤ وَابْنُ يَعِيشَ ج ٤ ص ١١ وَنَسَبَ لِعَمْرُو بْنِ لَأْيٍ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ ص ٢١٤
وَالْوَحْشِيَّاتِ ص ٩ .

ويكون سؤالاً عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف كما تقول : مررت بعقل . ومررت بعلم ، فإن (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين لإبهامها . قال الله عز وجل (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(١) . ف (ما) ههنا للآدميين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذي .

وتقول : ما تصنع أضنع على المجازة . وقد قيل في قوله عز وجل ، معناه : أو مِلْكُ أَيْمَانِهِمْ ، وكذا قيل في قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(٢) أى وبنائها ، وقالوا : والذي بناها . وأما وقوعها نكرة فقوله :

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٣)

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبَيِّنُ لك ذلك التصغير والجمع . فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة . والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا في موضعه^(٤) .

ومما / جاء على حرفين من الحروف التي جاءت بمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قوهم (قد) . وهي تكون اسماً إذا كانت في موضع حَسْب ؛ نحو قولك : كَأَنَّ قَدْ^(٥) ، ونحو قولك : قَدْكَ من هذا : أى حَسْبُكَ .

وتكون حرفاً جاء بمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ ، والماعز : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكرره كثيراً في المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى .

والمشهور أن البيت لامية بن أبي الصلت كما نسب إليه سيبويه وغيره وجاء في ديوانه ص ٥٠ وقد جاء البيت أيضاً في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سيأتي في ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح في قول النابغة :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تنزل برحالتنا وكان قد

أن تكون (قد) حرفاً وحذفت الجملة بعدها أى كان قد زالت وأن تكون (قد) اسماً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقعون الخبر ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لما يأت فيقول لك : قد أتى .

وتكون في موضع (ربما) ^(١) كقوله :

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَزَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابُهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ ^(٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَةً يَهْدِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ ^(٣)

ومنها (هل) وهي للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنها تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعمى : أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما .

مصفرأ أنامله : أى ميتاً ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفرصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازى تذكير الوصف .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لافي التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت ، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزمخشري . نسب البيت الأعمى إلى شماس الهذلي ، وقال البغدادي لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعار هذيل لابن جني البغدادي : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعي في الأصمعيات مطلعها :

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من آل أسماء لم يلهم بميعاد

وأقول : رجعت إلى الأصمعيات طبع دار المعارف فلم أجدها فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥ - ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

(٣) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : إذا عظم ، وطالت عظامه . يهدى بها : يقدمها .

في الأصل : الحى وكذلك في ديوان علقمة وفي الخليل لأبي عبيدة ص ٦٥ وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٨٢٠ وذكر في الهامش الرواية الأخرى وصححها السيراني في الأصل إلى الخيل .

والبيت لعلقمة بن عبيدة من قصيدة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه .

عن حدّ الاستفهام^(١)، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أمّ هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعل كما قال :

سائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ^(٢)

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحطه فلان .

وكونها في التبعية راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض^(٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥١ : « وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد . . . » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد » .

وسكرر المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى عن . القف : جبل ليس بهال في السماء .

البيت لزيد الخيل ، انظر الخصائص - ٢ ص ٤٦٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمغنى في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، الخزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمى دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يذكر البعض من ديني فيشكره ولا يحدثني أن سوف يقضي

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر سحيم عبد بنى الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر سحيم عبد بنى الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل المبرد آل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه » .

عرض المبرد في نقده لسيبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وإما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبعية ولكن ابتداء غاية ، وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدر ما فضل من تفضله عليه ؟ » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لا ابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضى الانتهاء ويكون الفضل واقعا على ما بين الغائتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على ما بين الغائتين . فأما الغائتان فرجما دخلتا في الفعل ، وربما لم تدخلوا وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت : أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيما أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جعل (من) في قوله : =

وأما قولهم . إنها تكون زائدة فليست أرى هذا كما قالوا^(١). وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاعني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاعني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول : ما جاعني رجل ، وما جاعني عبد الله . وإنما نفيت مجيء واحد ؛ وإذا قلت : ما جاعني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاعني من عبد الله لم يجز ، لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

* * *

هو أفضل من زيد لا ابتداء الغاية أن يكون الفضل واقعاً على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان مجناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً فقلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ما هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ما هنا لا ابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبيين : لأن هذه وجوها في الكلام . فإن قال : فما وجه التبيين ؟

قيل له : وجهه يبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبولك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصاً ، ودخله معنى التبيين ، ولم تكن مفضلاً للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبولك أكرم من أب فإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فتحن تقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يجز ، وإنما تفضله على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبيين . . . وإنما دخلت (من) ما هنا لتفرق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يجز إسقاطها إذا أردت أن تعمم ، ولذلك قال سيبويه في هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها في هذا الموضع . . . » .

أنظر الانتصار ص ٣١٣ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجز ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن . . . » .

والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخلها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاعني من أحد ، وما كلمت من أحد . . . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاعني من أحد إلا زيد على البدل ، لأن (من) زائدة وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة » .

ومنها (قَطُّ) ومعناها حَسْبُ وهي اسم وقولك : قَطُّكَ في معنى قولك : حَسْبُكَ^(١) .

ومن هذه الحروف (في) ومعناها : ما استوعاه الوعاء ؛ نحو قولك : الناس في مكان كذا ، وفلان في الدار .

فأما قولهم : فيه عَيْبَانٌ فمشتقٌّ من ذَا ، لأنه جعله كالوعاء للعيبتين . والكلام يكون له أصل ثُمَّ يَتَّسِعُ فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أَنَّ الدَّيْنَ قد ركبهُ وقد قهره^(٢) .

وقد يكون اللفظ واحداً ويدلُّ على اسم ، وفِعْلٌ^(٣) ؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا فتى ، وزيد علا الجبل . فيكون (علا) فِعْلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌّ وحنطة ، وذراع وساعد اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك : ضربت مثلاً ، وضربت زيدا ، وضربت في الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وَجَدَانِ الضَّالَّةِ ، وتكون في معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كربتاً ، وفي معنى الموجدة ، نحو وَجَدْتُ على زيد^(٤) .
فهذا عارض في الكتاب ثُمَّ نعود إلى الباب .

(١) في سيبويه ٢ : ٣٥ : « قط كعب ، وإن لم تقع في جميع مواقفها ولو لم تكن إسماً لم تقل : قطك درهمان . . » .

(٢) سيأتي هذا الحديث مرة أخرى في حروف الجر .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) للمبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيبويه ج ١ ص ٧ - ٨ « باب اللفظ للمعاني » أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين والمعنيين . فاختلف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة »

ومنها (لَمْ) ^(١) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا لمعرب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذبا : لم يفعل ؛ فإنما نضيت أن يكون فعل / فيما مضى .

١
٣٤

والحروف تدخل على الأفعال فتنتملها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إن جئتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمني أعطك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) ^(٢) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع ، نحو هو يصلي ، أي هو في حال صلاة ، وهو يصلي غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : لن يفعل فهو نفي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نفي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) وهوضعها من الكلام النفي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم ، كقولك : ايتومن زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنك قلت : والله ايتومن فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه ^(٣) إن شاء الله .

١
٣٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و (لم) وهي نفي لقوله : فعل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و (لن) وهي نفي لقوله : سيفعل » .

حديث المبرد عن (لن) هنا وفيما سيأتي موافق لما يقوله سيبويه من أن (لن) حرف لنفي المستقبل وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع ويبطل كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتي على الخليل في زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المغني ج ١ ص ٢٢١ « ولن أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره : أي لا الفعل واقع مردود بأنه ٥١ ينطق به » .

(٣) حديث لا النافية للجنس سيأتي في الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدة في مثل قوله « لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ »^(١) أى
ليعلم كما قال الراجز :

وما ألومُ البيضَ ألا تسخرًا لما رأيَنَ الشَّمَطَ القَفَنَدْرَا^(٢)

ومن الحروف ما يُستجمع فيه معان :

فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .

ومن ذلك (ما)^(٣) لها خمسة مواضع :

تكون جزاءً في قولك : ما تصنعُ أصنع .

وتكون استفهاماً في قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى في قولك : أرايت ما عندك ؟ : إلا أنّها في هذه المواضع اسم ، ووقوعها
على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قل ما عندك ؟ فرس ، أو حمار ، أو مال ، أو بُرّ ،
وأيس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتك بعمومها في قواه (إلا على
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)

وأما وقوعها لصفات الآدميين فكقولهم / : ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أو وضيع .

ولها موضعان تقع فيهما وليست باسم ، إنما هي فيهما حرك :

فأحدهما : الننى ، نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى ، كقول الله عز وجل (فَبِمَا رَحْمَةٍ)
وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

(١) الحديد : ٢٩ .

وفي سيبويه : ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد والنو . قال الله عز وجل : « لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ »
أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : بفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل .

(٢) الشَّمَط : الشيب . والقَفَنَدْر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً الخصائص ج ٢ ص ٢٨٣
وانظر مجالس ثواب ص ١٩٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والمخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٣٣٤ ، ٣٧٠
واللسان والأضداد لابن الأنبارى . والرجز لأبي النجم .

(٣) انظر ص ٤١ - ٤٢ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التي يستجمع لها معانٍ (أن) الخفيفة لها أربعة مواضع^(١) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أنها والفعل في معنى المصدر . وذلك قولك : يسرنى أن تقوم يا فتى . معناه : يسرنى قيامك ، وأريد أن تذهب يا فتى . إنما هو : أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إنما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرنى أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو يسرنى أن ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأن معناه ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٢) ، نحو قولك / علمت أن زيد خير من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيدا خير من عمرو .

والفصل بين (أن) خفيفة ، وبين (أن) - المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع ثابتة ، إنما تقع مطلوبة أو متوقعة ، نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قوالك : أنك ستقوم . ولا يصلح : أرجو أنك ستقوم ، لأنه لم يستقر عنده ، لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر^(٣) .

فإنما (ظننت) فإن الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الأول في علمك .

ويجوز لتشكك أن تقع على الخفيفة ، لأنها ترجع إلى معنى أرجو : وأخاف . ومن ذلك قول الله عز وجل (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه : فأخدها أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن المخففة في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ وسيتحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضمت : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

وتقع (أن) في / موضع (أى) الخفيفة للعبارة والتفسير^(١) كقوله عز وجل : (وَاَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ^(٢) . معناه : أى امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ، لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة توكيدا^(٣) . كقولك : لما أن جاء ذهب . والله أن لو فعلت لفعلت . فإن حذف لم تُخلل بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه^(٤) :
فمنهن الجزاء ؛ نحو إن تأتى آتاك .

ومنهن أن تكون فى معنى (ما) ، نحو إن زيد فى الدار : أى ما زيد فى الدار .

وقال الله عز وجل (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وقال (إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٥) .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٦) . فإذا كانت كذلك لزمتها اللام فى خبرها لئلا تلتبس بالنافية . وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل « (وَاَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « ووجه آخر تكون فيه لنوا نحو قولك لما أن جاءغ ا ذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وأعاد ذلك فى ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للمجازاة وتكون أن يبتدا ما بعدها فى معنى اليمين وفى اليمين كما قال الله عز وجل (إن كل نفس لسا عليها حافظ) . (إن كل لسا جميع لدينا محضرون) وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذهب . . وهذه أن مخدوفة وتكون فى معنى (ما) قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء فى قولك : إنما وذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طبتنا جبن . . » وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ ، والثانية الكهف : ٥ .

(٦) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب وإن عمرو لخير منك لسا خففها جعلها بمنزلة اكن خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التى هى بمنزلة (ما) التى ينق جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لسا عليها حافظ) إنما هى لعلها حافظ وقال تعالى (وإن كل لسا جميع لدينا محضرون) إنما هى لجميع و (ما) لنوا وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم فاسقين) ، (وإن نظنك لمن الكاذبين) وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً المنطلق وأهل المدينة يقرمون (وإن كلا لسا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها فى حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

وقال الله عز وجل (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) .

فإن نصبت بها لم تحتاج إلى اللام ؛ نحو إِنْ زيدا منطلق ؛ لأنَّ النصب قد أبان . وجاز /
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كفِعْلٍ محذوف ، فَعَمَلُ الفعل واحدٌ وإِنْ حُذِفَ منك كقولك : لم يَكُ زيد
منطلقا وكقولك : عر كلاما .

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفِعْلَ في اللفظ ، لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إِنْ) الابتداء ؛ ألا ترى
أَنْ قولك : إِنْ زيدا لمنطلقٍ إنما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى
الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بياناً ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الثاني هو المختار .

وايس كذا (كَأَنَّ)^(٢) إذا خففت ، لأنك إذا قلت : (كَأَنَّ) تشبهه . فإذا خففت فذلك
المعنى تريد .

وقولك (لكن) بمنزلة إِنْ في تخفيفها^(٣) وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛
لأنَّها على الابتداء داخلة .

- وتكون (إِنْ) زائدة في قولك : ما إِنْ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي

/ كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إِنْ) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما
زيد أخوك .

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لما) ليس لها تخريج سوى أن تكون (أن) نافية ولما بمعنى إلا ، انظر البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للمكبري ج ٢ ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والمفني ج ١ ص ٢٢٠
وقراءة تخفيف الميم من لما تكون (أن) فيها مخففة وما زائدة والقراءتان سبعتان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار
وذلك قوله : كأن وريديه رشاء خلب . . وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريداه رشاء خلب . . « وانظر الكامل
ج ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتي من الجزء الرابع ويرى سيبويه إهمال لكن المخففة
قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حذفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣
وقد نسب إلى يونس ، والأخفش جواز أعراني لكن المخففة . وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥
والبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُحْنٌ وَلَكِنْ مَنَاسِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا^(١)

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله مما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عند)^(٢) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان عِلْمٌ ، أو عنده مال : أي له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنما أصله هذا ، وإن اتسع ، كما تقول : على زيد ثوبٌ ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مالٌ ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب^(٣) . ومن هذه الحروف (لَدُنْ) وهي اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنه اسم دخول الآلات كقولك : مِنْ لَدُنْكَ ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أَيَّان) وأصله الثلاثة وإن - / زادت حروفه . ومعناه : متى^(٤) ، كقوله عز وجل
(يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ)^(٥) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

١ () استشهد به سيبويه على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل في قولك : إنما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .
الطب : العلة والسبب : أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المتنيه ، وانتقال الدولة عنا .
والشعر لفروة بن مسيك ، الخزانة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ - ٢٨ .
صرح المبرد هنا وفيما يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً في الكامل ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والعجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس » .

ولم يعرض المبرد في نقده لسيبويه لهذا .

(٢) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت »

(٥) القيامة : ٦ .

هَذَا بَابُ الْأَبْنِيَةِ وَمَعْرِفَةِ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ

اعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادة في شيء من ذلك . ونحن مفسروده بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكنم مبالغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماء ، ونُخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الداهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأول الأبنية ما كان - / من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن . $\frac{1}{42}$

لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك^(١) . وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول ؛ لأنك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرك الآخر ، لأنه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فعل) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكر ، وكعب ، والنعت قولك : ضخم ، وجزل^(٢) .

ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : جذع ، وعجل ، والنعت نقض ، ونضو^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمعنى والإسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الأسماء والصفات فالأسماء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وغدل » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو العكم ، والجذع ، والمذق ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وصنع » . النقض : المهزول من السير ناقة أو جملا ، وكذلك النضر .

- ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم خُرج ، وقُفل . والنعمة مُرّ ، وخلو^(١) .
- ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم جَمَل ، وجَبَل . والنعمة بطل ، وحسن^(٢) .
- ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم فخذ ، وكتف . والنعمة فرح ، وحذر^(٣) .
- ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : رجل ، وعُضد ، والنعمة حذر ، ونُدس^(٤) .
- ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم نحو : طنب ، وعُنق ، والنعمة جنب ، وشلل^(٥) .
- / ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم ضلع ، وعنب . والنعمة ، عدى ، وقيم^(٦) .
- ويكون على (فعل) في الاسم . ولم يأت ثَبَقًا^(٧) إلا في حرفين : وهما إبل ، وإطيل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والخرص ، وأما الصفات فنحو العبر . يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد أى ذو جد ، والمر ، والحلو » .

(٢) في سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) في سيبويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) في سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعُضد ، وضبع . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخلط ، ونُدس : النُدس : الفهم .

(٥) في سيبويه « فالإسم الطنب ، والأذن ، والعنق ، والمضد ، والجمد ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونفسد ، ونكر قال سبعمانه (إلى شيء نكر) والأنف ، والسحج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .

(٦) في سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والموض ، والصفر ، والعنب ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع وذلك قولهم : قوم عدى ولم يكسر على عدى واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٩٩ وزاد أبو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ وزاد البطليوسى في الاقتضاب ص ٢٧٢ - ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدعاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حيوة . بدعا بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزنجشري ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذى أجازره أن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيبويه إلا عدى . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصحت كما صحت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبى طيبة فتأولة عند البصريين لا يثبتون بها فعلا في الصفات ، وانظر المخصص ج ٢ ص ٧٩ ج ١٢ ص ٥٢ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « ويكون فعلا في الاسم ، نحو إبل وهو قليل لا نعلم في أسماء والصفات غيره » .

زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ ألفاظاً أخرى .

وفي الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المروف أطل بالسكون ولم يسمع محركاً إلا في الشعر » .

ويكون على (فعل) اسما ، ونعتا . فالاسم صَرَد ، ونُفِر . والنعت حُطَم ، وَلَبِد ، وَكُتِع ،
وخُضِع^(١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ^(٢)

وقال الله عز وجل (أَهْلَكْتُ مَا لَا لَبَدًا)^(٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل)^(٤) في اسم ، ولا فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل)^(٥) :

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

(١) في سيبويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونفر وربيع والصفة ، نحو حطم وليد ، قال الله عز وجل : « أَهْلَكْتُ مَا لَا لَبَدًا »
ورجل ختع وسكع .

صرد ونفر طائران . رجل خضعه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشر في أمره .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معنول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة
للماشية يهشم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوال السوء . قائله الحطم القيسى وينسب لأبي زغبة الخزرجي وللأخنس بن شهاب
التغلبى ، انظر أنساب الخليل لابن الكلبي ص ٥٨ واللسان والكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد : ٦ .

(٤) في أصل المقتضب : (فعل) بضم الفاء وكسر العين ، وهو خطأ في الشكل .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فعل » .

هَذَا بَابُ مَعْرِفَةِ الزَّوَائِدِ وَمَوَاضِيْعِهَا

وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ،
والهاء^(١) ، واللام ، والميم .

فَأَمَّا الألف فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي اسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ، إِنَّمَا تَكُونُ زَائِدَةً^(٢) ، أَوْ بَدَلًا .
وَلَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا سَاكِنَةً . وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا أَبَدًا إِلَّا مِنْهَا / : أَيْ إِلَّا مُفْتَوَحًا ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ
مِنَ الألف ، وَالضَّمَّةَ مِنَ الواو ، وَالْكَسْرَةَ مِنَ الياء .

وَالْألف لَا تَزَادُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً ، وَلَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَلَكِنْ تَزَادُ ثَانِيَةً
فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ .

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا ثَانِيَةً فَقَوْلُكَ : ضَارِبٌ ، وَذَاهِبٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ ضَرَبٍ ، وَذَهَبٍ .

وَتَزَادُ ثَالِثَةً فِي قَوْلِكَ : ذَهَابٌ ، وَجَمَالٌ .

وَرَابِعَةً فِي قَوْلِكَ : حُبْلَى لِلتَّائِيثِ ، وَالْإِلْحَاقِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ فِي مِثْلِ عَطْشَانٍ ، وَسُكْرَانٍ .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى في باب
حروف البدل (الذي يلي هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال : « فَأَمَّا أَمْهَاتُ
فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ ، لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ » .

هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف
الزيادة . في سر الصناعة لابن جني « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للجماعة ، وغير مرضي منه
عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فازيدت فيه الهاء قولهم : أَمْهَاتُ . . . » .

وكذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ ، والرضي في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأشعري ج ٣ ص ٣٠٥
وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبغدادى في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد
غير هذا : تشاب عمرو إذ تشاب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ وانظر تصريح
المازني ج ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جَمَل . فإنما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصي في بابه إن شاء الله .

وتزاد خامسة في مثل حَبَنَطَى ، وَزَعْفَرَان .

وسادسة في مثل قَبَعَثَرَى^(١) .

فَأَمَّا الْيَاءُ فتزاد أَوَّلًا^(٢) فيكون الحرف على يَفْعَلْ ، نحو يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ ، وفي مثل قولك يَرْبُوعُ ، وَيَعْسُوبُ .

وتزاد ثانية في مثل قولك : جَيْدَرُ ، وَبَيْطَرُ .

وثالثة في مثل سَعِيدُ ، وَعَثِيرُ .

ورابعة في مثل قَنَدِيلُ ، وَدِهْلِيْزُ . وما بعد ذلك كالْأَلْفُ .

وتزاد للنسب مضعفة ؛ نحو قولك : تَمِيْمِيّ ، وَقَيْسِيّ .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ؛ نحو غلامِي وصاحبِي .

/ ... وتقع في النصب ؛ نحو ضربني ، والضاربِي .

وتقع دايلا على النصب ، والخفض في التثنية ، والجمع ؛ نحو مسلمَيْن ومسلمِينَ .

وَأَمَّا الْوَاوُ فلا تزاد أَوَّلًا^(٣) كراهة أن تقع طرفا ، فيلزمها البدل ولكن تزاد ثانية في مثل حَوْقُلُ ، وَكَوْثَرُ .

وثالثة في مثل ضَرُوبُ ، وَعَجُوزُ .

ورابعة في مثل تَرْقُوءُ .

وخامسة في مثل قَلَنْسُوءُ ؛ كالْأَلْفُ واليَاءُ .

(١) قَبَعَثَرَى : الجمل العظيم . الحَبَنَطَى : الغليظ القصير البطن . وَالْفُ قَبَعَثَرَى زائدة للتكثير ، وليست للالحاق .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الياء في ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارة رخوة . اليعملة : الناقة النجبية . اليربوع : دابة معروفة . اليعسوب : أمير النحل .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٤٧ « لأن الواو لا تزداد أولا أبدا » + ٣٤٩ .

وزيادة الواو في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ (٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٢ . الحوقل : الضعيف . الترقوة : عظم بين النحر والعاتق .

وتزاد دليلاً على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل
إن شاء الله .

وأما الهمزة^(١) فنوضع زيادتها أن تقع أولاً ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإصليت^(٢) وإسكاف .
وكذلك في جمع التكسير ؛ نحو أفعل كأكلب ، وأفلس ؛ وأفعال كأعدال ، وأجفال .
وفي الفعل في قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسننت . وفي مصدره في قولك : إكراماً ،
وإحساناً . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدة إلا بثبت . نحو قولك : شمأل ، وشأمل^(٣)
يدللك على زيادتها قولك : شملت الريح فهي تشمل شمولاً .

والميم بمنزلة الهمزة^(٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ، وايسست من زوائد الأفعال / ولكن
موضعها كما ذكرت لك أولاً .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول .

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول ؛ نحو : مكرم ومكرم ،
ومنطلق ، ومنطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه .

وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مدخلًا ، وهذا مدخلنا .
وكذلك مغزى وملهى . فهذا موضع زيادتها .

(١) زيادة الهمزة في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ .

الإسكاف : الصانع .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شامل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم :
شملت الريح إذا هبت شمالاً ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل بفتحها وشمال » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شمال وشامل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً فوضع زيادتها كوضع الألف وكثرتها
ككثرتها إذا كانت أولاً في الإسم والصفة » .

فإن وقعت غير أول لم تزد إلا بثبت ؛ نحو قولهم : زُرُقُم ، وفُسْحُم^(١) ؛ إنما هو من الأزرق ، وفُسْحُم منسوب إلى انقساح الصدر .

وكذلك دُلامِص^(٢) : الميم زائدة ، لأنَّهم يقولون : دَلِص ، ودِلَاص . فتقديرها : فُعَامِل .

وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خبر لتكلم عنه وعن غيره ؛ كقولك : نحن نذهب .

أو تلحق ثانية مثل ؛ مَنَجْنِيْق^(٣) ، وَجَنْدُب^(٤) .

وتلحق ثالثة في حَبَنْطَى^(٥) ودَلَنْطَى^(٦) .

ورابعة في رَعَشَنٍ ، وَضَيْفَنٍ ؛ لأنَّ رَعَشَنٍ من الارتعاش / ، وَضَيْفَنٍ إنما هو الجائى مع $\frac{1}{47}$ الضيف^(٧)

وتزاد مع الألف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلين ، ومسلمين ، ومسلمون . وكذلك الألف في رجالان .

وتزاد علامة للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ والمنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأولى أن تكون عباره : إنما هو من الزرقه .

وقد عقد السيوطى فى المزهرة فصلاً خاصاً بهذه الألفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع اللينة البراقة وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازنى ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فتعليل بدليل جمعه على مجانيق سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٢ والروض الأثف ج ٢ ص ٣٠١ والمنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جذب وعظب زائدة ، لأنه لا يجىء على مثال فعلل شيء إلا حرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جذب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جذب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلتى وهو الغليظ كما قالوا دلظة بمنكبه وإنما هو غلظ الجانب » . وانظر المنصف

ج ٣ ص ١١ .

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن فى الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولا نعلمه جاء اسماً » .

وفي الفعل ، مفردة ، ومضاعفة ، في قولك : اضربن زيدا ، أو اضربن عمروا . ففي هذا دليل .

وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث^(١) في قائمة ، وقاعدة . وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف .

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات ، وذاهيات .

وتزاد وحدها في افتعل ، ومفتعل ؛ نحو اقتدر ، واقتقر .

ومع السين في مستفعل ؛ نحو مستضرب ، ومستخرج .

وتزاد مع الواو في ملكوت ، وعنكبوت^(٢) . ومع الياء في عفريت^(٣) .

وتزاد في أوائل الأفعال يُعنى بها المخاطب ، مذكرا كان أو مؤنثا ، والأنثى الغائبة .

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم ، وتذهب ، وأنت تقومين ، وتذهبين .

والأنثى الغائبة ؛ نحو : جاريتك تقوم ، وتذهب .

وتقع زائدة في تفعّل ، وتفاعّل . فأما تفعّل فنحو تشجّع وتقرأ .

وأما تفاعّل ، فنحو : تغافل ، وتعاقل .

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه^(٤) .

والهاء تزاد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف^(٥) .

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةٌ) و (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ)^(٦) .

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا ، وياحسرتاه .

فأما اللام فتزاد في ذلك ، وأوائك ، وفي عبّدل تريد العبد^(٧) .

(١) زيادة التاء في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فغلوت سيويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد في استفعل » + ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة . . وبعد ألف المد في الندبة والنداء ، نحو وا غلاماه ويا غلاماه » .

(٦) القارعة ١٠ ، الأنعام : ٩٠ .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ « واللام تزاد في عبّدل وذلك ونحوه » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ والمصائص ج ٢ ص ٤٩ .

هَذَا بَابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ

وهي أحد عشر حرفاً. منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها، وثلاثة من غيرها^(١) $\frac{1}{49}$

وهذا البدل ليس ببدل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .

فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوتة . وهي الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلاً من كل واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلاً من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون

الخفيفة ؛ لأنها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضربن زيدا فإذا وقفت قلت :

اضرباً^(٢) . وفي قوله : (لَنَسْفَعَنُ بِالنَّاصِيَةِ)^(٣) والوقف (لنفسعها) .

والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعل ، وفاعلة ، في التصغير والجمع^(٤) ؛ كقولك :

ضَوَّيرب ، وضَوَّارب .

ومن الهمزة إذا انضمَّ ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُؤنة^(٥) ولُؤم ، ومن الهمزة المبدلة

لالتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أَوَيْدِم ، وأَوَادِم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البدل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « والألف تكون بدلاً من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رمي ، وغزاً ، ونحوهما ،

وإذا كانتا عينين في قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء في ياجل ونحوه والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف ، والتنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً »

(٣) الملق : ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في موقن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان

الياء في عم إذا أضفت ، نحو عموى وفي رحي رحوى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء

إذا كانت لاما في شروى ، وتقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا في كوسى ، وطوبى ، ونحوهما . . وتكون بدلاً من الألف

في ضورب ، وقضورب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضويرب ودويتق في ضار ، ودائق ، وضواوب ،

ودوانق إذا جمعت ضاربة ودانقاً ، وتكون بدلاً من ألف التأنيث الممدودة إذا أضفت أو ثبت ذلك قولك حمراوان وحمراوى »

(٥) الجؤنة : ظرف لطيت المطار .

وتكون بدلا من الياء / إذا انضمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ،
ومُوسِر ؛ لأنَّها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحرَّكت ، أو زالت الضمة رجعت إلى أصلها ؛
تقول : مَيَّاقِن ، ومَيَّاسِر .

ولها في باب فتوى ، وطوبى ما نذكره في موضعه إن شاء الله^(١) .

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة . وذلك قولك : ميزان ،
وميعاد ، وميقات ؛ لأنَّه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحرَّكت
رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتُبدَل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .
وتُبدَل مكانَ أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنَّما الأصل
تشكيل النون والراء ؛ ألا ترى أنَّهما إذا افترقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط^(٢) .

وكذلك تقول : أمَلت ، وأمليت ، وتقَضيت من القِضَّة^(٣) ، وتسَرَّيت . والأصل /
تسرَّرت ، وتقَضَّضت .

وأما الهمزة فإنَّها تُبدَل مكانَ كلِّ ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة^(٤) . وذلك قولك :
سَقَاءٌ ، وغَزَاءٌ .

(١) سيأتى في ١٦٥ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا ، نحو قيل وميزان ومكان الواو والألف في النصب
والجر في مسلمين ومسلمين ومن الواو والأنف إذا حقرت أو جمعت في بهليل وقراطيس وبهليل وقريطيس . .
وتبدل إذا كانت الواو عينا ، نحو لية . . ومن الواو وهي عين في سيد ونحوه . .

وقد تبدل من مكان الحرف المدغم ، نحو قيراط ألا تراهم قالوا : قريريط ودينار ألا تراهم قالوا : ديننير . . . »
وانظر الكامل ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) انقض الطائر وتقضض وتقضى : إذا هوى من طيرانه ليسقط على شيء ، وانقض البازي على الصيد وتقضض :
أسرع في طيرانه .

والقضض : الحصى الصغار جمع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن معانيها الفضة .

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت
الواو عينا في أدور ، وأنور ، والنور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاء ، نحو أجوه ، وإسادة ، وأعد » .

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل :
أَوْيَصِل .

وكذلك تصغير واعد : أَوْيَعِد .

فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركة مخيرا . وذلك قولك في وجوه : أجوه . وإن
شئت : وجوه . وكذلك ورقة ، وأرقة^(١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ)^(٢)
إنما هو فعلت من الوقت .

والتاء تبدل من الواو والياء في مُفْتَعِل وما تصرف منه^(٣) ؛ نحو متعد ، ومتزن ، ومتبس
من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ، وتجاه فعال من الوجه .
وكذلك تخمة ، وتكأة فعلة .

وتيقور^(٤) فيقول من الوقار .

فهذا موضع جمل وتوطئة لما بعده .

وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث^(٥) ؛ نحو زمخة ، وتمرة . إنما الأصل التاء
والهاء بدل منها في الوقف .

(١) الأصمى : إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث (شجر) فتلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتى
يذهب البياض الذي فيه فهو آدم .

(٢) الرسائل : ١١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وإما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتمد ، وأتهم ، وأتلج ، وتراث ، وتجاه ، ونحو
ذلك ، ومن الياء في افتعلت من يئت ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في أسنتوا
وذلك قليل » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهزة عليها وذلك قولهم : تيقور وزعم الخليل أنها
من الوقار كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي

أراد : فإن يكن أسمى البلى وقارى وهو فيقول » .

وانظر تصريف المازني وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٣ ص ٣٩ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يثبت بها الاسم في الوقف كقولك ، هذه طلحة ،
وقد أبدلت من الهزة في هرقت وهرت ، وهرحت الفرس تريد أرحت . . . » .

/ والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١)؛ نحو قولك : عَنَبَر ، وَمِنَبَر .
وَشَنِبَاء فاعلم .

والنون تكون بدلا من ألف التانيث في قولك : غَضَبَان ، وعَطْشَان^(٢) ، إنما النون ،
والألف في موضع ألفي حمراء يافتي ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأنَّ حرف
تانيث لا يدخل على حرف تانيث . فكذا لا تدخل على ما تكون بدلا منه .

ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنعاء ، وبَهْرَاء : صَنَعَائِي ، وبَهْرَائِي . ونشرح هذا في
باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .

فأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء) وهي تبدل مكان
التاء في مُفْتَعَل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون في عنبر وشنباء ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت
من الواو في قم وذلك قليل » .

الشنب عنوبة في الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التانيث وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١
من الأصل قال : « وكذلك فعلان الذي له فعل إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيما مضى في ص ٤٧ من
الأصل قال : وتزاد مع الألف في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة لألف
التانيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتانيث في قولك حمراء وصفراء »
ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم ،
لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التي في حمراء وقال
في ج ٢ ص ٣١٤ « والنون تكون بدلا من الهمزة في فعلان فعل » وقال في ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران
وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كآلف حمراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه . والرضي في شرح
الكافية ج ١ ص ٥٢ والأشمونى فيما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الصاد في افتعل ، نحو اضطهد وكذلك
إذا كانت بعد الصاد في مثل اضطر ، وبعد الظاء في هذا وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لغة
نقيم قالوا : فحسب برجلك . . . » .

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُصْطَبِر ، ومضْطَهْد ، ومظْلِم وهو مفتعل من الظلم .

وأما ما تصرف منهن / للإدغام ففي بابہ نذكر .

ومنهن (الذال) . وهي تبدل مكان التاء في مُفتعل ، وما تصرف منه^(١) إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، وتما يدانيها من المخرج ؛ نحو الذال ، والزاي ، وذلك قولك في مُفتعل من الزين : مزدان ، ومن الذَّكر : مُذكر .

والحرف الثالث (الجيم) وهي تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان ؛ لأنَّ الياء خفيفة . وذلك قولك : تَمِمْج في تيمى ؛ وعَلِجْ أى على^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الذال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ، ونحوها » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأبدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف ، نحو علج وعوفج يريدون : على وعوفى » .
وانظر شرح شواهد الشافية للبندادي ص ٢١٢ - ٢١٥ .

هَذَا بَابُ مَعْرِفَةِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا

فمنها ما يكون على (فَعْلَل) ، فيكون اسماً وصِفة^(١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَم^(٢) ، وسلَهَب^(٣) .

ويكون على (فُعْلَل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرْثَن ، والترْتُم^(٤) .

والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلْقُل^(٥) ، وناقاة كُحْكُح^(٦) .

ويكون على (فِعْلَل) فيهما^(٧) . فالاسم الزَبْرِج والخِمْنِخ^(٨) .

والنعت اللَّطِيط^(٩) وهو قليل .

ويكون على / (فِعْلَل) فيهما^(١٠) . فالاسم درهم . والصفة هِجْرَع .

١
٥٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعنبر ، وجندل والصفة سلهب ، وخلجم ، وشجعم » .

(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .

(٣) الطويل أيضاً .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترم والبرثن والخبرج والصفة نحو الجرّش والصنع والكندر ه فالترتم من

أمثلة سيبويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا .

(٥) خفيف .

(٦) مسنة .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ، نحو الزبرج والزبر والحفرد . والصفة عنفص ، والدلقم ، وخرمل ، وزهلق

(٨) الضرع الكثير اللبن ونبت له شوك .

(٩) الناقة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثرت من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن فعلا في

الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيبويه أربعة أمثلة ذكرناها .

(١٠) في سيبويه « فالأسماء ، نحو قلم ، ودرهم ، والصفة : هجرع ، وهبلع ه ومن معاني هجرع الطويل ، والأحمق ،

والجبان . في إصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمعي : وليس في الكلام فعلل مكسور الفاء مفتوح اللام إلا درهم ورجل

هجرع . ومثله في مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعَلٌ) غيرَ مضاعفٍ في النعت^(١) خاصة . وذلك قولهم : سَبَطَ^(٢) وقَمِطَ^(٣) .
واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك
فيحذف . وذلك قولهم : (عَلِيطَ)^(٤) ونحوه . وإنما أصله عُلَيط .
وكذلك (هُدَيْدَ)^(٥) إنما أصله هُدَايِد . وذلك جميع بابه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقعل والهدملة والصفة المزبر والسبطر والقمطر » فقد أثبت سيبويه فعلا في الأسماء ولم يثبت المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر المنصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى في الشافية ج ١ ص ٥١ : ما يسان فيه الكتب .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال تغلل ، ولا فعلل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا فعلل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالل ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات ، وذلك علبط إنما حنفت الألف من علابط والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعالل جائز فيه تقول : عجالط وعجلط وعكالط وعكلط ودوادم ودودم » .

رجل علابط وعلبط : ضخيم عظيم .

(٥) الهدايد والهديد : اللبن الحائر جدا ، وهو أيضا نغمش يكون في العينين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :

منها (فَعَلَّلَ) ، وهو يكون اسماً ونعتاً^(١) .

فالإسم نحو : السَّفَرُجَل . والصفة نحو شَمَرْدَل .

ويكون على (فُعَلَّلَ) فيهما^(٢) .

فالإسم ، نحو الخُرْغِيلَة . والصفة ؛ نحو الخَبْعَثَن ، والقَذْعَمَلَة^(٣) .

ويكون على (فِعَلَّلَ) غير مضاعف . فيكون اسماً ، ونعتاً^(٤) .

فالإسم قِرْطَعْب . والنعت جِرْدَحْل^(٥) ، وَحَنْزَقَر^(٦) .

/ ويكون على «(فَعَلَّلَ) نعتاً^(٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش^(٨) ، وکلب نَخَوْرِش^(٩)

١
٥٥

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالإسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل وهرجل ، وجعدل . الشردل : الفتى السريع من الإبل .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل في الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قذعمل وخبعثن والإسم ، نحو قذعملة . الخزعيلة : الفكاهة والمزاح .

(٣) الخبعثن من الرجال : القوى الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالإسم الخزعيلة والصفة : الخبعثن ، والقذعمل وقيل قذعملة إسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطاني قذعملة ، وقذعملا : أى لم يعطني شيئاً ويقال : القذعملة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القذعمل والقذعملة : القصير الضخم من الإبل ، وما في السماء قذعملة : أى شيء من السحاب . ما عنده قذعملة ، ولا قرطبة أى ليس له شيء » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالإسم نحو قرطعب وحنيتر والصفة نحو جردحل وحنزقر » يقال ما في السماء قرطعب أى صحابة وقال ثعلب هو دابة .

(٥) الضخم من الإبل . (٦) القصير الدميم .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعلل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصلصق ، ولاتعلمه جاء إسماً » .

(٨) الجحمرش : العجوز المستنة . ذكر المازني في تصريفه أن أوزان الحماسي المجرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل لفعلل إسماً . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو عثمان أنه يكون إسماً وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . » ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيويه كما ذكرنا نصه .

(٩) كلب نخورش : كبر وخدش . وعد المبرد هذه الكلمة من الحماسي المجرد خطأ ، فإن الواو زائدة يقيين ، فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عندي من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل^(١) وكيف تعتبر بها في أصلاها وزوائدها

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفا . فحقيق هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبَ فاعلم ؛ فيكون علي وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعَّلَل ، ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك : ابن من ضرب مثل قَطَعَ : ضَرَبَ فاعلم ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فإنما زدت على العين عينا مثلها .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل صَمَحَمَح لقلت : ضَرَبَ ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين / واللام ، فأجبتُه على شرطه .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل جَدُول لقلت : ضَرَبَ فاعلم ؛ لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بجِذَاءِ الرَّاءِ . وكذلك لو قال لك : ابن لي من ضرب مثل كوثر لقلت : : ضَوْرَبَ فاعلم ، فاحتليت على المثال المطلوب منك .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل حَيْدَر لقلت : ضَيَّرَبَ فاعلم .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل سَلَقَى لقلت : ضَرَبَى ، وقلت لنفسك : ضَرَبَيْتُ مثل قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازني في تصريفه بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى فى الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده .

تفسير : يقال : سلقه : إذا ألقاه على قفاه^(١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه .
وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل : قتره ، وقطره . وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته .

(١) فى اللسان : ساقه سلقا و سلقاة : طعنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقيته سلقاة وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٢٠ فقد ذكر كل هذه المعانى هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال، أصواتها وزوائدها

/ فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا :

يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .

وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدى .

ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، وَاَقَمَ .

وأما ما لا يتعدى فنحو : بَطَرَ ، وَخَرِقَ .

والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان

على (فَعُلَ) نحو : كَرُمَ ، وَظُرِفَ ، وَشُرِفَ .

فأما ما كان على (فَعِلَ) فاللازم في مستقبله (يَفْعَلُ)^(١) تقول : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ .

وما كان على (فَعُلَ) فاللازم (يَفْعُلُ) ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَظُرِفَ يَظْرِفُ .

وأما ما كان على (فَعَلَ) فإنه يَجِيءُ على (يَفْعَلُ) ، و (يَفْعُلُ) ؛ نحو : يَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ .

وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على / (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وذلك إذا كان

الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما .

فأما العين فنحو : ذهب يذهب ، وَطَحَنَ يَطْحَنُ . وأما موضع اللام فصنع يصنع ،

وَقَرَأَ يَقْرَأُ^(٢) .

(١) تكلم سيبويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادرهما في أبواب كثيرة بدأها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك

(٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفُسها ؛ لأنَّ المصدر إنَّما يجري على فعله .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فعل منها إلَّا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذاك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنَّما يخرج لزائد يلحقه ، إلَّا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلاً ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولاً ، فيكون الفعل على (أفعل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل ، نحو : يُخرج ، ويُكرم ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤفِّل) ، فحذفت الهمزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع .

فلما كانت زائدة / وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حذفت . وأتبع حروف المضارع الهمزة^(١) ؛ كما جرى في باب وعد^(٢) مجرى الياء .

ويكون المصدر على (إفعال) وذلك قولك : أكرم يُكرم إكراما ، وأحسن يُحسن إحسانا .

ويكون على (فاعلت)^(٣) فيكون مستقباه على وزن مستقبل (أفعلت)^(٤) قبل أن يحذف . وذلك قولك : قتل يُقتل ، وضارب يُضارب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ، ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استئصال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء ، نحو يوعده فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فقليل يمد ، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجتمع فيه ياء وواو ولكن حملت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبدوء بالياء فحذفت فاء الفعل في المضارع في كل صوره .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « اعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعلته ومثل ذلك ضاربه ، وفارقه ، وكارمه » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

ومعنى (فاعِل) إذا كان داخلاً على (فعل) أَنَّ الفعل من اثنين ، أو أكثر . وذلك ؛ لأنَّك تقول : ضربت ، ثمَّ تقول : ضاربٌ . فتخبر أنَّه قد كان إليك مثلُ ما كان منك وكذلك شامت .

فإن لم يكن فيه (فعل) فهو فعلٌ من واحد ، نحو : عاقبت اللص ، وطارقت زعمى^(١) .

والمصدر يكون على (مفاعلة) ؛ نحو : قاتلت مقاتلة ، وشامت مُشائمة .

ويقع اسم الفعل على فعال ، نحو القتال ، والضراب^(٢) .

* * *

واعلم أَنَّ الفعلين إذا اتَّفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر^(٣) ؛ لأنَّ الفعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وظاهرت عليه » وطارق الرجل نعليه إذا أطبق نعلًا على نعل فخرزقًا وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) جعل الفاعل هنا اسم الفعل وجعله في الجزء الثاني مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوروا ، وتجاوزوا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد . ومثل ذلك انكسر كسرا . . وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبتكم من الأرض نباتاً » ، لأنه إذا قال : أنبت فكأنه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) ، لأنه إذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل . . » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١ .

ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ، ونباتاً في الآيتين ؟ وهل بيته وبين سيبويه خلاف في هذا ؟

الذى أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف ، بدليل قوله هنا : فكأن التقدير والله أعلم - والله أنبتكم فنبتم نباتاً .

وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه إذا أنبتكم فنبتم نباتاً » .

ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله ..) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في اللمع ج ١ ص ١٨٧ بقوله :

« الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرأ والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » .

أما ابن يعيش ، والرضي فينسبان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . في ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي . .

وبعضهم يضرر لها فعلاً من لفظها . . أى أنبتكم فنبتم نباتاً . . وهو مذهب سيبويه » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

الذى ظهر في معنى فعله الذي ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطوّيت انطواءً ، لأنّ تطوّيت في معنى انطويت . قال الله عز وجل : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(١) لأنّ تبتلّ وبتل بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أَمْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) .

ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا ، قال امرؤ القيس :

وَرُضْتُ فِدَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلال^(٣)

ولو كان على ذلت لكان : أَيْ ذُلٌّ . لكن رُضْتُ في معنى أذلت .

ويكون الفعل على (فَعَّلَ) فيكون مستقبلة على (يُفَعِّلُ)^(٤) ؛ لأنه في وزن فاعل ، وأفعل .
فلذلك وجب أن يكون مستقبلة [كمستقباهما]^(٥) .

والمصدر على (التَفْعِيل) ؛ نحو : قَطَعْتَ تَقْطِيعًا ، وكَسَرْتَ تَكْسِيرًا .

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَطَّعٌ ومُقَطَّعٌ .
وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحدّ ، أو الأزمنة فعلى وزن المفعول ؛ لأنها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك أنزلتمه

(١) الزمل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحسن ورق كلامنا) . صار تامة بمعنى رجع . والحسن : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحسن . وذلت الدابة : سهلت وانقادت فهي ذلول . وصعبة مفعول رضت . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عامله رضت ، لأن معنى رضت أذلت .

والشعر لامرؤ القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخرائفة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٦٩ - ٢٣٥ .

(٤) سيميد هذا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيراق .

مُنْزَلًا . قال الله جلَّ وعزَّ : (لِيُدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ رِضْوَانِهِ) ^(١) و (بِأَسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمَرْسَاهَا) ^(٢) .

وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ ^(٣)

وتقول : سرَّحته مُسَرِّحًا ، أى تسريحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحِي الْقِسْوَى فَلَاعِيًا بِهِنَّ ، وَلَا اجْتِلَابًا ^(٤)

ويكون الفعل على (اَفْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الافْتِعَالُ) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلًا) . على ما وصفت .

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن (اَفْتَعَلَ) ، ويكون للمستقبل (يَنْفَعِلُ) / على وزن (يَفْتَعِلُ) $\frac{1}{62}$

وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانْفِعَالُ) على وزن (الافْتِعَالُ) .

وفاعله (مُنْفَعِلٌ) . ولا يقع فيه (مفعول) إلا الطرفان : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم

مُنْطَلَقٌ فِيهِ .

(١) الحج : ٥٩ - فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤ « والأولى أن يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال .

ويحتمل أن يكون مصدرًا » .

(٢) هود : ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو أسمى زمان أو مكان . الكشف ج ٢ ص ٢١٦ البحر

المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمى بمعنى قتال وقال الأعم : (يجوز أن يكون اسم مكان

والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لغلبة العدو وظهوره أو لتزاحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأقر منهزماً إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة » .

نسب البيت سيبويه إلى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٣٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤

وحماسة البحرى ص ٥٣ والفاضل للمبرد ص ٥٤ وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ١١٩ على أن مسرّحى مصدر ميمى بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى ج ١ ص

١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلاباً سكن الياء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا أطلق القوافى من عقالها اقتداراً عليها . وفسر الأعم قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر غيرى .

وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره القافية على موضعها وإنما تأتى إلى طوع الخاطر .

والبيت لجرير وانظر ديوانه ص ٦٢ .

و(يَنْفَعِل) يكون على ضربين^(١) : فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه الفاعل فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعلته .

* * *

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلها ، وذلك قولك : احمرَّ ، وانخضر^(٢) .

وأصله احمرَّر .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمرَّرت ، لأنَّ التضعيف يظهر إذا سكن آخره فيصير^(٣) احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُحمرَّ وأصله مُحمرَّر ، وهو فاعل لا يتعدى الفاعل ؛ لأنَّ أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ، نحو احمرَّ ، واعورَّ .

فإن وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحمرَّ فيه ، ومُعورَّ فيه .

ويكون المصدر على مثال (أفعلال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الافتعال والانفعال .

* * *

ويكون الفعل على مثال (استفعلت) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فن ذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلة نحو : انطلقت ، وانكشت ، وانجردت ، وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس مما طالع فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقولون في هذا : طلقته فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . . » .

وانظر تصنيف المازني ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وليس في الكلام انفعلته ، ولا افعلتيه ، ولا أفعالته ، ولا افعلتيه وهو ، نحو احمررت ، واشهابت » .

وقال في ص ٢٤٣ « واحمررت احمرارا » وانظر تصنيف المازني ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصنيف المازني ج ٢ ص ٢٠٧ : « فاللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها » . وانظر

المنصف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يُسْتَفْعَل) ؛ نحو : يُسْتَخْرَج ، وَيُسْتَكْثَر.

ويكون المصدر (اِسْتَفْعَالاً) ؛ نحو : استخرجا ، واستكثرا^(١) . -

والفاعل مُسْتَخْرِج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال : (اَفْعَلْتُ)^(٢) ، و(اَفْعَوْتُ)^(٣) . إِلَّا أَنَّ (اَفْعَلْتُ) ملحقة فنحتاج إلى أن نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : اَقْعَنْسَسْ ، وفي اَفْعَوْتُ : اَعْدُوْدَن .

والمصدر كمصدر (اِسْتَفْعَلْتُ) . تقول من (اَفْعَلْتُ) : (اَفْعَلَالاً) ، ومن (اَفْعَوْتُ) (اَفْعِيْعَالاً) . تقلب الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وسكونها .

ويكون / على (اَفْعَوْتُ) ؛ نحو : اَعْلَوْتُ ؛ تقول : اَعْلَوْتُ الرجل ، إذا ركب دابته فضم^١ ببديهة على عنقها إذا خاف السقوط^(٤) .

والمصدر (اَعْلَوَّاطاً)^٢ . تصح الواو ؛ لأنها مشددة ، وكلما صحّت الواو في الفعل صحّت في المصدر .

ويكون على (اَفْعَلْتُ)^(٥) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ يدركه . ولأصل أن يكون على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : اَحْمَارَرْتُ ، واشهابت ، واحمار الدبة واشهاب .

(١) باب استفعلت في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .

وقول المبرد : نحو استخرجا واستكثرا حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افعل افتعلا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام احرنجته ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة . زادوا فيه توتاً وألف وصل زادوها في هذا ، وكذلك افعللت ، لأنهم أرادوا أن يلفوا به احرنجمت » .

(٣) باب افعولت في سيبويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .

اقعنسس : زجع وتأخر . اعدودن التبت : طال .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط إذا جد به السير . . واعلوطه إذا ركبه بغير سرج » وانظر تصريف المازني ج ١

ص ٨٢ ، والمنصف ج ٣ ص ١٣ .

(٥) سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (أفْعِيلَال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احماراً احميراراً . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

ويكون الفعل على (تَفَعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فَعَّلَ) فلا يتعدى ؛ نحو قولك : قَطَّعْتَهُ فَتَقَطَّعَ ، وكَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ . فهذا للمطاوعة (١) .

ويكون على الزيادة / في فِعْلٍ الفاعل ؛ نحو : تَقَحَّمت عليه ، وتقدَّمت إليه .

١
٦٥

والأصل إنما هو من قَحَّمْتَهُ فَتَقَحَّم ، وقَدَّمْتَهُ فَتَقَدَّم .

والمصدر (التَفَعَّلُ) ، نحو : التَقَدَّم ، والتَقَحَّم

فإذا كان على زيادة غير (فَعَّلَ) كان مثل تَكَلَّم ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة (٢) ؛ نحو : تشَجَّع ، وتَجَمَّل ، وتصنَّع .

ويكون على (تَفَاعَلَ) (٣) كما كان (تَفَعَّلَ) ؛ لأنَّ هذه التاء إنما لحقت فعل وفاعل في الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كَسَّرْتَهُ فانكسر ؛ لأنَّك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قدَّمْتَهُ فتقدَّم ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل ، نحو كسرتة فتكسر ، وعشيتة فتعشى ، وغديته فتغدى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتحلم ، وتجلد ، وتمراً . . . » .

(٣) قال سيبويه في باب ما طأوع ج ٣ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال » .

وقال في ص ٢٣٩ « وقد يحى تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ، وتعاميت ، وتعايت ، وتعاثيت ، وتجاهلت . . . » .

وانظر تصريف المازى ج ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنه قد فعلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنَّما هذا كقولك : أدخلته
فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحوته اقل ،
وتغابى ، وتغافل كما قال :

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(١) .

والمصدر (التَّفَاعُلُ) على وزن / التَّفَعُّلُ .

ففي ما ذكرنا دليل على كلِّ ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

$\frac{1}{66}$

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو متف عنه قال :
« فقله : وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا » .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعم عن هذا الرجز .
وبقية الرجز في أمالي القالي ج ١ ص ٩٦ وفي سمط اللآلئ ج ١ ص ٢٩٩ .
وانظر المخصص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والاقتضاب ص ٤٠٩ والجواليق ص ٣٢١ .
وينسب هذا الرجز إلى أرطاة بن سبية ، وإلى غيره أيضاً .

هذَاب

معرفة أَلِفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلِفَاتِ الْوَصْلِ

وهنَّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعال ، والحروف

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت
بغير ما استثنيته لك . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية : أب ، وأخ ، والزائدة : أحمَر ،
وأَصْفَر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال الهمزة الأصلية ؛ نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى . وأكرم .
تقول : يا زيد أحسن ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل^(١) . وتلحق من الأسماء أسماء بعينها

مختلة . والمصادر التي أفعالها فيها ألف / الوصل .

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها . لأنك لا تقدر على أن تبدئ بساكن ، فإذا
وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت^(٢)

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلقي عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها .
وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا
معنى لها .

فآية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يَفْعَل) مفتوحة^(٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حلفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستثنى به عن
الألف » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن نفعه منه ، وأفعِل ، وتفعِل مفتوحة الأوائل » .

فهي ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ . وذلك قولك :
يا زيد اضربُ ، ويا زيد انطلقُ ، ويا زيد استخرجُ .

فإن انضمت الياء في (يَفْعَل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكْرِمُ ، وَيُحْسِنُ ، وَيُعْطِي . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال
دخرج ؛ لأن حروف المضارعة تضم فيها ؛ كما تنضم مع الأصول في مثل قولك / : يُدْخِرُ ويُرَامِي .
١
٦٨

فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعةً ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زيد أكرم
إكراماً ، وأحسن إحساناً .

وإذا كانت في الفعل موصولة فكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زيد استخرج استخراجا ،
وانطلق انطلاقاً .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدىء مكسورة^(١) . تقول : اعلم ، انطلق .

فإن كان الثالث من (يَفْعَل) مضموماً ابتدئت مضمومةً . وذلك لكرهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يَدْخُقَ الضم إعراباً ، نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكرهوا أن ياتى حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجر بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك . أعد يافى ،
أقتل .

وكذلك / للمرأة . تقول : أقتلى ؛ لأن العلة واحدة . تقولها لها : أغزى أغدى ؛ لأن
الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت
للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت
ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموماً فتضمها وذلك قولك : اقتل . ، أستضيف ، احقر ، احرنجم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما
إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . » .

(٢) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . أنظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الافعال ص ٧٤ .

وكذلك تقول : أُسْتُضْعِفَ زيد . اُنْطُلِقَ به . اُقْتُلِرَ عليه . وقد مضى تفسير هذا .

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء^(١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنُ الأوَّل فدخلت لسكونه . وإنما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بذات الحرفين^(٢) .

وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما مما فيه ألف الوصل من الأسماء سقطت الألف ؛ لأنه يتحرك ما بعدها فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنَى ، وَسُمِّيَ . تسقط الألف وترد ما ذهب منهما .

/ وأما (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حركت سقطت الألف .

$\frac{1}{v.}$

تقول هذا مَرَّةً فاعلم ، وكما قال تعالى (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(٣) ، وهذا مُرَّتَيْنِ فاعلم .

ومن قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مَرَّةً قال في مؤنثه : مَرَّةً .

واعلم أنك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ، وليس بمنزلة أُرْكُضْ^(٤) ، لأنَّ الضمة في أُرْكُضْ لازمة ، وليست في قولك امرؤ لازمة لأنك تقول في النصب رأيت امرأ ، وفي الجر مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن تقول : اسأَلْ فإن خففت الهمزة فإنَّ حكمها - إذا كان قبلها حرف ساكن - أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركا . وهذا نأني على تفسيره في

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينونتها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تطلب فيها كالأفعال هكذا أجروا ذا في كلامهم » .

(٢) سياقي في ص ٩٢ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو ابنم ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تضم في حال الرفع فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقتل ، استضمف ، لأن الضمة فيهن ثابتة » .

في باب الهمزة إن شاء الله^(١) . وذلك قولك : سَلْ ؛ لَأَنَّكَ لَمَّا قلت : : اسأَلْ - حذفت الهمزة فصارت : اسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢) . $\frac{1}{71}$ ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ، لَأَنَّكَ تقول : يَقُول ، ويبيع فتحول حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبيع ؛ لَأَنَّهما متحركتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلْ ، وبيعَ على مثال قَتَلَ ، وضربَ . يَقُول ، ويبيع على مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أَقُولْ ؛ كما تقول : أَقْتُلْ ، وقامت : ابيعْ ؛ كما تقول : اضربْ لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فؤؤه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِل) ؛ لَأَنَّكَ تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عِدْ ، وزِنْ ؛ لَأَنَّهما من وعد ، ووزن ، يَعِدُ ، ويزِنُ ففؤؤهما واو تذهب في (يَفْعِل) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لَأَنَّكَ إِنَّمَا تأمره بما لم يقع . وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس^(٣) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة $\frac{1}{72}$ (قَدْ)^(٤) تنفصل بنفسها . وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لَأَنَّكَ إذا قلت : جاعني رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت لألف واللام صار معرفة معهودا .

(١) سيأتي في ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول النمر بن تولب : (وإذا هلك فتند ذلك فاجزعي) وسيأتي حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥ ص ١٧١ في قوله تعالى (فبذلك فليفرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢ وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ال) والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إلى المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » . وانظر الأشياء ج ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأكل فأنت مُبْهم على السامع ، لا يدري أهو في حال أكل أم يُوقع ذلك فيما يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكل ، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لما يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله في (سوف) ، و(قلما) ، و(قد) ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر :

صددت فأتولت الصدودَ وقلما وصالً على طول الصدودِ يدوم^(١)

وإنما (قلما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطر :

دع ذا وعجل ذا وألحنا بذل بالشحم إننا قد مللناه بجل^(٢)

ففصل / الألف واللام على أنه قد ردهما في البيت الثاني .

$\frac{1}{73}$

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا ؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأن ألف

= أعاد المبرد حديث (ال) في الجزء الثاني ص ٣٧٨ فقال : ومن ألفات الوصل الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ على أنه ضرورة لوقوع الاسم بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال في الجزء الثاني ص ٣٤١ من الأصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » .

من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في قلما ولا في أن البيت ضرورة . وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) في قلما زائدة ووصال فاعل للفعل .

أنظر المغني ج ٢ ص ٨ والخزانة ج ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسيبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقمي كما نسب إليه الأعم وغيره وإن وقع في كتاب سيبويه أنه لعمر بن أبي ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على أنه أراد : بهذا الشحم ففصل لام التعريف من الشحم لما

احتاج إليه في الضرورة ثم أعادها في الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر . وفي المغني ج ١ ص ٥١٠ وضبط شرح الكتاب : بجل جعل الباء حرف جر والحل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى ملناه ، عالجناه وعين

الفعل مفتوحة على هذا ، و (بجل) في الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب .

والبيت لغيلان بن حريث .

الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثم ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عز وجل (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ^(١)) فذهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف ^(٢) ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تجعل مدة فتقول : آرجل قال ذاك ؟ الغلام ضربك ؟ وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة . ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (آيم) التي تقع في القسم ؛ فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيم الله لقد كان ذاك ؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار .

(١) المنافقون : ٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ فإن قيل : فما بالهم قالوا الحمر فيمن حذف همزة أحمر فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام ، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها زائدة وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في آيم ، وآيمن . . . » .

هَذَا بَابُ تَفْسِيرِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ^(١) وَالْأَفْعَالِ بِمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الزَّوَائِدِ

فَالْأَسْمَاءُ مِنَ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلُول) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَصْفُورٌ ،
وَزَنْبُورٌ قَالُوا وَحَدَّاهَا زَائِدَةٌ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلِيل) ؛ نَحْوُ دِهْلِيزٍ ، وَقَنْدِيلٍ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلَال) ؛ نَحْوُ سِرْدَاخٍ^(٢) ، وَحِمْلَاقٍ^(٣) .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعَالِل) ؛ نَحْوُ عُذَافِرٍ^(٤) ، وَعُغْلَابِطٍ^(٥) .

وَتَلْحَقُ الْأَفْعَالُ الزَّوَائِدَ . فَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (تَفَعَّلَل) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ : تَدَحْرَجُ ، وَتَسْرَهَفُ

وَهَذَا مِثَالٌ لَا يَتَعَدَّى ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِنْفِعَالِ^(٦) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَسَرَهَفْتَهُ

فَتَسْرَهَفُ^(٧) .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٣٥ : « هَذَا بَابُ مَا لَحِقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ . . » اسْتَعْرَضَ فِيهِ مَوَاقِعَ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي الرَّبَاعِيِّ كَمَا عَقَدَ لِلزَّيْدِ الْخَمَاسِي بَاباً أَيْضاً ص ٣٤١ ، وَجَهْدَ سَبْيُوهِ فِي أَبْنِيَةِ الْمَزِيدِ وَأَمْثَلَهَا بِمَا لَا يَدْرِكُ شَأُوهُ .

(٢) النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٣) حِمْلَاقُ الْعَيْنِ : بَاطِنُ أَجْفَانِهَا الَّذِي يَسُودُهُ الْكُحْلُ .

(٤) الْأَسَدُ ، وَالشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ .

(٥) الضَّخْمُ .

(٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٣٨ « وَنَظِيرُ ذَلِكَ (فِي الْمَطَاوِعَةِ) فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثَالِ تَفَعَّلَلَ نَحْوَ دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ وَتَلَقَّلَتْهُ

فَتَقَلَّلَ وَمُمَدِّدَتُهُ فَتُمَدِّدُ » . وَفِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ٩٣ « وَقَلْبًا تَوْجِدُ مُتَعَدِّيةً » .

(٧) فِي الْمُنْصَفِ ج ٣ ص ٤ « يَقَالُ : سَرَهَفَهُ ، وَسَرَعَفَهُ ، وَسَرَهَدَهُ ، وَسَرَهَجَهُ . . إِذَا نَعِمَ وَأَحْسَنَ غِذَاءَهُ » .

ويكون بالزوائد على مثال « افْعَلْ »^(١) وذلك ، نحو اُخْرَنْجِمَ ، واُخْرَنْظِمَ^(٢)

وَألف هذا موصولة ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَخْرَنْجِمُ فَتَحْتَ الْيَاءَ .

وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِبَ لك دليل على للعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيوريه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام أُخْرَنْجِمْتَهُ ، لِأَنَّهُ نَظِيرُ انْفَعَلْتَ فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ زَادُوا فِيهِ نُونًا وَأَلْفٌ وَصَلْ كَمَا زَادُوهُمَا فِي هَذَا . . . » .

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اُخْرَنْظِمُ ، إِذَا غَضِبَ » . اُخْرَنْجِمُ : اجْتَمَعَ .

هَذَا بَاب مَا كَانَ فَاوَهُ وَآمِنُ الثَّلَاثَةِ

اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِلُ) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدَ يَعِدُ ،
ووجدَ يَجِدُ ، ووسمَ يَسِمُ .

وسقوطها ؛ لأنها وقعت . موقعا تتمتع فيه الواوات .

وذلك أَنَّها بين ياء وكسرة^(١) وجُعِلَتْ حروف المضارع الأخر توابع للياء ؛ أثلاً يختلف الباب
ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفاً منها ؛ إذ كان مجازها واحداً .

وقد بينت لك أنه إذا اعتلَّ الفِعْلُ اعتلَّ المصدر إذا كان فيه مثلاً ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنه لا علة فيها . وذلك
قولك : وعدته وَعَدَا ، ووصلته وَصَلَا .

وإن بنيت المصدر على (فِعْلَةٍ)^(٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنه
مصدر فِعْلٍ معتلٍّ محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَّةٌ ، ووزنته زِنَةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا با جل ويبجل كانت الواو مع
الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكامل ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والانصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « فأما فعلة إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأن الكسر
يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه ، وإذا كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . .
فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لأنه ليس عوض . . » .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء . » .

وكذلك في ابن يعيش ج ١ ص ٦١ والأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف الملوكي ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم
الصرف للميداني ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانية قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال في ج ٢ ص ٧
المصدر على فعل ومثله في الأشموني ، وللرضي رأى انفرد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وَعْدَةٌ ، ووزنة / ، واكنك ألقىيت حركة الواو على العين^(١) ؛ لأنَّ العين كانت ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لأنها عَوْضٌ عما حذف ؛ ألا ترى أنَّك تقول : أكرمته إكراما ، وأحسنيت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاء عَوْضا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أَقَوِّمْتُ إِقْوَامًا ، ولم تحتج إلى الهاء . وكذلك عِدَّة ، ووزنة .

ولو بنيت اسما على (فِعْلَةٌ) غير مصدر لم تحذف منه شيئا ؛ نحو قولك : وَجْهَةٌ^(٢) ؛ لأنه لا يقع فيه فعل يُفْعَلُ ، وإن كان في معنى المصادر .

وإنما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فعله .. فإن انفرد به أحدهما لم يَعْتَلِلْ ، ألا ترى أنَّك تقول : وعدته وَعْدًا .

ومثل ذلك خِوَانٌ ، لم تنقلب واوه ياءً ، لأنه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوَار لا يعتلِّ ، لأنه مصدر جاورت ؛ فيصحَّ كما صحَّ فعله .

وتقول : قمت قياما ، فيعتلَّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة / التي فيه . واو قلت : قلت $\frac{1}{77}$ قولا لصحَّ المصدر ؛ لأنه لا عِلَّةَ فيه ، وهو بمنزلة (وَعْدًا) من وعدت .

فإن كان الفعل على (فَعَلٌ) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يَفْعُلُ)

وذلك قولك : وجِلَ يُوْجَلُ ، ووَجِلَ يُوْجَلُ ، ووَجَعَ الرجلُ يُوْجَعُ ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياءً ، وكسرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الفاء إذا كان فعلة لأنه يمدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على المين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وقد أتمروا فقالوا : جهة في وجهة وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعد الكسرة فبذلك شئت فأما في الأسماء فتثبت قالوا : ولدة ، وقالوا لدة كما حذفوا عدة . . فإن بنيت اسما من وعد على فعلة قلت وعدة . » .

وللمبرد مناقشة لسيبويه في ضمة رد عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنكَر كقولك : يَوْم ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَبْجَل ، وَيَبْجَل . وليس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين ، نحو : سَيْد ، ومَيْت . وأصلهما سَيَّود ، ومَيَّوت ؛ لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لِيَّة . إنما هي لَوِيَّة ، لأنَّها من اويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتقلب الواو ياءً ؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يَبْجَل ، وَيَبْجَل^(١) .

واو كسروا الأخرُف الثلاثة : الهمزة والتاء واننون ، لكان قياسا على قولك بالكسر في باب فَعِل كَلَّه إذا/ قلت : أنا إَعْلَمُ ، وأنت تَعْلَمُ . ولكن لما كسروا الياء في ييجل علمنا أنَّ ذلك ؛ لتقلب الواو ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر في الياء .

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نُبدِّلُها على ما قبلها فنقول : يا جَل ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتَعِد ، ومُوتَرِن ، ويا تَعِد ويا تَرِن .

وهذا قبيح ؛ لأنَّ الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكل واحد منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورى .

فأما إذا سكنا وقبل كل واحد منهما فتحةً فإنَّهما غير مُغيَّرتين ؛ نحو قولك : قول ، وبيع . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رَمَى ، وغَزَوْ .

وإنَّما القياس ، والقول المختار يَوْجَل ، ويَوْحَل . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء شهبوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : يا جل فابدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء . . » وانظر تضييف المازني ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكامل ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، و ج ٦ ص ٨٤ .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب

اعلم أنك إذا قلت : افْتَعَلَ ، ومُفْتَعَلَ وما تصرف منه فَإِنَّ / الواو من هذا الباب تقلب فيه $\frac{1}{79}$ تاء^(١) . وذلك الاختيار ، والقول الصحيح .

وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ التاء من حروف الزوائد والبدل . وهي أقرب الزوائد من الفيم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إنَّ السين من حروف البدل فسنبين أنَّ السين ليست من حروف البدل] ^(٢) ، وإنما تلزم استفعل ، وما تصرف منه . وقد مضى تفسير هذا ^(٣) .

وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أَتَلَجَ وإنَّما هو من ولج^(٤) . وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والتراتُ من ورثت . والتُخمة من الوخامة . وهذا أكثرُ من أن يُحصَى . فلما صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاء لازمة ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : اتَّعد ، واتَّزن ، ومُتَّعد ، ومُتَّزن ، ومُتَّجل من وجلت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات . . . وذلك في الافتعال وذلك قولك متقد ومتعد ، واتقد ، واتعد واتهمرا في الاتعاد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضوم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأوفى لزوم البدل . . . »

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتعد ، واتهم . واتلج . . . ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت في أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تجوؤها في جميع تصرفها فهي أقوى من افتعل فن ذلك قولهم : أنخمه وضربه حتى أتكأه وأتلجه يريد أولوجه وأتهم لأنها من التوهم » .

وكانت الياء من قبل الزوائد مخالفةً للواو فيما فاؤه واوٌ وذلك قولك : يَبَس وَيَبَس إذا قلت : يَبَس وَيَبَس وكذلك ما كان (فعل) منه هفتوحاً ، نحو يَعرَ الجَدَى يَعر^(١) ، وينع^١/_{٨٠} يَبَس ؛ لم تحذف الياء / اوقوعها بين الياء والكسرة ، لأنه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبت ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يَفْعَل .

فمن قال في يَبَس ، وَيَبَس : يَبَس ، وَيَبَس فهو على قياس من قال : يَوَجَل .
وبعض ما يقول : يا جَل يقول : ياءس ويابس . وهذا ردئ جداً .
فإذا صرت إلى باب (يَفْتَعِل) ، و(مُفْتَعِل) صارت الياء في البدل كالواو تقول : مُتَبَس ، وَمُتَبَس .

وإنما صارت كذلك ؛ لأن الياء إذا انضمت ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مُوسِر ، ومُوقِن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجنا في (مُفْتَعِل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جَل فإنه يقول : ياتَبَس ، ويا تَبَن ، وموتَبَس ، وموتَبَن .

فإذا أراد (افتعل) قال : ايتَبَن الرجل . ويقول : ايتَبَس إذا أراحوا افتعل من اليبس .
ويقيس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز^(٢) . ولأصل والقياس ما بدأنا به .

^١/_{٨١} والضمة مستثقلة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعاً من أقلّ المخارج حروفاً .
ونبين هذا في باب^(٣) إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت متلة فقبالوا : ابتعد كما قالوا : قيل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول » .
وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيويه لهذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال محمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال في موضع حركة (واو) يا تعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفاً كما قلبوها ، في يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لانفتاح الحرف الذي قبلها فحصل هذه علتة لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بملء لقلبها والإعلال لهما جميعاً ما ذكره سيويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأتى في هذا الجزء .

فمَتَى انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز^(١). وذلك قولك في وجوه: أجوه ، وفي
وَعِدَ : أَعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)^(٢) إِنَّمَا هِيَ فَعَلَتْ من الوقت ، وكان أصلها وَقَّتْ .
وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يحدث فيها حادث إعراب . وذلك قولك :
هذا غَزَوْا وَعَدُّوا .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشَوْا الرجل (لَتَرَوْنَّ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأول ما لم يجب في هذا ، لأنَّ الضمة هناك لازمة .

تقول : وَعِدَ ، فلا تزايلها الضمة ما كانت لما لم يُسمَّ فاعله .

وفي قولك : وجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كل ما كانت ضمته على هذه
البنية .

(١) حديث المبرد هنا عن همز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق للكلام النحويين ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص
١٣٩ . . « أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضماً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية ، نحو أجوه
واقَّت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتسهوك . لا يقلب أحد الواو - وإن انضمت ضماً لازماً - همزة من قبل أنها زائدة فلو
قلبت فقليل : الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو » والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا
جمعت ورقاء اسم رجل قلت : ورقاؤون فلم تهمز » قال محمد : « والهمز في موضع الواو الأولى جائز ، وذلك لأنها واو
انضمت بمنزلة واو أدور جمع دار فأنت في الهمز وتركه بالخيار وهذا قول أبي عثمان المازني إذا أردت همزت للضمة لا لأنك
أثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة » ورد ابن ولاد فقال : « في هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه الراد وهو أن يكون
قوله تهمز (أي) بالهمزة التي كانت في الواحد ولم يحتج ههنا إلى ذكر همز الواو إذا انضمت ، لأنه ليس بابه وقد ذكره في
في مواضع آخر .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن الهمز إنما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة
قراء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول في هذا : كساءان ورداءان وفي النسب : كسائي ، وردائي وإن سميت رجلاً فجمعت
قلت : كسامون بالهمز هذا الوجه فيها فأما حمراء ، وورقاء فإنك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة للتأنيث وجعل ذلك فرقاً
بينها وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرف من نفس الكلمة وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ بتركه على حاله وهمزه
لانضمامه واحداً وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم يقولون حمراوى في النسب وفي الاثنين حمراوان وفي الجمع
حمراوات وإذا سميت رجلاً حمراء قلت : حمراوان كما قلت ورقاؤون » الانتصار ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

فَأَمَّا مَنْ ضَمَّ لِلْإِعْرَابِ فَإِنَّ ضَمَّتْهُ / لِعَلَّةٌ ، مَتَى زَالَتْ تِلْكَ الْعَلَّةُ زَالَتْ الضَّمَّةُ . تَقُولُ : هَذَا غَزَوْ . وَرَأَيْتَ غَزَوْا ، وَمَرَرْتَ بِغَزَوْ . فَالضَّمَّةُ مَفَارِقَةٌ .

وَكَذَلِكَ مَا ضُمَّ لَا اتِّقَاءَ السَّاكِنِينَ ؛ : إِنَّمَا ضَمَّتْهُ إِذَا وَقَعَ إِلَى جَانِبِ الْوَاوِ سَاكِنٌ ، نَحْوُ اخْشَوْا الرَّجُلَ . فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ زَالَتْ الضَّمَّةُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : اخْشَوْا زَيْدًا ، وَاخْشَوْا عَبْدَ اللَّهِ .

فَإِنْ انْكَسَرَتِ الْوَاوُ أَوَّلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ^(١) . وَلَا تَهْمِزُهَا مَكْسُورَةٌ غَيْرَ أَوَّلٍ ، لِعَلَّةٍ نَذَكَّرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ وَسَادَةٌ : إِسَادَةٌ ، وَفِي وَشَاح : إِشَاحٌ .

وَإِنْ التَّقَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَآوَانٌ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْمَدِّ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ هَمْزِ الْأَوَّلَى^(٢) ؛ إِذْ كُنْتَ مَخِيرًا فِي هَمْزِ الْوَاوِ إِذَا انْضَمَّتْ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي تَصْغِيرِ وَاصِلٍ : أُوَيَّضِلْ . وَكَانَ أَصْلُهَا : وَوَيَّضِلْ ؛ لِأَنَّ فِي وَاصِلِ وَآوَا ، وَأَلْفَ فَاعِلٍ تَبَدَّلَ فِي التَّصْغِيرِ وَآوَا . تَقُولُ فِي ضَارِبٍ / : ضُوبِرَ .

(١) عرض سيبويه لعل قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناساً يجرّون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، أولا كرهوا الكسرة فيها . . . » .

في تصريف المازني ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت مكسورة فن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أولا فهمزها جائز » من هذا يتبين لنا أن المازني لم يزد شيئاً على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أولا قياساً .

وفي شرح الشافية ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً والأولى كونه سماعياً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها إلا ذلك ؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل لم يجعلوا في الواوين إلا البدل لأنهما أثقل من الواو والضمة فكما اطرده البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ والكامل ج ١ ص ١٩٥ وشرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغرت ، أو جمعت واصله ، تقول في جمعها : أواصل .

وكذلك تصغير واقد .

واو قيل لك : ابن من وعد مثل (فَوَعَلَ) لقلت : أوعد . وكان أصلها ووعد ؛ لأن واوا من الأصل ، وبعدها واو (وَفَوَعَلَ) ، فهمزت الأولى على ما وصفت لك .

وأما قولنا : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ مَدَّةً) فإن المدة الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أول الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة فإن شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قول زيد ، وهو فَوَعَلَ من قاوت ومن وعدت تقول : ووعد زيد . وإن شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أجل اجتماع الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز ، ولكن المدة $\frac{1}{84}$ بدل من ألف واعد ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واوا لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل (مَاوُورٍ عَنْهُمَا مِنْ سَآئِهِمَا)^(١) ، واو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وأما الياء فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلة وصحتها فيما تعتل فيه الواو من باب وعدت .

(١) الأعراف : ٢٠ .

هَذَا بَابُ

مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَوَ الْيَاءُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنَ الْفَعْلِ

فَإِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا عَيْنًا وَهِيَ ثَانِيَةٌ فَحَكَمَهَا أَنْ تَنْقَلِبَ أَلْفًا فِي قَوْلِكَ : (فَعَلَ) .
وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَالَ ، وَبَاعَ .

وَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ ، وَقَدْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا .
فَإِذَا قُلْتَ : (يَفْعُلُ) . فَمَا كَانَ / مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِنَّ (يَفْعُلُ) مِنْهُ يَكُونُ عَلَى (يَفْعُلُ) ^(١) كَمَا
كَانَ قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَلَا يَقَعُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ^(٢) . لَمْ تَطْهَرِ الْوَاوُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَالَ يَقُولُ ،
وَجَالَ يَجُولُ ، وَعَاقَ يَعُوقُ .

وَكَانَ الْأَصْلُ يَعُوقُ ، وَيَجُولُ مِثْلَ يَقْتُلُ . وَلَكِنْ لَمَّا سَكَنْتِ الْعَيْنُ فِي (فَعَلَ) سَكَنْتِ فِي
(يَفْعُلُ) ، لِثَلَاثِ يَخْتَلِفُ الْفِعْلَانِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : دُعِيَ ، فَتَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا .
فَإِذَا قُلْتَ : يُدْعَى كَانَتْ أَلْفًا مَنقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ . وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : هُمَا يُدْعَيَانِ ، فَإِنَّمَا
انْقَلَبَتْ فِي يُدْعَيَانِ إِتْبَاعًا لِدُعَى ، فَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ . وَتَبَيَّنَ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا
مِنَ الْحَجَجِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَإِذَا قُلْتَ : (يَفْعُلُ) فِي (فَعَلَ) مِنَ الْيَاءِ كَانَ عَلَى (يَفْعُلُ) كَمَا كَانَ ضَرْبُ يَضْرِبُ . وَلَمْ
يُبْنَ عَلَى [غَيْرِ] ^(٣) ذَلِكَ ^(٤) اِتِّسَلَمَ الْيَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَاعَ يَبِيعُ ، وَكَانَ يَكِيلُ ، فَأَسَكَنْتِ الْيَاءُ
مِنَ الْأَصْلِ مِنْ قَوْلِكَ : يَبِيعُ ، وَيَكِيلُ .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٦٠ « وَإِذَا قُلْتَ يَفْعُلُ مِنْ قُلْتَ ، قُلْتَ : يَقُولُ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : فَعَلَ فَقَدْ لَزِمَهُ يَفْعُلُ . وَإِذَا
قُلْتَ : يَفْعُلُ مِنْ بَعْتَ قُلْتَ : يَبِيعُ أَلَزَمُوهُ يَفْعُلُ حَيْثُ كَانَ مُحْوَلًا مِنْ فَعَلْتَ لِيَجْرِيَ مَجْرَى مَا حَوْلَ إِلَى فَعَلْتَ وَصَارَ يَفْعُلُ لِهَذَا لَازِمًا
إِذَا كَانَ فِي كَلَامِهِمْ فَعَلَ يَفْعُلُ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ » وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَسَازِفِ ج ١ ص ٢٤٥

(٢) جَمِيعُ أَعْمَالِ الْأَجُوفِ الثَّلَاثِ الْوَاوِيَةِ الْعَيْنِ وَالْمُقْتَوَحِهَا جَاءَتْ مِنْ بَابِ نَصَرٍ وَلَوْ كَانَ حَلَقَ اللَّامِ (انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ
ج ١ ص ١٢٦) . (٣) تَصْحِيحُ السِّيرَاقِ .

(٤) نَسَبَ فِي حَاشِيَةِ اللَّامِيَةِ ص ٢٠ إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّ شَاءَ يَشَاءُ مِنْ بَابِ فَتَحَ وَسِيبَوِيهِ يَرَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ عِلْمٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
الْمَبْرَدِ هُنَا أَنَّ الْأَجُوفَ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ بَابِ فَتَحَ .

فإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلقى حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك في / ^١/_{٨٦} (يَفْعُل) ، وتسقط حركة الفاء ، إلا أنك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الضمة على الواو ؛ لأنك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك قولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إنما قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة . قيل له : الدليل على أنها فَعَلْتُ قولك : الحقُّ قُلْتَه ، ولو كانت في الأصل (فَعُلْتُ) لم يتعدَّ إلى مفعولٍ . لأنَّ (فَعُلْتُ) إنما هو فعل الفاعل في نفسه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : كرُمته ، ولا شَرُفته ، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدّي .

وإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الياء نقلتها إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الكسرة على الياء ؛ كما دلّت الضمة على الواو . وذلك قولك : بَعْتُ ، وَكَلْتُ .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعَلْتُ في الأصل ^(١) ؟

قيل : لأنَّ مضارعها يَفْعُل . تقول : باع يَبِيع ، وكال يَكِيل .

ولو كانت «فَعِلَ» لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ « وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فلعنت وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء » . . .

جمهور النحويين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وابن يعيش ج ١٠ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى نلخصها فيما يأتي :

(أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .

(ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند إسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه النضمة على حركة عين الفعل .

(ج) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واو لمسا تعذرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .

(د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياء نحو بعت ، بمن ، بعنا . وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية ج ١ ص ٦٩) .

وقد تدخل فعل على ذوات الياء والواو ، وهما عينان ، كما دخلن عليهما وهما لامان في قولك : لقي ، وشقي ، وغبي ، وذلك قولك : خِفت ، وهبت ؛ إنما فعلت في الأصل ، يدلك على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لا نقلت خِفت إلى (فعلت) ؛ لأنها من الواو فتنقلها من (فعل) إلى (فعل) ؟ قيل : إنما جاز في (فعل) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لأن ما كان على (فعل) وقع مضارعه على (يَنْفَعِل) ، و(يَفْعُل) و(يَفْعَل) إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فعل (فِيَفْعَل) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم الفعل بعضه بعضا في اعتلاله وصحته ؛ أعني المضارع والماضي .

هذَابَاب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعث لزمك أن تهز موضع العين^(١) ؛ لأنك تبنيه من فعل معتل ، فاعتل اسم الفاعل / لاعتلال فعله ، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين $\frac{1}{88}$ همزة ، وذلك قولك : قائل ، وبائع ؛ وذلك أنه كان قال : وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقوبة ؛ فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين ، أو التحريك . فلو حذفنا لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قال : فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حركت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاور غدا وجملك صايذا غدا من الصيد ؟ قيل : صح الفاعل لصحة فعله ؛ لأنك تقول عور ، وصيد ، وحول ، وصيد البعير يصيد فتقول : ما باله يصح ولا يكون كقال ، وباع ؟

قيل : لأنه منقول مما لا بد أن يجرى على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك : اعور ، واحول^(٢) ؛ فإنما عور ، وحول منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : : اختار $\frac{1}{89}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلاً منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع ألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خائف ، وبائع » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحول وصيد يصيد فإنما جاءوا بهم على الأصل ؛ لأنه في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، واحولت ، وابيضضت ، واسوددت فلما كن في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : لوى عنقه من علة به ويقال للمتكبر أصيد .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل ج ٧ ص ٨٩ .

الرجل ، وابتاع ، ثم تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصح ؛ لأنه منقول من تعاونوا ، وتزادجوا^(١) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد .

* * *

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مَقُولٌ ، وخاتم مَصُوغٌ .
وفي ذوات الياء : ثوب مَبِيعٌ ، وطعام مَكِيلٌ ، وكَن الأَصْل مَكْيُولٌ ، ومَقْوُولٌ ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يَقُولٌ ، ولحققتها واو مفعول ، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومَبِيعٌ لحقت الواو ياءً وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين .
فأما سيبويه ، والخليل فإنهما يزعمان أَنَّ المحذوف واو (مفعول) ؛ لأنها زائدة . والى قبلها أصلية ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . والدليل على هذا عندهما مَبِيعٌ ؛ فاو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوعٌ .

$\frac{1}{90}$

وأما / الأَخْفَشُ فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول ، أو حرك لا لتقاء الساكنين . فقليل للأَخْفَشِ : فإن كان الأول المحذوف فقل في مَبِيعٌ : مَبُوعٌ ؛ لأن الياء من مَبِيعٍ ذهبت والباقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أَنَّ الأصل كان مَبُيُوعٌ ، ثم طرأنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛ كما فعلنا في يَبِيعُ ، وكانت الياء في مَبُيُوعٍ مضمومة ، فانضمت الباء ، وسكنت الباء ، فَبَدَلْنَا من الضمة كسرة لتثبت الياء ، ثم حذفنا لالتقاء الساكنين ، فصادت الكسرة واو مفعول ، فقلبتُها ؛ كما تقلب الكسرة واو ميزان ، وميعاد . وقواه : (أبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء) إنما يريد كما فُعل في (بَيْض) ، لأنَّ بَيْضاً أصله (فُعل) جميع (فعلاً) جمع أَفْعَل الذي يكون نعناً ؛ كقولك : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ ، وَأَصْفَرُ ، وَصُفْرٌ فكذا القياس في أَبْيَضُ / ولكن أبدلوا من الضمة كسرة^(٢) .

$\frac{1}{91}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « ومثل ذلك اجتوروا ، واعتنوا حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ، ولا تعتل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوزوا » وأعاد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تصريح المازني ج ١ ص ٣٠٥ فقد ردد كلام سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « يمثل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فتقول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزور فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يفعل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي =

فَقِيلَ لِلأَخْفَشِ : قَدْ تَرَكْتَ قَوْلَكَ ، لِأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ فِي الْوَاحِدِ ، لَعَلَّهُ نَذَرَهَا فِي بَابِ الْجَمْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : لَوْ صَغَتْ (فُعَلًا) مِنَ الْبِيَاضِ تَرِيدُ بِهِ وَاحِدًا لَقُلْتُ : بُؤُضَ .

فَأَمَّا سَيْبُويه وَالْخَلِيلُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقُولُونَ : (مَعِيشَةً) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْفَعَةً) ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْفَعَةً) . وَلَكِنْ تَقْلِبْ ضَمَّتْهَا كَسْرَةً حَتَّى تَصِحَّ الْبَاءُ ، كَمَا قَالُوا فِي بَيْضَ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي دِيكَ ، وَفِيْلٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِعَلًا) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعَلًا) ، لَا يَفْرُقُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازٍ لَهُ أَنْ يَرُدَّ مَبِيعًا وَجَمِيعَ بَابِهِ إِلَى الْأَصْلِ ، فَيَقُولُ : مَبِئُوعٌ ، كَمَا قَالَ عُلُقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيِّضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ^(١)

/ وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ :

وَكَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

= سَاكِنَانِ وَتَقُولُ فِي الْبَاءِ مَبِيعٌ ، وَهَيْجَ اسْكَنْتَ الْعَيْنَ وَأَذْهَبْتَ وَאוْ مَفْعُولٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِ سَاكِنَانِ وَجَعَلْتَ الْفَاءَ تَابِعَةً لِلْبَاءِ حَيْثُ اسْكَنْتَهَا كَمَا جَعَلَهَا تَابِعَةً فِي بَيْضَ .

عَرَضَ الْمَسَازِنِي فِي تَصْرِيفِهِ خِلَافَ الْأَخْفَشِ وَسَيْبُويه ثُمَّ قَالَ : « وَكَلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنَ جَمِيلٍ وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ أَقْبَسُ » ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وَابْنُ يَعِيشَ ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ وَالْخَصَائِصُ ج ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧ .

(١) جَعَلَ الْمُبَرِّدُ تَصْحِيحًا نَحْوَ هَذَا جَائِزًا لِلضَّرُورَةِ وَلَمْ يَقُلْ أَنَّهُ لَفَتْ لِبَعْضِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ سَيْبُويه ج ٢ ص ٣٦٣ : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَخْرِجُهُ عَلَى الْأَصْلِ فَيَقُولُ نَحْيُوطُ وَمَبِئُوعٌ » وَكَذَلِكَ قَالَ الْمَسَازِنِي فِي تَصْرِيفِهِ ج ١ ص ٢٨٦ وَأَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الرِّذَاذُ : الْمَطَرُ الْخَفِيفُ . وَالْدَجْنُ : الْبَاسُ النَّعِيمُ وَظَلَمَتْهُ .

يَقُولُ إِنْ هَذَا الظَّلِيمُ ظَلَّ يَرَعَى ثُمَّ تَذَكَّرَ بَيْضَهُ فِي أَدْحِيَةٍ وَهَيْجَهُ الْمَطَرُ الْخَفِيفُ فَبَادَرَ إِلَيْهِ نَهْرٌ أَشَدَّ لَعْدُوهُ . وَالْبَيْتُ لِعُلُقَمَةَ بْنِ عَبْدِةَ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وَفِي دِيَوَانِهِ ص ١٢ وَانْظُرْ الْخَزَائِنَ ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ وَ ٥٢١ .

(٢) هَذَا الشَّطْرُ فِي تَصْرِيفِ الْمَسَازِنِي ج ١ ص ٢٨٦ وَنَصَبَهُ : « قَالَ أَبُو عُمَيْرٍ وَسَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ سَمِعْتُ فِي شَعْرِ الْعَرَبِ » . وَانْظُرْ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئتُ قومَكَ يزعمونَكَ سيِّداً وإخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَغْيُونٌ^(١)

فأمَّا الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهيةً للضمّة بين الواوين ؛ وذلك أنّه كان يازمه أن يقول : مَقوُولٌ ، فلهذا لم يجوز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة^(٢) ، إذ كان قد جاء في

(١) مغيون بالعين المعجمة من قولهم غين على قلبه إذا غطى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هي الوجه . والبيت للعباس بن مرداس وانظر شواهد الشافية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذكر هناك سبب إنشاد القصيدة وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغانى ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاث إنما يجوز في ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يجوز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والسمع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٧٨ « والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازهُ أبو العباس من تشميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أجاز في مَقول مَقوول ، وفي مصوغ مصووغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغازت عينه غوورا قال أبو على : نسبيله في هذا سبيل من قال : قام زيدا ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال في ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو على : وهذا خطأ ؛ لأنه يجوز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع فقياسه قياس من قال ضربت زيد « وفي الجمع ج ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد « وفي الأشعوى ج ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز لطلقة إلى المبرد أيضاً .

وقد وقفت في كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاث وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا مَحِيوط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل « أما ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاث ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال في شرحه على المفصل ج ١٠ ص ٨٠ « لا يتمون مفعولاً من الواو فلا يقولون : مَقول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون . . وأنشدوا :

* المسالك في عنبره المدووف *

والأشهر المصون والمدووف . وأجاز أبو البيان إتمام مفعول من الواو « ويكنى في الرد على ابن يعيش أن نسوق كلام سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ « ولا نعلمهم أمحاء الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » .

والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثير في المقتضب والقاعدة هن أنه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال في ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لرده (باب قضايا) إل أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها ونال في ص ١٣٧ ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنه يعتلّ لاعتلال الفعل . والنبي جاء في الكلام ليس على فعل ، فإذا اضطرّ الشاعر أجرى هذا على ذاك .

فمما جاء قولهم : النّور ، وقولهم : سرت سُوراً ونحوه ، قال أبو ذؤيب :
وغير ماء المرءِ فاها فلوْنةُ كلونِ النّورِ وهى أدماء سارها^(١)

وقال العجاج :

كَانَ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ^(٢)

وهذا أثقل من (منعول) من الواو / لأنّ فيه واوين وضمتين . وإنّما ثمّ واوان بينهما ضمة .
٩٣

(١) المرء ، ثمر الأراك . النور : دخان الفيلة يتخذ كحلا للوشم . الأدماء من الظباء : البيضاء التي تعلوها جدد فيها غبرة فإن كانت الظباء خالصة البياض فهي الآرام .

وسارها : أصله سائرها بمعنى باقيا فحذفت العين .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي أنظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٢١ والقصيدة ص ٢١-٢٢ ، وروى هناك وسود وقال السكري :
« كان ينبغي أن يقول وهى آدم سارها وقال الأصمعي أراد وهى آدم » . لم يبين لنا الأصمعي ، ولا السكري وجه تأنيث أدماء فهي خبر سببي يراعى في تذكره وتأنيثه ما بعده .

أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتي :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأنث الوصف الراجع لذلك .

(ب) أشار إليه ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هى » وفي كلام ابن الشجري أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) في جعل سارها بدلا من هى فصل بين البديل والمبدل منه .

(ب) الكثير أن يراعى البديل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب عن الأول أن الفصل بين البديل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان في البحر المحيطة ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر جائز » .
والجواب عن الثاني أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل :

إن السيوفَ غُدُوهاَ وَرَوَّاحهاَ تركتْ هوازنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْصَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البديل .

ويموز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء .

(٢) من أرجوزة للعجاج في وصف جمل وبعده .

بعد الأني وعسـسـرق الغرور قاتمان في لحدى صفا منقور

الأني : الإعياء ، الغرور : كسور الجلد ، والقلت : نقرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص

٢٦-٣١ .

هذَابَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أنَّ أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فمى لحقته زائدة فإنَّها تلحقه بعد اعتلاله ، أو صحته .

فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف متحرك ، فقصَّته قصَّة (فَعَلَ) في الانقلاب . وإن كان قبل كل واحد منهما ساكن طرحت حركة حرف المعتل على الساكن الذى قبلها لئلا يلتقى ساكنان ؛ لأنَّك إذا سلبت المعتل حركته سكن ، وأبداته ؛ لأنَّ الزيادة إنّما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البدل .

فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوله فتقول : أقام ، وأصاب ، وأجاد ، ونحو ذلك ^(١) . والأصل أقوم ، وأجود ، كما أنَّ أصل قال قول ، وأصل باع بيع . فطرحت حركة الواو ، والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبت التى تطرح حركتها إلى الحرف الذى حركتها منه : ^١/_{٩٤} إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفاً ، وإن كانت مضمومة قلبتها واواً ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياءً .

وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول في المضارع : يُقيم ، لأنَّ أصله يُقوم . فهذا مثل يَقُول لأنَّ أصله يَقُول على وزن يقتل . الياء والواو في ذلك سواء .

فإن بنيت منه مصدراً قلت : إقامة ، وإرادة ، وإيابة ، وكان الأصل إقوامة ، وإييانة ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة . . فإن كان الحرف الذى قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء فإنك تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم ؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأخاف ، واستغاث ، واستعاذ . »

ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها .
فصارت ألفا ؛ لأنها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحذفت إحدى الألفين
لاستقاء الساكنين^(١) .

فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحذوفة
عين الفعل ، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريفيين جارٍ على أصله^(٢) .

والهاء لازمة لهذا المصدر^(٣) عوضاً من حذف ما حذف منه : لأن المصدر على أفعال ؛
نحو قولك : أكرمت إكراماً ، وأحسنتم إحساناً / . فكان الأصل أقومت إقواماً فلما أزمه
الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف ؛ إذ ذكأت الهاء لا تتمتع منها المصادر ، إذا أردت المرة
الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعوض ؛ كقولهم : بطريق ، وبطاريق ، وزنديق
وزناديق ، فإن حذفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأن الجمع مؤنث ،
فأدخلت الهاء ؛ لأنها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا تترك تقول : صيقل وصياقلة ، وحمار
وأخميرة .

وكل ما أزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته
الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استطوع
استطوعاً ؛ كما تقول : استخرج استخراجا . فلما حذفت لاستقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختياراً ، فإنه على تمامه ؛ لأن الياء المنكسر ما قبلها
منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هن بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم الاستفعال ، والأفعال
لا تستعمل وأفعال كلزوم يستعمل ويفعل لهما . . . » .

(٢) أنظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ « وإن شئت لم تعرض وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهمهم
تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .

وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه وقالوا أريته إراء مثل أفته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحذفوا
ولا يعوضوا » .

^١/_{٩٦} ما قبلها مكسورا ؛ نحو قولك : رأيت قاضيا يا قتي ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنها تنقلب في الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتلالها .

وذلك أن قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذي هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفي هذه الجملة ما يدل على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسم فاعله فإنك تُجريها مُجرى الثلاثة في القلب ، وتسلم صلتها ؛ لأنها في إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعل) : قد أقيم عبد الله . فتأتي حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قبل : أقوم عبد الله ؛ مثل أخرج ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف . وسكنت الواو فانقلبت ياء ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل في هذا ما ذكرت لك في باب (أفعل) .

^١/_{٩٧} فإن قلت : قد أُخْتِيرَ ، وأُنْقِيِدَ ضممت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت في قيل ، وبيع ، لأنَّ (تير) من اختيار ، و(قيد) من انقيد بمنزلة قيل ، وبيع . وقد مضى القول في هذا . وكذلك أُسْتُنْعِلَ ؛ نحو استطيع .

ومن كان قواه : قد بُوعَ ، وقُولَ فعل ههنا كما فعلَ ثم .

ومن رأى الإشمام أشم ههنا ، فالمجرى واحد^(١) .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وإذا قلت : افتعل وانفعل قلت : أختير وانقيد فتعل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في قيل » .

وانظر اللغات في قيل وبيع ، في ص ٢٦٠ .

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَأْخُوضَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان على مثال الفعل ، وزيادته ليست من زوائد الأفعال ، فإنه منقلبٌ
حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال ، إذ كان على وزنها وكانت زيادته في موضع زيادتها .
والذوئيون البصريون يرون هذا جارياً في كلِّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك .
ولست أراه كذلك ، إلاَّ أن تكون هذه الأسماء مصادراً فتجرى على أفعُلها .
أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل ، أو لأمكنته الدالة على الفعل .

فأمَّا ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفعل^(١) . وسنأتى على $\frac{1}{98}$
شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مفعَل) - إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما - :
مقال ومباع ، لأنه في وزن أقال ، وأباع . فاليم في أوله كاهمزة في أول الفعل ، فلم تخف
التباساً ، لأنَّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مفعَل قلت : مُقل ، ومُراد ؛ كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح مذهب جمهور البصريين ومذهب المبرد فقال ج ٣ ص ١٠٤ ،
١٠٥ : « فالثلاثي المزد في يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل ميبأناً بوجه وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل
كيم مقام ، ومقام . ومستقام فإنها في الأصل كيحمد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد في أول الفعل أو كالحروف التي
تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تباع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن
اعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهي لغة قوم .

وقل المبرد : المزد في الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بضم الميم :
موضع يفعل فيه الإقامة فعلى ما ذهب إليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلاً لغيرهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع
بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل بل يقال تبيع . . . » .

وإن لم يكن ذو الزيادة الإسمي ميبأناً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن أصبح
ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعمل شيء منها .

فإن صغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ، ولا زماناً للفعل ، ولا مصدراً قلت في (مفعول) من القول : هذا مَقُول ، ومن البيع : مَبِيع ؛ كما قالوا في الأسماء : مَزِيد . وقالوا : إِنَّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى^(١) .

وعلى هذا قالوا : مَرِيَم ، ولو كان مصدراً لقلت : مَرَاما ، وهذا مَرَامك إذا أردت الموضع الذي تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُستَخَاراً في معنى الاستخارة / وانقذت مُنْقِذاً في معنى قولك : انقياداً .

واعلم أَنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل^(٢) . وذلك ؛ لأنها مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّي أُنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً »^(٣) (وَبِاسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)^(٤) ، وما أشبه ذلك .

فأما الفاعل منها فيجرب على وزن (يُفْعِل) ، إِلَّا أَنَّ الميم في أول اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجرب على مثال ؟ يُفْعَل ؛ إِلَّا أَنَّ الميم في أوله [مضمومة] لأنه اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيم ، ومُرِيد ؛ لَأَنَّ فعله يُقِيم ، ويُرِيد .

والمفعول مُقَام ، ومُرَاد ، على مثال يُقَام ، ويُرَاد .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تام .

وذلك قولك : رجل مَقُول ، ومَخِيْط ، ومِشْوَار ، ، من الشارة والهيئة ، ومِسْوَك . فبِمَ ؛ لأنه إِنَّمَا اعتلَّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلمَّا خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء^(٥) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مفعلة فجاموا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاموا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرود » مفعلة هنا للسبب .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . . فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ ومجراها بضم الميم سبعة أيضاً ، الاتحاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسأله عن مفعل لأي شيء أتم ، ولم يجز يجزى أفعل فقال : لأن مفعلاً إنما هو من مفاعل =

ولو / بنيت مثل جعفر من قلت وبيعت لقلت : قَوْلٌ وَبَيْعٌ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هذا مما تلزمه ^١/_{١٠٠} العلة ، لأنه على مثل دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنَّ الملحق بالأصلي يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أَنَّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة ، إلا فيما كان مضاعفاً ؛ نحو الوَحْوَحَة ^(١) ، والأَوْعَوْعَة ^(٢) ، وما كا مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبيين هذا في موضعه بعد مقدمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك ، لم تُلَقَّ على ما قبلهما حركة واحدة منهما ^(٣) ، لأنَّ قياس التحرك الذي قبلهما قياس قاف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ، وانقاد وأصلهما اختير وانقود ؛ لأنَّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود فصارت أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن في الأسماء إلا التصحيح ؛ مثلاً يلتبس ^١/_{١٠١} وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسماً لقلت : أَقُولُ ، وَأَبْيَعُ يا فتى ، كما تقول : زيد أَقُولُ الناس ، وَأَبْيَعُهُمْ ؛ مثلاً يلتبساً بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه ^(٤) .

= ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول مطعن ، ومفساد فتريد في المفساد من المعنى ما أردت في المطعن وتقول المخصف ، والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يعتوران الشيء الواحد ، نحو مفتح ، ومفتاح ومنساج ، ومقول ومقوال فإنما أمنت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . . » .

وعلل المازني بتعليل الخليل ج ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيعلل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الإعلال .

(١) ترديد النفس في الخلق من شدة البرد .

(٢) صوت الذئب والكلاب .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المتل متحركاً في الأصل لم يغير ولم يعتل الحرف من محول إليه كراهية

أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، واعتاد ، وانقاس . جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها في قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . . » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٤ « ويتم أفعل اسماً وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك ، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أقولة وأبيعة ، مثلاً ياتيس بقوالك : أبيع وما أشبهه .
وكذلك أبييناء^(١) ؛ لأن ألف التانيث لا يعتد بها فالكلام بغير الألف إنما هو افعل
فهذا مما لا اختلاف فيه بين النحويين .
فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال ، فإن الاسم يعتل عند سيبويه ، والخليل ،
وغيرهما من البصريين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .
فيقولون : او بنينا مثل (تفعل) من القول لقلنا : تقيّل . وكان أصله تقول ، ولكننا
ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فأنقلبت ياء .
فلو قلناه من البيع لقلنا : تببيع .
وكذلك او بنينا (تفعّل) منهما لقلنا : تقول وتبوع ؛ كما يقولون فيما لحقته الميم ،
وايس يشتق من الفعل مصدرا ولا مكانا .

وقالوا : فُعل هذا : لأن زيادته من زيادة الأفعال ، والحركة قد رفعت اللبس .
/ ولا أراه كما قالوا ؛ لأنه ليس مبنيًا على فعل فتلحقه علته ، ولا هو على مثاله .

$\frac{1}{1.2}$

= أمّا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام ؛ ويتم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل
الناس . . . » .

وانظر تصريف المازي ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبيناء ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أئيناء
فأسكن ، وحرك الباء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا . . » .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِمَّا عَيْنُهُ وَآوُ يَاءُ

فما بنيته من ذلك على (فَعَلٍ) وجب في عينه الانقلاب . وذلك قوالك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه^(١) .

وإنما انقلبَتْ ؛ لَأَنَّهَا متحرّكة وقبلها فتحة ، فصارت في الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، في الأفعال .

فإن قال قائل : لمَ لمَ تجرِ على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق ، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أَنَّ الأفعال فيما لحقته الزوائد تُلْقَى حركةٌ عينها على ما قبله ، وتسكنُ ؛ وهذه لم تُلَقَ حركةٌ عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لِأَنَّ ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبس بالفعل ؛ لِأَنَّهُ لا يدخاها خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أُمِنَ اللبس .

/ وأصل انقلاب الياء ، والواو في (فَعَلٍ) واحد ، إما كان أو فعلا ، لِأَنَّ القالب لهما الفَتْحَةُ ^١/_{١٠٣} قبلهما ، وأنَّهما في موضع حركة . فهذا بمنزلة قفأ ، وغزا .

والأفعالُ في (أَفْعَلٍ) وما أشبهها تقلب ، وتأتى الحركة على ما قبلها ، ولا يكون ذلك في الأسماء لِأَنَّ (أَفْعَلٍ) وما أشبهه مما يسكن فاؤه إنما يبنى على (فَعَلٍ) ، فيعتل بعَلَّتْهِ والأسماءُ مصوغة على غير تصرّف ، فإنَّما يلزمها صحّة الياء والواو .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبنائوه فعلا فهو بمنزلة فعله يعتل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وناب وساق فيعتل كما يعتل في الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرى . . وكذلك فعل . . » .

وإذا سكننا^(١) فإن كان شيء من هذا على (فعل) صحت واوه وياؤه ، لسكونهما . وقد تقدم القول في هذا وذلك ؛ نحو : قول ، وبيع .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فعل) : فإنك تقول فيها من القول : قول ومن البيع : بيع ؛ كما قلت : صور ، ونوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فعل) ؛ نحو بيع ، وحول .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إبل) لقلت من القول : قول ، ولم تقلب ، لأنها متحركة ، ومن البيع : بيع^(٢) .

١٠٤ / فإن بنيت منهما مثل (فعل)^(٣) فإن الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صيود ، وقوم صيد ، ودجاجة بيوض ، ودجاج بيض .

ومن أسكن فقال في رسل : رسل لما ذكره بعد هذا الباب . قال في صيد : صيد ، وفي بيض : بيض ؛ لأنه فعل فيأزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناه من الواو فإنه يختار الإسكان ؛ كما قال في رسل : رسل ، وفي عضد : عضد ؛ كراهة الضمة في الواو ، على ما تقدم به قولنا . فيقول في فعل من القول : قول ؛ كما تقول في جمع خوان : خون ، والأصل قول ، وخون^(٤) .

(١) في الأصل : وإذا سكن ما قبلهما .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلا معتلا فيجرب مجرى فعله . . . وذلك قولهم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . . وكذلك فعل قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيور ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فخفف قال بيض ، وغير . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تسكن ، لاجتماع الضمتين ، والواو فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدور . وقول وذلك لقولهم : عوان وعون ، ونوار ونور ، وقول وقوم قول وألزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المعتل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشياء ذلك . . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .

وقلما يباع به الأصل ، وهو جائز ، ولكنه مجتنب ؛ لثقله^(١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل] ^(٢) قول العجاج :

وفي الأكف اللامعات سور^(٣)

وقال الآخر :

أغرّ الشدايا أحّم اللسا تِ تمّنه سوك الإسجل^(٤)

وأما ما كان من هذا على (فعل) أو (فعل) فإنه يعتل ، فتقلب واوه ويأوه ألفا ؛ كما اعتل / $\frac{1}{100}$ خاف ، وطال ؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة^(٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما تفيذه هذه العبارة وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله (ولكنه مجتنب لثقله) وابن يعيش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السراقي .

(٣) صدره - عن مبرقات بالبرين وتبدو - واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيب فعل في الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهي الخلخال . تبدو . تظهر وفاعله ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وبخلة في الأكف اللامعات سور ، حال من فاعل تبدو ، والربط محذوف أي منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبابك فقد حان أن تكف عن النساء التي تزين بزینتها وتظهر بها للرجال .

والبيت لعدوى بن زيد وليس للعجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كبين الدهمة والكمة . والسوك : جمع سواك . واسجل : شجر كيتخذه منه المساويك . والبيت من شواهد تصريف المازني ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حول . وأما فعل فلم يجيئوا به على الأصل كراهية في الضمة على الواو ... » .

فَأَمَّا الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَرَكَةُ ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ فُعِلَ ؛ نَحْوَ رَجُلٍ
حَوْلَ ، وَعَوْرَ ، فَإِنَّ هَذَا يَفْسَّرُ فِي بَابِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الْأَصْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا الْعَوْرَ ، وَالْحَوْلَ ، وَالصَّيْدَ ، مَصْدَرُ الْأَصِيدِ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصِحَّةِ أَفْعَلْهَا ، لِيَكُونَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا اجْتَلَى فِعْلُهُ فَصْلٌ ، وَكَمَا قُلْنَا : إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ عَوْرَ وَحَوْلَ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ
اَعْوَرَ وَاحْوَلَ ، نَقُولُ إِنَّ مَصَادِرَهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ مَصَادِرِهِ .

هذَابَاب ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعِلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ؛ وذلك لأنَّ الهمزة ليست من حروف العلة فالواو والياء قبلها بمنزاتهما قبل سائر الحروف ، ولكنَّا أفردنا هذا الباب لنبيِّن ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، ونبيِّن اختلاف النحويين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أنَّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسماً على (فاعل) اعتلَّ موضع العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لام القلب إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنَّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلاَّ لزم الآخرة منهما البدلُ والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاء كما ترى . وكان الأصل جائيُّ فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويين أجمعين إلاَّ الخليل بن أحمد^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفسرون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالاً لها ، فيقدمون لام الفعل ، ويؤخرون الهمزة التي هي عين فيما / لا يهمز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفاً فيكون ياءً ، وذلك قوله :

لا ث به الأشاء والعبرى^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا ، وأورد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لا ث لاو ث ثم قلب قلبا مكانيا فقدمت الاء على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَا كَمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلما التقت همزتان كان القلب لازما ، فأقول : جائئ فاعلم : وشائئ يافئ . فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كنت إلى جانب ألف . وبمضي على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل^(٢) .

= الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاء . العبرى : ما كينيت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر .

واللائ : الكثير الملتف . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للعجاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦ - ٧٢ .

(١) ذكره سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكي : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكاني والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاكك من الشكة وهي السلاح : كرهوا اجتماع المثليين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعلل إعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوك على وزن فعل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حذفت العين فوزنه فال .

والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بعلامة .

والبيت الطريف بن تميم العبرى . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والاقتضاب ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيبويه . ج ٢ ص ٣٧٨ .

هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعلة

على مثال فَعِلٍ ، وفَعُلٍ ، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم ، والكسور^(١) في الموضعين اللذين حددتهما
استثقالا للكسرة والضمة .

وذلك قولك في عَضِد : عَضِد ، وفي حُمِر : حُمِر ، وفي فَعِذ : فَعِذ . /

والفعل تقول في عِلِم : عِلِم ، وفي كَرَم : كَرَم .

ولا يجوز في مثل ذَهَب أن تسكّن ، ولا في مثل جَمَلٍ^(٢) . لا يسكّن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : هذا زَيْد ، ومررت بزيّد ،
وتبديل في النصب من التنوين ألفا تقول : زيّدا ، لأنّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفىون^(٣) بما يزيده إيضا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « باب ما يسكن استخفافا . . . وذلك قولهم في فَعِذ : فَعِذ ، وفي كَبِد كَبِد ، وفي عَضِد :
عَضِد ، وفي الرجل رجل ، وفي كرم الرجل : كرم ، وفي علم : علم وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وأما ما توات في الفتحان فانهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم
والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء . »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .

(٣) سيّاق في ص ٢٦٩ من الأصل .

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ عَيْنَاهَا

وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين^(١)

ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لازوائد فيها / وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملاحقة ، والزوائد غير الملاحقة ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ، أو فيها حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ؛ فإن خرج من ذلك شيء فليعلل موجبة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قمطر ، أو جدجل ، فإن تصغيره جعيفر ، وقميطر [وجليجل] ؛ لأن العدد أربعة ، وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركته ، أو اتفقت ، زائدا كان أو أصليا .

فالأصلية ما قدمنا . والزوائد في قولك رَغِيف : رَغِيف وفي عَجُوز ؛ عجيز . وفي مثل جَدُول جُدَيْل . وإن شئت قلت : جُدَيْل ؛ لأنها متحركة ، وإن كانت زائدة كما قلت في أَسُود : أَسِيد ، وَأَسِيدُ . والقلب أجود ، لأن واو جدول مُدْحِقَة ، والملاحق حكم الأصلي ؛ ألا ترى أنك تقول : جَدَاوِل ؛ كما تقول : أَسَاوِد .

وإنما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأن التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أن الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنك تقول في عُمَر : عُمَيْر ، وكذلك عَمْرُو ، وكذلك جَمَل ، ومعنى^(٢) . وكل ما كان من الثلاثة .

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث عن ذلك في أبواب أخرى ستأتي ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيحاذ حديثها في باب التصغير .

(٢) المعنى واحد الأسماء وهي المصارين وفي الحديث : المؤمن يأكل في معى واحد . . وهو من أمثلة تصريف المازني

ج ١ ص ١٧ وسيبويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصلية ، أو فيها زائدة ، فإن التصغير على ما كان في الأربعة^(١) .

تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كنت من الأصل ؛ لأنَّ التصغير تنهى دونها .

وتقول في تصغير قَلَنْسُوة : قُلَيْسِيَّة إن حذفت النون ، وقُلَيْنِسة إن حذفت الواو ؛ لأنَّ الزيادتين إذا استوتا كنت في حذف إحداهما بالخيار أيها شئت^(٢) .

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أقررتها وحذفت الأخرى ، إلاَّ أنَّه يجوز لك العِوضُ في الجمع والتصغير من كلِّ ما حذفت . وذلك أنَّك إذا صغرت اسماً على خمسة ورابعة أحد الحروف الثلاثة المصوتة (وهي الياء ، والواو ، والالف) ، فإنَّ جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قولك في مثل دينار دنانير^(٣) إذا جمعت ، ودُنَيْرٍ إذا صغرت ، وفي قنديل : قناديل وقُنَيْدِيل ، وفي سُرحوب^(٤) : سراحيب ، وسُريحيب ، وفي بَرْدُون : / بَرادِين وبرَيْدِين . تُقَرُّ الباء ياءً ، وتقلب الواو والالف إلى الباء ؛ لأنَّ كلَّ واحدة منهما تقع $\frac{1}{111}$ ساكنة بعد كسرة .

والعِوضُ أن تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرِيج إن شئت وفي الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عوضاً مما حذفت ، ودائلاً على أنَّك حذفت من الاسم شيئاً ، فهذا غير ممتنع فعلى هذا تقول في قلنسوة فيمن حذف النون : قُلَيْسِيَّة وقَلَيْسِي . ومن حذف الواو قال : قُلَيْنِسة وقَلانيس .

فأما قواعدها فإن كان على أربعة أحرف : إنَّ تصغيره من باب جمعه ، فإنَّما تأويل ذلك أنَّك

(١) سيأتى في التصغير .

(٢) قال عنها في الجزء الثاني ص ٥٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قمحودة كانت النون بهذا الأصل والواو بهذا الواو الزائدة فكان قلينة أقيس من قلينة » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قليسية وإن شئت قلت قلينة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضاً قيراط ودينار تقول : قيريط ، ودنير لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنانير وقراريط وكذلك الديباج فيمن قال : ديباج ، والديماس فيمن قال دماميس . . . »
(٤) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإن عوّضت في التصغير عوّضت في الجمع ، وإن تركته محذوفاً في أحدهما فكذلك هو في الآخر ؛ لأنّك إذا صغّرت ألحقت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضَوَّيْرَب ، وأنّك لا تقول في جمعه : ضوارب ؟ قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضَوَّارِب ، ولكنّه اجتنب اللبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنّك تقول في جمع ضاربة : ضوارب^(٢) .

وما كان من باب فاعِلٍ فإنّما هو اسم مبنّى من الفعل ، أو على جهة النسب . فأما ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارِع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نَبَل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر أردّه إلى الأصل فجمعه على فواعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسره للجميع في التحرك والسكون ، ويكون ثلثه حرف لين ، كما أنك إذا كسرتة للجميع كان ثلثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرت للجميع . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ « وإن كان فاعل لنير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والتون فصارع المؤنث . . . وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال رأوا يزيد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطّرحا من المؤنث . وكذلك ^١/_{١١٣}
هالك في الهوالك لما أردت الجنس كله . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم / خضع الرقاب نواكس الأبصار^(١)

(١) خضع بضمين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي في عنقه تطامن من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطأ رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستظرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، لثلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة قواتل ، ولم يأت ذلك إلا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا بما لم يستعمل في النساء فأمثروا الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨-٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتي . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابيه موافق لكلام سيبويه . والرضي في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حين » .

والبغدادى في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يعلق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب
الكاتب للجواليقي ص ٢٥ ، وسيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذَابَاب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألف

فما كان من ذلك أصلاً ، أو ملحَقاً بالأصليّ ، أو متحرّكاً في الواحد ، فإنّه يظهر في الجمع^(١) وذلك قولك - فيما كان أصلاً وكان متحرّكاً في الواحد - : أساود إذا جمعت أسود ، وأصايد إذا جمعت أصيد ، وقد جعلت كلّ واحد منهما اسماً^(٢) .

وأما ما كان متحرّكاً في الواحد وهو زائد فقولك في جدول : جداول ، وفي قسور : قساور ، وفي عثير : عثاير .

وأما ما كان أصلاً وهو ساكن في الواحد فقولك في مقال : مقاول ؛ لأنّه من القول ، وفي مبيع : مبياع ، لأنّه من البيع .

وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق^(٣) :

وإني لقوأمّ مقاوم لم يكن جرير ولا مؤلى جرير يُقومها

فإن / جمعت اسماً على أربعة وثالثه حرف لين زائد ساكن ، فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عبجوز : عجائز ، وفي صحيفة : صحائف^(٤) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة ، وألحق ببنائها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجدول ، وعشير وعشاير ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلم » .

(٢) لأن النعت يجمع على فعل .

(٣) نسبة أبو على الفارسي وابن سيدة في المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضاً وصحح الشنقيطي نسبته إلى الأخطل وهو في ديوانه ص ٩ .

كما نسبة إلى الأخطل البحري في حاشيته ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ . وانظر الأسالي ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرت على فمائل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعمائم . والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ هذه الأحرف لا أصل لها ، فلمَّا وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحرّكة ، ولادخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها . ثمَّ تحرّكت كما تحرّك لالتقاء الساكنين ، فلزمتها الهمزة ؛ كما لزمت قضااء ؛ لما سبّغته في موضعه إن شاء الله .

فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنّها في الأصل متحرّكة ، فإنّما تردّ إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فأما قراءة من قرأ (معاش) فهمز فإنّه غلط ، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربيّة ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها^(١) .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنّما هو غلط^(٢) ، وإنّما الجمع مصابوب ، لأنّ مصيبة مُفْعِلَةٌ ، فعلى هذا يجري وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو بهذه المنزلة . . . وذلك حمالة وحمائم ودجاجة ودجائج .

وما كان على فعالة فهو كذلك . . . وكذلك فعولة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والعدة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمائل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب .

(١) المبرد في تلحينه هذه القراءة إنّما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه .

قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنّما أخذت عن نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية . وله أحرف يقرأها لحنا نحو من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط » .

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا في مصيبة فعيلة وإنّما هي مفعلة ... وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف » .

ومراد سيويه بالغلط التوهم وقد تكرر منه مثل ذلك في كتابه .

هذَابَاب

ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرفين

١
١١٥

وذلك نحو : سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، ولَيِّن ؛ لأنَّ هذا البناء إنَّما هو (فَيَعِل) من ياءٍ أو واو .

فأمَّا ذوات الواو منه فهَيِّن^(١) ، ومَيِّت ، وسَيِّد ، لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وأمَّا لَيِّن فمن الياء .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَيَعِل) ؛ لأنَّهما مشتركان في العلة ، فخرجا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح^(٢) وذلك أنَّه لا يكون في الصحيح (فَيَعِل) ، إنَّما نظير هذا البناء من الصحيح (فَيَعِل) نحو رجل جَيِّد^(٣) وزينب ، وخيفق^(٤) .

فهذا البناء من المعتل نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتل البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيح .

فمما كان من المعتل على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعِلٍ من الصحيح : فَعَلَّة ؛ نحو : كاتب وكتبة ، وحافظ وحفظة ، وعالم وعلمة .

(١) هين من الهوان عيه واو وأما هين بمعنى لين فعينه ياء ومنه المثل إذا عز أخوك فهين . لأن العرب لا تؤمر بالهوان (اللسان ومعجم الأدباء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتل . ألا تراهم قالوا : كينونة والقيودة . . فأصلها فيعلولة وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا وقالوا : قضاء فجاءوا به على فعلة في الجمع ولا يكون في غير المعتل للجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس في غير المعتل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول الخليل أعجب إلى .. » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخيفق : القفلة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

ونظير هذا من المعتلّ (فُعَلَة) مضموم الأول ، وذلك قولك في قاضٍ : قُضاة ، ورامٍ ورُماة / ^١
 ١١٦
 وغازٍ وغُزاة ، وشارٍ وشُراة .

وما كان للمعتلّ خاصّةً دون الصحيح قولهم : كان كيُنُونَة ، وصار صَيْرُورَة . فأصل
 هذا إنّما هو (فَيَعْلُواة) ، ولا يكون (فَيَعْلُول) إلّا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إنّما وزنه
 (فَعْلُول) ؛ لأنّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول^(١) وأنّه على
 على ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُول بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتم لكان اللفظ
 كَوُنُونَة ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قيدود : قَوْدود بالواو ؛ لأنّه من القود ولكنّه
 لما كان يجوز لك أن تقول في ميّت : ميّت ، وفي هيّن : هيّن ، وكذلك جميع بابيه ،
 استثنائا للتضعيف في حروف العلة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالبا ، فقلت : قيدود ،
 وكيُنُونَة ، فحذفته ، من قيدود ، وكيُنُونَة^(٢) / وكان الأصل كيُونُونَة ؛ كما أنّ أصل سيّد
 سيّود ؛ لأنّه (فيعل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ
 صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ التحوّين يرون همز المعتلّ الذي
 يقع بعد الألف^(٣) وذلك قولك : سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّما
 هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يُهمز موضع العين ، وإنّما يهمز ما
 كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة ، وقُرب آخرها من الطرف ،
 ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو ياعين ، أو ياء وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها
 ليّنة ، فكأَنَّها على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء

(١) سيأت حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا ضمنا سفيّنة حتى يسود الوصيل كينونة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والمتصف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ « فإذا جمعت سيّدا وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وغير
 وخيار لما اعتلت ههنا فقلت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

١١٨
بعد ألف ، وإِنَّمَا تُقْلِبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا هَمْزَةً ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف / ،
أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ مِنْهُمَا إِذَا كَانَتْ طَرَفًا أَبْدَلْتَ وَذَلِكَ : قَوْلُكَ غَزَاءً ، وَسَقَاءً ، وَإِنَّمَا هُمَا
مِنْ غَزَوْتَ ، وَسَقَيْتَ ، فَكَانَتَا يَاءً ، أَوْ وَاوًا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إِنْ وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّرْفِ حَرْفٌ صَحِيحٌ لَمْ تَهْمَزْ^(١) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي طَاوُوسٍ :
طَاوَوِيسَ ، وَفِي بَيَّاعٍ : بَيَّايِيعَ . وَلَا تَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِبَعْدِهِمَا مِنَ الطَّرْفِ ، كَمَا لَا يَكُونُ
فِي بَابِ قَضَاءٍ وَسَقَاءٍ إِلَّا الْهَمْزُ .

فهذا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ بَابِ جَمْعِ سَيِّدٍ ، وَمَيِّتٍ فَإِنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ كَانَ لَا يَهْمَزُ مِنْ هَذَا
الْبَابِ إِلَّا مَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِيهِ بَيْنَ وَاوَيْنِ . نَحْوُ قَوْلِكَ فِي أَوَّلٍ - وَزَنَهُ أَفْعَلَ ففَاوَهُ مِنْ لَفْظِ
عَيْنِهِ - : أَوَائِلَ .

وكذلك يقول فِي فَوْعَلٍ مِنْ قُلْتُ ، وَجَلْتُ : قَوَائِلَ ، وَجَوَائِلَ . فَيَجْعَلُ عِلَّتَهُ فِي هَمْزِ الْوَاوِ ،
لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ نَظِيرًا لِمَا / ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَتِ الْوَاوَانِ أَوَّلًا هَمْزَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا . فَكَانَ
يَجْعَلُ هَمْزَ الْأُخْرَى مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاجِبًا . وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ قَدْ حَالَتْ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ
وَالْقُرْبِ مِنَ الطَّرْفِ . وَلَا يَرَى مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتِ يَاءَانِ . أَوْ يَاءٌ ، وَوَاوٌ ، وَيَقُولُ : لِأَنَّهُ
لَوْ اتَّصَلَتِ الْيَاءَانِ ، أَوْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ لَمْ يَازِمْنِي هَمْزٌ .

وَالنَّحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ غَيْرَهُ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي إِجْرَاءِ الْيَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْيَاءَيْنِ مُجْرَى الْوَاوَيْنِ
فِي هَذَا الْبَابِ ، كَمَا صَدَّرْنَا بِهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

وَعَلَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا وَصَفْنَا مِنَ التَّقَاءِ الْمُتَشَابِهَةِ وَذَلِكَ . لِأَنَّهُمْ يُجَيِّزُونَ فِي النِّسْبِ إِلَى رَايَةٍ ،

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا يَجْرِي فِيهِ بَعْضُ مَا ذَكَرْنَا إِذَا كَسَرَ عَلَى الْأَصْلِ فَمِنْ ذَلِكَ فِعَالٌ نَحْوُ دِيَارٍ وَقِيَامٍ
وَدْيُورٍ وَقِيَوْمٍ تَقُولُ دِيَاوِيرَ وَقِيَاوِيمَ ، وَمِثْلَ ذَلِكَ عَوَارٍ تَقُولُ : عَوَاوِيرَ . وَلَا تَهْمَزُ هَذَا كَمَا تَهْمَزُ فِعَالٌ مِنْ قُلْتُ وَخَالَفْتُ
فِعَالٌ فَعَلَا كَمَا يَخَالَفُ فَاعُولٌ نَحْوُ طَاوُوسٍ وَنَاوُوسٍ عَاوِرًا إِذَا جَمَعْتَ فَقُلْتُ : طَوَاوِيسَ وَنَوَاوِيسَ . . . » .

وغاية : رائئ ، وغائئ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليستقصى في موضعه^(١) إن شاء الله .

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حياله مستقصى . والقول البين الواضح قول الذحويين^(٢) لاقول أبي الحسن الأخنش ؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأن الياء والواو تظهرا إذا وقع الإعراب على غيرهما ؛ نحو سقاية ، وشقاوة .

وايس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أول الكلمة ولا مما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .

ولو بنيت مثل (فَيْعال) من كلت فقلت : كيَّال لقلت في الجمع : كيائيل ، فلم تهمز ؛ كما تقول : طواويس .

(١) نيبات في ص ١٤١ من الأصل .

(٢) في المنصف ج ٢ ص ٤٥ : « ويدل على صحة مذهب الخليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع عيل عيائل بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل متصراً لأبي الحسن : أن همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعهم لم يهزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل . فهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ فأما ولم نرهم صححوا نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك مالا نهاية وراءه وسيل من طعن فيه سيل من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد » .

هَذَا بَاب

مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ وَفَعَالٍ مَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ

اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ أَنْ تَصَحَّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قول من قال في جمع شاهد : شُهِدَ في صائِم : صُمِّمَ ، وقائل قول . وكذلك جميع هذا الباب .

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وائيس بالوجه ، ولكن تشبيها بما اعتلت لامه . وذلك أنك تقول في جمع عاتٍ : / عَتِي لا يصلح غيره إذا كان جمعا .
١٢١

فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائِم : صُمِّمَ (١) ، وقائل : قِيلَ . والوجه ما ذكرت لك أولا ، وإن هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيت على (فُعَالٍ) ظهرت الواو (٢) ، ولم يجز إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائِم وصَوَّام ، وقائل وقُوَّال .

وهذا كنحو ما ذكرت لك في الجمع الذي قبله في صحته إذا تباعدت من الطرف .

فأما ما كان من الياء فجاء في البابين جميعا - فُعَل - وفُعَال - على الأصل .

تقول : قوم بَيْعٌ ، وبَيْاعٌ ، لا يكون إلا ذلك .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولكنها تقلب ياء في فعل وذلك قولهم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، ونيم في نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجئي في جثو ، وعصى في عصو ، وقد قالوا أيضاً : صيم ونيم كما قالوا عتي وعصى » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولم يقبلوا في زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو إذا كانت لاما وقبل اللام واو زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك فيها إذا لم يكن القلب الوجه في فعل ولغة القلب مطردة في فعل » .

وانظر تصنيف المازني ج ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فَعَّلَ) لم يجر القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامه
فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتَا يعتو عَتُوا . قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَرُوا
عَتُوا كَبِيرًا) (١) .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عينا] (٢) لازم لموضعه . وذلك قولك : رجل قَوْلٌ ؛ كما تقول :
رجل حَوْلٌ قُلَّبٌ ، لا يكون إلَّا ذلك (٣) .

(١) الفرقان : ٢١ .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وعوار » .

هذا باب ما كان من الجمع على فعله

١ / اعلم أنَّ كلَّ ما كان من هذا الجمع من بنات الياء ، والواو اللتين هما عينان فإنَّ الياء منه
١٢٢ تجري على أصلها . والواو إن ظهرت في واحدة ظهرت في الجمع .

فأما ما ظهرت فيه فقوالك : عَوْدَ وَعَوْدَةَ ، وَثُورَ وَثُورَةَ .

وأما ما قلبت فيه في الواحد فقوالك : دِيمَهُ وَدِيمَ ، وَقَامَةً وَقِيَمَ^(١) .

فأما قولهم : ثِيرَةَ فَلَهُ عَلَّةٌ أَخْرَنَاهَا ؛ لنذكرها في موضعها إن شاء الله^(٢) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد كسروا الفعل في هذا الباب على فعله . . . وذلك قولهم : عود وعودة . . . وقالوا : زوج وأزواج ، وزوجة ، وثور وأثور وثورة وبعضهم يقول ثيرة » . وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٣٤٤ وقال سيويه في ج ٢ ص ٣٦٩ « وإذا قلت فعلة فجمعت ما في واحدة الواو أثبت الواو . . . وكذلك قولك كوز وكوزة وعود وعودة وزوج وزوجة . . . وقد قالوا ثورة وثيرة قلبوها حيث كانت بعد الكسرة واستقلوا ذلك . . . وهذا ليس بمطرد يعني ثيرة » في الخصائص ج ١ ص ١١٢ « وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقط » .
(٢) قال في ص ٢٠٠ : « كما كنت تقول في الثاء والواو ثورة » . . . ولم يذكر غير ذلك .

هذَابَاب

جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينات

فأدنى العدد فيه (أفعال) إذ كان يكون ذلك في غير المعتل ؛ نحو : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد .

فأما ما كان من الواو فنحو قولك : صَوْتُ وَأَصْوَات ، وَحَوْضٌ وَأَحْوَاض ، وَثُوبٌ وَأَثْوَاب^(١) وما كان من الياء فشَيْخٌ وَأَشْيَاخ ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَات ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَاد^(٢) . فإذا جاوزت الثلاثة إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد .

فما كان من الواو فبإيه فعال^(٣) . وذلك قولك : ثُوبٌ وَثِيَاب ، وَحَوْضٌ وَحِيَاض ، وَسُوطٌ / $\frac{1}{123}$ وسيَاط . تنقلب الواو فيه ياء ؛ لكسرة ما قبلها ، ولأنها كانت في الواحد ساكنة .

فإن كانت في الواحد متحركة ظهرت في الجمع ، نحو قولك : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ ، وما كان مثله . أما ما كان من الياء فإنك تقول فيه إذا جاوزت أدنى العدد فُعُول^(٤) ؛ لأنَّ فُعُول ، وفِعال يعتوران (فعل) من الصحيح . وذلك قولك : كَعَبٌ وَكُعُوبٌ ، وَفُلَسٌ وَفُلُوسٌ . ويكونان معا في الشيء الواحد ؛ نحو كِعَابٌ وَكُعُوبٌ ، وَفِرَاخٌ وَفُرُوخٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وإنما منهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال وله أيضاً في ذلك نظائر من غير المعتل ، نحو أفراخ وأفراد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وذلك قولك بيت وأبيات ، وقيد وأقياد ، وخيط وأخياط ، وشيخ وأشياخ ، وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فعال وذلك قولك : سياط ، وثياب ، وقياس . تركوا فعولاً كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو فحملوها على فعال » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على فعول وذلك قولك : بيوت ، وخيوط ، وشيوخ ، وعيون ، وقيود . وذلك لأن فعولاً وفعلاً كانا شريكين في فعل الذي هو غير معتل فلما ابتز فعال بفعل من الواو دون فعول لما ذكرنا من العلة ابتزت الفعول بفعل من بنات الياء حيث صارت أخف من فعول من بنات الواو فكأنهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو » .

وكلام المبرد : لأن فعول وفعال . . وفعل حكى هذه الأوزان في حالة الرفع ومثل هذه الحكاية يقع كثيراً في كتاب سيبويه ، والمقتضب .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضميتين مع الواو خُصت الياء بفعل أشلاً يلتبساً. وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقيد وقُيود .

فإن قال قائل : فلم لم يفصل بينهما في العدد الأقل ؟

فإنَّ الجواب في ذلك أنَّهما تظهريان في (أفعال) ؛ فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكل واحد منهما يبين من صاحبه ؛ كما / كان في بيت ، وحوض .

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فعل) ؛ ونحوه على (أفعل) جاز ذلك ؛ لأنَّ باب (فعل) كان في الصيغة لأفعل ؛ نحو : كَلَبٌ وأَكْلَبُ ، وكَعَبٌ وأَكْعَبُ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ ؛ كما قال :

لكل عيشٍ قد ليستُ أثوباً^(١)

ومثل ذلك عَيْنٌ وأَعَيْنُ ، وأَعْيَانٌ جيّد على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أغندو على مُفاضةٍ دِلاصٍ كأعْيَانِ الجَرَادِ المنظَمِ^(٢)

ومثل أَعَيْنُ ، وأثوب قوله :

أَنَعْتُ أَعْيَاراً رَعَيْنَ الْخَنْزَرَا أُنَعْتُهُنَّ آيِسَراً وَكَمَرَا^(٣)

ومثل أَعْيَانٌ قوله :

يا أَضْبُعَا أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ^(٤)

(١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعْيَانِ .

المفاضة : الدرع السابغة كأنها أبيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة ، والزرقعة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب في سيويه وفي المنصف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان وسيعيده في الجزء الثاني من المقتضب .

(٣) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع إير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكسر على أفعال .

الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ذكرها ياقوت . الكرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيويه ولا في اللسان لقائل معين .

(٤) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٦ على جمع أير على آيار وهو الموافق للقياس . الأضبع جمع ضبع وهي مؤنثة فجعلها على أفعل لذلك .

هجا قوماً فجعلهم في عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بطونها تصوت . نسب اللسان (أير) إلى جرير الضبي .

القرقرة : صوت البعير والاسم القرقار . في نوادر أبي زيد ص ٧٦ « قال أبو الحسن : الذي حفظناه عن أبي العباس المبرد وغيره : يا ضبعاً وبعضهم يرويه : يا أضبعاً » .

هَذَا بَاب

ما يصح من ذوات الياء والواو تسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وقال ، وبأيع^(١) ، لأنَّ قبل الياء والواو ألفا ، فلو قلبتها لصارت إلى ^١/_{١٢٥} علة بعد علة . فلا يجوز أن تغيّر حرف اللين بطرح حركته على ما قبله ، إذا كان الذى قبله من حروف اللين .

ومن ذلك ما كان على فُعَل ، وفُعَال ، وفُعَال ، وأَفْعَال^(٢) . وذلك قولك : رجل قَوْل ، وقوم قُوال ، ورجل قُوال ، وبَيَّاع . وكذلك أَقْيَاد . وأَحْوال . وكلُّ ما سكن ما قبله من هذا الشهاج ولم نذكره فهذا قياسه .

وأما قولهم : أَهْوناء ، وأَبْشَاء ، وَأَخْونَة^(٣) ، وأَعْيَنَة جمع عِيان : وهى حديدة تكون فى الفدان^(٤) فإنما صُحِّحْنَ لأنَّ أَوَّلَهُنَّ زيادة الفعل ، فصُحِّحْنَ ، ليفصلَ بين الاسم والفعل . وقد مضى تفسير هذا^(٥) .

ومن هذا الباب ساير ، وتساير القوم ، وتقواوا ، وتبايعوا^(٦) .
كلُّ يجرى مَجْرَى واحدا ، وكلُّ ما لم نذكره فهذا مجراه إذا كان على هذا .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « ولا يتل فاعلت ، لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والياء والواو فى فاعلت وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعث ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف ، والالتباس » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل وفعل ، نحو حول ، وعوار ، وكذلك فعال ، نحو قوال ومفعال ، نحو مشوار ، ومقوال ، وكذلك التفعال . . . »

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبيناء ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أبيناء فأسكن الياء وحرك الباء كره الكسرة فى الباء كما كرهوا الضمة فى الواو » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٢ « العيان : حديدة تكون فى متاع الفدان » . والفدان : كسحاب هو المحراث وانظر اللسان .

(٥) تقدم فى ص ١١٠ من المطبوع .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « وكذلك تفاعلت ، لأنك لو أسكنت الواو ، والياء حذفتم الحرفين وكذلك فعلت ، وتفاعلت . . . »

هذاباب مااعتل منه موضع اللام

١ / اعلم أنَّ كلَّ ما كان من هذا على (فَعَلَ) فكان من الواو فإن مجرى بابه (يَفْعُلُ) ^(١) ، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ، كما ذكرت لك في باب ما اعتلَّت عينه . وذلك قولك : غزا يَخْزُو ، وعدا يَخْذُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على «يَفْعِلُ» ؛ لأنَّ تَسْلِمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : رمى يرمى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى ^(٢) وتعتلَّ اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ، كما تقول : هذا قاضٍ فاعلم ؛ لأنَّ الضمَّة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة .

فإنما في النصب فتحرك الياء ، لما قد تقدّمنا بذكره في الفتحة . وذلك كقولك : أريد أن ترمى يا فتي ، وأن تغزو فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازياً .

فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزمُ فآيةُ جزمها حذفُ الحرف الساكن ؛ لأنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حذفت الحركة ، وإذا كان ساكناً حذف الحرف الساكن . تقول : لم يغز ، ولم يرم ؛ كما تفعل بالآلف إذا قلت : لم يخش .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٨٠ « فيكون في غزوت أبدا يفعل ، وفي رميت يفعل أبدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيويه أيضاً .
 (٢) الناقص الخلق العين الواو اللام من فعل يجوز أن يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أفعال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .
 في المخصص ج ١٤ ص ٢١٢ « وقالوا في الانفراد : زههم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيويه يزهوهم . وقالوا في الاشتراك الحذف على الأصل مرة وعلى ما يوجب حرف الخلق أخرى : نحوت ظهري إليه انحاه وأنحوه أي صرفته ، وشحوت في أشحاه ، وأشحوه أي فتحته ، وبعوت أبمو وأبى بموا أي أجرومت وجنيت ، وسحوت الطين عن الأرض أسحاه ، وأنحوه أي قشرته ، وسحوت اللوح أسحاه وأنحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به علمي » .
 وإن كانت عين الناقص الياء اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سعى يسعى ، ونهى ينهى ، ورعى يرعى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ١٢٦ .

واعلم أنَّ (فَعِلَ) ^(١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك :
شَقِيَ الرجل ، وَغَبِيَ من الشقوة ، والغباوة ، وَخَشِيَ يا فتى من الخشية .
فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع
الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنى فلا يحرك .
وإن أردت الجزم حذفته ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ « واعلم أن فعلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغبيت » .

هَذَا بَاب

مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ، والأصل عطا يعطو ، إذا تناول ؛ كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيت ، وجري الفرس ، وأجريت .

ويكون على (اسْتَفْعَلَ) ، و(فَاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفعل ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا زِدْتَ فِي الْفِعْلِ فَصَارَتْ أَلْفُهُ رَابِعَةً اسْتَوَى الْبَابَانِ : لخروج بذات الواو إلى الياء ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (يَفْعَلُ) فَمَا فِيهِ / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانتقلت ياءً ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغْزَى ، وَيُعْجَى ، وَيَسْتَغْزَى ونحو ذلك .

فعلى هذا يجرى أَغْزَيْتَ ، واستغزيت ؛ كما أَنَّكَ تقول : دُعِيَ ، وَغُزِيَ فتقلب الواو ياءً . وتقول في المضارع : هما يُدْعِيَانِ ، وَيُغْزِيَانِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَزِمَ فِي أَحَدٍ وَجْهِيهِ شَيْءٌ اتَّبَعَهُ الْآخَرُ لَثَلًا يَخْتَلَفُ ، إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُبْنَى عَلَى صَاحِبِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا بَالُ تَرْجَيْ ، وَتَغَاذَى يَرْجِعَانِ إِلَى الْيَاءِ وَائِسٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَلْحَقُهُ فِي الْمَضَارِعِ كَسْرَةٌ . لِأَنَّكَ تقول : تَرْجَى يَتَرَجَّى ، وَتَغَاذَى يَتَغَاذَى ، فلم قلت : تَعَاذِينَا ، وَتَرْجِينَا ؟ قيل : لِأَنَّ التَّاءَ إِنَّمَا زَادَتْ بَعْدَ أَنْ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً^(١) .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : رَجَى يَتَرَجَّى ، وَغَاذَى يَغَاذَى ، ثُمَّ لَحِقَتْ التَّاءُ . والدليل على ذلك أَنَّ غَاذَى لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَيَتَغَاذَى عَلَى ذَلِكَ لَا يَجُوزُ / أَنَّ تقول : تَغَاذَى زَيْدٌ حَتَّى تقول : وعمره ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خسة أحرف فصاعداً وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو للكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأفعل وتفعل ونفعل . قلت فما بال تغاذاينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . »

وانظر الكامل ج ٢ ص ٤٤ .

هَذَا بَابُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ

المزيد فيها وغير المزيد فيها ؛ وذكر مصادرها ، وأزمنتها ، ومواضعها^(١)

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمٍ بنيتَه من فِعْلٍ من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناءُ الاسمِ فاعِلٍ ؛ كما يجري في غيرها . فتقول من غزوت : هذا غاز^(٢) فاعلم ، ومن رميت : هذا رامٍ يا فتى ومن خشيت : هذا خاشٍ فاعلم .

واعتلاله كاعتلال فِعْله إذا قلت : هو يغزو ، ويرى فأسكنتهما في موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرمِ فحذفتهما في موضع الجزم . والعلة في فاعِلٍ أَنَّكَ تسكُنُ الباءَ في موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غازٍ ، ومررت بغازٍ ، وكذلك حكم كلِّ ياءٍ انكسر ما قبلها وهي مخففة .

فأما في موضع النصب فتقول : رأيت قاضيا ، وغازيا ، لخفة الفتحة ؛ كما كانت تقول في الفعل : لن يغزو ، وان يرى يا فتى ، فتحرّك أواخر الأفعال بالفتح ، لما قد تقدّم تفسيره . / وكلّما^(٣) زاد من هذه الأفعال شيءٌ فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ، إلا أَنَّكَ $\frac{1}{130}$ تسكُنُ آخره في الرفع والخفض ، كما كان اعتلال فِعْله ، وتفتحه في النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك - إذا بنيت من هذا الفعل شيئا على (أَفْعَل) - : أعطى وأغزى ، وهن يُعْطَى ويُغزى ، وان يُعْطَى ، وان يُغزى . وكذلك استعطى ، وهو يَسْتَعْطَى ، وان يَسْتَعْطَى ، ورأيت مستعطيا . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

(١) العنوان كما ترى لإسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وحديثه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سيأتي في الجزء الثاني وقد مضى حديثه عن صياغة المصدر الميمي ، واسم الزمان والكان في ص ٧٤ ، ١٠٨ وسيأتي أيضاً في الجزء الثاني ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبدا كسرة إلا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوهما » .

(٣) في الأصل (وكل ما) .

هذَاب

ما بنى من هذه الأفعال اسماً

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فِعَال ، أو فَعَّلَ ، وما أشبه ذلك

إِعلم أَنَّك إذا قلت من رميت : رَمِيًّا فاعلم على مثال جعفر^(١) فأردت جمعه فَإِنَّك تقول : رَمَى فاعلم . تلتقى في آخره ياءان يُذهب إحداهما التنوين ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أَنَّك إذا قلت : قاضٍ فاعلم حذفتم الياء لالتقاء / الساكنين ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التنوين وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

وتقول : بعيرٌ مُعَيٌّ وإِبِلٌ مَعَايٍ^(٢) ؛ لأنَّك إِنَّمَا جئت بعد الألف بحرف أصليٍّ . فإذا قلت من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك في الجمع همزه .

وقد مضى تفسير هذا في باب الياء والواو اللتين هما عينان^(٣) .

وأما قولهم : إِبِلٌ مَعَايَا فليس هذا لازماً ، ولكنَّه يجوز ذلك . كلُّ ما كان آخره ياءً قبلها كسرةٌ : أن تبدلها ألفاً بأن تفتح ما قبلها ، وذلك قولهم : مِدْرَى ومَدَارَى ، وعِذْرَاءٌ وَعِذَارَى .

وكذلك كلُّ ما كان مثله . والأصل مدارٍ وعذارٍ ، ولكنَّه جاز ذلك [على] ما وصفنا ، لأنَّ الفتحة والألف ، أخفُّ من الكسرة والياء ، ولم تخف التباساً ، لأنَّه لا يكون شيءٌ من الجمع أصل بنائه فتح ما قبل آخره ، ولذلك لم يجوز في مثل « رامٍ » فاعلم أن تحمله على الفتح وتثبت مكان يائه ألفاً ؛ لأنَّه كان يلتبس برامٍ ، وغازى ، فهذا جائز هناك ، ممتنعٌ في كلِّ موضع دخله التباس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ : « وأما فَعَّلَ من رميت فرميا ، ومن غزوت غزوى ، والجمع غزاو ، ورمى . لا يهمز لأن الذي يلي الألف ليس بحرف الإعراب ، واعتلت الآخرة ، لأن ما قبلها مكسور » .

(٢) في اللسان : « أعيال السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وأبل معايا : معية . قال سيبويه : سأنت التحليل عن معايا . فقال الوجه معاي ، وهو المطرد ، وكذلك قال يونس » .

(٣) انظر ص ٩٦ .

فإن بنيته بناء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثاً ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة : كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فعالة / ، وفُعالة ، وفَعُول ، وكلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف لين $\frac{1}{132}$ وما جمعته على جمعه .

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رَمَاية : رَمَايا ، وقَضِيَّة قضايا^(١) وكان الأصل : هذا قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا الهمزة ، والياء ، والكسرة ، فالزموه بدل الألف ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنه قد كان يجوز فيما ليست فيه هذه العلة ، فلما لزمّت العلة كان البديل لازماً ، فلما أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، لأنَّ مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فلذلك قالوا : مطايا ، وركايا .

واو اضطرَّ شاعر لردّه إلى أصله ؛ كردّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة^(٢) . وسنبين ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رميت ، وغزوت : رُمِيَّ ، وغَزَوِيَّ ، وفي الجمع : رَمَائِيَّ ، وغَزَاوِيَّ . لا تهمز في التباعد من الطرف خاصّة / فإن قلت فَعِيلَة ثَمَّا لأمه مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع $\frac{1}{133}$ ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فعالة ، وفُعالة وفُعولة اعتلّ اعتلال ما وصفت لك . وذلك قولك : خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا^(٣) .

وكان أصلها أن تلتقي همزتان فتقول : خطَائِيَّ فاعلم ، فأبلمت إحدى الهمزتين ياءً ، لئلا تلتقي همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطية وما أشبهها .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا فإنما هذه فمائل كصحيفة وصحائف وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفا ، وذلك نحو مدارى ، وصحارى والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتل قبلها » . الأصل قضائي قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا فصار قضاء ثم قلبت الهمزة ياء فصار قضايا .

(٢) جاء ذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنابيا

والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأنف ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريف المازني

ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

واعلم أنَّ كلَّ ما ظهرت الواو في واحدة فإنَّها تظهر في جمعه .

ليس^(١) إنَّ التي تظهر في الجَمْع تلك الواو ، ولكنَّك تبدل من همزته واوا ؛ لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كان قد يجوز أنَّ تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك في قولك في إداوة : أدَاوَى ، وهراوة : هَرَاوَى^(٢) .

وقد قال قوم في جمع شَهِيَّة . شَهَاوَى^(٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطيَّة : مَطَاوَى^(٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، ولكنَّه جمع شَهْوَى . وهو مذهب أكثر النحويين .

وكان الخليل^(٥) يرى في هذا الجمع الذي تلتقى فيه علَّتان / من باب مطايا ، وأدَاوَى ، الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علَّة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ، إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواعٍ على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياء ، وهمزة .

قال الشاعر :

وَكَاَنَّ أَوْلَاهَا كِعَابٌ مُّقَامِرٌ ضُرِبْتُ عَلَى شُرْنٍ فَهِنَّ شَوَاعِي^(٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو أداة ، وعلاوة ، وهراوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأدَاوى . ألزموا الواو ههنا ، كما ألزموا الياء في ذلك » أنظر تصريف المازني ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦ « قال أبو عثمان : وقد قالوا : شبيهة وشهاوى فجعلوها بمنزلة ما ظهرت في واحدة الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولا لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في أنه جمع شهوى بمنزلة حبل وحبال . وحمل شهاوى على أنه جمع شهوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشذوذ .

قال المعجاج « فهي شهاوى وهو شهاوى » .

(٤) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هداوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه اللسان (شاع - شرن) إلى الأجدع بن مالك . كماب المقامر : رموس العظام التي يلعب بها . الشرن : الغليظ من الأرض . والمعنى كأن أولى الخليل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعي والأصل شوايع فقدمت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطائى^(١) ، فاعلم ؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحدة . وإذا كانت الهمزة في الواحد لم يلزمها في الجمع تغيير ؛ لأنَّ الجمع لم يجلبها ، ألا ترى أنك لو جمعت جائية لم تقل : إلا جواء فاعلم . لأنك إنما ودت الهمزة التي كانت في الواحدة وكذلك لو بنيت (فَعَلَل) من جاء يا فتى لقلت : جَيَّأى ، وتقديرها : جَيَّعَى^(٢) .

فإن جمعت قلت : جَيَّأ فاعلم ؛ لأنَّ الهمزة لم تعرض في جمع ، إنما كانت في الواحد كالفاء من جعفر ، فقلت في الجمع كما قلت : / جعافِر^(٣) .

فهذا أصل هذا الباب : إنَّ التغيير إنما يلزم العِجْمَ إذا كان الهمزة مجتلبا فيه ، ولم يثن في واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِدْرَى : مَدَارَى ، وفي صحراء : صَحَارَى لا على الأصل ، ولكنه يراه المخنفة أكثر . ألا ترى أنه إذ أثبت الألف أبدل من الهمزة ياء ، كما يفعل ؛ لئلا تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأول ، لأنه يجوز له للضرورة أن يقول : ردَّد في موضع ردَّ ، لأنه الأصل كما قال :

الحمدُ لله العَلَى الأَجَلِّ^(٤)

(١) الخليل في جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لا يثقف عنده بل يقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء . في المنصف ج ٢ ص ٥٦ « فأما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، ورزايا ، وما كان نحوها قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء فميلة فكانها في التقدير : خطايى ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت خطاي فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها في قول عامة النحويين .

فسألت أبا علي عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهمزة بحالها فقال : خطأ ، لأنها لام وهي من الأصل ، وليست عارضة في جمع ، كما يقول في جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة في جمع . فقال : أن اللام لما قدمت فجعلت في موضع الهمزة لعارضة في الجميع أشبهتها فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة في الجمع . . . وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافية ج ٣ ص ٥٩ - ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهمزة بالتعير عنها بالعين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإنك تقول فيه : جَيَّأى ، وقرأى . فإذا أجمعت قلت : قراء وجيأ لأن الهمزة ثابتة في الواحد وليست تعرض في الجمع . . . » وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضاً .

(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبي النجم العجلي والشاهد في فك إدغام المثليين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة في كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمى ص ٥٧ - ٧١ . وانظر شواهد الشافية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا^(١)

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرَّ إلى الباء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنَّه الأصل ؛ كما قال ابن الرُّقيَّات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَسْلٌ يُصْبِحُنَّ إِلَّا لهنَّ مَطْلَبٌ^(٢)

/ لأنَّ غَوَانِي فواعل ، فجعل آخرها كآخر ضوارب .

١
١٣٦

وقال الآخر :

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْمَلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا^(٣)

لأنَّه لَمَّا بلغ بتصغير يعلى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَمُ لو سُمِّيت به رجلاً ؛ لأنَّه إذا تمَّ لم ينصرف . فإنَّما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنَّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصدوره :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلق

مهلاً : مفعول مطلق حذف عامله . عاذل منادى مرخم عاذلة ، ويجواب الشرط محذوف أى أن ضنونا لم أضن . وقال سيبويه

ج ٢ ص ٢٢٦ « وقالوا ضننت ضناً كرفقت رفقاً وقالوا ضننت ضناتة كسقت سقامة » وانظر إصلاح المنطق ص ٢١١ والمخصص ج ١٥ ص ٥٨ .

يصف نفسه بالجلود حتى ولو كان من يجود عليه بخيلاً حريصاً .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٩٠ وسيأتي في موضعين آخرين .

والبيت لقنن بن أم صاحب الغطفاني .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء من الغواني وإجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيات

من قصيدة في صدر ديوانه ص ١ - ٦ ، وروايته :

« في الغواني فا » ، فليس فيه ضرورة .

انظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمنصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي

ص ٢١١ وسيأتي في الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص ٤٩٠ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعلى على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع الصرف

مكبراً ومضغراً للعلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعلى بالتثنية كما في جوار ، وغواش . والمقلول : الذي يتلعلل على الفراش حزناً .

وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وكذلك في تصريف المازني ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قل) ونسبه أستاذنا

الشيخ النجار في تعليقه على الخصائص ج ١ ص ٦ إلى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم . لو سُمِّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التنوين يدخل عوضاً عما حذف منه .

فإنَّما في النصب فلا يُجْرَى ؛ لأنَّه يتمُّ فيصير بمنزلة غيره تماماً لا عِلَّةَ فيه .
فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقَّه - إذا حرك آخره في الرفع ، والخفض - ألاَّ يُجْرِيه ،
ولكنَّه يقول : مررت بجوارى كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوته ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا^(١)

فإنَّما أجراه للضرورة مجرى ما لا عِلَّةَ فيه .

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره تماماً لا عِلَّةَ فيه ؛ كما قال :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَأَيْرُكَبَنٌ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٢)

ألا ترى أنَّه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

فيوما يُجَارِيْنَ الهوى غيرَ ماضٍ فيوما تُرى منهنَّ غُولٌ تغُولُ^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٨ على إجرائه موالى على الأصل للضرورة ، والقياس موال والبيت للفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق النحوى وكان يلحنه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة في قوله فليأتينك . وليدفعن . الكور : الرجل . وقادته العودان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في الفوز حتى يحلوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزجج للإبل المرتحلة الدافع لها وروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة والخيل مقدودة خلفها فكانها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم . وهذا على رواية : وليدفعن . أما على رواية : وليركن فليس فيها إلا رفع الجيش .

والبيت للناطقة الذبياني من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٨ ورغبة الآمل ج ٤ ص ٦٦ وسعيده في الجزء الثالث من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضى للضرورة .

وفي المنصف ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو على عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده .

فيوما يوافين الهوى ليس ماضياً . فهذا لا ضرورة فيه .

المعنى : يوافين الهوى منهن ، ولا أصبو ، ولا آتى ما لا يحل ، وفيوما يهجرون فيذهب لذة الصبا والهوى . والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيا .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ والأعلم .

وقال الكُمَيْت :

خَرِيعُ دَوَادِيٍّ فِي مَلْعَسِبٍ تَازَرُّ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك : من أَنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .

فأما قوله :

• سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا •

فإنه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ جَمْعُ سَمَاءٍ عَلَى فَعَائِلٍ ، وَالَّذِي يُعْرِفُ مِنْ جَمْعِهَا سَمَاوَاتٍ .

والثاني : أَنَّهُ إِذَا جَمَعَ سَمَاءٌ عَلَى فَعَائِلٍ فَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : سَمَايَا ، لِأَنَّ الْهَمْزَ يَعْضُ فِي الْجَمْعِ

بدلاً من الألف الزائدة في فَعَالٍ وترجع الواو التي هي همزة / ، فِي سَمَاءٍ ، لِأَنَّ سَمَاءً إِنَّمَا هُوَ قَعَالٌ ١٣٨

من سموت . فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً في غازٍ ، فتلقى

همزة ، وياءً ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردَّها للضرورة إلى سَمَائِيَا ثُمَّ فَتَحَ آخِرَهَا

وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أَنْ تَسْكُنَ ، فَإِذَا لَحِقَهَا التَّنْوِينُ حَذَفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،

فحركَ آخِرَهَا بِالْفَتْحِ ، كَمَا يَفْعَلُ بِالصَّحِيحِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ .

فهذه ثلاثة أوجه : جَمَعَهَا عَلَى فَعَائِلٍ ، وَتَرَكَهَا يَاءً ، وَمَنَعَهَا الصَّرْفَ .

وأما ما كان من هذا الباب كَأَوَّلٍ فِي بَابِهِ فَعِلَّتْهُ فِي الْهَمْزِ كَعَلَّةٍ أَوَّلٌ ، إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَ يَلْزَمُ

ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالتَّغْيِيرَ .

تَقُولُ فِي (فَعَلَّ) مِنْ حَيِّيتٍ : حَيًّا . وَكَذَلِكَ (فَعَلَّلَ) : اللفظان سواء .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على إخراج دأدي على الأصل والقياس دواد .

الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادي : الأراجيح مفرداً ودواة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أي لا تبالي لصغر

سها كيف تتصرف لالعة . والبيت للكيث وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٣٤ وتصريف المازني ج ٢ ص ٦٨ .

(٢) صدره : (له ما رأت عين البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء سَمَائِيَا على الأصل .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ والمنصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئاً .

والبيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهي في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي

الخرزاة ج ١ ص ١١٩ .

فَأَمَّا (فَعَّلَ) فَإِنَّكَ ثَقَّلْتَ الْعَيْنَ - وَهِيَ يَاءٌ - ؛ كَمَا ثَقَّلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فَانْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ ، فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ عَلَى مِثَالِ (فَعَّلَ) إِلَّا أَنْ تَصَوِّغَهُ مَعْرِفَةً ، فَتَنْقُلُهُ مِنْ (فَعَّلَ) . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (بَقِمَ) فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ . فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ / فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ $\frac{1}{139}$ عَلَى مِثَالٍ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَمْثَلٍ حَالًا مِنْ عَرَبِيٍّ لَوْ بَنَيْتَهُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (خَضَمَ) - لِلْعَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ ^(١) - فَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَنْقُولٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فِي الْأَسْمِ .

وَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَلَكِنْ لَمَّا ذُكِرَ وَصَفْنَا حَالَهُ . ثُمَّ نَعُودُ مِنَ الْقَوْلِ إِلَى الْبَابِ .

وَأَمَّا (فَعَّلَلُ) مِنْ حَيَّيْتُ فَإِنَّ الْعَيْنَ سَاكِنَةٌ ، وَاللَّامَانِ مُتَحَرِّكَانِ ، فَأُدْغِمْتَ الْعَيْنَ فِي اللَّامِ الْأُولَى ، وَأُبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ أَلِفًا .

فَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَّلَلُ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَّالٌ) ؛ كَمَا قُلْتَ فِي قَرَدَدٍ : قَرَادِدُ ^(٢) .

وَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَّلَ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَاعِلٌ) ؛ كَمَا تَقُولُ فِي سُلَمٍ : سَلَامٌ وَأَيُّهُمَا جَمَعْتَ يَلْزَمُهُ الْهَمْزُ . لَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِيهِ زَائِدًا ، وَلَكِنَّهُ لَلِاتِّقَاءِ حَرْفَيْنِ مَعْتَلَيْنِ ، الْأَلْفَ بَيْنَهُمَا كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي أَوَائِلِ .

فَتَقُولُ فِيهِمَا : حَيَايَا . وَكَانَ الْأَصْلُ حَيَائِي ، فَلَزِمَ مَا لَزِمَ مَطِيَّةً فِي قَوْلِكَ : مَطَايَا . وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : فَعَاعِلٌ مِنْ جِئْتُ / لَقُلْتَ : جَيَايَا ^(٣) .

وَكَانَ الْأَصْلُ جَيَائِيٌّ . فَكُنْتَ تَبْدِلُ الثَّانِيَةَ يَاءً ، كَمَا فَعَلْتَ فِي قَوْلِكَ : هَذَا جَاءٌ فَاعِلٌ ، ثُمَّ تَذْهَبُ إِلَى بَابِ مَطَايَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٧ « لَا يَصْرِفُونَ خَضَمَ وَهُوَ اسْمُ الْعَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ » وَانْظُرْ جُمُوحَ الْأَنْسَابِ ص ٢٠٨ -

٢٠٩ .

(٢) الْقَرَدَدُ : الْأَرْضُ الْعَلِيظَةُ .

(٣) الْأَصْلُ : جَيَائِي . تَقْلِبُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً لَتَوْسُطِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْيَاوَيْنِ ثُمَّ تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَائِي ثُمَّ تَقْلِبُ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً وَالْيَاءَ أَلِفًا فَيَصِيرُ جِيَاءًا فَتَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَايَا .

فإن قلت : (فَعَالِل) ، و(فَعَاعِل) من شويت واويت ، قلت : شوايا ، واوايا^(١) فتُظهر الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الباء في حييت ، وجيت^(٢) .

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَا .

فإن جمعت قلت : مَشَاوٍ ، وَمَحَايٍ . فلم تهمز ، لأنَّه لم يعرض ما يهمز من أجله ، وإنَّما وقع حرفا العلة الأصلَيان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فَعَالِل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا . وذلك قولك : مَشَاوِيٍّ وَمَلَاوِيٍّ ؛ لبعده حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسير هذا في باب طواويس^(٣) .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

نقول في (فَعَالِل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حَيَاوِيٍّ . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوِيٍّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَائِيٍّ فاعلم . وهو الذي يختاره سيبويه^(٤) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قبْلُ ، فيازمك التغيير من أجلها ، لأنَّك فيه مخير ، وإنَّما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِيٍّ ، وإلى أمية : أُمِيٍّ ، ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَائِيٍّ .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

(١) الأصل شواي قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفا فصار شواء ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جئت فخففت الهمزة فصارت ياء .

(٣) انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي والأصل رمائي ولكنك همزت كما همزت في راية ، وآية حين قالوا : رائئ وآئي فأجريته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية ومن قال : راوي فجعلها واوا قال : رماوي ومن قال : أمي وقال : آي قال رمائي فلم يغير وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رايي ، وآي . وتبدل الهمزة إن شئت :
وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندى . وسيبويه يختار الهمزة^(١) .

فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت : (فعاعيل) فلا يجوز إلا شواوى^(٢) فاعلم .

وذلك ؛ لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرق إليها من الياء التي هي أصل ، فلما
كانت ثابتة لم يجر أن يتعدى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب ، مما
يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وسأله عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول :
رائي ، وطائي ، وثائي ، وآي وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات
فهمزوها استثقالا وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما
كرهت ثم هي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمي قال : آي وراي بنير همزة ، لأن هذه لام
غير معتلة وهي أولى بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثاوي ، وآوي ،
وطاوي ، وراوي جاز لك كما قالوا : شواي فجعلوا الواو مكان الهمزة » .

(٢) فعاعيل من شوى شواوى تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خففت الياء
المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوى .

هَذَا بَابُ ذَوَاتِ الْيَاءِ الَّتِي عَيْنَاهَا وَلَا مَا تَهَايَاءَات

١
١٤٢

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وَحَيَّيت .

فما كان من هذا الباب فَإِنَّ موضع العين منه صحيح ؛ لِأَنَّ اللام معتلَّة ، فلا تَجْمَع على الحرف عِلَّتَان ، فيلزمه حذف بعد حذف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حَيَّيت ، وَيَحْيَا ؛ كما تقول : خَشَّيت ، وَيَخْشَى .

وكذلك إِنْ كان موضع العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدَّم ، وذلك نحو : شَوَّيت ، واوَّيت ، يَشْوِي ، وَيَلْوِي ، كما تقول : رميت ، ويرمي ولا تقلب الواو في شَوِي ألفاً ؛ كما قلبتها في قال^(١) ، ولكن يكون شَوَّيت بمنزلة رميت ، وَحَيَّيت ، بمنزلة خَشَّيت .

وتقول : هذا رجل شاو ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لِأَنَّ العين لاعِلَّةٌ فيها . ولا يلزم الخليل قلب هذا ، لِأَنَّهُ بمنزلة غير المعتلِّ .

وتقول في المفعول : مكان مَحْيِيٍّ فيه ، وَمَشْوِيٍّ فيه ؛ كما تقول : مرى فيه ، ومقضى فيه . تجربة على هذا .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تملان واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثنون ، وإلى الالتباس والاجفاف . . . » .

هَذَا بَاب

ملكاته عيته ولامه واوين

١
١٤٣

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام . وذلك قولف قوّة ، وحوّة^(١) ، وصوّة^(٢) ، وبكنّ قو ، والحو ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجر أن تبنيه على (فعل) . فتلتقى فيه واوان ، لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قووت أقوو ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطّرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فعلت ؛ لتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألفا في المستقبل . وذلك قولك : قوى يقوى ، وحوى يحوى . فإذا قلت كذلك صرّفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصريف ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياعين في حَيِّت / ، ونحوه ؟ . فلأن الواو مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا المحائل بينهما وذلك قولك - إن أزدت مثل احمار - احوأوى الفرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد إلى الخضرة .

(٢) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « فأنما يحى أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فأنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياء . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٩ .

وإنما ندلّ في هذا الموضع على الأصل ؛ لأنّه موضع جُمَل ، ونأتى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

اعلم أنّه لا يكون فعل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ^(١) .

وأما الياء فقد جاء منها لخفتها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا^(٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنّ باب سَلَس ، وقلقى أقلّ من باب ردّ . فلذلك كثر في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلّ فيما وصفت لك .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في اللواو كما جاءت العين واللام يامين وأن تكون فاء ولما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يديت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٥ .

وفي المخصص ج ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب العين - أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو علي هو من باب استحجر الطين وأشعر الجنين أي أنه لم يستعمل بغير الزيادة » .

وفي اللسان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هَذَا بَاب

ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل^(١)

لأنه لو كان فعلاً للزمه علة بعد علة . فرفض ذلك من الفعل ؛ لما يعتوره من العلل .
وذلك نحو : غاية ، وراية ، وثاية^(٢) .

فكان حق هذا أن يعتل منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك في باب حييت ،
فيكون (فَعْلَة) منه على مثال حَيَاة ، ولكنه إنما بُني أسما ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا
قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ولم يُسمهم كان يقول : هي فَعْلَة^(٣) في الأصل
وكان حقها أن تكون آية . ولكن لما التقت ياءان قلبوا إحداهما ألفا كراهية التضعيف .
وجاز ذلك ؛ لأنه اسم غير جارٍ على فعل .
وقول الخليل أحب إلينا .

ومما رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أول)^(٤) . وهو (أفعل) . يدلُّك على ذلك قولهم :
هو أول منه ، كقولك : هو أفضل منه ، وأفضل الناس ، وأن مؤنثه الأولى ؛ كما تقول :
الكبرى والصغرى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام : لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس . . . »

(٢) الثاية : حجارة تكون حول القم للراعي يشوي إليها . (المنصف ج ٣ ص ٧٢) .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هي آية ، وأي فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنها تكرر هان ، كما تكرر الواو . . . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو : وآاه وويح » .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وَمَا لَا يَكُونُ مِنْهُ فِعْلٌ (يَوْم) وَ (آءَة) ؛ لَمَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِعْتِلَالِ^(١)

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ ، وَالْعَيْنُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ فَإِنَّ الْعَيْنَ تُصَحِّحُ ،
وَلَا تَعْتَلُّ ، وَتُعَلِّ اللّامَ ، فَتَكُونُ الْعَيْنُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ؛ لِثَلَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْحَرْفِ عِلَّتَانِ
وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا فِي بَابِ حَيِّيتِ^(٢) . وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا هَاهُنَا لِمَجِيءِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا لَا يَكُونُ
فِعْلًا ، وَلَا اسْمًا مَأْخُوذًا مِنْ فِعْلٍ .

فَلَوْ بَنِيَتْ مِنْ حَيِّيتِ (فَعَلَّة) أَوْ مِنْ قَوِيَّتِ لَقُلْتُ : قَوَاةٌ .. وَحَيَاةٌ ؛ كَمَا يَقُولُ مِنْ رَمِيَتْ :
رَمَاةٌ . فَتَكُونُ الْيَاءُ [أَوْ الْوَاوُ] الَّتِي هِيَ عَيْنٌ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (شَاءَ) كَمَا تَرَى^(٣) فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا :

يَقُولُ قَوْمٌ : الْهَمْزَةُ مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ شَايَ كَمَا تَرَى ، فَأَعْلَتْ الْعَيْنُ
وَهِيَ وَاوٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : / سُويٌّ وَقُلِبَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ وَهِيَ بَعْدَ أَلْفٍ . فَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ
سَقَاءٍ وَغَزَاءٍ . فَيَقَالُ لَهُمْ : هَلَّا إِذَا أُعْلَتْ الْعَيْنُ صَحَّحَتْ اللَّامُ ، لِيَكُونَ كِبَابٌ غَايَةً ، وَآيَةً ؟
أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْلَوْا الْعَيْنَ صَحَّحُوا اللَّامَ ؛ لِثَلَا تَجْتَمِعُ عِلَّتَانِ ؛ فَقَالُوا : آيَ ، وَرَأَى جَمْعُ
رَايَةٍ ، قَالَ الْعَجَّاجُ :

(١) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٦ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ الْيَوْمِ فَقَالَ : كَأَنَّهُ مِنْ يَمْتُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْمِلُوا هَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةً أَنْ
يَجْمَعُوا بَيْنَ هَذَا الْمُعْتَلِّ ، وَيَاءٍ تَدْخُلُهَا الْفَسَةُ فِي يَفْعَلُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَجْتَمِعَ فِي يَفْعَلُ يَاءَانِ فِي إِحْدَاهُمَا ضَمَّةٌ مَعَ الْمُعْتَلِّ فَلَمَّا كَانُوا
يَسْتَحْمِلُونَ الْوَاوَ وَحْدَهَا فِي الْفِعْلِ رَفَضُوهَا فِي هَذَا لَمَّا يَلْزَمُهُمْ مِنَ الْاسْتِحْقَالِ فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ » .

(٢) أَنْظَرُ ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شَاءَ) فِيهَا شَذُوذٌ بِسَبَبِ اجْتِمَاعِ اِعْلَالَيْنِ فِيهَا : قَلْبُ الْعَيْنِ أَلْفًا ، وَقَلْبُ اللَّامِ هَمْزَةً وَيَرَى سِيَبَوِيهِ أَنَّهَا اسْمُ جَمْعٍ لَشَاةٍ
مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا ، كَرَجُلٍ ، وَنَفَرٍ ، لِأَنَّ لَامَ شَاةٍ هَاءٌ وَلَامُ شَاءٍ يَاءٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّصْغِيرِ شَوِيٌّ وَفِي النَّسَبِ شَاوِيٌّ ، وَيَرَى غَيْرُ
سِيَبَوِيهِ أَنَّ أَصْلَ « شَاءَ » (شَاةٌ) فَقُلِبَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً ، كَمَا قُلِبَتْ فِي مَاءٍ فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّصْغِيرِ : شَوِيٌّ
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفُ الْهَمْزَةِ ، كَمَا فِي نَبِيٍّ ، وَبَرِيَّةٍ وَهَذَا هُوَ نَصُّ سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٢٦ : « وَأَمَّا الشَّاءُ فَانَ الْعَرَبُ يَقُولُونَ فِيهِ
شَوِيٌّ ، وَفِي شَاةٍ شَوِيَّةٍ وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ شَاءَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءَاتِ ، أَوْ الْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ لَامَاتٍ وَشَاةٌ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوَاتِ الَّتِي
تَكُونُ عَيْنَاتٍ وَلَامَهَا هَاءٌ . . . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ هَذَا شَوِيٌّ وَإِنَّمَا ذَا كَامِرَاءَ وَنِسْوَةٍ . . . وَمِثْلُهُ رَجُلٌ ، وَنَفَرٌ » .

وَأَنْظَرُ الْمُنْصَفَ ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

وخطرت أيدي الكُماة ، وخطَرَ رأى إذا أوردته الطعنُ صدرٌ^(١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام ، وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعوا رَوَى قالوا :
رِواء فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .

ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف عِلْتان^(٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاء) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع واو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إلا شياه ، لأنّ الذاهب من شاة الهاء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم :
شُوَيْهة في التصغير .

وزعم أن الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شَوَى في معنى / الشاء وقصاد قولهم ما شرحت لك .
١
١٤٨

وأما غير هؤلاء فزعم أن (شاء) جمع شاة على اللفظ ؛ لأنّ شاة كانت في الأصل شاهة ،
على قولك شُوَيْهة ، والظاهر هاء التأنيث ، فكروا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاء فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أرقتُ ،
وهرقت ، وإيّاك ، وهِيّاك ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإنّما أصله الهاء ، وتصغيره مُوَيْه فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوى مخفف الهمزة كما تقول في النبي ، والبريّة ، ويفسر هذا في
باب الهمز مستقصي إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، « خطرت أيدي الكماة : أي
تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر راويات بهم الأعداء » .

واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤ .

وهو من أرجوزة للعجاج يملح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وانظر ديوانه ص ١٥ - ٢١ .

(٢) فصل القول في ذلك الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ٩٣ - ٩٤ .

بَابُ الْهَمْزِ

اعلم أن الهمزة حرف يتباعد مخرجها عن مخارج الحروف ، ولا يشرّكه في مخرجها شيء ، ولا يُدانيه إلا الهاء والألف . ولهما علتان نشرحهما إن شاء الله .

أما الألف فقد تقدّم / قولنا في أنّها لا تكون أصلاً ، وأنّها لا تكون إلا بدلاً أو زائدة . وإنما هي هاء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي .

والهاء خفيفة تقارب مخرج الألف ، والهمزة تحتها جميعاً . أعني الهمزة المحققة فلتباعدتها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنّها نبرة في الصلّ ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون ، ولا يجوز تحريكها في موضع البتّة .

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله . كذا حقّ كلّ همزة إذا لم تُرد التخفيف .

فإن أردت التخفيف نحووت بها نحو الألف ، لأنّها مفتوحة ، والفتحة من مخرج الألف^(١) . فقلت : قرا يا فتى .

والمخففة بوزنها مُحَقَّقة ، إلا أنّك خففت النبرة ؛ لأنّك نحووت بها نحو الألف ، ألا ترى أنّ قوله :

« أَن رَأَتْ رَجُلًا دَعَشَى أَضَرَّ بِهِ^(٢) »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « اعلم أن كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنّك تضعف الصوت ، ولا تسمه وتحقّ ، لأنك تقرّها من هذه الألف » .

(٢) تمامه : (ريب المنون ودهر مفسد خيل) . واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ على أن الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لأن بعد الهمزة نونا ساكنة فلو كانت همزة بين بين في حكم الساكنة لالتق ساكنان في الحشو ولا يكون ذلك في الشعر إلا في القوافي

في وزنها لو حَقَّقْتُ / فقلْتُ : أَنَّ . وتحقيقها إذا التقيا رديء جدًا ، ولكنني ذكرته ؛ $\frac{1}{100}$ لأُمثِّل لك .

فإن كانت قبلها فتحةٌ وهي مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو^(١) ؛ لأنَّ الضمة من الواو في محلِّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : لَوُم الرجل إذا حَقَّقْتُ . فإذا خَفَّفْتُ قلت : لَوُم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء^(٢) . وذلك يثس الرجل . والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققةً ، إِلَّا أَنَّ النبر بها أَقَلٌّ ؛ لأنَّك تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهي على ما وصفنا يُنحَى بها نَحَوَ الواو .

وكذلك المكسورة يُنحَى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأما المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة^(٣) ؛ لأنه لا يجوز أن يُنحَى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسور ، أو مضموم ، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إِلَّا مفتوحا . وذلك قولك في جمع مِثْرَةٍ^(٤) من مَأْرَت بين القوم : أَيْ أَرَّشْت بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفْتُ الهمزة قلت : مِيرَ ، تُخْلِصُهَا ياءً . ولا يكون تخفيفها إِلَّا على ما وصفت لك للعلة التي ذكرنا .

= أَنَّ : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصدت ، لأن رأيت رجلا هذه صفته .

ورأت بمعنى أبصرت . والأعشى هو الذي لا يبصر بالليل ، وجملة أضر به حالة أو صفة ثانية لرجلا . أنظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت للمفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فانك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِثْر : مِير وفي يريد أن يقرئك : يقرئك » .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) المِثْرَة بكسر الميم وسكون الهمزة ، الدحل والعداوة وفعله كنع .

وإن كان ما قبلها مضموماً وهي / مفتوحة جعلت واوا خالصة^(١) والعلّة فيها العلّة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك في جمع جُونة^(٢) : جُونٌ مهموز .

فإن خففت الهمزة أخلصتها واوا ، فقلت : جُون .

واعلم أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك في رأس ، وجُونة ، وذئب - إذا أردت التخفيف - : رأس ، وجُونة ، وذئب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخرج الهمزة إلّا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنّما تقلبها على ما قبلها . فتخلصها ياءً ، أو واوا ، أو ألفاً .

وكان الأَخفش يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنّه ليس في الكلام هـ أو قبلها كسرة ، فكان يقول في يستهزئون - إذا خففت الهمزة - : يستهزيون .

وأيضاً على هذا القول أحد من النحويّين^(٤) . وذلك : لأنّهم لم يجعلوها واوا خالصة ؛ إنّما هي همزة مخففة . فيقولون : يستهزيون . وقد تقدّم قولنا في هذا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا ، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك في التّودة : تودة ، وفي الجّون : جون ، وتقول غلام وييك إذا أردت غلام أبيك وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنّها مفتوحة فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة » .

(٢) الجّونة : الحلقة يجعل فيها الحلى . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت : رأس بأس وقرأت وإذا كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا وذلك قولك في الجّونة والبؤس والمؤمن : الجّونة والبؤس والمؤمن ، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واوا إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك الذئب والمثرة ذيب وميرة » .

في الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثّار : ما يكون لك عند من أصاب حيميلث من الثّرة ومن قال ثار فقد أخطأ » بما قصد تخطئة من جملة من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفي ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لننمن وشيكا في ديارهم • الله أكبر يا ثارات عبّانا

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فأنك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أختك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل » .

واعلم أنه ليس من كلامهم / أن تلتقي همزتان فتحققا جميعا ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة . $\frac{1}{152}$
فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين
الهمزتين . وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداها

فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة (١) .

أمّا ما كان في كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة ؛ للفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أوادم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى ، فقلبوا الهمزة ياء ، لأنها في موضع

اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت في فاعل من يقول : قائل .

فلما التقت الهمزتان في كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى (٢) منهما وعلى

ذلك قرأ / في قوله عز وجل (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) (٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن . $\frac{1}{153}$

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ) (٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ، لأن

ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن

البدل لا يازم إلا الثانية ؛ وذلك لأن الأولى يُلَفِّظُ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمتنع من

التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون إحداها ويستثقلون تحقيقها . . كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك (فقد جاء أشراطها) - (ويا زكريا إنا نبشرك) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء أشراطها ، ويا زكريا إنا . . وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويلتا ألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عرب » .

(٣) محمد عليه السلام : ١٨ .

(٤) هود : ٧٢ ، وفيها قراءات كثيرة سبعية أنظر اتخاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وغيث النفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقق في الهمزتين^(١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجريهما على الأصل ، وأخفف إن شئت - استخفافا ، وإلا فإن حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هذه خطائيء ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا .

واعلم أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلي حركتها / على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركاً بحركة الهمزة^(٢) .

وإنما وجب ذلك ؛ لأنك إذا خففت الهمزة جعلتها بين بين ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبدلها بين بين ، كما لا تبدل ساكناً . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحذف الهمزة ، ومن أخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف (الله الذي يخرج الخب في السموات)^(٣) وقوله (سل بني إسرائيل)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ « وأما الهمزتان فليس فيهما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقري أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قاله العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعض العرب وهو رديء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ، وكم أبك إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب ، والأم ، والإبل . . ومثله في قولك في المرأة : المرأة ، والكأ الكفة . . وقد قال الذين يخففون (ألا يسجلوا لله الذي يخرج الخب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حنفت الهمزة ههنا ، لأنك لم ترد أن تم وأردت إخفاء الصوت » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) النمل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنما كانت اسأل فلما خففت الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحركت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مرأة كما ترى فأراد التخفيف قال : مرة فهذا حكمها بعد كل حرف من غير حروف اللين .

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإن فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول في جئال : جيل . وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المد واللين .

وتقول في فوعل من سألت : سأل / فإن أردت التخفيف قلت : سول كما قلت في الياء . $\frac{1}{100}$

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة . أو قبل الياء كسرة . تقول في اتبعوا أمره : اتبعوا أمره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي أمره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم^(١) .

لا تبالى أمفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا لمد ، أو كانت واو قبلها ضمة على هذه الصفة لم يجر أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه^(٢) وذلك نحو : خطيئة ، ومقرؤة ، فإن تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة : خطيئة ، وفي مقرؤة : مقرؤة .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حوابة حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة وإنما هي كواو جلول ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فإنما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخفقون يقولون : اتبعوا أمره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي أمره صارت كياء يرى حيث انفصلت ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء وكانت مدة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياء أن كانت بعد ياء لا تحذف فتحرك هذه الواو ، والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ماهو من نفس الحرف من الياءات ، والواوات ، وكرهوا أن يعملوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات . . » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك أو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئا لا يجوز أن يتحرك أبدا ؛ لأنها للمد ، فهو بمنزلة الألف ، إلا أن الإدغام فيه جائز ، لأنه مما يدغم ، كما تقول : عدو ، ودلى ، ومغزو ، ومرمى . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال^(١) وهي تحتل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأن المدّة قد صارت خلفا من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . وأولا المد لكأن جمع الساكنين . ممتنعا في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتبعا أمره فخففت - : اتبعا أمره فتجعلها بين بين . وكذلك مضى إبراهيم ، وجزى أمه ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفا آخر .

وتقول في نبيء - إذا خففت الهمزة - : نبيء كما ترى . هكذا يجرى فيما لم تكن حروف ليئة أصلية ، أو كالأصلية .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب^(٢) :

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف ، لأنك لو حذفها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكر لك لتحولت حرفا غيرها ففكرها أن يبدلوا مكان الألف حرفا وينيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن ينيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فحففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . . »

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه : فمن قال النبأ قال : كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها نبيع . . ومن قال أنبياء قال : نبيء سوء كما قال في عيد حين قالوا : أعياد عبيد وذلك ، لأنهم ألزموا الياء ، وأما النبوة فلو حققتها لهمزت وذلك قولك : كان مسيلة نبوته نبئة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عندنا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البذل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلة وإنما هو من أنبأت . »

وقال أيضاً في ج ٢ ص ١٧٠ « وقالوا نبيء ، وبرية فالزمها أهل التحقيق البذل وليس كل نحوها يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل ردى . »

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

هز النبي قراءة سبعة لتافع في جميع القرآن . في أتحاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيين والنبين والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبأ . .

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية

ص ١٤٩ .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ يختار في النبي التخفيف . .

أما من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطيئة فإنه يقول : نُبَاءٌ ، فيردّها إلى أصلها ، لأنّها قد خرجت عن فَعِيل ، كما قال :

يا خاتِمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ مُدَى السَّبِيلِ هَذَا كَأَنَّهُ (١)

ومن قال : نبيّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عِيدٌ وَأَعْيَادٌ ، وكقولك : أَحَدٌ فِي وَحْدٍ فيقول أنبياءٌ ، كما يقول : تَقَى وَأَتَقِيَاءُ ، وَشَتَى وَأَشْقِيَاءُ ، وَغَنَى وَأَغْنِيَاءُ .

وكذلك جمع فَوَيْلٌ الذي على هذا الوزن .

وكذلك يقول / من أخذه من قولك : نَبَا يَنْبُو ، أَيْ مَرْتَفِعٌ بِاللَّهِ ، فهذا من حروف العلة ، $\frac{1}{107}$ فَحْتُهُ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ .

وإن خَفَفْتَ الهمزة من قولك : هُوَ يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ قُلْتُ : يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ ، تَحْرُكُ الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنّهما أصلا في الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنّه من أبي قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنّه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنَّان زيدا (٢) .

فتقول : (آذَاكُنَّا تُرَابًا) (٣) وتقول : (آأَنْتَ قُلْتُ لِلنَّاسِ) (٤)

(١) خاتم بفتح التاء وكسرها وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين) بفتح التاء اسم لآلة كالطابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا اتقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشيان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة » .

(٣) الرعد - ٥ ، والنمل : ٦٧ ، وقراءة إدخال الألف بين الهمزتين سبعة (غيث النفع ص ١٤٠) . الاتحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) المائة : ١١٦ - والقراءة أيضا سبعة . فيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذى الرمة :

فياظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آنت أم أم سليم^(١) ؟

وإنما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل في التصريف .

اعلم أن الهمزة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنه لا أصل لها ، وإنما أتت بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدم القول في هذا ، إلا الألف التي مع اللام فإنك تبدل منها مدة مع ألف الاستفهام ، لأنها مفتوحة ، فأرادوا ألا يلتبس الاستفهام بالخبر^(٢) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : آبن زيد أنت ؟ ، (آتخذناهم سخرى أم زغت عنهم الأبصار)^(٣) .

وَألف (أيم) التي للقسم ، و(أيمن) بمنزلة ألف^(٤) اللام : لأنها مفتوحة وهي ألف وصل . فالعلة واحدة .

وكل ما كان بعد هذا فما ذكرناه دال عليه .

فإذا التقت الهمزتان بما يوجب البناء نحر بنائك من جئت مثل (فعلل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك في الهمزتين إذا التقتا : من أنه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذي منه الحركة ، وأنهما لا يلتقيان في كلمة واحدة فيقرأ جميعا ، فتقول : جيأى على وزن جيئى^(٥) .

(١) الوعاء : موضع بين الثعلبية والخزعية ويقول ياقوت : أنها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالحاء غير المعجمة . النقا ، الكتيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الثعلبية والمرأة فاستفهم استفهام شك مبالغة في التشبيه . آنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آنت هي . أنظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذي الرمة واستشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة في ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) انظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) انظر ص ٨٥ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيأى وتقديرها جيئى كما ترى » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٨٨ « وتقول في فعلل من جئت وسوت جيئى وسوأى فتبدل الهمزة الثانية ياء ثم تقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع / بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل $\frac{1}{159}$ فَعَلْ وفَعَّال . وذلك قولك : رجل سَّال وقد سُئِلَ فلان . ولا تفعل مثل ذلك في مثل جعفر ، وقَمَطَر ؟ .

فالجواب في هذا قد قدّمنا بعضه ، ونردّه هاهنا ونتمّه .

إنما التمت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علّم أنّهما عينا . واولا ذلك لقليل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنت إذا قلت : قَمَطَر فاللام الأولى ساكنة ، فهلاّ وجب فيها وفي التي بعدها ما وجب في العينين ؟

قليل : من قبل أنّ اللام لا تازمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هذا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قَمَطَرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قَمَطَر) قلت : (قِرَأَى) فاعلم^(١) ، تصحّ الياء / ، لأنّه لا تلتقى $\frac{1}{160}$ همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟ .

فإنّما ذلك ، لأنّك إذا قلبتها إلى حروف اللين كنت كما جرى أصله من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كنت واحدة منهما رابعة فصاعدا . أصليّة كنت أو زائدة ، فإنّما هي بمنزلة ما أصماه ياءً ؛ ألا ترى أنّ أغزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قوانا في هذا^(٢) . ونعيد مسائل الهمز مع غيرها بما ذكرنا أصواه في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٥٢ « وتقول في مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى » .

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أنَّ قوماً من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزاً ، فجزون قرئت ،
واجترئت في معنى قرأت ، واجترأت .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ، ولا رسم له عند العرب .

ويُجزى هؤلاء حذف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقوون في جمع برىء الذي هو بُراءٌ على كريم وكرماء ، وبراءٌ على كريم وكرام .

ف هؤلاء الذين وصفنا يقوون / بُراءٌ فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برآء ، ويقوون : الهمزة
حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنَّ فيما أبقينا دليلاً على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شك السلاح .

وليس ذا من ذلك في شيء ، لأنَّه من قال : شك السلاح فإنَّما أدخل ألف فاعل ، وبعدها

الألف التي في الفعل المنقلبة وهي عين ، فتحذف ألف فاعل ، لانتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقوون في مضارع قرئت ؟

فقالوا : أقرأ^(١) - فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنَّ من قلب الهمزة فأخلصها

ياءً لزمه أن يقول : يقرى ، كما تقول : رميت أرمي ؛ لأنَّ فعل يفعل إنَّما يكون في حروف
الحلق .

واو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقاب الحروف المتقاربة

المخارج في غير الإدغام ؛ لأنها تنقلب في الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعل . فإن فعل / هذا
لغير علة فليفعل ذلك .

(١) في الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ « وحدَّثنا أبو علي قال : لقي أبو زيد سيويه فقال : سمعت العرب تقول :

قرئت وتوضيت فقال له سيويه : كيف تقول في أفعل منه قال : اقرأ : وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيويه : فقد تركت
مذهبك أي لو كان البدل قوياً لزم أن تقول أقرى كرميت أرمي . وفي خزائن الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو علي : فأما نحن
فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيويه ما لم يثبت في كتابه إلا حكايته أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه ، وهي :
أن محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لقي أبو زيد سيويه فقال أبو زيد لسيويه : إني سمعت من العرب من يقول :
قرئت ، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرأ ، وينبغي أن تقول : أقرى . . . »

ولكن إذا اضطرَّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخْلِصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مَنْ وَتِدَ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي^(١)
إِنَّمَا هُوَ مَنْ وَجَّات .

وقال الفرزدق :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَزَارَةً لَاهِنًاكَ الْمَرْتَعُ^(٢)
وقال حسان بن ثابت :

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ^(٣)

فهذا إنما جاز للاضطرار ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى سألت : سلّيت أسأل مثل خِفْتُ أخاف ، وهما يتساووان . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهَضَ ووَثِبَ . فإنَّما هذا على ذلك لا على القلب . واو كان / على القلب كان في غير سألَت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حقّ هذا .

١
١٦٣

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من همزة وأجىء للضرورة .

وجأت الوتد : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة في الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والغلو عند العرب يستعملان في السير أي وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزارة : منادى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزاري فهجاهم ودعا على قومه بأن لا يمنأوا النعمة بولايته . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة ، وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨ « وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغة مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره » والسهيل في الروض الأنف ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ رأى خالف فيه سيبويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

هَذَا بَاب

مَا كَانَتْ عَلَى مَا مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْهُ يَاءٌ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ اسماً فَإِنَّ يَاءَهُ تُقْلَبُ وَاوًا ؛ لِضَمِّهِ مَا قَبْلَهَا . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : الطُّوبَى ،
وَالْكُوسَى . أَخْرَجُوهُ بِالْزِيَادَةِ مِنْ بَابِ بَيْضٍ وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ كَانَتْ نَعْتًا أَبْدَلْتَ مِنَ الضَّمِّ كَسْرَةً ؛ لِتَثْبِيتِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فَعَلْتَ فِي بَيْضٍ ، لِيَفْصِلُوا بَيْنَ
الاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (قِسْمَةٌ ضَيْرَى)^(١) ، وَمِثْلُهُ حَيْكَى . يُقَالُ : هُوَ يَحْيِيكَ فِي
مِثْلِهِ ، إِذَا جَاءَ يَتَبَخَّرُ . وَيُقَالُ : حَاكَ الثُّوبَ ، وَالشَّعْرَ يَحْوِكُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا (فِعْلِي) ؟

قِيلَ لَهُ : الدَّائِلُ عَلَى أَنَّهُ (فِعْلِي) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الْيَاءِ أَنَّ (فِعْلِي) لَا تَكُونُ نَعْتًا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ
اسماً ؛ نَحْوُ مَعْرَى ، وَدِفْلَى^(٢) ، وَ(فِعْلِي) يَكُونُ نَعْتًا كَقَوْلِكَ : امْرَأَةٌ حُبْلَى ، وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مِنْ أَيْنَ زَعِمْتَ أَنَّ الطُّوبَى ، وَالْكُوسَى اسْمَانِ^(٣) ؟

فَمَنْ قَبْلَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا يَكْمُلُ نَعْتًا / إِلَّا بِقَوْلِكَ : مِنْ كَذَا . تَقُولُ : هَذَا أَفْضَلُ مِنْ
زَيْدٍ ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ (فَعْلٌ) لِلْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُورِ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، عَلَى لَفْظِ
وَاحِدٍ .

فَإِذَا قُلْتَ الْأَفْضَلُ وَالْفُضْلَى ، ثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ ؛ كَمَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُورِ . وَلِهَذَا
بَابُ يَفْرُدُ مُسْتَقْصَى فِيهِ مَسَائِلُهُ^(٤) .

(١) النجم : ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٧١ « هَذَا بَابُ مَا تَقْلَبُ فِيهِ الْيَاءُ وَوَاوًا وَذَلِكَ فِعْلٌ إِذَا كَانَتْ اسْمًا وَذَلِكَ الطُّوبَى ، وَالْكُوسَى ؛
لَأَنَّهَا لَا تَكُونُ وَصْفًا بَدِيرَ أَلْفٍ وَلَا مَ ؛ فَأَجْرِيَتْ بِجَرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ وَصْفًا وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ وَصْفًا بَدِيرَ أَلْفٍ وَلَا مَ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ
فِعْلٍ مِنْهَا يَعْنِي بَيْضَ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : امْرَأَةٌ حَيْكَى وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِعْلٌ صِفَةً وَمِثْلُ ذَلِكَ (قِسْمَةُ ضَيْرَى) فَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ
الْإِسْمِ ، وَالصِّفَةِ فِي هَذَا كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ فِعْلِ اسْمًا ، وَبَيْنَ فِعْلِ صِفَةٍ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ الَّتِي الْيَاءُ فِيهَا لَامٌ . . . » .

(٤) بَابُ مَسَائِلِ أَفْعَلٍ مُسْتَقْصَاةٌ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ .

فلما ذكرت لك جرت معجرت الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أضله أصبا وصفة .

فأما الاسم فنحو قولك : القَوْلَى ، والسُّودَى^(١) تأنيث قولك : هذا أسود منه ، وأقول منه ؛ لأن هذا إذا ردّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنما لزم الكسر في (فُعْل) كما كان من الياء ، ألا ترى أنك تقول في جمع أسود : سُود ، بخلاف الأَبْيَض وبَيْض . فكذاك تسلم الواو من هذا أصبا ، وصفة^(٢) .

(١) منع التعجب من الألوان والعيوب في الجزء الرابع ص ٤٩١ من الأصل كما سيأتي ويجوز أن يكون أسود منه من البرادة فلا يكون في كلامه تعارض .

(٢) أنظر الكامل ج ٣ ص ١٤٨ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى وَفَعْلَى

من ذوات / الواو ، والياء اللتين هما لآمان

١٦٥

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّ يَاءَهُ تُقْلِبُ وَاوًا إِذَا كَانَ اسْمًا ، وَتُتْرَكُ يَاءٌ عَلَى هَيْئَتِهَا إِذَا كَانَ نَعْتًا .

فَأَمَّا الْأَسْمُ فَالْفَتْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالرَّعْوَى ^(١) .

وَأَمَّا النَّعْتُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَدِيًّا ، وَرِيًّا ، وَطِيًّا .

وَأَوْ كَانَتْ (رِيًّا) اسْمًا لَكَانَتْ رَوًى . وَذَلِكَ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تُقْلِبُ اللَّامَ وَاوًا ، وَالْعَيْنَ وَاوًا ، لِأَنَّهَا مِنْ رَوَيْتَ . فَتَلْتَقِي الْوَاوَانِ فِيصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلٍ .

* * *

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَإِنَّكَ لَا تَغْيِرُهُ اسْمًا وَلَا صِفَةً .

تَقُولُ فِي الْأَسْمِ : دَعْوَى ، وَعَدْوَى .

وَالصِّفَةُ مِثْلُ شَهْوَى . وَإِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي هَاهُنَا عَلَى أَصْلِهَا ؛ كَمَا جَرَتْ الصِّفَةُ مِنَ الْيَاءِ عَلَى أَصْلِهَا .

وَأَمَّا الْأَسْمُ فَلَا تُقْلِبُ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ غَلِبَتْ الْوَاوُ عَلَى بَابِهِ ، فَإِذَا أُصِيبَتْ الْوَاوُ لَمْ تُغَيَّرْ ، لِأَنَّ الْيَاءَ تَنْقَلِبُ إِلَى الْوَاوِ ^(٢) .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ الدَّعْوَى الْمَشْهُورُ أَنَّ (دَعَا) وَآوَى اللَّامَ ، وَذَكَرَ الْقَامُوسُ أَنَّ دَعَيْتَ لَفَةً فِي دَعَوْتَ ، وَذَكَرَ اللِّسَانُ الْحَدِيثَ : « أَنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ » . وَأَرْجِحُ أَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى مُحَرَّكَةً فِي سَبِيحِهِ وَالْمَقْتَضِبُ عَنْ (الرَّعْوَى) لِأَنَّهُمَا ذَكَرَا دَعْوَى فِي الْوَاوِ اللَّامَ بَعْدَ هَذَا . وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازْنِي ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٨٤ « هَذَا بَابٌ مَا تَقْلِبُ فِيهِ الْيَاءُ وَآوًا لِيَفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَسْمِ . . . وَذَلِكَ فَعْلَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا أَبْدَلُوا مَكَانَهَا الْوَاوَ ؛ نَحْوَ الشَّرْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالدَّعْوَى . وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً تَرَكُوهَا عَلَى الْأَصْلِ ، نَحْوَ صَدِيًّا ، وَخَزِيًّا ، وَرِيًّا وَلَوْ كَانَتْ رِيًّا اسْمًا لَقُلْتُ : رَوًى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَبْدِلُ وَآوًا مَوْضِعَ اللَّامِ وَتَثْبِتُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ . =

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى / (فَعَلَى) فَإِنَّ وَاوَهُ تَنْقَلِبُ يَاءً إِذَا كَانَ اسْمًا ؛ كَقَوْلِكَ : الدُّنْيَا ، ^١/_{١٦٦} وَالْقُضْيَا .

وَالنَّعْتُ يَجْرِي عَلَى أَصْلِهِ ، يَاءً كَانَ أَوْ وَاوًا ؛ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِيهَا مَضَى مِنَ النُّعُوتِ .
وَذَوَاتُ الْيَاءِ لَا تَتَغَيَّرُ هَاهُنَا ؛ كَمَا أَنَّ ذَوَاتَ الْوَاوِ لَا تَتَغَيَّرُ فِي (فَعَلَى) . فَعَلَى هَذَا يَجْرِي
التَّصْرِيفُ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الْقُصُوصُ فَهَذَا تَمَّا نَذَكْرُهُ مَعَ قَوْلِهِمْ : الْخَوْنَةُ ، وَالْحَوَاكَةُ .

و : قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ بَنَاتُ الْبَيْتِ (٢)

وَحَيَوَةٌ ، وَضِيُونٌ (٣) . وَغَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا يَبْلُغُ بِهِ الْأَصْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

= وَأَمَّا فَعْلُ مِنَ الْوَاوِ فَعَلَى الْأَصْلِ : لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ صِفَةً لَمْ تَغْيِرْ كَمَا لَمْ تَغْيِرِ الْيَاءُ ، وَإِنْ كَانَتْ اسْمًا ثَبَتَتْ ، لِأَنَّهَا تَغْلِبُ عَلَى الْيَاءِ
فِيهَا هِيَ فِيهِ أَثْبَتَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَبَّوْهُ ، وَدَعَوَى . فَشَبَّوْهُ صِفَةٌ ، وَدَعَوَى اسْمٌ .
وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٨٤ « وَأَمَّا فَعْلُ مِنَ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا فَإِنَّ الْيَاءَ مَبْدَلُهُ مَكَانَ الْوَاوِ ؛ كَمَا أَبْدَلْتَ الْوَاوَ
مَكَانَ الْيَاءِ فِي فَعْلٍ فَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا فِي فَعْلٍ ، كَمَا دَخَلْتَ عَلَيْهَا الْوَاوَ فِي فَعْلٍ لِسُكُوفٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : الدُّنْيَا ، وَالْعَلِيَا ، وَالْقُصَايَا وَقَدْ
قَالُوا الْقُصُوصُ فَأَجْرُوهَا عَلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صِفَةً بِالْأَلْفِ وَالْلامِ فَإِذَا قُلْتَ : فَعْلُ مِنْ ذَا الْبَابِ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ إِذَا كَانَ
صِفَةً وَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى الْأَصْلِ إِذْ قَالُوا : الْقُصُوصُ فَأَجْرُوهَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ اسْمٌ . .

وَتَجْرِي فَعْلُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ اسْمًا ، وَصِفَةً ؛ كَمَا جَرَتْ الْوَاوُ فِي فَعْلٍ صِفَةً وَاسْمًا عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا فَعْلُ مِنْهُمَا فَعَلَى الْأَصْلِ صِفَةً وَاسْمًا . تَجْرِيهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْثَقُ مَا لَمْ تَتَبَيَّنْ تَغْيِيرُ أَحَدِهِمَا .

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ عَلَى فَكِّ الْإِدْغَامِ فِي الْبَيْتِ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْهُ الْأَعْلَمُ . وَفِي الْمُنْتَصَفِ ج ٣
ص ٣٤ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى الْحَيِّ وَرَوَى الْبَيْتَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ وَلَا ذَكَرَهُ الْمَازِي فِي ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وَرَوَى (الْبَيْتَ)
وَفِي اللِّسَانِ : بَنَاتُ الْبَيْتِ : عُرُوقٌ فِي الْقَلْبِ يَكُونُ مِنْهَا الرِّقَّةُ ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِيَّةٍ تَعَاتِبُ ابْنَهَا : مَالِكٌ لَا تَدْعِينِ عَلَيْهِ ؟ قَالَتْ : تَأْتِي نَهْ
ذَلِكَ بَنَاتُ الْبَيْتِ . . وَاَنْظُرْ الْخُرَازَنِي ج ٣ ص ٢٩٢ ، وَصَيِّحَةُ الْمَبْرَدِ ذَكَرَهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي .

(٣) الضِّيُونُ : السُّنُورُ الذِّكْرُ ، وَشُدُودُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : صَحَّةُ الْوَاوِ وَجِيثُهُ عَلَى فِعْلٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَهُوَ بِنَاءٌ يَخْتَصُّ بِهِ الصَّحِيحُ .

هذا باب

المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين

تقول : إذا بنيت (فُوعِلَ) من سرت : سُويرَ .

فإن قال قائل : هلا ادغمت الواو في الياء ؛ كما قلت في لِيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لأنها من اويت يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقيا والأوئى منهما ساكنة ، أن تقلب الواو إلى الياء ، وتدغم إحداهما في الأخرى ، فأما ما كان من هذا ياؤه / بعد واوه فنحو : لَوِيَّتَه ، وشَوِيَّتَه ، لِيَّة ، وشَيَّا إِنَّمَا كَانَا لَوِيَّة ، وشَوِيَّا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرِيٍّ) فاعلم إِنَّمَا هو مَرْمُؤِي ؛ لأنَّ اللام ياء وقبلها واو مفعول .

وأما ما كانت الياء منه قبل الواو : فنحو سَيِّد ، ومَيِّت^(١) ؛ لأنه في الأصل سَيُّود ، ومَيُّوت .

فإذا قال : فلم لم يكن في (سُويرَ) مثلُ هذا ؟

فالجواب في ذلك أنَّ واو (سُويرَ) مدَّة ، وما كان من هذه الحروف مدَّة فالإدغام فيه محال ، لأنه يخرج من المدَّة ؛ كما أنَّ إدغام الألف محال^(٢) . والردايل على أنَّ هذه الواو مدَّة أنَّها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « باب ما تقلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي تدانت مغارجها لكثرة استعمالهما إياهما وتمرهما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك في فيمل : سيد ، وصيب وإنما أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيمل وإن لم يكن فيمل في غير المعتل . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « سألت الخليل عن سوير ، وبويج ما منعهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمه حين قلت : فوعل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فيهما الواو وكذلك تفوعل نحو تبويج ، لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . . لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهززة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهي في سوير أجدر أن يدعوها ؛ لأن الواو تفارقها . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنها كانت سَائِرَ ، فلما بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت :
سَوِيرَ قالواو غير لازمة .

واو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قُولَ) ، فلم تدغم . والعلة في هذا ، العلة فيما قبله ؛
لأنها بدل من ألف قاوُل .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثم نعود إلى المسائل إن
شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحدهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء $\frac{1}{168}$

فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنك إذا التقي حرفان من
غير المعتل فإنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قوالك في وتَد :
(وَدَ) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَظْلِم) ، فتدغم الظاء في الطاء . وكذلك (ذهبَ طُلحة) تريد :
ذهبتَ طُلحة ، تقلب التاء طاءً .

ومثل ذلك (أَخَتُ) ، تريد : أخذت ، فتدغم الذال في التاء . (أَنفَتُ) تريد : أَنفَذْتُ ؟

قيل : الجواب في هذا : أنه إذا التقي الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع
من إدغام الأول فيه أدغم فيه .

وإن كان الأول أشدَّ تمكُّناً من الذي بعده ، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه ، لم يصلح
إلا قلب الثاني إلى الأول .

فمن ذلك حروف الصفيـر وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنها لا تدغم فيما جاورها من
الطاء ، والتاء ، والذال (١) .

ومجاورتهم إياها أنهنَّ من طَرَفِ اللسان ، وأصول / الثنايا العلى ، وحروف الصفيـر من طرف
اللسان ، وأطرافِ الثنايا ، ولهنَّ انسلال عند التقاء الثنايا ، لما فيهنَّ من الصفيـر ، وتجاورهنَّ $\frac{1}{169}$

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٠ هـ وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغمن في هذه التي أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف
الصفيـر ومن أُنْدَى في السمع هـ .

الظاء ، والذال ، والثاء^(١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إِلَّا أَنَّ هذه الحروف يلصق اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف النَّفْث وإذا تَفَقَّدَتْ ذلك وجدته .

ومعنى النَّفْث : النفخ الخفي .

فَالصَّاد وَأَخْتَاهَا لَمْ يَكُنْهُنَّ لَا يَدْغُمْنَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَؤُلَاءِ السَّتَّةِ ، وَتَدْغُمُ السَّتَّةُ فِيهِنَّ . وَنَذَكِرُ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا التَّقَى حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا مِنْ هَذِهِ السَّتَّةِ ، وَالْآخَرُ مِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ فَأَرَدَتْ الْإِدْغَامَ أَدْغَمْتَهُ

عَلَى لَفْظِ الْحَرْفِ مِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ^(٢) .

تَقُولُ فِي (مُفْتَعِلٍ) مِنْ صِيرَتْ - إِذَا أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ - : (مَصِيرٍ) ، وَفِي مُسْتَمِعٍ : (مُسْمِعٍ) ، وَفِي مَزْدَانٍ ، وَمَزْدَجِرٍ ؛ مَزَّانٍ ، وَمُزْجِرٍ .

فَكَذَلِكَ الْبَاءُ ، وَالْوَاوُ . وَيَجِبُ إِدْغَامُهَا عَلَى لَفْظِ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ مَوْضِعِ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ ^١/_{١٧} . وَأَيُّهَا / وَالْوَاوُ مَخْرَجُهَا مِنَ الشَّفَةِ ، وَلَا يَشْرُكُهَا فِي مَخْرَجِهَا إِلَّا الْبَاءُ ، وَالْمِيمُ فَأَمَّا الْمِيمُ فَتَخَالَفُهَا ؛ لِمَخَالَطَتِهَا الْخِيَاشِيمَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْغَنَةِ ؛ وَلِذَلِكَ تَسْمَعُهَا كَالنُّونِ .

وَالْبَاءُ لَازِمَةٌ لِمَوْضِعِهَا ، مُخَالَفَةً لِلْوَاوِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَهْوِي مِنَ الشَّفَةِ الْمَفْمُومَةِ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ اللَّيْنِ حَتَّى تَتَّصِلَ بِأَخْتِهَا : الْأَلْفِ ، وَالْيَاءِ .

وَلِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَيْهَا مَوَاضِعُ نَذَكْرُهَا فِي بَابِ الْإِدْغَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَوْضَعُ الْكَ مَا قَلْنَا مَبِينًا .

وَلَيْسَتْ الْوَاوُ كَالْفَاءِ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَخْلُصُ لِلشَّفَةِ ، إِنَّمَا مَخْرَجُهَا مِنَ الشَّفَةِ السُّفْلَى ، وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا^(٣) .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٥٠٤ « وَمَا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا مَخْرَجُ الظَّاءِ ، وَالدَّالِّ ، وَالثَّاءِ » .

(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٤١٩ « وَالظَّاءُ ، وَالثَّاءُ وَالدَّالُّ ، يَدْغُمْنَ كُلَّهُنَّ فِي الصَّادِ ، وَالزَّايِ ، وَالسِّينِ لِقَرَبِ الْمَخْرَجَيْنِ . . .

وَكَذَلِكَ الظَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، وَالدَّالُّ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا ، وَهُنَّ أَخَوَاتُ ، وَهُنَّ مِنْ حِيزٍ وَاحِدٍ .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٤٠٥ « وَمِنْ بَاطِنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى ، وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْعُلَى مَخْرَجُ الْفَاءِ » .

فلذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ؛ كما وصفت لك في واو (سُوِيرَ) ؛ لأنها منقلبة من ألف ساير .

وأما واو مَغْزَوْ ومَرْمِيّ ، فليست واحدة منهما منقلبة من شيء ، إنما هي واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلة لم تدغم وقبلها ضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : ظلموا واقداً فلا تدغم^(١) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلموا . وكذلك أُغْزِيَ يَاسِرًا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمة ما قبل الواو .

١
١٧١

ولو كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يجوز الإدغام في المثلين ، ولم يمكنك إلا ذلك .

تقول : رَمَوْا واقداً ، واخشي يَاسِرًا .

فإن قلت : فما بالك في اخشي واقداً ، ورَمَوْا يَاسِرًا لا تدغم ، والأول منهما ساكن وقد تقدّم الشرط في الواو والياء ؟
فإنما قلنا في المتصلين .

فأما المنفصلان فإيس ذلك حكمهما ؛ لأنك في المنفصلين - إذا تواربت الحروف - مخير .
وأما في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأن الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف لذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقداً ، واظلمى يَاسِرًا ، ويغزوا واقداً ، وهذا قاضي يَاسِرًا لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال ؛ كما قالوا : قد قروا حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قاول فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها . . . وإذا قلت وأنت تأمر : اخشي يَاسِرًا ، واخشوا واقداً أدغمت ، لأنها ليسا بحرفي مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك : احمد داود ، واذهب بنا . . . » .

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سُوِير) .

قد تقدّمنا في القول أَنَّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ، كما أَنَّ الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

وإنّما استحال الإدغام في الألف ؛ لأنّها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ولا يلتقي ساكنان .

وَبَعْدُ فَإِنَّ لَفْظَهَا وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا مَدًّا ، وَالْمَدُّ لَا / يَكُونُ مُدْغَمًا ، وَאו رَمَتْ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ لِنَقْلَتِهَا عَنْ لَفْظِهَا .

فتقول : قد قُوِّلَ زِيد ، وَبُيِّعَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ .

وكذلك رُؤِيا إذا خَفَّفَتِ الهمزة وَأَخْلَصَتْهَا واوا ؛ لِأَنَّ الهمزة الساكنة إذا خَفَّفَتِ انْقَابَتْ عَلَى حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا .

ولم يَجْزِ فِي هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ تَدْغِمَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَدَّةٌ . وَلِأَنَّ أَصْلَهَا غَيْرَ الْوَاوِ ، فَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ كَوَاوِ سُوِيرَ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : رُيًّا وَرِيَّةً (١) ، فَعَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ ، وَنَذَكِرُهُ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (افْعَوْعَلْ) من القول لقلت : اقْوَوِّل ، ومن البيع : ابْيَيْعَ وكان أصلها : ابْيَوِّيعَ ، فَادْغَمْتَ الْوَاوَ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم : كروية ، ورويا ، ونوى لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريا وريه فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل له كما قلت واو ليلة وأصلها لوية » .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل أغودن من البيع : أبيع والأصل أبويوع ولكنها قلبت للياء التي بعدها كما قلبت وأولية وأصلها لوية » .

ومن قلت أقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة في التي بعدها . « وانظر ص ٢٤٣ - ٢٤٤ من تصريف المازني أيضاً » .

وسأتي للمبرد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أبيويح ، واقوويل . ولا يجوز الإدغام ، لأنَّ الواو الوسطى مدَّة (١) .

فأما عَدُو ، ووَلِي ، فالإدغام لازم ؛ لأنَّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (أخمار) من الحَوَّة : احووت الفرس / ، وأخووى الرجل . وإنَّما أصل (أخمار) ^١
أخمارر ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكَّنت الراء الأخيرة تقول : أحماررت (٢) ،
ولم يحمارر زيد .

فعلى هذا تقول : أخوأت ، وأخوأتى زيد .

فإذا قلت : يخوأتى لم تدغم ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، والواو متحركة .

وإنَّما يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأول .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أخووى في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنَّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل أحميرار : أخوياء؟ وأصلها أخوياء ، فتدغم (٣) هلا تركبت الياء مدَّة ؟

فمن قبل أنَّ المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرفه .

فالملحقة في هذا الباب ، والزائدة لغير الإلحاق سواء في قول النحويين .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٥ « قال أبو عثمان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : أبيويح فلم تدغم ؛ لأن الواو مدَّة فهي بمنزلة الألف . »

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما أفعال من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احووت الشاة ، وحووت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والين بمنزلة واو غزوت من عورت . »
وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احووت فالصدر أخوياء ، لأن الياء تقبلها ؛ كما قبلت واو أيام . »
وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر أفعال من الحوة أخوياء تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم تقلب لها اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حوت الواو ياء . » قال أبو الفتح قوله تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الأعلى أنه يريد أنك تقلب الواو الوسطى في أخووى التي انقلبت عن الألف في احووت ياء . . . »

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أَفَعَلْتُ) من اليوم في قول من قال : أَجُودْتُ ، وَأَطِيبْتُ
لقلت : أَيَّمت^(١) ، وكان الأصل : أَيُّومت ، ولكن انقلبت الواو للياء التي قبلها ؛ كما
فعلت في سَيْد .

$\frac{1}{174}$

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، أو تكلمت بمضارعه قلت / في قول الخليل :
(أَوِومَ) ؛ لأنَّ الياء منقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة ، وإن كانت أصلية ؛ لأنَّها
منقلبة ؛ كما انقلبت واو سُويرَ من ألف سايرَ . فقد صارت نظيرها في الانقلاب .

وتقول في مؤيس فيمن خفف الهمة : مؤيس ، فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ ، وفي مِيَال وهو مِنْفَعَل
من وَّأَلت : مِيال ، فلا تجعلها كالواو في خطيئة إذا قال : خطيئة إذا خفف الهمة .

والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد فيقولون : أَيِّمَ ؛
لأنَّها أصلية ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنَّ المدَّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مِنْفَعَل) من وَّأَلت : مَوَل إذا خففوا الهمز . والأصل مِيَّئِل ، فطرحوا حركة الهمة
على الياء فلما تحرَّكت رجعت إلى أصلها ؛ لأنَّها من واو وَّأَلت ، كما رجعت ولو ميزان إلى
أصلها في قولك : موازين .

$\frac{1}{175}$

ويقول النحويون في مؤيس إذا خففوا الهمة : مُيس / ؛ لأنَّهم طرحوا حركتها على الواو ،
فسقطت الهمة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحرَّكت ؛ لأنه من يَمُست . فهذا قول النحويين .
وهو الصواب والقياس^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ هـ وسأله كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ،
وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ؛ كما قلبتها في أيام وكذلك تقلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فإذا قلت افعل
وفعل ويفعل قلت : أووم ، يووم ، ومؤوم . . . وفي أصل المقتضب : من النوم محرفا .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥ - ٣٨ والخصائص ج ٢ ص ١٦ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٨ هـ قال أبو عثمان : وما ينبغي أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعوا على
خلافه مفعل من يثت مؤيس إذ خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلتون حركة الهمة عليها فيجمعونها ياء حين تحرَّكت .
ومثل ذلك مفعل من والت مثل فإذا خففوا قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقيسون هذا أجمع . وينبغي أن يكون على مذهب
الخليل لا تلحق عليها الحركة وتكون الهمة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يوم =

ولو بنيت من القول (فَعَلَّ) أو من البيع لقلت : قَوْل ، وَبَيْع . فإن بنيت بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْل ، وَبَيْع ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَلْ) من أويت إذا أمرت : ائو يارجل ، والاثنيين : ايوياء ، وللجمع : ايؤوا ، وللنساء : ايوين ، كما تقول من عويت .

فالياء مبدلة من الهمزة ، ولا يلزمك الإدغام ؛ لأنَّ الألف ألف وصل ، فليس البديل لازماً للياء ؛ لأنَّ أصلها الهمز^(١) .

ولكنك لو قلت مثل (إوْزَة) من أويت لقلت : إيَّاة ، فاعلم .

وكان أصلها إئوأة ، فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ، كما ذكرت لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو ، فقلبتهما ها ؛ لأنَّ الياء ساكنة / ، ولم تجعلها مدًا ، لأنه اسم ، وقد تقدّم قولنا في هذا في باب عدو ، وولي ، ونحوه^(٢) .

١
١٧٦

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُؤِي ، لأنَّك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهمزة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعْلول) احتججت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعْلول فقلت : وُؤِي .

من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوقن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والملحق ، والزائد مجرى مجرى واحد هو خلاف مذهب الناس ، وانظر شرح ابن جني .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ « تقول إذا أمرت من (أوى) : أيو كما تقول اشو وللثنين : ايوياء : كما تقول : اشوياء ، وللجمع : ايؤوا ، كما تقول : اشؤوا وللنساء : ايوين كما تقول : أشوين » .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو في أيو وأيوياء ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلت كما قلت في سيد وميت فالجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من همزة أوى . أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها فهي غير لازمة » .

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ « قوله في مثال أوزة من أويت أياء وأصلها أنوية فأبدال الهمزة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أييه ، ثم إلى أياء . وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول إلى أنوأة ثم إلى أيوأة ثم أياء ففرقت العمل في هذا الوجه ، ولم تواله كما واليته في الوجه الأول . . . » .

وانظر شرح الشافية قرص ج ٣ ص ٩٣ ، ٢٩٩ وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١ .
وقلب الهمزة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

والأصل وُؤْيُوى ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التى بعدها ، وضممت الواو الأولى لمثال
فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (سُوَيْر) ،
ولكن الأسماء لا تنصرف . وقد مضى القول فى هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرَمِيْ إنما هو مَفْعُول من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوى
فأدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حيث لقلت : هذا مكان مَخِيْ فيه .

وكان الأصل : مَخِيْوى ، وكذلك مَشْوِيْ ، وكان / - الأصل مَشْوُوى ؛ لأن العين واو
بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التى هى لام الفعل .

واو قلت مثل (فَعَالِيل) من رميت لقلت : رَمَائِيْ^(١) فاعلم . لم تغير ؛ لتباعد الألف من
الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة فى الياء التى هى لام .

فأما مثل طويل ، وقويم ، وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرك الحرف الأول
من المعتلين . ونبيّن هذا بأكثر من هذا التبيين فى باب مسائل التصريف إن شاء الله .

(١) فى سيويه ج ٢ ص ٣٩٧ هـ وأما فعاليل من رميت فرمائي ، والأصل رمائي ، ولكنك هزت ، كما هزت فى راية ،
وآية حين قالوا : رائى ، وآى فأجرته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف . . ومن قال رلوى فجعلها وارا قال ومارى
ومن قال : أمي وقال : آي قال : رماي فلم يغير هـ .

هذا باب

تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيَّيت فقلت : حَيَّ يافتي فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيَّ فيه .

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخر (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / - $\frac{1}{178}$ المعتل ؛ نحو : رَدَّ ، وكرَّر .

وأما ترك الإدغام ؛ فلأنها الياء التي تعتل في يَحْيَى ، وَيُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنك تقول : هو يُحْيِي زيدا ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسرت لك من اتصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يغني عن إعادته^(١) .

ومن قال : حَيَّ يافتي قال للجميع : حَيُّوا مثل : رَدَّ ، وردُّوا ، لأنه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيَّ فبيّن قال : حَيُّوا للجماعة . وذلك ؛ لأن الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضي ، يافتي ، ولا هو قاضي .

وكان أصلها حَيُّوا على وزن علموا ، فسكنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / - بهما جميعا .

$\frac{1}{179}$

(١) في سيويه ج ص ٣٨٧ « ذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة » . وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأنفال ٤٢ والقراءتان سبعيتان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل في الإدغام :

عَيْسُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتُ بِيَنْضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَسْبَنَاهُمْ فَوَارَسَ كَهْمَسِ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا^(٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّي زيد ، ولن يُحْيِي أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنما تدخل للنصب . وإنما يلزم الإدغام بلزوم الحركة^(٣) . وكذلك قول الله عز وجل (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)^(٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فُعِلَ) من حَيَّيت على قول من بيَّن قلت : قد حَيَّ في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّ في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّ ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ للياء التي بعدها .

وكذلك كل ما كان من هذا ، اسماً كان أو فعلاً . تقول : قرْنُ أَلْوَى وقُرُونٌ لِي ، وإن شئت قلت : لِي ؛ والأصل الضم . وإنما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / - أفْعَل (فُعِل) ، إذا كان (أَفْعَل) نعتاً ؛ نحو أحمر وحُمْر ، ولكنَّ الكسر في هذا أكثر لخفته .

وكذلك ما كان على (فُعُول) ثَمَّا اعتلت لامه ، تقول : ثُدِي ، وعَصِي ، وإن شئت قلت : ثُدِي وعَصِي ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمُّ الأصل ؛ لأنَّ البناء (فُعُول) .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وصف قوماً يخرقون في أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحامة وتقريطها في التمهيد لبيضتها لأنها لاتتخذ عشها إلا من كسار الأعواد . وفي المثل . أخرج من حامة .

والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل

هو من الخوارج . الكامل ج ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبي حنيفة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهمس) .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وإذا قلت : يحيى أو مئى ثم أدركه النصب فقلت : رأيت معيياً ، ويريد أن يحييه لم تدغم

لأن الحركة غير لازمة ولكنك تخفى ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت ؛ كما بينت حيي والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) . . .

(٤) القيامة : ٤٠ .

فَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَلَا تَبْدُلُ كَسْرَةَ لَخْفَةِ الْفَتْحَةِ ؛ نَحْوُ : وَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ . وَكَذَلِكَ (لَبَّاءُ بِأَلْسِنَتِهِمْ) ^(١) .

فَإِذَا ثَنَيْتَ (أَفْعُوْعِلَ) مِنْ حَيِّتَ لَقَلْتَ فِي قَوْلٍ مِنْ لَمْ يَدْغَمَ : قَدْ أَحْيُوِيَّيَا فِي هَذَا ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ أَدْغَمَ : أَحْيُوِيَّيَا ^(٢) فِيهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ الْإِدْغَامُ ؟ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي أَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ يَقَعُ بَعْدَهُ السَّاكِنُ الْمَدْغَمُ ؛ لِأَنَّ الْمَدَّةَ عَوْضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَأَنَّكَ تَعْتَمِدُ عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمَدْغَمِ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ اعْتِمَادَةً وَاحِدَةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : دَابَّةٌ ، وَشَابٌّ ؛ وَتُمُوْدُ الثَّوْبُ ، وَهَذَا بِرِيْدَاوُدَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَنَحْنُ ذَاكِرُو مَا تَلَقَّيْ لَامَهُ ، وَعَيْنَهُ / - عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ عِلَلِهِ مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ ^١/_{١٨١} نَرْجِعُ إِلَى الْمَعْتَلِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

إِذَا قُلْتَ : (فَعِلَ) أَوْ (فَعَلَ) ثَمَّا عَيْنُهُ وَلَامُهُ سَوَاءٌ فَكَانَ الْحَرْفَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُكَ أَنْ تَسْكُنَ الْمُتَحَرِّكَ الْأَوَّلَ ، فَتَدْغِمُهُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ التَّبَايُنُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَدٌّ ، وَفَرٌّ ، وَعَضٌّ ، وَرَدُّوا ، وَفَرُّوا .

فَإِنْ سَكَنَ الثَّانِي ظَهَرَ التَّضْعِيفُ . وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ ، فَإِنْ أَسْكَنْتَهُ جَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ .

لِذَلِكَ تَقُولُ : رَدَّدْتُ ، وَفَرَّرْتُ ، وَتَقُولُ : لَمْ يَرُدُّدُنْ ، وَلَمْ يَفَرَّرُنْ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ نُونِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا ؛ لِمَا قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَكَذَلِكَ مَا قَبْلَ التَّاءِ إِذَا غَنَى بِهَا الْمُتَكَلِّمُ نَفْسَهُ ، أَوْ مُخَاطَبَهُ ^(٣) .

(١) النِّسَاءُ : ٤٦ .

(٢) بِالْأَصْلِ أَحْيَوَى وَالصَّوَابُ أَحْيَوِيَا بِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ .

(٣) فِي نَبِيِّهِ ج ٢ ص ١٦٠ « وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَغَيْرُهُمْ يَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلنِّسَاءِ : أَرَدَدْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّالَّ لَمْ تَسْكُنْ هُنَا لِأَمْرِ وَلَا نَهْيٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ قَبْلَ نُونِ النِّسَاءِ لَا يَسْكُنُ لِأَمْرِ وَلَا حَرْفٍ يَجْزِمُ إِلَّا تَرَى أَنَّ السَّكُونَ لَا زَمَ لَهُ فِي سَاءِ النَّصَبِ وَالرَّفْعِ . . . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَدَّدْتُ ، وَمَدَدْتُ لِأَنَّ الْحَرْفَ بَنَى عَلَى هَذِهِ التَّاءِ ، كَمَا بَنَى عَلَى النُّونِ وَصَارَ السَّكُونُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ نُونُ النِّسَاءِ . . . »

وتقول : رُدًّا لا غيرُ ، لأنَّ الثانية تتحرَّك .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخير إن شئت قلت :
أرددُ ، كما تقول : أقتل . وتقول : إغْضُضْ ، كما تقول : إذهب . وتقول : إفرِرْ ، كما
تقول : إضرِبْ . وهذا أجود الأقاويل (١) .

/ - وقد يجوز أن تقول : فِرَّ ، رُدَّ ، غَضَّ (٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين
على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا
وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُلْ) فأنت في تحريكه مخير : يجوز فيه الوجوه الثلاثة :
تقول : غُضُّ يا فتي ، وَغُضُّ ، وَغُضُّ .

أما الكسر فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين .

وأما الضم فلا يتباع . وأما الفتح فلأنه أخف الحركات ، لأنك إنما تحرك الآخر
لالتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفته ، وللايتباع . وجاز الكسر
لما ذكرت لك (٣) .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : للايتباع ، ولأنه أصل التقاء الساكنين .
وجاز الفتح لخفته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون
لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله ، لأنه لا يلتق ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجتر ، وإن تضار ،
أضار ، وأن تستمد استمد . »

وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما
لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه
إن كان مكسوراً فأكسره ، وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه ، وإن كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف
وصل حذفها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما احتيج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . »
انظر الكامل ج ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله
فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضموه ، وإن كان مكسوراً كسروه وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر يافئ ،
واطمئن ، واستعد ، واجتر ، واحمر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفا فهي أجدر أن تفتح . »

وإنما جاز في هذا ما لم يجر فيما قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما
سُكِّن للجزم ، وليس السكون لازماً له ؛ لأنك لو ثنيتته أو جمعتته أو أنثتته ، للزمته الحركة ؛
نحو : رُدَّا ، وردُّوا ، ورُدِّي .

وكذلك إن أدخلت فيه النون - الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكناً لا تصل إليه الحركة ،
فلما كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا في ذكره .

فإن لقيته ساكن بعده اختير فيه الكسر^(١) .

ولا أراه إذا حرّك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك :
رُدَّ الرجل ، وُغِضَّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما
كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فَغَضُّ الطَّرْفِ إِنْكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَغَبًا بلغت ولا كِلَابًا^(٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

ذُمُّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى والعيشَ بَعْدَ أَوَائِكَ الْإِيَامِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ « فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان
في الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك .
فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً . . . ومنهم من يفتح إذا التقى ،
ساكنان . . » .

(٢) استشهد سيبويه بالشر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعم . نمر بالتصغير : أبو قبيلة . يقال غَضَّ طرفه
وصوته . وغَضَّ من طرفه وصوته .

والبيت لحرير يهجو الراعي النميري من قصيدته في ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية
ص ١٦٣ - ١٦٧ والكامل ج ٤ ص ٥ .

(٣) ساقه الزمخشري شاهداً على أن أولئك يستعمل في العقلاء وغيرهم وروى الأتوام بدل الأيام . والبيت لحرير في هجاء
الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشاف ص ٢٨٤ ، والكامل ج ٤ ص ٥ .

١ / فَعَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ مَجْرَى هَذَا الْبَابِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَوِ الْمُضَاعَفَةِ ،
١٨٤
ثُمَّ ذَكَرْنَا ذَا . وَنَعُودُ إِلَى اسْتِقْصَاءِ مَا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

اعلم أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْأَفْعَالِ مَا تَكُونُ عَيْنُهُ يَاءً وَلامُهُ وَاوًا^(١) ، وَكُنْ تَكُونُ عَيْنُهُ وَاوًا ،
وَلَامُهُ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ : شَوَيْتَ ، وَآوَيْتَ ، وَطَوَيْتَ . وَيَلْحَقُ بِهِ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَلَامُهُ وَآوِينَ ،
لَأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى فَعِلْتَ ، فَيَصِيرُ لَامُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ ، نَحْوُ : حَوَيْتَ ، وَقَوَيْتَ^(٢) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (حَيَوَان) فِي الْأَسْمِ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ :
قَالَ الْخَلِيلُ : الْوَإِ مَثْقَلَةٌ مِنْ يَاءٍ ، لِأَنَّهُ أَسْمٌ ، فَخُرُوجُهُ عَنِ الْفِعْلِ كَخُرُوجِ آيَةٍ ، وَبَابُهَا .
وَقَالَ غَيْرُهُ : اشْتَقَّ هَذَا مِنَ الْوَإِ لَوْ كَانَ فَعْلًا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَصْلَحُ لَمَّا تَقَدَّمْنَا بِذِكْرِهِ .
وَنُظِيرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَبَيْتَ الْخِرَاجَ جَبَايَةً ، وَجَبَاوَةً ، وَابَيْسَ مِنْ جَبَاوَةٍ
فِعْلٌ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ فَاظَ الْمَيْتَ فَيْظًا وَفَوَظًا ، وَابَيْسَ مِنْ فَوَظٍ فِعْلٌ^(٣) .

وَلِذَلِكَ ظَهَرَ عَلَى الْأَصْلِ لِيَدُلَّ عَلَى أَصْلِهِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٠٤ « وَقَدْ يَطْرَحُونَ الشَّيْءَ وَغَيْرَهُ أَثْقَلَ مِنْهُ فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ وَهُوَ وَعُوتٌ وَحِيتٌ » .
وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٣٩٠ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَكُونُ وَآوًا وَاللَّامُ وَآوًا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي مِثْلِ وَعُوتٍ فِي
الْكَلَامِ كَرِهُوا ذَلِكَ ، كَمَا كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ وَآوًا وَاللَّامُ وَآوًا ثَانِيَةً » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٨٩ « بَابُ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْوَإِ اعْلَمْ أَنَّهُمَا لَا تَثْبِتَانِ كَمَا تَثْبِتُ الْيَاءَاتُ فِي الْفِعْلِ . . . فَإِنَّمَا
يَجِيءُ أَبَدًا عَلَى فَعِلْتَ عَلَى شَيْءٍ يَقْلِبُ الْوَإِ يَاءً وَلَا يَكُونُ فَعِلْتَ ، وَلَا فَعِلْتَ كَرَاهِيَةَ أَنْ تَثْبِتَ الْوَإِ وَآوًا . . . » انْظُرْ ص ١٤٩
نِ الْمَقْتَضِبِ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٩٤ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَيَوَانُ فَانْهَمُ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً وَلَمْ يَكُونُوا لِيُزْمَوْهَا
الْحَرَكَةُ هَهُنَا وَالْآخَرَى غَيْرَ مَعْتَلَةٍ مِنْ مَوَاضِعِهَا ، فَأَبْدَلُوا الْوَإِ لِيَخْتَلِفَ الْحُرَفَانِ ، كَمَا أَبْدَلُوهُمَا فِي رَحْوَى حَيْثُ كَرِهُوا الْيَاءَاتِ
فَصَارَتِ الْأُولَى عَلَى الْأَصْلِ » .

وَفِي تَصْرِيفِ الْمَازَنِ ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ « قَالَ أَبُو عِثَانَ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : حَيَوَانُ فَانْهَمُ جَاءَ عَلَى مَا لَا يَسْتَعْمَلُ . لَيْسَ
فِي الْكَلَامِ فَعْلٌ يَسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ عَيْنِهِ يَاءً وَلَامُهُ وَاوًا ، فَذَلِكَ لَمْ يَشْتَقُوا مِنْهُ فَعْلًا وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ حَيَوَةُ أَسْمٌ رَجُلٌ . . . وَكَانَ الْخَلِيلُ
يَقُولُ : حَيَوَانُ تَلَبَّسُوا فِيهِ الْيَاءُ وَآوًا ، لَثَلَا يَجْتَمِعُ يَاءَانِ اسْتِثْقَالًا لِلْحُرَفَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ يَاتِيَانِ . وَلَا أَرَى هَذَا شَيْئًا ، وَلَكِنْ
هَذَا كَقَوْلِهِمْ فَاظَ الْمَيْتَ يَفْطِظُ فَيْظًا وَفَوَظًا فَلَا يَشْتَقُونَ مِنْ فَوَظٍ فَعْلًا » . وَفِي الْمَنْصَفِ ج ٣ ص ٨٩ : « يَقَالُ فَاظَ الْمَيْتَ يَفْطِظُ
فَيْظًا ، وَيَفْطِظُ فَوَظًا : إِذَا خَرَجَتْ نَفْسُهُ » . وَقَالَ فِي الْخَصَائِصِ ج ١ ص ٣٩٢ : « لَمْ يَسْتَعْمَلُوا مِنْ فَوَظٍ فَعْلًا » وَانْظُرِ الْكَامِلَ
ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا في أنَّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداها طرفا ، ولا يقع في ^١
الكلام ما موضع فائه واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكره ما يتصل به إن شاء الله .
١٨٥

إذا بنيت من الغزو (فَعَلَّت) قلت : غَزَوَيْت . ولم يجر إلا ذلك ؛ لأنها في المضارع يُغْزَوِي
على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاّ تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنَّهم يذهبون (بِفَعَلَّت) من الواو إلى
(فَعِلَّت) في نحو قَوَيْت وحوَيْت ؛ أملاّ يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداها غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل
حَوَّ ، وبطن قَوَّ ، وقد قلنا في هذا ولكن رددناه لما بعده .

إذا بنيت (افْعَوْعَل) من قلت فإنَّ النحويين يقولون : اقْوُول^(١) فتجتمع ثلاث واوات ،
ولم تكن واحدة منهن طرفا ينتقل عليها الإعراب ، إلاّ أبا الحسن الأخفص ، فإنه كان يقول
في هذا المثال : (اقْوَيْل) : يقلب آخرهن ياء ، ويدغم فيها التي قبلها وعَلَّتْه في ذلك اجتماع
الواوات . ويقول : إنما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس / في الأصول ما هو هكذا .
١
١٨٦

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَغْزُو] . هذا المجتمع عليه ، تصحّ الواو التي هي
حرف الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغْزَى^(٢) . وذلك ؛ لأنّك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وليس بوجه ،
لأنّ الذي يقلب إنما يذهب إلى أنّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول في (مثال اغدودن) من بعت أبيي فتقلب
الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت أقول تكرّر العين وهي واو وتعمل واو افْعَوْعَل الزائدة بينهما وهي
ساكنة فتلغها في الواو التي بعدها . وكان أبو الحسن يقول أقويل فيقلب الواو الآخرة ياء ، ثم يقلب الواو التي تليها لأنها
ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبين قول الأخفش . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثم قالوا مغزو كما ترى ، وعتو فاعلم ، وقالوا : عتي ، ومغزى شبهوها حيث كان
قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرك ، فلم يعتد بما بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت دأو قلت : هذه أدل ، وإنما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنس وحقه قلنس^(١) ، ولكنك قلت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحركاً . على ذلك قل الراجز :
لا مهل إحتى تلحقي بعنيس أهل الرياط البيض والقلنسي^(٢)

وقال الآخر :

حتى تفضي عرقى الدلى^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقه عرقو .

فهيكذا حكم كل واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في غزا ، وكذلك رمى ؛ لأن حكم الواو في هذا الموضع كحكم الياء .

او رنمت (كروانا) فيمن قال : يا حار لقلت : يا كرا^(٤) ، أقبل .

وكان الأصل - يا كرو - لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً .

١
١٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الياء في مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في القلنسي .

عنس : قبيلة من اليمن . الرياط : جمع ربطة وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقتة فيقول : لا أرقن بك في السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الاقتصاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنس) وفي تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٣ ص ٧٠ . وخبر (لا) محذوف تقديره : لك . وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المخصص ج ٩ ص ١٦٥ « العرقوتان : الخشبان اللتان تمرضان على الدلو كالصليب . . قال الأصمعي : جمع العرقوة عرق . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بنير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كشمرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر » .
تفضي : تكسر ين لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراقى الدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠

(٤) صرح بأن الكرامرخم كروان في الجزء الرابع أيضاً ص ٢٦١ ونسب إليه ابن عقيل في شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزانة شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ؛ كما كان يلزمك في غَزَوَا أو لم تردّها إلى الواو .

فالنّدين قالوا : مَغَزَى إِنَّمَا شَبَّهوه بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيَّة^(١) ، وإِنَّمَا الوجه مَسْنُوَّة .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير^(٢) .

تقول في جمع عات : عُتَيَّ ، وفي غاز غُزَى . وإن كسرت أوّله على ما ذكرت لك قَبْلُ فقلت : غِزَى ؛ كما تقول : عِصَى ، فالكسر أكثر لخفّته . والأصل الضم ؛ لأنّه (فُعُول) .

وقول في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا في صَيِّم ما يستغنى عن إعادته^(٣) .

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واو ، وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنّها تنقلب همزة^(٤) . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سَقَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعباية^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا يسنوها المطر وهى أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضو فجاؤا به على الأصل والقياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تنتظرون في نحو كثيرة فشبهوها بعتو وهذا قليل . »

وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذى قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاء والنفاء والشقاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك قولك الشقاوة والادواة ، والإتاوة والنقاوة والنفاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحونة . . » وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٧ ، والكامل ج ١ ص ١٤٩

فأما من قال : عَظَاة ، وَعَبَاة ، فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّأْنِيثَ بَعْدَ أَنْ
فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَنَّثَهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ^(١) .

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : صَلَاة ، وَامْرَأَةٌ سَقَاة ، وَحَدَاة .

وَلَوْ بَنَيْتَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَرٍ لَقُلْتَ : سَقَايَةٌ ، وَحَدَاوَةٌ فَاعْلَمْ ، كَمَا تَقُولُ :
شَقَاوَةٌ ، وَنَهَايَةٌ .



وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ آخِرُهُ وَاوٍ وَإِيسَ بِمَنْتَهَى الْكَلِمَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ (فُعْلَةٌ) مِنْ غَزَوْتَ
إِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّذْكِيرِ قُلْتَ : غَزِيَّةٌ ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : هَذَا غَزِيٌّ فَاعْلَمْ .

وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ قُلْتَ : غَزَوَةٌ ، كَمَا قُلْتَ : تَرْقُوتَةٌ ،
وَقَلَنْسُوتَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَى الْهَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَذْكَرٌ يَقَعُ تَأْنِيثُهُ عَلَيْهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (يَغْزُو) لَقُلْتَ : هَذَا يَغْزِي^(٢) ؛ كَمَا تَرَى ؛ كَمَا قُلْتَ ، فِي
الْفِعْلِ : هُوَ يَذْلُو ذَاوَهُ ، وَأَنَا أَذْلُو ؛ لِأَنَّ / هَذَا الْمَثَلُ لِلْفِعْلِ .

١٨٩

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ذَلُو : هَذِهِ أَذْلٌ فَاعْلَمْ ، تَقْلِبُ الْوَاوَ [يَاءَ] لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
لَا يَكُونُ آخِرُ اسْمٍ مِنْهَا وَاوًا مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا ، وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ فِي مِثْلِ : عَنَفْوَانٌ ،
وَأَفْحْوَانٌ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ ثَانِيًا ، أَوْ ثَالِثًا ، أَوْ رَابِعًا بَعْدَ الْأَوَّلِ يَكُونُ ظَرْفًا .

وَلَوْ قُلْتَ (فُعْلَةٌ) مِنْ رَمَيْتَ عَلَى التَّأْنِيثِ لَقُلْتَ : رُمْيُوتَةٌ : تَقْلِبُ الْيَاءَ وَاوًا ؛ لِاتِّصْفَاءِ
مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٨٣ « وَسَأَلْتَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : صَلَاة ، وَعِبَاة ، وَعَظَاة فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءُوا بِالْوَاوِ عَلَى حِدِّ
قَوْلِهِمْ صَلَاة ، وَعَظَاء ، وَعِبَاء ، كَمَا قَالُوا : مَسْنِيَّة ، وَمَرْضِيَّة حَيْثُ جَاءَتَا عَلَى مَرْضَى ، وَمَسْنَى وَإِنَّمَا أَلْحَقْتَ الْهَاءَ آخِرًا حَرْفًا
يَعْرِى مِنْهَا وَيَلْزِمُهُ الْإِعْرَابُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ مَا الْهَاءُ فِيهِ عَلَى أَنْ لَا تَفَارِقَهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : صَلَاة وَعِبَاة فَانْهَ لَمْ يَجِءْ بِالْوَاوِ عَلَى الصَّلَاةِ
وَالْعِبَاءِ . . . » .

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي فِي ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

الْعَظَاةُ دَوِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزْغَةِ ، وَانْظُرْ حَيَاةَ الْخِيَوَانِ فِي ج ٢ ص ١٠١ ، وَالصَّلَاةُ : كُلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يَدْقُ عَلَيْهِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٦٠ « وَسَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى يَغْزُو فَقَالَ : رَأَيْتَ يَغْزِي قَبْلَ ، وَهَذَا يَغْزِي ، وَهَذَا يَغْزِي زَيْدٌ
قَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ يُونُسَ إِلَّا يَغْزِي وَثَبَاتُ الْوَاوِ خَطَأً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَاوٌ قَبْلَهَا حَرْفٌ مُضْمُومٌ وَإِنَّمَا هَذَا
بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ . » .

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُمِيَّة ، لأنها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا في أنَّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياءً أو واو ، استوى اللفظان على الياء ؛ لأنَّ الواو تنقلب رابعة فصاعداً إلى الياء لما ذكرنا من العلة ، وأعدنا ذلك لقولهم : مَنَرَوَان ، وفلان ينفض مَنَرَوِيهِ^(١) ، وإنما حقُّ هذا الياء ، لأنَّ الألف رابعة ، واكتنه جاء بالواو ؛ لأنه لا يُفرد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التأنيث مما لا مذكَّر له .

وعلى هذا لم يَجْزِ في (النهاية) ما جاز في (عَظَايَة) من قولك : عَظَاءة ؛ لأنَّك تقول في جميع هذا : العَظَاء . فهذا يُحْكَم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{190}$

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ « ويقال : فلان ينفض مَنَرَوِيهِ وهما ناحيتاه وإنما يوصف بالخلاء قال عنترة :

أَحْصَوِي تَنْفُضَ اسْتُكَ مَنَرَوِيهَا لِيَتَقَتَّلَنِي ! فهنا أنا ذا عُمَامِرا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في الثانية مَنَرِيان ، لأن ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهى : ملهيان وهو من لهوت ، وفي مغزى : مغزيان وهو غزوت » .

وقال سيويه ج ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا مَنَرَوَان إذ كانوا لا يفردون الواحد » .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيويه .

وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذاباب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورنخوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف المد .
واللين ، وغير ذلك

اعلم أَنَّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صُور^(١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدلّ عليها في الخطّ بالعلامات . فأمّا في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف . ويليهما في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفمّ كما يلي الحلق مخرج الخاء ، والغين^(٢) .

ثم أول مخارج الفمّ كما يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك - مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويليهما مخرج الجيم^(٣) .

١
١٩١

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٤ « فاصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً الهمزة والألف والهاء . . .
والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣ من الأصل .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج
العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفمّ الغين ، والحاء » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع
القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء » .

وبعارضها الضاد ومخرجها من الشِّدْق^(١) . فبعض الناس تجرى له في الأيمن ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرِّباعيات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف^(٢) . ونفسه في موضعه بمعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحرّكة^(٣) . ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأمّا النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون منك ، وعنك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة^(٤) .

فأمّا النون المتحرّكة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أنّ أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ؛ وليس في التداي كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما^(٥) ؛ على أنّها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثمّ من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والذال^(٦) .

ومن طرف اللسان وملتحى حروف الثنايا حروف الصفير . وهي حروف تنسلّ انسلا وهي السين ، والصاد ، والزاى^(٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الظاء ، والثاء ، والذال^(٨) .

(١) في سيويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد » .

(٢) في سيويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام » .

(٣) في سيويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » .

(٤) في سيويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الزاء » .

(٦) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء » .

(٧) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » .

(٨) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء^(١) .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم^(٢) ؛ إِلَّا أَنَّ الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخرجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسميها كالنون ؛ لأنَّ النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلَّا فَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ مَخْرَجٍ ؛ لَمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهي التي تسمى الرخوة .

ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة .

ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت ، وهي المهموسة .

ومنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها ، وهي المجهورة .

ومنها حروف تسمع في الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهي حروف القلقلّة ؛ وذلك لَأَنَّهَا ضَغِطَتْ مواضعها .

ومنها المطبقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكرنا جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وَأَمَّا الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفاً بعد ذكرنا : الهمزة بين بين ، فالألف الممالة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاي والضاد ، والنون ، الخفيفة ، فهي خمسة وثلاثون حرفاً^(٣) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا الملا مخرج الفاء » .

(٢) في سيبويه « وما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .

(٣) في سيبويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهن كثيرة يؤخذ بها وتمت من في قراءة القرآن والأشعار . وهي النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والضاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلفظ أهل الحجاز في قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع استقصائنا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فنبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والياء . وتعلم أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف الين الذي معه ، فلا يتسع النفس ، ولو رُمّت ذلك في المجهورة لوجدته ممعنا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذاك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكل ما وجدت فيه ما ذكرت لك والشديدة^(٢) : نحو الهمة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصي إن شاء الله .

وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة ، والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجرى

وتكون إثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحقة ولا كثيرة في لغة من ترنّى عربيته ولا تستحسن في تراءة القرآن ولا في الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والطاء التي كالتاء ، والباء التي كالفاء وهذه الحروف التي تممها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها الصحة والمثرون لاثنين إلا بالمشافهة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ، والعين ، والين ، والقاف ، والجيم ، والباء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .

وأما المهموسة فالهاء ، والحاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والياء ، والفاء ، فذلك عشرة أحرف .

فالمجهورة حرف أشيع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينتفى الاعتماد عليه ، ويجري الصوت . أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس . وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت ترددت الحرف مع جري النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ : « ومن الحروف الشديدة وهو الله ، منع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الحج ، ثم مدت صوتك لم يجر ذلك . »

وسبب الرخوة وهي الهاء ، والحاء ، والين ، والحاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والفاء وذلك إذا قلت : الطس ، وانفص وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت . »

فيها النفس ؛ لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين^(١) التي يستعين التَّكَلُّمُ عند
اللمنظة بها بصوت الحاء ، والتي يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها واتصالها / بما قد تقدّمنا في
ذكره من الحروف ، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، وكحروف المدّ
واللين التي يجرى فيها الصوت للينها .

فهذه كلّها رَسْمُها الشدّة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيح . فإنّما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من
التكرير .

واعلم أنّ من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها
نبرة تتبعه وهي حروف المُقْلَقَلَة . وإذا تفقّدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلّا أنّها دون القاف ؛ لأنّ حَصْرَ القاف أشدّ ، وإنّما تظهر هذه
النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت
بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقْلَقَلَة بعضها أشدّ حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف
والكاف .

وإنّما قلّمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول لنجرىها في مسائل الإدغام على - ما تقدّم
منّا فيه غير رادّين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(١) في مبيوه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى التريدي فيها لشبهها بالحاء » .

هذَاب

إدغام المشلايت

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتياده واحدة ، لأنَّ المخرج واحد ، ولا فصل . وذلك قولك : قطع ، وكسر . وكذلك محمد ، ومعبّد ، ولم يذهب بكر ، ولم يقم معك . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً . وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فعل) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام ، متحركاً / كان الأول أو ساكناً ، لأنَّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرك إذا كان الحرف الذي بعده متحركاً أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رفعة واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفّ ، وكان غير ناقض معنى ، ولا ما تبس بلفظ . هذا موضع جمل . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هَذَا بَاب

إِدْغَامُ الْمُثَلِّينَ فِي الْفَعْلِ وما اشتق منه ، وما يمتنع عن ذلك

اعلم أنَّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنَّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولا ما يعنى عن إعادته .

وكذلك الممزتان لا يجوز فيهما الإدغام^(١) في غير باب (فَعَل) و (فَعَّال) ، لما ذكرت لك .

فإن التقتا وهما لامان ، أو عين ولام كما لم نستثنه لم يجز فيهما الإدغام ، لأنَّه لا يجوز أن يَحْتَقَا جميعا . فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأنَّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في التفصيلين خاصة في قول أبي عمرو مخففة ، فلم يَلْتَقِ / الحرف ما يشبهه .

١٩٨

فأما من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الممزتين فإنه يدغم ، لأنَّهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأما ما يلتقي فيه حرفان الأول منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقَدَّرُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ ؛ نحو قولك : قُوَّة ، وِرْدَةٌ ، وَقَرَّ فاعلم .

وأما ما التقتا فيه والأولى متحركة والثانية كذلك كما هو فَعِلَ فنحو قولك : رَدَّ يَا فَي ، وقَرَّ فتقديره : (فَعَل) ، وأصله رَدَدَ ، وفرَرَ ، والكنك أدغمت ؛ لنقل الحرفين إذا فصلت بينهما^(٢) ، لأنَّ اللسان يزائل الحرف إلى موضع الحركة ، ثم يعود إليه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الممززة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال ؛ كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ؛ لأن الألف لا تدغم في الألف . . . »

(٢) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها : (فَعَلَ) . يبيِّن ذلك قولك : عَضَضْتُ ،
وشَمِمْتُ ، أَشَمَّ ، وَأَعَضَّ ، كما تقول في (فَعَلَ) رَدَدْتُ ، وفَرَرْتُ . أَرَدَّ ، وَأَفَرَّ .

وكذلك (فَعَلَ) : نحو : لبَّ الرجل من اللبِّ . ولم يأت من فَعُلَ غيره^(١) ؛ لثقل الضمة
مع التضعيف . وذلك / قولك : لَبِيتَ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفُهُ سَفَاهَةٌ وهو سَفِيهٌ .
وأَكْثَرُهُمْ يقول : لَبِيتَ تَلَبَّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مَرَضٌ يَمْرُضُ وهو مَرِيضٌ ، استثقالا
للضمة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيء من الأسماء فكان على مثال الفعل فحكمه حكم الفعل ؛ إلا ما
استثنيته لك .

تقول في (فَعَلَ) : رجل طَبَّ ، ورجل بَرَّ ؛ لأنَّه من بَرَرْتُ ، وطَبِيتَ^(٢) ، فإنَّما تقديره :
فَرِقْتُ فَأَنَا فَرِيقٌ .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أَرَدْتَ فَعَلَ^(٣) . وكذلك لو
بنيت منه شيئا على (فَعَلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ،
لأنهم قد يستقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لبيت تلب
كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعا فروا
منها » .

وانظر أفعال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨
والمُنَصِّف ج ١ ص ٢٤٠ والمُخَصَّص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ - وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة في حصر هذه
الأفعال في كتابي : المعنى ص ١٦٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فأما ما جاء على ثلاثة أخرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك
قولك في فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قنعت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب . . .
ويدلك على أن فعلا مدغم أنك لم تجد في الكلام مثل طب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفاً ،

ويحتمل أن يكون في الأصل خاوف وماول فحذفت العين فالوزن قال ، وفي مثل قولهم : رجل خاف ومال يتعين فيه القلب
المكانى قدمت اللام على العين خافو مالم ثم قلبت الواو ياء وأعل إعلال قاض فالوزن قال . انظر المعنى في تصريف الأفعال ص ٤٢ .

فأما الذي استثنيته فإنه ما كان من هذا على (فعل) فإنه صحيح .

وذلك نحو ذلك : جَلَل ، وشرر ، وضرر ، وكل ما كان مثله . وإنما صححوا هذه الأسماء ؛ لخفة الفتحة ، لأنها كانت تصح فيما لا يصح (فعلت) منه ، نحو : القود ، والصيد ، والخونة ، والحوكة^(١) .

فلما كانت فيما لا يكون (فعلت) منه إلا صحيحا لزم أن يصحح .

/ هذا قول الخليل ، وسيبويه ، وكل نحوي بصرى علمناه .

١
٢٠٠

فأما قولهم في الصدر : قص ، وقصص فليس قص مدغما من قوالك : قصص والكنهما لغتان^(٢) تغتوران الاسم كثيرا . فيكون على (فعل) ، و (فعل) وذلك قولهم : شعر ، وشعر ، ونهر ونهر ، وصخر وصخر .

وحدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال : رأيت أعرابيا بالموضع الذي ذكره زهير في قوله :

ثم استمروا ، وقالوا إن مشربكم ماء مشرق سلمى فيد أوركك^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « ألا ترى أنهم أجروا فعلا اسما من التضعيف على الأصل وألزموه ذلك إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع جزم كما لا يصح المضاعف وذلك ، نحو الحونة ، والحوكة ، والقود وذلك ، نحو شرر ومدد . . . » .

(٢) في الكامل ج ٥ ص ١٢٠ « يقال بعير وبعر ، وشعر وشعر ، وشع وشع . ويقال للصدر قص وقصص ، وكذلك نهر ونهر . » .

في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٠٥ قال أبو عثمان : أما قولهم : قصص وقص وهم يعنون للصدر فإنما هما إسمان أحدهما محرك العين والآخر مسكن العين فجاءوا بهما على أصولهما « وانظر تعليق أبي الفتح في المنصف .

(٣) حديث الأصمعي في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٠٩ وعلق عليه أبو الفتح بقوله : « يجوز أن تكون مسألة الأصمعي عن ذلك ليعلم أي موضع رك ؟ ويجوز أن يكون أيضاً أراد أن يعلم هل رك لغة في رك ان كان قد سمع ركاً قبل ذلك ، أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير أو لا . . . ؟ » .

فإن قيل ما تنكر أن تكون فيه لغتان فعل وفعل جميعاً دون أن يكون ذلك ضرورة ، قيل : لو كان رك لغة في رك مثل نشر من نشر لجاء في غير هذا الموضع كما جاء نشر ، ونشر جميعاً ، ولو جاء لما نحن على أبي عثمان ، هذا هو الأظهر من أمره وإن كان قد يخفى على بعض الناس كثير مما جاء فإن أبا عثمان قدوة وحجة . . . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وفي معجم البلدان : ركك : هو فك رك وهي محله من محال سلمى أحد جبلى طيء ، وقد جاء في شعر عبيد بن الأبرص

ديوانه ص ١٦ .

فقلت : أين رَكَكَ ؟ قال : هذا رَكَ فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفعل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) وذلك قولك فيما كان على مثال فَعَلَ : شَرَر ، وَدَرَر ، وَقَذَذ ، كما قلت في الواو : سُوْر .

وما كان منه على (فِعَلٍ) فكذلك تقول : قَدَد ، وَشَدَد ، وَسِرَر ، كما كنت تقول في الشاء والواو : ثَوْرَة ، وَبَيْع ، وَقَيْم ، وَعَوْدَة .

وكذلك (فُعُلٌ) تقول فيه حَضَضٌ وسَرَرٌ ، كما كنت تقول صُبِدٌ .

و :

سُوكُ الإِسْجَلِ^(٢)

ولو بنيت / - منه شيئا على مثال (فِجِلٍ) مثل إِبِلٍ لصحته ، وكنت تقول : رِدِد فاعلم ، $\frac{3}{201}$ لأنَّه إنما يعتل من هذا ما كان فِعْلا ، أو على مثاله .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلَّا مدغما ، إسما كان أو فِعْلا^(٣) .

وذلك قولك فيما كان فِعْلا إذا كان على (أَفْعَلٍ) من المضعف : أَمَدٌ ، وَأَعَدٌ ، وَأَجَدٌ في أمره .

فيد : نجد قريب من أجا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أى اجتمعتم كلستم فماروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعلى الأصل . فمن ذلك قولك في فعل درر ، وقذذ وكلل ، وشدد وفى فعل سرر ، وخزر ، وقذذ السهم ، وسدد ، وظلل ، وقلل وفى فعل سرر ، وحضض ، ومدد وبلة وشدد وسنن » قذذ السهم : جمع قذذ : وهى ديش السهم . المضعف : بضم العين وفتحها سفع أو دواء أو كحل . . . (٢) قطعة من بيت شعر :

أَغْرُ الشَّائِبَا أَحَمَّ اللَّشَاتِ تَمْنَحُهُ سُوْكُ الإِسْجَلِ .

وتقدم في ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ « واعلم أن كل شيء من الأسماء حارز ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاشتغال مثل ما في الفعل فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المسكن وذلك قولك : سَرَد ، وسَدَد ، ومَدَد ، ومَدَد ، . . . وكذلك ملق والأصل ملقق ، ومرد وأصله مردد ، وإن كان الذى قبل المسكن مشركاً تركته على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد . . . وأما ما يكون أفعل فتحرر الد ، وأشد وإثما الأصل أدد ، وأشدد ولكنهم ألغوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . . »

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل ألدّ ، ورجل أغرّ ، وهذا أبرّ من هذا ، وكان الأصل «أبرّر» فأسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لأنّ الذي قبله كان ساكنا ، فلما أسكنته حولت حركته ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وفوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فاعِل) فكذلك ؛ نحو قولك : عَادَ عبدُ الله زيدا ، وسارَه ، وماذٍ يا فتى ؛ ألا ترى أنّك إذا عنيت به نفسك ظهر التضعيف والوزن ، فقلت : عادت زيدا ، وماددتَه ؛
 ٢٠٢ — كما كنت تقول فيما كان على أفْعَل : أعددت / — ؛ وأصممت زيدا ، وأجررتَه رَسَنَه^(١) .

فأما ما كان من هذا على (فَعَل) فإنه لا تغيير فيه . وذلك قولك : ردّد عبد الله زيدا ، وبدّد معيظه . وذلك لأنّهم لو ألقوا الحركة على ما قبلها ، لم يخرجهم ذلك من إدغام واحد^(٢) وتضعيف آخر ، فلما كانت العلّة واحدة امتنع تحريك العين التي لم تقع في الكلام قطّ إلا ساكنة .

وإن أردت بناء (انفَعَل) أدغمت ، وكذلك (افتَعَل) ؛ نحو قولك : انقَدّ ، وارتدّ ، وما كان مثلهما .

وكلّ ما كان من هذه الأفعال فأسماؤها مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منقَدّ ، ومرتدّ . وكذلك رادّ ، ومادّ ، وموادّ ، ومغارّ .

فإن قال قائل : فهلا ألقوا على الألف حركة ما بعدها إذا سكّنوه ؟

قيل : ؛ لأنّ الألف مدّة^(٣) ، فما فيها عوض من الحركة على ما تقدّم به قوانا من احتمالها ،

(١) أجزرت فلاناً رسنه : تركته وشأنه .

(٢) في شرح العزى للسعد ص ٢٢ ؛ ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في التثنية ، وتمدد يتمدد في الضمير وذلك ، لأن العين وهو الذي يلغم فيه متحرك أبداً للإدغام حرف آخر فيه فهو لا يلغم في حرف آخر لامتناع إسكانه . وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ ؛ وإن كان قبل المسكنة ألف لم تغير الأنف ، واحتلت ذلك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجادة فصارت بمنزلة متحرك .

واحتمال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من المدّة ، وفيما بعدها من الاعتماد . ولو أَلْقَيْتَ عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأنّ الألف متى تحرّكت صارت همزة .

١
٢٠٣

وتقول فيما كان من هذا على (استفعل) : استردّ ، واستعدّ ، ومستعدّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلّا أن يكون ملحقاً . وذلك نحو : مُدَقٌّ^(١) .

فأما مثل (معدّ) فليس بمسكّن من شيء ، وإنما هو فعّل في الأصل . ويدلّك على أن الميم أصل قولهم : تمعددوا .

وفي وزن معدّ هَبَيّ ، وهَبِيّة ، والشربة^(٢) .

واو كان (فعلّل) لم يعجز فيه الإدغام ؛ لأنّه ملحق بجعفر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قرّدد^(٣) ، ومهدد^(٤) ، ونحوهما .

ففعّل من فعلّل بمنزلة جُبِنَ^(٥) من قُعُدَ ، إنّما جُبِنَ فُعِّلَ ، واو كان فُعِّلًا لم يدغم ؛ لأنّه ملحق بجُلِّجِلٍ .

وكذلك (طيرّ) ، إنّما هو فِعِّلَ في الأصل ؛ لأنّه لو كان فِعِّلَ لم يدغم ؛ نحو قولك : رمِدَ ، لأنّه ملحق بِخِمَخِمٍ^(٦) .

(١) المدق : آلة الدق مما جاء اسم آلة مخالفا للقياس . شرح الشافية ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٥ « ويكون على فتل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والهي وهو صفة » . وقال في ص

٢٤٤ « ومعد مثله للتعدد ، لقلة تمفعّل » ؛ كذلك قال المازني ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن معدا على وزن مفعّل فالميم زائدة انظر شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ والجاربردى ص ٢٠٢

والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ - ٣١ .

الشربة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الهوى : الصبي الصغير .

(٣) القردد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهدد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعشى في قصيدته :

ألم تغتمض عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا .

(٥) في اللسان : الجبن ، والجبن الذي يؤكل وتجنّ اللبن صار كالجبن .

(٦) رماد رمدد : كثير . والخمخم كسمم : الضرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أمثلة الإلحاق كثيرة مثورة في كتب الصرف ، وقد تيسر لي بعون الله أن أجمل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف

غموضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدغم ؛ نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ ؛ لأنه ملحق
بدحرج . وكذلك اقْعَنْسَسَ ؛ لأنه ملحق / - بقولك : اخرَنْجَمَ .
٢٠٤

فالملحق يبلغ به الذى هو ملحق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العدة .

= (أ) كل كلمة (إسماً كانت أم فعلاً) فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان
المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لا تكون للإلحاق
إلا آخراً) .

فنحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقا بدحرج وإن ساوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ،
لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معنى كذلك نحو مفعل مصدراً ، أو زماناً ، أو مكاناً ومبرد ليس ملحقا بدرهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فهما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة
الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقْعَنْسَسَ ملحق باخرَنْجَمَ ، وهلول ملحق بعصفور ، ورديد ملحق بقنديل . .

وفك الإدغام ولحاق التاء والتنوين للألف المقصورة والممدودة دليل الإلحاق ، وعلى ذلك فمثل ، وجبن ، وفلتر ، وطمر ليس
ملحقا ببرثن وزبرج ، لعدم فك الأدغام . وانظر المعنى فى تصريف الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذَابَاب الإِدْغَامُ فِي الْمَثَلِينَ فِي الْإِنْفَصَالِ

إِعلم أَنَّهُ إِذَا التَّقَى حَرْفَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَقَبْلَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ ، فَإِنَّ الْإِدْغَامَ وَتَرْكَهُ جَائِزَانِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ أَسَكَنْتَ الْأَوَّلَ . وَإِنَّمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا ؛ لِتَرْفَعُ لِسَانَكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً . كُلَّمَا كَثُرَتِ الْحَرَكَاتُ فِي الْكَلِمَتَيْنِ أَزْدَادَ الْإِدْغَامِ حَسَنًا^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : جَعَلْتُكَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : جَعَلَ لَكَ . وَإِنَّمَا كَانَ تَرْكُ الْإِدْغَامِ جَائِزًا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ ، وَلَمْ يَجْزَ فِيمَا سَوَاهُمَا مِمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ لَا تَلْزَمُ الْأَوَّلَى .

وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْمُتَّصِلَيْنِ لِلزُّومِ الْحَرْفَيْنِ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : قَدِ مُحَمَّدٌ ، وَقَدِيمٌ / مُحَمَّدٌ $\frac{1}{200}$ وَ (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَنِّبُ لِلدِّينِ)^(٢) هَذَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٤٠٧ : « فَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ الَّتَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ أَنْ تَتَوَالَى خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَةٍ بَيْنَهُمَا فَصَاعِدًا . . . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيمَا ذَكَرْتَ لَكَ أَحْسَنُ أَنَّهُ لَا تَتَوَالَى فِي تَأْلِيفِ الشُّعْرِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَةٍ وَذَلِكَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَعَلَ لَكَ ، وَفَعَلَ لِيَدِي ، وَالْبَيَانُ فِي كُلِّ هَذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ حِجَازِيٌّ . »

(٢) الْمَاعُونُ : ١ .

هذَاب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلق . أمّا الحمزة ، والألف فقد قلنا فيهما .

وأمّا الهاء فتدغم في الهاء^(١) ، نحو قولك : اجْبَحْمِيدًا [تريد : اجبه حميدًا]^(٢) ؛ لأنّهما متقاربتان ، وليس بينهما إلا أنّ الهاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ؛ وهما مهموستان رخوتان .

ولا تدغم الهاء في الهاء^(٣) ؛ لأنّ الهاء أقرب إلى اللسان ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلّتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت ، ليكون الإدغام فيما قرب من الفم . وذلك قولك : أَصْلِحْ حَيْثَمَا تريد : أَصْلِحْ حَيْثَمَا . فأما أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأما ترك إدغامها في الهاء ؛ فلقرب العين من الفم .

وأما ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إيّاها في المهمس / والرخاوة .

٢٠٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الهاء كقولك : أجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربي حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين ، والمهمس » .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ولا تلغم الهاء في الهاء ، كالم تلغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك امسح هلالا فلا تلغم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ - ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا البيان أحسن فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الحاء في الهاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يلغم في الذي قبله . . . ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في المهمس ، والرخاوة . . . » .

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فإن قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : محم تريد : معهم وهي كثيرة في كلام بني نعيم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاء]^(١) جاز . تقول : أضليحاً مرا تريد : أضليح عامراً .

وكذلك : اذفحاتيما . تريد : ادفع حاتما . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ؛ لأنَّ حقَّ الإدغام أن يدغم الأوّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحاق مخرج الغين والحاء^(٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها جيّد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنه مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لأنَّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ،^١/_{٢٠٧} وليس حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أخرى أن يدغم فيما كان معه في الحلق ، وهو متصل بحروف الفم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

تقول : اذهفني ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضرب فرجاً تريد : اضرب فرجاً ، لقرب الفاء من حروف الفم .

فكذلك تقول : امدغالياً . تريد : امدح غالباً ، وامدخلفاً . تريد : امدح خلفاً .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ « الغين مع الحاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدغلف كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والحاء مع الغين البيان أحسن ، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الحاء في الخمس والرخاوة فشبهت بالحاء مع الغين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى الخارج من خارج الحلق إلى اللسان . . . وذلك قولك في أسلخ غنمك : أسلخنك ويدلك على حسن البيان . . »

وكذلك العين نحو اسْمَخَلَفَا . تريد : اسمعْ خَلَفَا ، واسْمَغَالِبَا ، تريد : اسمعْ غَالِبَا .
وسبويه يَأْبَى هذا التراخي بينهما ، وأنَّ الغين والخاء أقرب إلى الفم في المخرج منهما إليه

وأما ما لا اختلاف فيه فإنَّك تدغم الغين في الخاء ؛ لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس
بينهما إلاَّ الهمس والجهر ، فتقول في قولك : اصْبَغْ خَلَفَا : اصْبِخْ خَلَفَا ، وهو أحسن من البيان .
وكذلك / اذْمَخَلَدَا تريد : اذْمَغْ خَالِدَا ، والبيان جائز حسن .

$\frac{1}{208}$

وتدغم الخاء في الغين فنقول : اسْلَغْنَمَكَ . تريد : اسْلَخْ غَنَمَكَ . والبيان أحسن ؛ لأنَّ
الغين مجهورة ، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .
ويحتجُّ سيبويه بأنَّه قد يجوز لك أن تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم .
وذلك قولك : مُنْغَل ، وَمُنْخُل^(١) ؛ لأنَّهما وإن قربتا من الفم فأصلهما الحلق .

ثم نذكر حروف الفم . وهي حَيْرٌ على حدة .

تدغم القاف في الكاف^(٢) . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك
قولك : الحَكْلَدَة ، تريد : الحقْ كِلْدَة . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لأنَّ
الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهي مهموسة . والبيان حسن .
وتدغم الكاف فيها^(٣) . والبيان أحسن ؛ لأنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك
انهَقَطْنَا ؛ تريد : انهكْ قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل : ما ينخل به ولا نظير له إلا في قولهم : منصل ، ومنصل وهذا أحد ما جاء من
الأدوات على مفعل بالضم . وأما قولهم فيه منغل فعل البذل للمصارعة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كِلْدَة الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت
لقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قَطْنَا . والبيان أحسن ، والإدغام حسن . وإنما كان البيان
أحسن ، لأن مخرجهما أقرب مخرج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين ، كما شبه أقرب مخرج الحلق إلى اللسان بمخرج
اللسان » .

/ ثم تذكر الشين ، وأختيها : الجيم ، والياء .

اعلم أنَّ الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنَّها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام^(١) لعل . منها :

أنَّ الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء : لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنة ، وفي الياء والواو الشبه بها ، فيجب أن تمتنعا كما امتداعها .

وبعد هذا ، فإنَّ حروف المد واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنَّك تقول :
عَمُّرو ، وبَكْر وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

واو وقعت واو أو ياء بعذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح .
فهذه علل لازمة .

ومنها أنَّ في الياء والواو مدَّاوليناً ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت /
الواو في الباء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المد واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنَّها لا يمدُّ صوت إلَّا بها ، والإعراب منها ،
وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت
تغزو القوم ، وترى الغلام .

واو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضرب الغلام ، وقل الحق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف »

ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما ليناً ومدافق
تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ؛ لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى
ما ليس فيه مد ولا لين

ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في انقوائى لم يجز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لئلا يدخل في حروف المد ما ليس بمد ، فالياء بائنة منهما للمد واللين الذي فيها . فهي منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنها والواو بمنزلة ما تدانت مخرجيه وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المد ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الألف ، أو من بعضهن . وبعضهن حركاتهن .

فحروف المد حيزٌ على حدة ؛ ألا ترى أنك تذكرهن في مواضع الحركات ، فيدُلُّن من الإعراب - على / ما تدلُّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان . وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

ويبدل بعضهن من بعض ، وليس هكذا شيءٌ من الحروف .

تقول : ميزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مؤبر ، وموقن . فتقلب الياء واوا . ورمي وغزا ، إنما هي واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين^(١) وذلك قولك : أخر شبثا . تريد : أخرج شبثا . والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم^(٢) البتة ؛ لأن الشين من حروف التفشى ، فلها استطالة من مخرجها ، حتى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبخس الحروف ولا ينقصها .

أفرش جبلة . تظهر وتخفى ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرك ؛ إلا أنه خفض صوت .

وإنما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متعقفا ، إنما هو كالاختلاس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والجيم مع الشين كقولك : أبعج شبثا ، الإدغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشى ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم ، كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . . وذلك أخرج شبثا » .

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن^١ ،
ولا يدغم في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ؛ لانحرافها^(١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما^(٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها^(٣) .

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما^(٤) ؛ لأن فيها تكرارا .
فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والياء والدال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العنبر ، ومن بدا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة .
وأما الادغام في الميم فنحو قولهم : اصحطرا تريد : اصعب مطرا .
وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الراء . وإنما أصل الادغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للراء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الراء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا .
والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الراء فقويت على ذلك لكثرة الادغام في حروف الفم وذلك قولك :
إدغني ذلك فقلت الباء فاء ، كما قلت الباء ميما في قولك اصحطرا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل رجبة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا وقاربتهما في طرف اللسان وهما في الشدة وجري الصوت سواء وليس بين مخوجيهما مخرج والادغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بغنة وبلا غنة » .
وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكررة وهي تفتش إذا كان معها غيرها فكروهوا أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس يفتش في الفم مثلها ولا يكرر » .

مامنه سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعة لأبي عمرو في قوله تعالى (فينفر لمن يشاء) (أنظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والأتخاف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨) .

ثم كان من الزمخشري أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشف ج ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ فاحشا وراويه عن أبي عمرو مخطيء مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو » .

وقد رد على الزمخشري وفند كلامه أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

ألا ترى أنَّك تقول في الوقف : هذا عمرو ، فينبو اللسان نَبْوَةً ثمَّ يعود إلى موضعه وإذا تَفَطَّنْتَ لذلك وجدته بيَّنا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك إن شاء الله .

ثمَّ نذكر الحرف المنحرف^(١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلاً بما يحاذيه من الضاحك والثنايا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفاً^(٢) . لا يجوز في اللام معهنَّ إلا الإدغام .
فمنها أحد عشر حرفاً تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

وإنَّما كان ذلك لازماً في لام المعرفة ؛ لعلمتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنَّه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريفه ، والأخرى : أنَّ هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة ما يتحرَّك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه في بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفاً مجاورة للام وهي : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختاها : الدال ، والتاء ، والظاء ، وأختاها : الدال ، والتاء ، والزاي ، [وأختاها : الصاد ، والسين]^(٣) .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفثي الذي فيهما : الشين ، والضاد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها مهن إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجر إلا الإدغام . . . » .

(٣) تصحيح السيرافي .

فَأَمَّا الشين فتخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثم تتفشى حتى تنصل $\frac{1}{214}$ بمخرج اللام .

فلام المعرفة مدغمة في هذه الحروف لا يجوز إلا ذلك ؛ لكثرتها وازومها ؛ نحو : التمر ، والرسول ، والطرفاء ، والنمر . فكل هذه الحروف في هذا سواء .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار^(١) . والإدغام في بعض أحسن منه في بعض . إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكن فتقول : جَعَرَّاشِد ؛ كما تسكن في المثليين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكنا .

فإن كان متحركا اعتدل البیان والإدغام .

فإن قلت : هل طرقتك ؟ ، أو هل دفعك ؟ أو هل تم لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن . وهو عندي أحسن ؛ لتراخي المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بَتَوَثِّرُونَ)^(٢) فأدغم وقرأ (هَثُوبَ الْكُفَّارِ)^(٣) .

/ والإدغام في الضاد ، والشين أبعد ؛ لما ذكرت لك من تراخي مخرجيهما . وهو جائز . $\frac{1}{215}$

وهو في النون قبيح ؛ نحو : هنرى . هنخن ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك لأن النون تدغم : في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف . فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كنت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه وإنما جاز ؛ لقرب المخرجين .

فإن كنت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم . القوم . العين . الهادى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « فإن كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، وبل فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك قولك : هرايت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد . . . » .
وقال في ص ٤١٧ « وقرأ أبو عمرو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ) يريد هل ثوب الكفار فأدغم في التاء . . . وقد قرئ (بتوثرُونَ الحياة الدنيا) فأدغم اللام في التاء » .

(٢) الأعلى : ١٦ ، وقراءة الإدغام سبعة (الاتحاف ص ٤٣٧) .

(٣) المطفون : ٣٦ وقراءة الإدغام سبعة (الاتحاف ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتّصل بها ؛ نحو : الفرج ، والمثل ، والبأس ، والوعد .
فهذا سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين^(١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً .
لا يَشْرَكُها في ذلك الموضع شيءٌ بكمالهِ .

ولكنّ النون المتحرّكة ومخرجها ممّا يلي مخرج الراء / واللام .

واليم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغنة .

وللنونات أحكام نذكرها ، ثمّ نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أنّ النون إذا وابتها حرف من حروف الفم فإن مخرجها معه من الخياشيم^(٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنهم كرهوا أن يجاوروا بها ما لا يمكن أن يدغم معه إذا وجدوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنها نون كالعلم بها وهي من الفم . وذلك قولك : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟ فتبيّن ، وكذلك مَنْ سليمان ؟

(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) ولا تقول : مَنْ سليمان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبيّن .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمّن عليها القلب ، فكان مخرجها من الفم لا من
الخياشيم^(٤) لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ / ،
ولا تقول : مَنْ حاتم ؟ فتختفي ، وكذلك مَنْ علي ؟ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بينه ، وبين ما فوق الشايات مخرج النون » . وقال أيضاً : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم واصل الانفام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف قلماً وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم » .

(٣) المطففون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء بينة موضعها من الفم وذلك أن هذه السته تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تلغم في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تلغم في حروف الحلق » .

وأجود القراءتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (١) فتبيين .

وإنما قلت : أجود القراءتين ؛ لأنَّ قوما يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة (٢) ؛ لأنَّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، وَمُنْغَل (٣) . وهذا عندي لا يجوز . ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الأظهار .

فأما حجة سيبويه في أنها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنما ذلك عنده لأنَّها إن ادغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلما وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقوية لهذا القول أن امتناعهم من تبينها مع حروف تتفرق في الفم ، ويتباعد بعضها من بعض فكرهوا أن يبينوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنها تدغم في الميم في قولك : تَمْشِك ؟ (٤) .

وتقلب مع الباء ميا إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عَمَبَرٌ ، وَشَمْبَاءٌ ، وَمِمْبَرٌ (٥) . فهي في كل هذا ميم في اللفظ .

وتدغم / في اللام والراء ؛ نحو : مَنْ رَأَيْتَ ؟ وَمَنْ لَّكَ (٦) ؟ فهذا مخرج آخر .

(١) الملك : ١٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وبعض العرب يجرى النين ، والحاء مجرى القاف . . » .

(٣) المنخل : هو المنخل أبدلت الحاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تبين . . . » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتقلب النون مع الباء ميا ، لأنهن من موضع تعتل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء في موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع . . . وذلك قولهم : ممك يريدون من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون : شمباء ، وعمبرا » .

في القاموس (شب) « وهي شنباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشعر هذا بأن شمباء كلمة أخرى وليست عن طريق الادغام في شنباء .

(٦) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلاغنة .

وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من فك فان شئت كان ادغاما بلاغنة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وان شئت أدغمت بغنة ، لأن لها صوتاً من الخياشيم فتترك على حاله . . . » .

وتدغم في الواو ؛ نحو مَنْ وَلِيٌّ إِذَا قُلْتَ : مَوَلِيٌّ . فهذا مخرج الميم والياء .

وتدغم في الياء^(١) ؛ نحو : مَنْ يَرِيدُ ؟ مَنْ يَقُومُ ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أَمَّا إدغامها في اللام والراء ، فَلَا نَمُخْرِجُهَا بَيْنَهُمَا . تقول : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَخْسِرُ أَيْكَ تَرِيدُ : أَحْسَنُ رَأْيِكَ ، وَمُحَمَّدُ لَكَ .

وإدغامها فيهما على وجهين : بَغْنَةً ، وبَغِيرِ غُنَّةٍ . وإظهار الغنة أحسن ؛ إظهاراً تبطل . وإن شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه .

وَأَمَّا إدغامها في الميم^(٢) وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها في الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المكفأة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميمًا ، فلا يكون عيبًا ؛ كما قال :

بُنِيَ إِنَّ الْبَسْرَ شَيْءٌ هَيَّسُنْ الْمُنْطَبِقُ الْيَسِينُ وَالطُّعِيمُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ هـ وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلاغة ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد

وذكر المبرد فيما سبق ص ٢١٠ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضعين وكان في نقده لكتاب سيبويه اعترض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء الواو بغنة وبلاغة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدخل غير اللين في اللين » .

وقد رد على المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد رجع عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ هـ وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم والميم كالنون حتى تتبين .

(٣) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ هـ واستجاز الشعراء أن تجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعها في الفة قال الراجز

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٧٦ والمغني ج ٢ ص ١٩١ ونوادر أبي زيد ص ١٣٤ .

تكلم البندادي عن الأكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤ ص ٥٣٣ - ٥٣٤ .

وقال آخر :

ما تنقم الحرب العوان منى بازل عليم حديد سن
لئس هذا ولدتني أمي^(١)

وقال الآخر :

يطعنهما بخنجر من لحم بين الذنابي في مكان سخن^(٢)

ولا يصلح مثل هذا إلا في حروف متقاربة المخارج : لأن القوافي نسق واحد ، فالتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركبت فاجعلاني وسطا إني كبير لا أطيق العسدا^(٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تُشرب غنة من الخياشيم . فالميم داخله عايها ، وهي بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شيء مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللام وذلك قبيل وقد ذكرته لك^(٤)
وأما قلبها مما مع الباء^(٥) ؛ فلأن الكلام لا يقع في شيء منه ميم ساكنة قبل الباء ، فأمنوا

(١) في المغني ج ١ ص ٤٤ « أن ثعلبا كان يأتي الرياشي فقال له الرياشي يوما : كيف تروى بازل من قوله : ما تنقم الحرب العوان منى بازل ؟ فقال ثعلب : أثلث تقول هذا ؟ إنما السير إليك لهذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والمقتضب على الاتباع ، والنصب على الحال » .

تنقم : تكره . العوان من الحروب : التي قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البعير : انشق ثابه وذلك في السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبهاً بالبعير البازل ، لأنه يكون في هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونسب الرجز إلى أبي جهل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطي ص ٥٤ وانظر الدماميني على المغني ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) لم أتف على قائله . والذنابي : الذنب ، وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٦ .

(٣) في أمالي الشجري ج ١ ص ٧٦ « وقال آخر فجمع بين الطاء ، والدال لتقاربهما : إذا ركب . وهذا يسمى في عيوب القوافي الأكفاء » العند : جمع عنود وهي الناقة التي لا تستقيم في سيرها . وسط الدابة خير من طرفها لتمكن الراكب ووسط بفتح السين المفعول الثاني لجعل وأما وسط بكون السين فهو ظرف لا ينصرف وسيأتي حديثهما في الجزء الرابع . ولو كان المفرد عاند كان الجمع عندا ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجري وابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٩١ واللسان والخزانة ٤ - ٥٣٣ .

(٤) أنظر ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) أنظر تمليق ٥ ص ٢١٦ .

الالبتاس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ، وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فنحو : عَنَسِل ، وَعَنْبَس ؛ لأنه من العُسل ، والعُبوس ، وَجُنْدَب ، وَعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوَثِر ، وَبَيَظَر ، وَتَابِل ، وَضَارِب ، وما أشبه ذلك وتزداد ثالثة في حَبْنَطِي ، وَجَحْنَقَل . وهو موضع زيادة الألف في قائل / ، وَحِبَارِي ، والواو في جَزُول ، وعجوز ، والياء في عَشِير ، وقَضِيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَشَن ، وَضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقَيْت ، وَحَبَلِي ، وَتَرْقُوة ، وَعَرْقُوة . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتموين الذي يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافتي فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بدلها من الألف فقولك في بهراء : بهرائي ، وفي صنعاء : صنعائي ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتلغم النون مع الواو بننة ، وبلا غنة ، لأنها من تخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميا أن الواو حرف لين يتجانى عنه الشفتان والميم كالباء في الشدة والزام الشفتين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يجيء على مثال فعل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . . » .

وأما جندب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جندب . . . وإنما جعلت جندبا ، وعنصلا ، وخنفسا نوناتهن زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة » .

وقال في ص ٣٥١ « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحنقل ، وشرنبث ، وحبنطى . . . ، لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواو فلو كس ، وياء سميدع . . . » .
الجندب : ذكر الجراد . والعنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثغرة النحر والعاتق . العنسل : الناقة السريعة ، والعنيس : من أسماء الأسد . الحينطى : القصير عظيم البطن الجحنقل : عظيم الشفة .

وكذلك فَعْلَان الذي له فَعَلِي إِنَّمَا نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا في الكتاب (١) .

فهي تصرف معها في الزيادات والعلامات . وقد أدغمت فيما جاورها في المخرج ، فأشبهتها لفظاً / ومعنى .

وكذلك الياء في باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فَإِنَّ النون تدغم في الراء (٢) ، والياء على طريق الراء ، وإن يعد مخرجها منها . وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أَنَّ الأَلْغ بالراء يجعلها ياءً . وكذلك الأَنْغ باللام ؛ لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض ، وبعض ينحرف عن ذلك السنن ، فأدغمت في الياء لذلك (٣) .

فإذا كانت في كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لئلا ياتبس بالمضاعف من غيره ؛ نحو : كنية ، وزنماء ، وقنواء .

وزعم سيبويه أَنَّ النون إِنَّمَا أدغمت في الواو ؛ لأنَّ الواو من موضع تعتل فيه النون ، لأنَّ الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميمًا ، لتعتل مع الباء كما اعتلت مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها / ؛ لأنها لاتجانسها ، ولأنَّ الياء لا يدغم فيها ما هو من مخرجها ؛ لتصرف الميم والواو ، وذلك قولك : العَنْبَر والشَّنبَاء يافتي ، ومَنْ أنت ؟ وأمن الالتباس ؛ لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأدغم النون في الياء لأنَّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجهما .

ألا ترى أَنَّهُما إذا التقيا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيّد ، وأيّام ، واويت يده ليًا ، وشويته شيئًا . وهذا يبيّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) أنظر ص ٦٤ .

(٢) أنظر ص ٢١٧ .

(٣) أنظر ص ٢١٧ .

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم^(١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها أو كانت تدغم في حروف الفم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

والقول عندي كما قال / في جميع هذه الحروف إلا حروف الشفة ؛ فإن النون أو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأن الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغة التي فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أن الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخرجه . وذلك لأنهما مشتركتان في المد واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كل واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف .

والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقيا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى^(٢) .

فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياء هو نحو قولك : لويت يده لية ، وشويته شيا . وأصله لوية / ، وشويا .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأن الواو تقلب إلى الياء ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وهي مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء » .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولانتقلب الياء إليها ؛ لأنّ الواو من الشفة ، وليست من مجمع الحروف . وإنّما الإدغام نقلُ
الأنقل إلى الأنخف ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام في جمع يوم ، وإنّما الأصل
أيّوام .

ومثله سيّد ، وميّت ، وأصلهما سيّود ، وميّوت .
وكذلك قيّام ، وقَيُّومٌ ، وإنّما هو قَيِّعَال ، وفَيِّعُول .

واعلم أنّ مثل سيّد ، وميّت يجوز فيه التخفيف^(١) فتقول : سيّد ، وميّت ، لأنّه اجتمع
تشقيّلُ الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميّت ، وهَيِّنْ ، وَلَيِّنْ . وقد فسّرنا حال
(فَيِّعُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كَيِّنُونَة ، وقَيِّدُود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف
أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُويِر ، وقُويُول .

وزعم الخليل أنّ (يَوْمَ) كأنّه من يُمِتُّ ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلا ؛ لأنّ ذوات
الواو إذا كانت (فعَلْت) فهي منقولة إلى (فعُلْت) ، مثل القول والحوّل ، ولكن اجتمع فيها
حرفا علّة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء وواو ، وتكون / الضمة في الياء^(٢) .
وهذا كلّهُ مطّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، وويح ، وويّس ،
وويّب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلّة .

ولا يكون فِعْل في مثل آءة ؛ لأنّها حروف كلّها معتلة ؛ لأنّ الألف من حروف العلّة . وكذلك
الهمزتان .

ومثل ذلك (أوّل) ؛ لأنّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو أوّل
منه ، والأوّل ، والأوّل^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميت ، وهين فإنهم يحذفون العين ، كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم
الياءات » .

(٢) إنّما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « بما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ، وآءة ، وويح
وويّس » . والآءة شجر واحدته باهاء جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيبويه ج ٢ ص ٤٥ -
٤٦ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أفعل) أن يكون أصله الفعل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حُسن زيد . فكذلك كان يجب في (أول) ، لولا ما ذكرت لك .

وقال الخليل : أو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيمت لقلت : أيّمت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأنّه كان أيومت ، فلزمت الإدغام ؛ لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسيرها (١) .

وكان يقول - وهو الذي يخالفه فيه كثير من النحويين - : أو قلت : أفعل من اليوم لقلت : / أووم (٢) ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ؛ كما تقول : أوقن من أيقنت ، ولا تدغم ؛ لأنّ الأولى حرف لين ؛ لأنها منقلبة كانقلاب واو سوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى قولك : أوقن ، وبوطر من البيطرة ؛ لأننا لما قلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصل إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقولون في (أفعل) من اليوم : أيّم ؛ لأنّ العين تلزم القاء كلزوم العينين إحداهما في الأخرى في قول ، وبيع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقتدا (٣) ، فلا يلزم الخليل ؛ لأنّ الواو قبلها ضمة ، وهي بمنزلة الألف في ظلما ؛ لأنها تحلّ من الجمع محلّ الألف من التثنية فيضارع سوير من سائر .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة الهمزة إذا خففت ، فتقول : ظلموا أخاك . فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن / تحوّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها في النبی ، وخطيئة ، وبريئة .

(١) أنظر ص ١٧٨ وسيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، ومووم . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقتدا ، واظلمى ياسرا ، وينزرو واقتدا ، وهذا قاضي ياسر . لا تلغيم وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قول فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها أرادوا أن تكون ظلموا على زنة ظلما واقتدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . . »

قيل : هذا لا يلزم ؛ لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لا تدخل
إلا للبدء ؛ نحو ياء فعيل ، وواو فعول .

ألا ترى أن هذه إذا كانت قبلها فتحة حركت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشوا الرجل
و (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ) (١) .

وكذلك الياء في قولك : اخشى الرجل . فهذا هكذا .

واو قال رجل : هو يغزوباه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يغزوهم . فتضم الواو ؛ لأن الضمة في الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يغزو خوانه . فتكسر هذه العلة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها
وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياء (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب، نصبتهما جميعاً . وأنت تقول : هو
يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشوا واقد ، واخشى
ياسرا ؛ لأن لفظ / اللين قد ذهب .

وفي هذا دلائل على جميع هذا الباب .

(١) آل عمران : ١٨٦ .

هَذَا بَاب

مَا تَقْلِبُ فِيهِ السِّينُ صَادًا وَتَرْكُهَا عَلَى لَفْظِهَا أَجُودُ

وَذَلِكَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا تَقْلِبُ الْمُتَقَرِّبُ ثُمَّ بَعْدَهَا ، ، فَإِذَا لَقِيَها حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ
الْمُسْتَعْلِيَةِ قَلِبْتَ مَعَهُ لِيَكُونَ تَنَاوُلُهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ .

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْلِيَةُ ^(١) . الصَّادُ ، وَالضَّادُ وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالخَاءُ ، وَالغَيْنُ ، وَالْقَافُ .

وَإِنَّمَا قِيلَ : مُسْتَعْلِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ اسْتَعْلَتْ إِلَى الْحَنْكِ الْأَعْلَى . وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَمْنَعُ
الْإِمَالَةَ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عَابِدُ ، وَحَابِرُ ، وَسَالِمُ وَلَا تَقُولُ : قَاسِمُ ، وَلَا صَاعِدُ ، وَلَا خَازِمُ وَهَذَا
مُبَيِّنٌ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ .

فَإِذَا كَانَتِ السِّينُ مَعَ حَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي كَلِمَةٍ جَازَ قَلْبُهَا صَادًا ، وَكَلَّمَا قَرَبَ مِنْهَا
كَانَ أَوْجِبَ .

وَيَجُوزُ الْقَلْبُ عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَهُمَا . وَكَلَّمَا تَرَاخَى فَتَرَكَ الْقَلْبُ أَجُودُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

سَطَرَ ، وَصَطَرَ ، وَسَقَرَ وَصَقَرَ ، / وَسَلَخْتُ ، وَصَلَخْتُ ، وَمَسَالِيخُ وَمَصَالِيخُ .

^١
٢٢٠

فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ قَبْلَ السِّينِ لَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا ؛ نَحْوُ : قَسْتُ ، وَقَسُوتُ ،
وَطُسْتُ فَأَعْلِمُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَلَبُوهَا وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا ، لَثَلًا يَكُونُوا فِي انْحِدَارٍ ثُمَّ يَرْتَفِعُوا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٢٧ « بَابُ مَا تَقْلِبُ فِيهِ السِّينُ صَادًا . . . تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ ،

نَحْوُ صَقْتُ ، وَصَبَقْتُ ، وَانْصَلَقْتُ وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْفَمِ ، وَتَصْعَدَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ
الْأَعْلَى . . . » .

وَقَالَ فِي ص ٤٢٨ « وَالغَيْنُ وَالخَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِ . . . » .

وَقَالُوا صَاطِعٌ فِي سَاطِعٍ ، لِأَنَّهَا فِي التَّصَدُّقِ مِثْلُ الْقَافِ . . .

وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحداراً . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها والصاد من مخرج ، وهما مهموسان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصفير .

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية^(١) .

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأن الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الظاء مع الشاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأن لحروف الصفير في السمع والتصريف ما ليس هن . وقد تقدم قولنا في هذه الحروف^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٨ (فإذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم ييلتوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولها من العرب بنو العنبر وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصعد مثل القاف . . . ولا يكون هذا في التاء إذا قلت نثق ، ولا في الشاء إذا قلت ثقب . . . » .

(٢) أنظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

هذَابَاب

الأسماء التي وقعت على حرفين

٢٣١ / إعلم أَنَّ الأسماء أصولها تكون على ثلاثة أحرف بغير زيادة، وعلى أربعة، وتكون على خمسة. فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعاوم نقصه، ومذكورة علته إن شاء الله (١).

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو: يد، ودم، وإست، وابن، واسم، وأخ، وأب وما لم نذكر فيحكم حكم هذا. وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلا حرف لين، أو حرفاً خفياً كحرف اللين، نحو الهاء، والنون. أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيحذف.

فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء؛ لأنه لا سبيل إلى حذفه. فما ذهب منه الياء والواو فنحو: ابن، واسم، وأخ، وأب، وهن في بعض الأقاويل. يدلُّك على ما ذهب من أب، وأخ التثنية، والجمع، والتصغير. تقول: أخوان، وأبوان، وأخوك، وأبوك.

وتقول: آباء، وآخاء يافتي. وكذلك أبنى، وأخى، وبني، وسعى.

٢٣٢ / أمَّا أب، وأخ فلم يسكنوا أوائلها؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثان.

وأمَّا ابن واسم واست، فبنيت على سكون أوائلها، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها. وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء، وإنما حقها الأفعال؛ لتصرف الأفعال، وأنها تقع مسكنة الأوائل في مواضع إسكان ضرورة لامحالة. وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله. فأمَّا الأسماء فلا يلحقها ذلك، إلا أن تكون منقوصة، فتكون قد زالت عن أصل بذاتها، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال.

(١) انظر ص ٨٢، سيتحدث عن الأسماء المحذوفة اللام بتفصيل قريباً.

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟

فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم^١ ، وهذا
مرء فاعلم ، كما قال عز وجل (يَخُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (١) .

وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراءة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال
والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست وهرؤ ، ومؤنث ذلك
على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنتان ، وأيمن في القسم ؛ لأنه اسم يقع
بدلاً من الفعل في القسم .

تقول : أيم الله ، وأيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

« وقال فريق لئيم الله ما نذرى » (٢)

وتحذف النون فتقول : ليم الله ما كان ذلك ، فيلحقه من التغيير مع ازواجه موصوفاً واحداً
ما يلحق امرأاً .

فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛
فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً .

/ فأنما المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كأفعالها ، نحو : انطلاق ، واستخراج ،
واقتدار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات
الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتهم) وسعيد ذكره المبرد في موضعين من الجزء الثاني وقد استشهد به سيبويه
في موضعين ج ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف ألف الوصل من أيمن . نشدتهم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيارة من يحب فجعل
ينشد فودا من الأهل ضلت له مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة (أيمن) وهل هي مفردة
أو جمع ؟ وقد عقد الأنباري في الأنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .
البيت نسه الأعم إلى نصيب .

وذكرنا مذهب منه الباء والواو .

فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنِيَ ، وَسُمِّيَ ، وَأَبْنَاهُ ، وَأَسْمَاءُ ؛ كما قلنا في الأب ،
والأخ .

فأما الزاهب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنهما واوان . وقلنا كذلك في ابن .
فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع مادل على أحدهما دون
الآخر ؟ .

قلنا : نستدل بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن
حيث قلت : هنت . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكّره محذوف الواو .
يدلّك على ذلك أخوان ، ومن ردّ في (هن) قال : هنوات .

/ فأما (الاسم) فقد اختلف فيه^(١) :

١
٢٢٥

فقال بعضهم : هو (فِعْل) : [وقال بعضهم : هو (فُعْل)] وأسماء تكون جمعا لهذا وهذا .
تقول في جذع : أجذاع ؛ كما تقول في قُفْل : أقفال .
ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع . فأكثروهم أنشد :
باسم الذي في كل سورة سُمِّه^(٢)

(١) في المنصف ج ١ ص ٦٠ « واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة دमित ودماء ، والمحذوف
منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لغات اسم ، كرسم ، وسم . . . » .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٦ « وفي الاسم لغات أعلاها اسم ، لأن التنزيل جاء به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة
سم بضمها والرابعة سما كهدي . . . » .
وعقد الانبارى في الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار المريية
ص ٤ - ٩ .

(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يعلمه

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل للراعي .
يقرمه : يتركه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة . والمثنى أرسل هذا الراعي باسم الذي في كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل في هذه
الابل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يعلمه لاعتياده على هذا الأمر . =

فَضَمَّ وَجَاءَ بِهِ عَلَى فُعْلٍ. وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ : (سَمُهُ) وَهُوَ أَقَلُّ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً ،
وَأَنْشَدَ :

فَدَعُ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمِدْ لِمَدْحِهِ لَخَيْرٍ مَعَدُّ كُلِّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى ^(١)
لِأَعْظَمِهَا قَدْرًا ، وَأَكْرَمِهَا أَبَا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنِيهَا صَا

فَأَمَّا (ابْن) فَتَقْدِيرُهُ : (فَعَلٌ) ^(٢) . وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ : أَبْنَاءُ ؛ كَمَا تَقُولُ جَمْلًا
وَأَجْمَالًا ، وَجَبِلَ وَأَجْبَالًا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَعَلَّهُ (فِعْلٌ) أَوْ (فُعْلٌ) ، فَإِنْ جَمَعَهُمَا عَلَى أَفْعَالٍ ، قِيلَ لَهُ : الدَّالِيلُ عَلَى
ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : بَنُونَ فِي الْجَمْعِ فَتَحَرَّكَ بِالْفَتْحِ .

/ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَعْلٍ) سَاكِنَ الْعَيْنِ ؟

قِيلَ : لِأَنَّ الْبَابَ فِي جَمْعِ (فَعْلٌ) أَفْعُلُ ؛ نَحْوُ : كَلْبٌ وَأَكْلَبُ ، وَكُعْبٌ وَأَكْعُبُ . فَلَوْ كَانَ
فَعْلًا لَمْ يَجْمَعْ إِلَّا عَلَى بَابِهِ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِ بَابِهِ إِذَا أُمِنَتْ اللَّبْسُ فِي مِثْلِ
(أَزْنَادٍ) ، وَبَابِهِ .

= وَالرَّجَزُ لِرَجُلٍ مِنْ كَلْبٍ ، وَنَسَبٌ إِلَى رُؤْبَةٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي دِيْوَانِهِ . وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ١٧٦ - ١٧٧ ، وَالْأَنْصَافِ
ص ١٠ وَالْمَنْصَفِ ج ١ ص ٦٠ .

(١) مِمَّا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ١٧٧ وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٦٦ .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمَنْصَفِ ج ١ - ٦١ « فَنَ كَسَرَ السِّينَ فَالْأَلْفَ عِنْدَهُ لِلْوَصْلِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْفَعْلِ ، لِأَنَّا لَمْ
نَعْلَمِهِمْ قَالُوا : هَذَا سَمًا بِوزنِ رَضَا . وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ السِّينَ فَقَوْلُهُ عِنْدِي يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا عَلَيْهِ النَّاسُ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ
لِلْوَصْلِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلٍ مِنْ كَسَرَ السِّينَ ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْفَعْلِ » وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ بِقَوْلِهِ : « وَأَقُولُ : يَرُدُّ عَلَى
الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَبْقَى الشَّعْرُ بِلَا رَوِيٍّ وَهُوَ قَاسِدٌ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٨٢ « وَزَعِمَ أَنْ أَصْلَ بَنْتٍ ، وَابْنَةُ فَعْلٍ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ أُخْتٍ فَعْلٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَخْوَكُ ، وَأَخَاكَ ،
وَأَخِيكَ . . . وَقَوْلُهُمْ ابْنٌ ثُمَّ قَالُوا : بَنُونَ فَفَتَحُوا يَدُلُّكَ أَيْضًا » .

وَفِي الْمَنْصَفِ ج ١ ص ٥٨ « يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مِنَ الْبَنُوَّةِ وَاللَّامُ فِيهِ وَآوُ ، لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ بَنْتٌ وَالتَّاءُ إِنَّمَا تَبْدُلُ مِنَ الْوَآوِ دُونَ
الْيَاءِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ » .

وَفِي أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ « وَأَمَّا ابْنُ فَأَصْلُهُ بَنُو مَفْتُوحِ الْعَيْنِ بِدَلَالَةِ جَمْعِهِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَجْيَالٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ
أَنَّ أَصْلَهُ بِكسرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ بِدَلَالَةِ كسرِ بَائِهِ فِي بَنْتٍ فَيَكُونُ كَقَتْنٍ وَجَمْعُ عَلَى أَبْنَاءٍ كَأَقْتَنَاءٍ ، لِأَنَّ هَذَا يَبْطُلُ بِفَتْحِ الْبَاءِ
فِي بَنِينَ ، وَبَنَاتٍ ، وَبَنَوِيٍّ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ حَكَمُوا بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ وَآوُ وَاسْتَدَلُّوا بِظُهُورِ الْوَآوِ فِي الْبَنُوَّةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ . . . »
وَانْظُرْ الْمُخَصَّصَ ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٥٥ .

فهذا لو كان (فعلا) لم يجز فيه أفعال مثل أزناد ؛ لأنَّ أزنادا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

* * *

فأما (دم) فهو (فعل)^(١) . يدلُّك على ذلك أنَّك تقول : دمي يذمي فهو دم . فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق ، وحذر حذرا فهو حذر . فدم إنما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحذر .
ومما يدلُّك على أنه (فعل) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجه على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متحرِّكا ، فقال :

فلو أنما على حجرٍ ذبحنا جري الدميان بالخبر اليقين^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فعال ، وفعل وذلك قولهم دماء ودمى » .
وقد أنصف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجنحوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد . . . والقول فيه مثله في الديان .
وغيره من أجنحنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دميت دمي مثل هويت هوى ، قال أبو بكر :

وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ .

وهذه مسألة ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فلأنها به إلى أن دما فعل وإنما هي فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جري الدميان بالخبر اليقين

وتقول دميت وأنا دم والمصدر من هذا إنما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزعا » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دمي يأتي على فعل ، نحو برمت برما قدم ليس بمصدر فتحل على فعل وإنما هو إمسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : - جري الدميان - فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في الثانية كتحرريكه في النسب ، لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نشئ يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحرريك وقد قال سيبويه ...

فالخرف الأوسط ساكن على ذلك يبيى إلا أن يستدل على حركته بشيء وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت . . . » .

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٣٥١ : البحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي ، بل يجرى دمي يمنة ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتلمس :

أحارث إنا لو تساط دماؤنا تزايلن حتى لا يمس دم دما =

/ - فإن قال قائل : فإنك تجمعهم على فعال ؛ كما تقول : كلب و كلاب ، وفعل وفعال ، $\frac{1}{237}$

فالجواب في ذلك أن (فعلا) جمع لفعل المتحرك العين ؛ كما يكون لفعل الساكن العين ؛ نحو قولك جمل وجمال وجبل وجبال . فهذا غير خارج من ذلك .

وأما (يد) فتقديرها (فعل) ساكن العين^(١) ؛ لأنك تقول : أيد في الجمع وهذا جمع (فعل) .

وأوجاء شيء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات ، لكان الحكم فيه أن يكون فعلا ساكن العين ؛ لأن الحركة زيادة ، والزيادة لا تثبت .

* * *

فأما (است) ففعل متحرك العين . يدلُّك على ذلك أستاذ^(٢) . فإن قال قائل : فلعلها فعل أو فعل فإن الدليل على ما قلنا (سه) فاعلم ، فتردُّ الهاء التي هي لام ، وتحذف العين ، ويفتح السين . كما قال الراجز :

= وقد عرض الجاحظ في البيان ج ٣ ص ٦٠ - ٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد لملي بن بدال وأدخلها ابن الشجري وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى وتبعه ابن هشام والعيى وليست في ديوانه . وقصيدة المثقب في المفضليات ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وليس فيها هذا الشاهد .

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما . . . ويقول البغدادى : ابن دريد هو المرجع في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ بقوله . وانظر شواهد الشافية ص ١١٢ - ١١٣ ، والمشهور في الرواية حبر بالخاء ثم الجيم ، وانظر المخصص ج ٦ ص ٩٢ ، ج ١٥ ص ١٦٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٤٤ ونسب أبو تمام في الوحشيات الشاهد مع بيتين إلى مرداس بن عمرو ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٨٠ « وقولهم : أيد وإنما هي أفعل جماع فعل . . . » وقال في ص ١٩٠ « أما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد . . . » وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ « يد أصلها يدى لظهور الياء في تفتيتها ولقو لهم يديت إلية يدا . . . ويدل على سكون عينها جمعها على أيد . . . وفتح الدال في التثنية كقوله :

يديان يضاوان عند محم قد تمنعانك أن تذل وتقهر

لا يدل على فتحها في الواحد لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أعيدت لاماتها .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الراغب ص ٥٧٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٨٢ « وكما أن است فعل يدلُّك على ذلك أستاذ فان قيل لعله فعل أو فعل فانه يدلُّك على ذلك قول العرب سه لم يقولوا سه ولا سه . . . وانظر المخصص ج ١ ص ٦١ - ٦٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٦٨ ومجالس ثعلب ص ٤٧١ وشرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٥٩ .

أَدْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا هِيَ صِثْبَانُ السَّهْلِ^(١)

١
٢٢٨
وفي الحديث « العَيْنُ وَكَاءُ السَّهْلِ » . معناه : أَنَّ الْإِنْسَانَ / إِذَا كَانَ مُتَنَبِّهَا عِلْمٌ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ
من الريح .

* * *

فَأَمَّا (حِر) المرأة فتقديره : (فِعْل)^(٢) ، وقولهم : أَفْعَالٌ فِي جَمْعِهِ ، بِمَنْزِلَةِ جِذَعٍ وَأَجْدَاعٍ ،
ودليله بَيِّنٌ ، لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ .

واعلم أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ ؟ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ
وَالْجَمْعِ أَنْ تَثَبَّتْ فِيهِ الْيَاءُ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحُذَفُ مِنْ هَذَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ
عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ .

فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (بِإِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقَلْنَا : أُنَى .

وكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ .

فَإِنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمَخْفَفَةَ قَلْنَا : أُنَيْنَ فاعلم^(٣) .

لَأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حُذِفَتْ مِنْهَا .

وكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا (بَرُّب) الْمَخْفَفَةَ مِنْ (رَبِّ) لَقَلْنَا : رَبُّيْبٌ ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا مَا حُذِفَ مِنْهُ .

(١) تقدم في ص ٢٣ والحديث وتخرجه ص ٣٤

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول في حر حرى وحر حى ، لأن اللام الحاء ... »

وقال في ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريح ، يدلك أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراح » ، وانظر

أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (إِنْ) الجزاء ، و (إِنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ فَبِمَنْزِلَةِ (عَنْ) وَأَشْبَاهِهَا

وَكذلك (أَنْ) الَّتِي تَلْنِي فِي قَوْلِكَ مَا أَنْ يَفْعَلُ و (أَنْ) الَّتِي فِي مَعْنَى (مَا) فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : هَذَا ، عَنِي وَأَنْيَ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ

الْحُرُوفُ قَدْ نَقَصَتْ حُرُوفًا وَلَيْسَ عَلَى نَقْصَانِهَا دَلِيلٌ مِنْ أَى الْحُرُوفِ هُوَ فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ النَقْصَانُ يَاءَ أَوْ لَا

تَرَى أَنَّ ابْنَ ؛ وَاسِمَ ، وَيدَ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا إِنَّمَا نَقْصَانُهُ الْيَاءُ » .

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) ترد فيها الحاء المحنوفة ؛ لأنَّ - الأصل التشكيل^(١) ؛
كما قال :

في حسبِ بخٍ وعزٍ أقعسا^(٢)

واو سميناً رجلاً (ذو) لقلنا : هذا ذوا^(٣) قد جاء ؛ لأنَّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما
حرف لين ؛ لأنَّ التنوين يُنصبه فيبقى على حرف ، فإنما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلُّك
على ذلك (ذواتا أفنان)^(٤) و (ذواتي أكلٍ خمطٍ)^(٥) .

وإنما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنَّ الإضافة لازمة له ، وممانعة من التنوين ؛

كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأنَّ الاسم
قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدّم ، من نحو : زيد ، ودم ،
وما أشبه ذلك .

فإذا سميت رجلاً به (هو) فإنَّ الصواب أن تقول : هذا هو كما ترى فتشقل^(٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التضعيف يدلُّك على ذلك رب
الثقيلة .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدلُّك على ذلك قول لمجاج :

(في حسب بخ وعز أقعسا) ، فردّه إلى أصله حيث اضطر .

(٢) قال الأعمى « معنى بخ : التعجب والتفخيم . العز الأقص : هو الثابت المنتصب الذي لا يتضعف ولا يذل وأصل
القص دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطأطأة فجعل ذلك في العز فقل عزة قعساء ،
وعز أقص » .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٩٠ « بما حذفوا منه أحد المثلين قولهم : بخ ساكن الحاء وهى كلمة يقولونها للشيء إذا أرادوا
مدحه وتفخيمه ، ويكررونها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلاً فقالوا : بخبخ يبخبخ إذا لفظ به كما
قالوا هلل يهلل إذا قال لا إله إلا الله . . » .

والرجز للمجاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ « ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت : هذا ذما ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ،
هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو بفتح الذال ،
لأن أصلها الفتح » . (ذو) فعل عند الخليل ، بفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن : ٤٨ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الوار وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت فقلت : هذا هو وتدع الهاء
مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، وهه » .

وإن سميته بـ (في) من قولك : في الدار زيد ، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم^(١) .
وإن سميته (لا) زدت على الألف ألفاً ثم همزت^(٢) ؛ لأنك تحرك الثانية / ، والألف
إذا حركت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف
من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه حروف لادليل على ثوالثها ، ولم تكن اسماً فيعلم ماسقط
منها .

و(هو) و (هي) اسمان مضموران . فمجرأهما مجرى الحروف في جميع محالهما وإن دلاً على
الظاهر بما تقدم من ذكره ، فإنما جعلت ما ظهر في كل واحد منهما متبعا لمثله ، حتى يتم
اسماً ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب في (لو) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعري وأين متى ليت إن لستنا وإن لسوا عناء^(٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألام على لسو ولسو كنت عالماً بأعقاب لو لم تفتني أوائله^(٤)

وقال الآخر :

حاولت لسوا فقلت لها : إن لسوا داك أغيسانا^(٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (في) فتثقل ياؤها لأنها لو نونت أجحف بها اسماً » وقال في ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (في) و (لو) ، ونحوها اسماً ثقلت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثم مدوا (لا) و (في) و (لا) في الانصراف ، وغير الانحراف ، والتأنيث ، والتذكير ككي ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسماً على لفظها وأخبر عنها .

ليت شعري : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ .
والبيت لأبي زيد الطائي وسعيد المبرد ذكره في موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعم .

(٥) استشهد به ابن سيده في المخصص في موضعين ج ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به في الموضع الأول على تضعيف (لو) وفي الموضع الثاني على تذكيره وروى صدره :

(علقت لوا تردده) . ونسب في الأشباه والنظائر إلى النمر بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك في المخصص .

وإن سُميت رجلاً (كى) قلت : هذا كى^(١) فاعلم .

/ وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياءً ، أو واو ، أو ألف ؛ ألا ترى أن حروف التهجى
موضوعة على الوقف ؛ نحو : با . تا . ثا . وكذلك أروها ، إنما هي موقوفات غير مندونات ؛
لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

ألا ترى أنك تقول : واو . زاي . صا ، فتسكن أواخرها ؛ لأنك تريد الوقف ، ولولا
الوقف لم يجمع بين ساكنين ؛ كما تقول في الوقف : هذا زيد ، وهذا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل
من الأعراب يلزم النحويين إذ سمع خصوصتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء . هاج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسماً .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٢ « وأما (كى) فتثقل ياؤها لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصتها
كقصة لو » .

• • •

يتضح من مقارنة نصوص سيويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيويه في أنه لا يكون إسم على حرفين
أحدهما لين ولا على حرف واحد وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : « وقال أبو علي في البغداديات : أجاز المبرد في غير هذا
الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤ : « واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في
التهجى على الوقف ، ويدل على ذلك أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلو أنها على الوقف حركت أواخرهن .
ونظير الوقف ههنا الحذف في الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن
تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . . »

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياه هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة وإعلاها والشاهد إعراب حروف المعجم إذا وكبت وإن كان بناؤها أصلياً ، والبيت ليزيد بن الحكم
كما نسب إليه الزجاج في أول تفسيره ، وابن الأنباري ، وأبو علي القالي . وروى الحريري في درة النواص عن الأصمعي أنه قال :
أنشدني عيسى بن عمر بيتاً هجاً به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وباء
أنشدني عيسى بن عمر بيتاً هجاً به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وباء
وتاء أيضاً كما روى كذلك في المخصص ج ١٤ - ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ...إِدِ كَالْخَيْرِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

/ تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

فإن كانت لهما فالإعراب كما قال :

كما بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوَّحٌ وَمِمْهًا^(٢)

فأعرب وأضاف ، وكما قال :

كَأَنَّ أَخَا الْيَهُودِ يُجَسِّدُ خَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلَامَ^(٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف^(٤) ؛ لأنها حروف تهج ؛ نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . وأولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : واعلم أن الخليل كان يقول : إذا تهجيت بالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، قاف لام قال : تكتبان في الطريق لام ألف . وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، مقصود الشاعر اللام والهمزة لاصورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشى مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف ، وتارة يمشى معوجاً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام وعليه فالظاهر أن يقول لأماً وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة . . . ووجه هذا البيت ابن جني في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما إنما تخطان حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . . وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جني كلامه هذا .

نقل حركة همزة ألف إلى لام . الحرف صفة مشبهة من خرف الرجل من باب تعب : فمد عقله لكبره . وخط على الأرض خطاً : أعلم علامة ، وخط بيده خطاً : كتب .

والرجز لأبي النجم العجلي وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمثنى ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩ والجمع ج ٢ ص ٦٩ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة . وصدده كما ذكر الأعمى : (أهاجتك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاقتك أطلال تعفت رسومها) .

شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عاداتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم — والبيت للراعي — انظر المختص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتي في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩ .

(٣) في اللسان أجد فلان أمره : أحكمه والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٩٨ — ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كا خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « أما كهيمص ، والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جملتهما بمنزلة طس لم يجر ، لأنهم لم يحملوا طس كحضر موت ولكنهم جعلوها بمنزلة هـ بيل ، وقابيل ، وهارون » .

وفي أصل المقتضب على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ، كما قال الكُمَيْت :

وجدنا لكم في آلِ حَامِمٍ آيَةً تَأْوِلًا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغْرِبٌ^(١)

فحرك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتِبَ بَيْنَ مِنْ حَسَامِيٍّ قَدْ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيْمَا^(٢)

قال :

يُذَكِّرُنِي حَامِمٌ وَالرَّمِيحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِمٌ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٣)

فأما قراءة الحسن (صَادٍ وَالْقُرْآنِ) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفًا وَلَكِنَّهُ / فَعِلٌ ، إِنَّمَا أَرَادَ : صَادٍ $\frac{1}{243}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ « وأما (حم) فلا ينصرف جملة أسماء للمودة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . . . » .

وقال في ص ٣١ « وما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدرى ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجيء الإسم هكذا وهو أعجمي قالوا قابوس ونحوه . » .

والعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية التي عنها الكمية هي قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسمه إلا التشيع في آل النبي صلى الله عليه وسلم من بني هاشم . والبيت من قصيدة طويلة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز للجان الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وما تضمنته من أمر النبي صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد كنبأ أبناء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النشر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١ - ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجمل . شاجر : طاعن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حم) . وستأتي هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً .

(٤) في الاتحاف ص ٧١ « وعن الحسن صاد بكسر الدال لالتقاء الساكنين » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ « وقرأ أبو الحسن . . صاد بكسر الدال والظاهر أنه كسر لالتقاء الساكنين وهو حرف حروف المعجم نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصدى وهو ما يعارض الصوت . . أى عارض بعملك القرآن وعنه أيضاً صاديت حادث وهو قريب من القول الأول » .

بالقرآن عَمَلَك . وهذا تفسير الحسن ، أيّ عارض بالقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل :
أي عارضته : ومنه (فَانْتَلَهُ تَصَدَّى)^(١) أي تعرض .

وأما قولك : هذا فوزيد - ثمّ تبدل فتقول : فم^(٢) فهذا بمنزلة تثقيبك لو ثقّلت ، لأنّه
إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنّما
أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أفواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك :
ما تفوهت بكلمة .

فإذا كان في الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فوزيد ،
ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هذا ذومال ، ورأيت ذا مال ؛ لأن أصل هذه
الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (أو) و (في) إنّما تلحق بجملته الأسماء المفردة ، ثمّ تضاف
إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، و غلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول :
هذا في زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ؛ لأنّني عليه التنوين .

قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنوّن ؛ كقولك : هذه هندُ أخرى ، وتنوّن زيدا إذا سميت به
امراة في قول جماعة من الضحويين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التانيث ،
فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سمّيته بقدّم ، أودعده ، أو هند .

فليس هذا الاعتراض بشيء . وإيس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمى به غير
من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأما فوزيد ، وذو مال ، فإنّما غيرا من الأصل الذي هو لهما ؛ لأنّهما ألزما الإضافة فكان

(١) عبس : ٦ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنّه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو
ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم » وقال في ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه يدلك على أن الذي ذهب لام وإنها الهاء قولهم :
أفواه .

وفي شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ « أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح
من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون » ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٩-٤٠

حرف إعرابهما / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة ؛ $\frac{1}{245}$
 نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ؛ لأنها
 في الأفراد أب ، وأخ ، وهن ، وحم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأن رواجعها فيه خاصة .
 فأنما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ، ثم أبدوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ،
 فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :
 خالط من سلمى خياشيم وفا^(١)

وإس عندى بلاحن ؛ لأنه حيث اضطرر أنى به في قافية لا يحقه معها التنوين في مذهبه .
 ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أقل اللوم عاذل والعتاب^(٢)

لم ينون هذا ؛ لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما في هذا الاسم من الاعتلال . $\frac{1}{246}$

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ « قال أبو علي في البغداديات : فأما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافي . . .
 فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد ما ذكره . . إن من ينون القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه
 في موضع النصب .

وقد خرج أبو علي الرجز على أحد وجهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة والأصل وفاه .

(ب) جاء على لغة ربيعة التي تقف على الإسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفاً فالألف في (وفا) هي عين الكلمة .
 والرجز للعجاج ، وتماه : (صباه خرطوماً عقاراً قرقفا) والأرجوزة في الديوان ص ٨٢ - ٨٤ .

والصباه : الخمر . الخرطوم : السلاقة . العقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جمع خيشوم وهو أقصى الأنف
 وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨ « باب وجوه القوافي في الإنشاد أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو
 ماينون ، وما لاينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . وما لاينون فيه قولهم لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » وقال في ص ٢٩٩
 « سمعناهم يقولون لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحق هذا التنوين إنما هو عند بني تميم ، وقيس » . أقل : فعل أمر يقال : أقلته وقلته بمعنى
 جعلته قليلاً بتعدية قل بالهمزة وبالتضميف ، والمقصود أترك اللوم ، والقلة يعبر بها عن العدم .

عاذل : منادى مرخم عاذلة حذف منه حرف النداء وتنته وقول إن أصبت لقد أصابا :

وإليت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعي . ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧

واعلم أنَّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، فيكرهون المحذف منها إلَّا فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنَّهم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمَّا مثل : قُلْ ، وبع فإنَّما حذفت لالتقاء الساكنين ماهو في نيتك ، وحذفت من عِدْ ، وزِنْ الواوات التي ذهبت ؛ لأنَّها وقعت في يعد ويَزِن^(١) . ويعود جميع ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ، ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فِهْ لزيد ، وعِهْ كلاما ، وشِهْ^(٢) ثوبا .

إنَّما لحقها ذلك لذهاب الواو من أولها التي تذهب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي تذهب في اَرَمَ . ولا يلزم ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعَيْت ، ووايت ، ووشَيْت .

فأمَّا ما جاء على حرفين ثَمَّا فيه هاء التثنية فهو أكثر / من ذا ؛ نحو : سَنَة^(٣) ، وشِيَة ، وعدَة ، وثُبَّة^(٤) ، وقُلَّة^(٥) . وريَّة^(٦) . وذلك ؛ لأنَّ الهاء لما اتَّصلت به قوى فصار ع ما كان على

١
٢٤٧

(١) يظهر أن في الكلام سقطا نعدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ٤١١ : فإذا قلت : يعد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك .

ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحذفت فلا يكون في الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنما تزداد في الوقف لا في الوصل .

(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سنة هاء ، أو واو وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٤ .

(٤) الثبة : الجماعة من الناس وأصلها ثبوة فعلة من ثبا يشبو ، إذا اجتمع وتضام ، وقيل للجماعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جني على أن المخنوف الواو بأن أكثر ما حذفت لانه إنما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وسنة ، وعضة .

وثبة الخوض : وسطه . جعلها الأخفش والزجاج ما حذفت عينه من ثاب الماء يشوب . بدليل تصغيرها على ثوية يقال ابن يعيش : والصواب : أن يكون المخنوف منها اللام لكثرة ما حذفت لانه من الأسماء وقلة المخنوف منه العين فلم يأت بما حذفت عينه إلا كلمتان : مذ ، سة انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٨ والخصائص ج ١ ص ٢٢٦ والمخصص ج ١٠ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥ ص ٤ - ٥ بتفردات الراغب ص ٧٦ .

(٥) أصلها قلوة من قلوت ، أى لعبت بالقللة ، وهى خشبة . جمعها قلون بضم الفاء وكسرها انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ واللسان .

(٦) لام الرثة ياء لقولهم : رأيته ، إذا أصبت رثته وجمعها رثات ورثون ، والرثة تهز ولا تهز . أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٥ واللسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ، لأنَّ ألف الوصل يحذفها الوصل ،
ويحذفها تحرك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف الهمز كقولك في اسأل : سأل ،
وفي التشديد وهو قولك : أردد ، ثم تقول : ردّ إن شئت . فأما ردّا أو ردّوا فحذفها لازم
للزوم الإدغام .

وهاء التأنيث إنما تنهب في الترخيم ، وفي النسب ؛ لأنَّه عوض منها . وقد يردّ في النسب
بعض ما ينهب منه الهاء لعلّة تلحق . وإنما قصدنا أن نخبر أن ما فيه الهاء من ذوات الحرفين
أكثر مما لا هاء فيه .

* * *

وهذا شيء اتّصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك .

/ اعلم أن الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرك ، وقبل المتحرك الأول
ساكن ، طرحت حركة المتحرك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت كضحو ما ذكرت لك .
اقتتلوا^(١) .

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت
وذلك : اطرّ زيد^(٢) إنما كانت تطير ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبتدىء بساكن ،
فأدخلت ألف الوصل ، ثم أدغمت التاء في الطاء .
وكذلك اترس زيد إذا أردته تترس .

(١) في ماضى نحو اقتتل ومضارعه لقتان عند الإدغام : تحريك الفاء بالكسرة على الأصل في التخلص من الساكنين فتقول
قتلوا يقتلون ، أو نقل حركة المثل الأول إلى الفاء فتقول قتلوا يقتلون ولم يتقدم عن اقتتلوا .
أنظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ و شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٢٨٥ وقد قرىء في السبعة بالفتين في قوله تعالى (ينحسون) ،
(يهدى) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٥ هـ فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة
لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تطوع أطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف
وقد كان يقع في الإدغام فيهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا وأطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الحاء
في خلف والقاف في قتلوا . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم فيها) يريد فدارأتم (وازينت) إنما هي تزينت . ومن
ذلك قوله عز وجل (اطرنا) .

وينبى على هذا أن نقول في تترس اترس فإن بينت فحسن البيان كحسته فيما قبله .

فدخول الألف هاهنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) وإنما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اغْيِرْنَا بِكَ وَيَمْنُ مَعَكَ)^(٢) .

/ فإن قلت : تتكلمون ، وتدعون ، لم يجوز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع^(٣) ؛ لأن الأفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيها ضارعه . إنما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق ، واقتدر ، واحمررت ، واستخرج ، واغلوذن ، واحرنجم . أو في الأمر : اضرب ، اقتل ، استخرج ؛ لأنها تضارع أسماء الفاعلين فتستنع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها ، وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى^(٤) لم يجوز أن تطرح حركة الميم على السين ، / وتحذف ألف الوصل ، كما فعلت في الأفعال ؛ لأن المنفصل بائن مما قبله ، وإنما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفى إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقق ، إلا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعففاً . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الذي قبل الفاء الوسطى ساكن^(٥) .

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٦ « ولا يكون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى فعل وافعل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين . . . »

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٤١٠ « ما يجري مجرى المنفصلين قولك : اقتتلوا ويقتلون ، إن شئت أظهرت وبينت وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل في المنفصلين في قولك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم . »

(٥) فعل ، وتفعل من المضاعف لا يجوز فيها ولا فيما تصرف منهما الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقَات من الأسماء فلا إدغام فيها^(١) ؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قَرَدَد ، ومَهْدَد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قَرَادَد ، ومَهَادَد ؛ ليكون مثل جعفر^(٢) .

فإن لم يكن ملحقاً لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل أَلَد ، وَأَصَم ؛ لأن (أَفَعَلَ) ليس بملحق
بفعل .

ألا ترى أن مصادرها مختلفة إذا كان فعّالين تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراها .
وكذلك (فَعَّلَ) ليس بملحق بدحرج ؛ لأن مصدره التفعيل .

ولكن مثل جَدُول ملحق بجعفر وكذلك كوثر .

/ وإن كنا فعّلين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوَّقَل يحوقل حوقلة^(٣) ، وَبَيَّطَر بيطرة^(٤) ١
٢٥١
وسَهَوَك سهوكة^(٥) . وكذلك ساقى يساقى ساقاة^(٦) .

وفيما ذكرته لك ما يدل على ما يرد عليك منه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : قَرَدَد ، لأنك أردت أن تلحقه لأنك إنما أردت أن
تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت . . . وذلك قولك جلبته فهو مجلب . »

وقال أيضاً : « هذا باب تضعيف اللام . . . وذلك قولك قَرَدَد ، لأنك أردت أن تلحقه بجعفر . . . »

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعفر .

(٣) حوقل الرجل ضعف وأما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه فمئل .

(٤) بيطر الدابة : شق جلدها ليداوها .

(٥) في اللسان : السهوكة : الصرع . وفي القاموس : تسهوك : مشى رويداً .

في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

وذلك فعلت ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو
جلبيته جلبية ، وشملته شملة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوقلت ، وصومت صومة ومثل ذلك فيعلت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهيمنت
هيمنة ومثل ذلك فعولت ، نحو جهورت ، وهرولت هرولة ومثل ذلك فعليته نحو سلقته سلقاه ، وجمبته جمباه وقلسيته قللسة .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ في تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاه : ألقاه على قفاه .

هَذَا بَاب

ما شيه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه

وذلك قولك في أَحَسَّتْ : أَحَسْتُ^(١) ، وفي مَسَّتْ : مَسْتُ ، وتطرح حركته على ما قبله ، وتحذفها ، تشبيها بقولك : أردت ، وأقمت ، وكلت ، وبعثت ؛ كما استويا في باب رد وقام في الإسكان .

واستويا في التصحيح في باب (فعل) و (فعل) تقول : صور كما تقول : دُرر ، وبيع كما تقول : قَدَد .

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لاتصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك في فعلت $\frac{1}{252}$ / وفعلن .

فأما لم أَحَسَّ وقولك : أَحَسَّش ، وامسَّش ، ومسَّ وحسَّ فلا تحذف ؛ لأن هذا تدخله الحركة إذا ثنيت ، أو جمعت ، أو أنثت ؛ نحو : أَحَسُّوا ، وأَحَسَّا ، وأَحَسِّي . وكذلك مَسَّى ومَسَّا .

وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه . قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِثَاقَ مِنَ الْمَطْمَاطِ يَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوشُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٠ « باب ما شذ من المضاعف فثبه بباب أقت . . . وذلك قولهم : أحست يرينون أحست ، وأحسن يرينون أحسن . وكذلك تبني اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة شهوها بأقت . . . »

فإذا قلت لم أحس لم تحذف ، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة ولم يبن على سكون لا تناله الحركة . . . »

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت في موضعين من أمالي الشجري ج ١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفي الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب في مجالسه ص ٤٨٦ حسين به وكذلك القائل في أماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي السمط ص ٤٣٨ .

ومن قال : مَسَتْ ففتح الميم فإنَّما شَبَّهها بِدَسَتْ ؛ لأنَّ أصلها كان لاس يليس . وقد فسّرنا^(١) امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .

فهذا الذي فتح الميم حذف لما ذكرت لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أنَّ التضعيف مستثقل وأنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرّة واحدة ثمَّ العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب]^(٢) وقوم من العرب إذا وقع / التضعيف أبدأوا الياء من الثاني لثلاً يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لأنَّ الكسرة بعض الياء ، وأنَّ الياء تغلب على الواو رابعةً فما فوقها حتّى تصيرها ياءً ؛ لا يكون إلّا ذلك . وقد مضى هذا .

وذلك قولهم في تقضّضت : تقضّضت^(٣) ، وفي أمّلت : أمّلت . وكذلك تسرّيت في تسرّرت والدليل على أنَّ هذا إنّما أبدل لاستثقل التضعيف قولك : دينار ، وقيراط . والأصل دنّار وقيرّاط ، فأبدلت الياء للكسرة ، فلمّا فرّقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دنانير ، وقراريط ، وقريريط .

واعلم أنَّ الشعراء إذا اضطرّوا إلى إسكان حرف مّا هو متحرّك فلم يصابوا إلى ذلك أبدأوا منه الياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لأنَّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرك ، فيسلم الإعراب ، ويصحّ الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذي ينظر بأحد شق عينيه تغيظاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أجفانه ، والضمير في به وإليه يعود على الأسد .

ولأبي زيد الطائي مع قصة مذكورة في الاقتضاب ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٣٥ مع بقية الأبيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرده . . . ذلك قولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقضيت : من القصة ، وأمليت . . . » .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تفعلت من الظن وكذلك تقضيت من الانقضااض وكذلك تسريت ومثل هذا كثير » .

وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنْ الشَّعْسَالِ وَوَحْشٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(١)

١ / لم يَجْزُ أَنْ يَذْكَرَ الْبَاءُ فِي الثَّعَالِبِ ، وَيَحْرَكُهَا فَيَنْكَسِرَ الشَّعْرُ ، فَأَبْدَلَ الْيَاءَ لِمَا ذَكَرْتُ
لَكَ . وَمِثْلُهُ :

وَمِنْهُلٍ لَيْسَ لَهُ حَسَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمْسُهُ نَقَازِقُ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الثعالب ، والأرانب .

وقال ابن عصفور في كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثعالي جمع ثعالة فيكون الأصل الثعائل « ثم قلبا مكانياً » .

الأشارير : جمع إشرايرة بكسر الهزة وهي القطعة من اللحم تجفف للادخار . تتمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوحز : القطع من اللحم وأصل الوحز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجر صفة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتعجب منه ثعلب فقال إنما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .

البيت من قصيدة لأبي كامل اليشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٣ .

في الأصل « تتمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين في الضفادي للضرورة .

المنهل : المورد . الحوازق : الجماعات مفردا حازقة وقيل حزيفة وجمع فعيلة جمع فاعلة ، الجم : معظم الماء . والنقائق : أصوات الضفادع مفردا نقنقة .

منهل : مجرور برب المحذوف ، بعد الواو ، جمه مضاف إليه . والنقائق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية للمنهل .

وصف المنهل بالبعد والخافة فلا يقدر أحد أن يردده لبعده وهوله ، فليس به إلا الضفادع النقاقة ولكن لإقْدَامٍ وشجاعتى قد وردته ، وقال الأعلم : ويقال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، الضرائر للألوسي ص ١٥٢ .

هذا باب ما يحذف استخفافاً لأن اللبس فيه مأمون

وذلك أنَّ للأشياء أصولاً ، ثمَّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها .

فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشئ أصله .

ومنه ما يحذف لأنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .

فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لأنَّ الأصل

الرفع ، وهو الذي لا يتم الكلام إلَّا به ؛ كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إياه عن هذا المرفوع .

فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات .

/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ $\frac{1}{200}$

نحو : مررت بعثمان ، وأحمر يا فتى .

وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ،

وعايهم واحد^(١) .

وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على

المخفوض ، ليسلم الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر .

فإنما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت :

الضاربى والياء منصوبة ، فإنما ذلك ؛ لأنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .

والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا .

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنما ذلك لالتقاء الساكنين وليس بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارض في الفعل ؛ إذ لم يكن من إعرابه ^(١) .

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في / المجرور : مني ، وعني ، وقولني ^(٢) .

٢٥٦

زادوا النون ؛ ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هني ، ودمي .

فالذي ذكرنا مما يحذف قولك : إنني ، وكأنني ، وإلني ، لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الآخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « واعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (في) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . . . وسألت عن الضاربي فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل ضربني ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد نقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسر أيكون للأسماء إنما يكون هذا الالتقاء الساكنين » .

كلام المبرد صريح في أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بال في موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة في الضاربي والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا » .

وقال في ص ٤٥ من الأصل . « وتقع في النصب ، نحو ضربني والضاربي » .

وقال في ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضاربي الياء في موضع نصب » .

وقال في الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل في الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجوز ذلك في الغلام » .

وفي الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض .

وفي التصريح ج ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمي والماساني والمبرد إلى أن الضمير فيهما في محل خفض . . . وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه « فجعل للمبرد قولين في هذا . وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في الضاربك في موضع نصب أو جر ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط وسيبويه يراه في محل جر أو نصب فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه ج ١ ص ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ « وسألت عن قولهم ، عني ، وقولني ، وقطني ، ومني ، وللني فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هنا كعلامة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط ، ولا النون التي في من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة للمتكلم » .

ويجوز فيهن الحذف فتقول : إني ، وكأنني ، ولكنني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إنَّ) و (كأنَّ) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشَبَّهة بالفعل وليست بأفعال . فحذفت كراهية التضعيف ، وإن أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلني ، وليس في لعل نون ، فإنما ذلك لأنَّ (لعل) مضعفة^(١) : ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كل واحدة / منهما في صاحبتهما . وقد مضى القول في هذا .

فأما (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها ؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، وليست (ليت) بفعل وإنما هي مشبهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْسَ أَصَادُفُهُ وَيَهْلِكُ جُلٌّ مَالِي^(٢)

فهذا من المحذوف الذي يُلغ به الأصل .

(١) يريد مضعفة اللام .

في سيويه ج ١ ص ٣٨٦ « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت ، إني ، وكأنني ، ولعلني ، ولكنني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها ، وتضعيف الحروف حذفوا التي قل الياء . قلت : لعل ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تلغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » .

وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٨٦ على حذف نون الوقاية من ليت للضرورة . والشعر لزيد الخليل رضي الله عنه . مزید رجل من بني أسد كان يتنى أن يلتق زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فطمعته فهرب منه . العوالى : جمع عالية : وهي من الوصح ما يلي الموضع الذي يركب فيه السنان . يعني وقت اختلاف الرماح بجيئها وذهابها للطمعان . جابر : رجل من غطفان تمنى أن يلتق زيدا فالتقيا فاختلفا طمعتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا ، وانكسر ظهره .

كنية في موضع المفعول المطلق أي تمنى مزید تمنياً كتمنى جابر ، وإذ ظرف عامله منية وهي اسم مصدر تمنى . ويهلك : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني . انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ . .

وَمَا حَذَفَ اسْتِخْفَافاً لَأَنَّ مَا ظَهَرَ دَائِلٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ ؛ مِثْلُ
بَنِي الْحَارِثِ ، وَبَنِي الْهَجِيمِ ، وَبَنِي الْعَنْبَرِ : هُوَ بَلْعَنْبَرٍ ، وَبَلْهَجِيمٍ . فَيَحْذِفُونَ النُّونَ لِقُرْبِهَا
مِنَ اللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ التَّضْعِيفَ . فَإِنْ كَانَ مِثْلُ بَنِي النَّجَّارِ ، وَالنَّمْرِ ، وَالتِّيمِ لَمْ يَحْذِفُوا ؛
لَثَلَا يَجْمَعُوا عَلَيْهِ عِلَّتَيْنِ : الْإِدْغَامَ ، وَالْحَذْفَ .

وَيَقُولُونَ : عُلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ ، يَرِيدُونَ : عَلَى الْمَاءِ فَيَحْذِفُونَ لَامَ عَلَى ؛ كَمَا قَالَ :
/ وَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عُلَمَاءُ قُلْفَةً خَالِدٍ^(١)

١
٢٥٨

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَدْغَمٍ فِيهَا بَعْدَهُ إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَاِظْهَارِ الْأَوَّلِ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ
لِلثَانِي ، إِلَّا أَنَّهُ فِي بَعْضٍ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي بَعْضٍ عَلَى قَدَرِ تَدَائِي الْمَخَارِجِ وَبُعْدِهَا .

فَإِذَا لَقِيتَ التَّاءَ دَالًا أَوْ طَاءً ، كَانَ الْإِدْغَامُ أَحْسَنَ^(٢) ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا
يَفْصَلُ بَيْنَهَا أَعْرَاضٌ فِيهَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ طَلْحَةُ ، الْإِدْغَامُ أَحْسَنُ . وَكَذَلِكَ هُدًى مَدَّارُ زَيْدٍ^(٣)
وَمِثْلُ ذَلِكَ : لَمْ يَعْدُ تَمِيمٌ ، وَلَمْ يَعْدُ طَاهِرٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : انْقَطَعَ دَاوُدُ كَانَ الْإِدْغَامُ بِأَنْ تَطْبِقَ مَوْضِعَ الطَّاءِ أَحْسَنَ لِأَنَّ فِي الطَّاءِ إِطْبَاقًا
فَيَكْرَهُونَ ذَهَابَهُ . تَقُولُ : انْقَطَاوُدُ .

وَلَوْ قُلْتَ : انْقَطَاوُدُ كَانَ حَسَنًا . وَلَكِنَّ الْإِخْتِيَارَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ . وَإِنْ لَمْ تَدْغَمْ / فَجَائِزٌ .

١
٢٥٩

(١) فِي الْكَامِلِ ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ « فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا التَّقَّتْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَمَانِ اسْتِجَازِ وَاحِدٍ اسْتِثْقَالًا
لِلتَّضْعِيفِ ، لِأَنَّ مَا بَقِيَ دَائِلٌ عَلَى مَا حَذَفَ فَيَقُولُونَ عُلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ : وَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ . . . »
وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ تَظْهَرُ فِيهِ لَامُ الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهُمْ يَجِيزُونَ مَعَهُ حَذْفَ النُّونِ الَّتِي فِي قَوْلِكَ : بَنُو لِقَرَبِ مَخْرَجِ النُّونِ
مِنَ اللَّامِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : فُلَانٌ مِنْ بَلْحَارِثٍ ، وَبَلْعَنْبَرٍ ، وَبَلْهَجِيمٍ . وَأَعَادَ هَذَا فِي ج ٨ ص ٦٥ .
وَالْبَيْتُ مَفْرُودٌ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ ص ٢١٦ وَفِي أَمَالِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٤ .

وَقَالَ سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٤٣٠ « وَمَنْ الشَّاذُّ قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ ، وَبَنِي الْحَارِثِ : بَلْعَنْبَرٍ ، وَبَلْحَارِثٍ بِحَذْفِ النُّونِ وَكَذَلِكَ
يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ . فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِمَّا أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ وَكَانَتْ
لِللَّامِ وَالنُّونِ قَرِيبَتِي الْمَخَارِجِ حَذَفُوهَا وَشَبَّهُوهَا بِمِثْلِ . . . وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : عُلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ فَحَذَفَ اللَّامَ يَرِيدُ : عَلَى الْمَاءِ
بَنُو فُلَانٍ وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ . »

(٢) فِي سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٤١٨ « وَكَذَلِكَ الطَّاءُ ، مَعَ التَّاءِ . . . »
وَكَذَلِكَ التَّاءُ مَعَ الدَّالِ ، وَالدَّالُ مَعَ التَّاءِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْهَمْزُ وَالْجَهْرُ . . . »
(٣) الْأَصْلُ : هَلَمْتَ دَاوُدَ زَيْدٍ .

والظاء ، والطاء ، والذال هذا أمر بعضهن مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفيا ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فأما قراءة أبي عمرو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التبيين أحسن مما قرأ ؛ لِأَنَّ التاء لا تقرب من اللام كقرب التاء وأختيها . وكذلك التاء في قراءته (بَتُؤَثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (١) .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها (٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجْزِ الْإِظْهَارُ : إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الشَّاعِرُ فِيرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ؛ نَحْوُ : رَدٌّ ، وَفَرٌّ ، وَدَابَّةٌ ، وَشَابَّةٌ ، لِأَنَّ الْبَاءَ الْأُولَى تَلْزِمُ الثَّانِيَةَ .

فأما قولهم : أَنَّمَا تَكَلَّمَانِي ، وَتَكَلَّمَانِي ، وقوله : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي) (٣) وفي القرآن : (لِمَ تُوذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ) (٤) فَلَاَنَّ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةٌ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ . تقول : أَنَّمَا تَظْلِمَانِ زَيْدًا ، وَأَنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَمْرًا .

وأما (دَابَّةٌ) فهي فاعلة ، وكذلك (رَدٌّ) فَعَلٌ . فهما لازمة إحداهما للأخرى لا تنفصل منها . فإذا اضطرَّ شاعر جاز رَدَّدَ ، وَضَمَّنَ كما قال :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٥)

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم في ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف ٥٥ :

(٥) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦١ على إظهار التضعيف في أظلل للضرورة . الوجى : الخفاء . الأظلل : باطن خف البعير . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

من طول إملال وظهر ممل

الأملا : السفر ، وممل شاذ أيضاً والقياس مل .

وهو من رجز لأبي النجم العجلي في وصف الإبل ، أوله : الحمد لله العلي الأجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف الأدبية للأستاذ الميمنى ص ٥٧ - ٧١ .

وقال :

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا^(١)

وقال :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(٢)

١ / واعلم أنَّ أَلِفَ الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهن .

وذلك أَنَّها مفتوحة ؛ لأنَّها لم تلحق اسما ولا فعلا ؛ نحو : اضرب ، واقتل ، وابن ، واسم ، وإنَّما لحقت حرفا ، فلذلك فتحت ونحو لف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فتسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرفت فيه ، إلا أن تلحقها أَلِفُ الاستفهام فتجعلها مَدَّة ، ولا تحذفها ، فيلتبس الخبر بالاستفهام ؛ لأنَّها مفتوحة ، فلو حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : آرجل لقيك ؟ وقوله : (آله خير أم ما يشركون)^(٣) .

وكذلك أَلِفُ (آيم) ؛ لأنَّها لزم اسم لا يستعمل إلا في القسم ، فهو مضارع لألف اللام :

١ / تقول : آيم الله لقد كان / ذاك ، آيم الله لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يا الله اغفر لنا^(٤) ، لما كنت في اسم لاتفارقه وثبتت في الاستفهام فعلوا بها ذلك .

وكذلك : أَفَّاالله لتفعلن ، لما وصفت لك .

فإذا كانت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الممزة فإنَّ النحويين يختلفون فيها .

فيقول قوم : ألحمر جاعني فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سل بني إسرائيل) ؛ لأنَّها كانت اسأل ، فلما تحركت السين سقطت أَلِفُ الوصل .

فهؤلاء يحتجّون بثباتها في الاستفهام ، وأنَّ ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إلا على ذلك

(١) تقدم في ص ١٤٢ .

(٢) تقدم في ص ١٤٢ .

(٣) النزل : ٥٩ .

وحديث همزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) الشاهد في قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أَفَّاالله . وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢

ص ٣١٠ ، وسيبويه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام كما قرب جواره منها ، لأنَّ حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحْمَر جاعلي ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو $\frac{1}{٢٦٣}$ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤَى) (١) .

وكان الأخفض يجيز : اسَلَّ زيدا ؛ لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فمضى وُجد السبيل إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

تم الإدغام

قال أبو العباس : كنَّا قدّمنا في أوّل كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ، ولم يكن موضع تفسيرها ، فوجدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويّون لام الملّك / فقلنا : هي مكسورة مع الأسماء $\frac{1}{٢٦٤}$ الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة (٢) ؛ لعلّة نذكرها . وهذا أوان ذكرها (٣) .

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمّر ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم لكم ، ولهم . وكذلك كلّ مضمّر .

فإذا قلت : المال لزيد كسرتها ؛ مثلاً تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعراباً فيسلمها على ما خيلت .

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفي الأتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب » وانظر شرح الشافية ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) في الأصل (المظهرة) وهو سهو .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٣٨٩ « باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، فتفتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : أن هذا لفلان ، ولهذا أنفصل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمرنا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر . . . » وقد كرو المبرد هذه اللمة في المقتضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسعيده في الجزء الرابع ص ٥٣٤ .

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا لهذا ، وإن عمرا لذلك ، وأنت تريد لام الملك ،
لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ذاك ، أو إن زيدا ذاك ؟
فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لذلك ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذلك ، علم
أن زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء العربية إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟
فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟

١
٢٦٥

قيل : لأن الباء لا يشرکہا مثلها فتخاف لبسا ؛ فبنيتها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .
تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه^(١) يا فتى .

فإن قال : فما بالك تكسرها إذا قلت : لست كى ؟

فإنما ذاك ؛ لأن باء الإضافة تحوّل كل حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامى ، وضربت
غلامى ، والمال لى .

فأما أمّنك الالتباس في اللام مع المضمر ؛ فإنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير
الجر . تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء نحن . فلاختلاف اللفظين أمّن
الالتباس .

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر لم
كنت الأسماء على ثلاثة أنحاء لا زيادة فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟
وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة
أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .

/ للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا .

١
٢٦٦

(١) جر الكاف للتصير المتصل مختص بالضرورة عند سيويه قال : في ج ١ ص ٣٩٢ « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر
في الكاف فيجرونها على القياس . » .

يقولون : الأسماءُ أُمُكن من الأفعال ؛ فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تمكُّنها^(١) ، وأنَّ الأفعال تَبِعَ لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء: الدليل على صحَّة ما قالوا أَنَّ الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال ؛ لأنَّ أبنية الأفعال إنما : هي فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ومضارعاتها : يَفْعُلُ ، وَيَفْعِلُ ، وَيَفْعَلُ .

والأسماء تكون على (فَعَلَ) ؛ نحو : جَمَلَ وجَبَلَ ، وعلى (فَعِلَ) ؛ نحو : فَخَذَ و كَتَبَ ، وعلى (فَعُلَ) ؛ نحو : رَجُلٌ وعُضِدَ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفَعَلَ) ؛ نحو : ضِلَعَ وعَوَّضَ ، و (بِفَعُلَ) نحو : خُضَّضَ ، وعُنُقُ .

وتكون سواكن الأوساط ؛ نحو : فَهَدَ ، و كَلَبَ ، ونحو : جَذَعَ ، وعِدَلُ ، ونحو : بُرِدَ ، و خُرَجَ .

ويكون في المتحركة ، نحو : إِبِلَ ، وإِطِلَ .

فإذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلا على (فَعَّلَ) ؛ نحو : دَحَرَجَ ، $\frac{1}{267}$ وسَرَهَفَ^(٢) وهَمَلَجَ^(٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

وتكون في الأسماء على (فِعَّلَ) ؛ نحو : درهم ، وهجرع .

وفُعِّلَ نحو : حُبْرَجَ وتُرْتِمَ^(٤) ، و (فِعْلِلَ) نحو : زَبْرَجَ ، وزَبِيرَ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الغاية بما ليس فيه زيادة فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه . . . »

وقال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازية فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة . »

(٢) سرهفه : نعمه وأحسن غذاءه .

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملجا : حمن سيرها في سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحباري . ذكرنا فيما سبق ص ٢٦ أن الترم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزئبر : مايملو الثوب الجديد .

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجخمَرش ، وجِرْدَخل ، وقُدْغَمِل^(١) .

فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقيت أشياء ؛ لأننى إنما أردت بما بيّنت الإيضاح لهذا الأصل الذى ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة الثاء في تخرج ، وألف الوصل والنون ، في اخرجنجم ، ونحوه ، وتضعيف اللام في قولك : اقشعر ، واطمأن ، فكرهوا أن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد فتخرج عن المقدار ، وتصير إلى ما يستثقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ؛ لأن / الزوائد غير لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعالي .

ألا ترى أن قولك : اقتدر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدون ، واغلو^(٢) قد خرجت هذه الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .

إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .

وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .

وإذا قلت : (فَعَل) فقد كثرت الفعل .

والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التي تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ، فإنها بعد راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هي التي يخبر عنها ، وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على الأفعال فضيلة تبين بها حال تمكُّنها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازنى .

١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعى والخماسى هناك .

(٢) اغدون التبت : طال . اغلوط المهر : ركه عربيا وانظر المنصف ٣ ص ١٢ .

بَابُ مَصْطَفَيْنِ

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر .

إذا كان الاسم مقصوراً^(١) فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلاً ، وإنما هي منقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة .

فأما المنقلبة ؛ فذحو ألف قفا ، وإنما هي واو قفوت ، وحصى إنما هي منقلبة عن ياء . تقول إذا جمعت : حصيات ؛ كما أنها في الفعل كذلك .

تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .

والزائدة مثل ألف حبل ؛ لأنه من الحبل . وكذلك معزى^(٢) ، وحبى^(٣) من قولك : معز ، وحبى بطنه .

فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفاً ، ويترك / تنوينها ^١/_{٢٧٠} إذا كان مما لا ينصرف .

فإذا تئنت اسماً هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو الياء^(٤) ؛ لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون للمقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والمملود فقد استعمل اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيبويه فيسمى المقصور منقوصاً قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب تئنت ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب تئنت ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون .

وابن ولاد في كتابه المقصور والمملود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصاً . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والقراء سمي كتابه : المنقوص والمملود .

(٢) ألف معزى زائدة للالحاق بدرهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حبلى : غليظ قصير بطن والنون والألف زائدان للالحاق بسفرجل بدليل التنوين وقولهم حبىطة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٢ « اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبل فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التئنت لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فالنون من الأصل أول وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . . »

تقول في ثنية قفا : قَفَوَان ، وفي ثنية رَحَى : رَحَيَان ؛ كما كنت قائلاً في الفعل : غَزَوَا
إذا ثَنَيْت ؛ لَأَنَّهُ من غَزوت ، وَرَمَيَا ؛ لَأَنَّهُ من رَمَيْت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كلِّ حال . تقول : غَزَوْتُ ثمَّ تقول :
أَغْزَيْت ، واستغريت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثنية ملهى ، ومُستغزى : ملهيَّان ، مُستغزيَّان^(١) .

فأما الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لَأَنَّ الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إلا لما يعقل - تقول : مسلمان .

ومسلمون ، وصالحان /- ، وصالحون .

٢٧١

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفى مُصْطَفَوْن^(٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصْطَفِيُون ،
وقبل أن تنقلب : مصْطَفَوْن ، ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجز أن تردَّ إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين .

إحداهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلهما .

والثانية : أَنَّهُ لا نظير له فيخرج عن حدِّ الأسماء والأفعال .

فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لَأَنَّ الفتحة أخفُّ ، ولَأَنَّ له نظيرا في الأسماء والأفعال .

فأما في الأفعال فإنَّك تقول للواحد : غَزَا ، وللإثنين : غَزَوَا ؛ أشلا ياتبس الواحد
بالإثنين . وكذلك رمى ، ورميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٣ « باب ثنية ما كان منقوصاً وكانت عدة حروفه أربعة . . . أما ما كانت الألف فيه بدلا
من حرف من نفس الحرف ، فنحو أعشى ، ومغزى ؛ وملهى ، ومرمى ، ومجرى تشي ما كان من ذا من بنات الواو
كثنية ما كان من بنات الياء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب جمع المنقوص بالواو والنون . . . » .
اعلم أنك تحذف الألف ، وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها وإنما حذفت ؛ لأنه لا يلتقي سا كان . . . » .

وأما في الأسماء فتقولك : النزوان ، والغثيان^(١) ؛ لأنك لو حذفْتَ لا لتبسَ بفعال من غير المعتل .

وقولنا : الفتحة أخفُّ . قد بان لك أمرها .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تعوّض عن التنوين ؛ لأنَّ قبله كسرة أو ضمة .
وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحة .

وتقول : رأيت قاضيا ، وتسكّن الياء في الخفض والرفع ، في الوقف والوصل ، ثمّ تذهب ،
لالتقاء الساكنين ، وهو التنوين الذي يلحقها وهن ساكنة .

وتقول في فخذ - إن شئت - : فخذ ؛ وفي علم : علم .

وكذلك في عضد ، ورجل : عضد ورجل . ولا يجوز الإسكان في جمل^(٢) وما كان مثله .

فعلى هذا تقول : هما مصطفىان ، وهما الأشقيان ، وأعجبنى قفواهما ، ورأيت قفويهما
والمصطفيين .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في معزى ، ومصطفى والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع ، أو ياء
الجمع ، وما قبل كل واحد مفتوح ؛ لأنَّه كان مفتوحا قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء
على حاله

(١) يريد المبرد التعليل لصحة الواو والياء في النزوان والغثيان ، فإنه لو قلبتا ألفا اجتمع ألفان فتحذف إحداهما للساكنين فتصير الكلمة نزان ؛ غثان فيلتبس ببناء فعال وانظر ص ١٨٩ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « وأما فعلان فيجرى على الأصل وفعل ، نحو جولان ، وحيدان ، وصورى ، وحيدى جملاؤه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لايجيء على مثال الفعل ، نحو الحول ، والغير واللومة . . » .

(٢) انظر ص ١١٧ .

(٣) صفحتا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضعتا هنا خطأ ومكانهما بعد ص ١٥ من الجزء الثالث وينقلهما إلى هناك النجم الكلام وفى صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (إلا نوعا واحدا لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع » .

هَذَا بَاب

المضمر المتصل

١
٢٧٥

اعلم أنَّ كلَّ موضعٍ تقدَّر فيه على المضمر متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ^(١) .

وكذلك ، ظننتك قائماً ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأنَّ التاء التي تكون في فعلت لا تقع هاهنا . ونقول :

ما جاءك إلَّا أنا . وما جاعني إلَّا أنت ، وما ضربت إلَّا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأنَّ الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا^(٢) .

واعلم أنَّ ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا غنى نفسه ذكراً كان أو أنثى : قمتُ ، وذهبتُ .

وإن غنى غيره / كانت التاء على حالها إلَّا أنَّها مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث . تقول : فعلتَ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنى المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجر فعل نحن^(٣) ؛ لما ذكرت لك .

١
٢٧٦

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إِيَّاكَ ورأيت اليوم إِيَّاه من قبل أنك قد تجدا لا ضار الذي هو سوى أيا وذلك الكاف التي في رأيك فيها والهاء التي في رأيت اليوم فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقص معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ ، وإِيَّاه . . » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٨٠ « باب استعمالهم أيا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فن ذلك قولهم إِيَّاكَ رأيت ، وإِيَّاكَ أعني فإنما استعملت إِيَّاكَ ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال الله عز وجل (وأنا أو إِيَّاكم لعل هدى أو في ضلالعين) من قبل أنك لا تقدر على ههنا وتقول : أني وإِيَّاكَ منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تلعون إلا إِيَّاه) » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتم في موضع تها التي في فعلنا =

وإن ثنى المخاطب قال : فعلتما ، ذكرين كنا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فَعَلَ أنما .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلتم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّ إنثا قال : فعلتنّ ، ولا يجوز فعل أنتنّ .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(١) ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثنى الحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع الحق واوا مكان الألف وقال : إخوانك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثا فكذلك . تقول في الواحد : هذ قامت . التاء علامة التانيث والضمير في النية ، كما كان في المذكر وإن ثنى الحق الألف^(٢) .

= ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنما ولا يقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنتم لم يجوز ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنتن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنتن لم يجوز .

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا لا يجوز أن يؤتى به منفصلا فقله : تقول : قت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي . .

وقوله : ولا يجوز فعل أنما ، ولم يجوز فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنتن صريح في أنه لا يمدل إل الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطي في الجمع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يجوز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠ .

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف يجيزوه فنبه من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازهم في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على سعي ليس في المتصل . لأنه يدخله معنى التني والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك . »

أصرمت حبل الوصل أم صرموا يا صاح بل صرم الحبال همو

ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المضمر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثاً فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما وإن حدثت عن جميع فعلامتهم هم وإن كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفة . . »

(٢) هي ص ١٣٧ كررت هنا وأخذت رقم - ٢٧٧ .

/ (بِكَ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث^(١).

وتقول في الغائب : رأيتُه ، ومررت به . ورأيتها ، ومررت بها للمؤنث ، ورأيتها ، ومررت بهما للمذكر والمؤنث ، ورأيتهم ، ومررت بهم للمذكر ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمؤنث ، ورأيتكن ، ومررت بكن للمخاطبات ، وللمذكر رأيتكم ، ومررت بكم .

وكذلك تقول : هذا الضارب ، الياء في موضع نصب . وهذا المارّ ، الياء في موضع خفض .

فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر^(٢) . وهذه الياء تكسر ما قبلها .

تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ؛ كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء .

تقول : مني وعنّي ؛ لأنّ (من) ، و (عن) لا تحرك نونهما ؛ لأنّهما حروف مبنية . وكذلك قطني ، / وقدنني وما كان كمثّل ذلك .

وإنما زيدت النون ؛ لأنّها تزداد في الآخر ؛ كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزداد مع الألف في فعّلان ، والنون حرف أغن مضارع حروف المد واللين .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر اعلم أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : رأيتك للمرأة ، ورأيتك للرجل ، والتاء التي هي علامة الإضمار كذلك » .

(٢) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هَذَا بَاب

الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو
التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاء واو . فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها لخفاء
الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الجروف الأصلية . وذلك قولك :
رأيتك ، وأعطيتك إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيتهم يارجل ، وجاعني غلامهم فاعلم ، ورأيت غلامهم يا فتى ،
ومررت بغلامهم ، ومررت به ، و (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ)^(١) ، وعليهم مال ، وهذه
عصاهم يا فتى ، وهذا أخوه فاعلم .
هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة ، كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة^(٢) ؛ $\frac{1}{280}$
لاستثقالهم الضمة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء .
وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعربي جيد .
فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهي يا فتى ، ونزلت في دارهم يا هذا ، ونحو
ذلك .

وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة ؛ نحو نزلت عليها يا فتى ،
وذهبت إليها يا رجل .

(١) انظر ص ٣ - ٢٧ .

(٢) انظر ص ٣٦ - ٢٧ .

وإن شئت حذفنا التي بعد الهاء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الهاء التي بينهما حاجز ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا فتى ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(١) ؛ لأنَّ هذا يشبه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الهاء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُ يا فتى ، وكلمت غازيَهُ فاعلم .

١ / فإن كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتهما الألف^(٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ،
٢٨١
وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : رأيت زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ، وضربتها ، وهذا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفي سيبويه ٢ ص ٢٩١ « فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما ثبتت الألف في التانيث » .

هذاباب

مايختر فيه حذف الواو، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكّر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأنّ قبلها حرف لين ، وهي خفيفة ، وبعدها حرف لين ، فكهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلّا حرف خفيّ ، مخرجه مخرج الألف وهي إحدى / - $\frac{1}{282}$ هذه الثلاث .

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) ^(١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ^(٢) وفيه بصائر ورأيت قفاه يافى . وإن أتممت فعربى حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإنّ سيبويه والخليل يختاران الإتمام .

والحذف عندي أحسن . وذلك قوله (بِئْسَ آيَاتُ مُحْكَمَاتٍ) ، ومن لدنه يافى ، فى إلا ^(٣) ... وسيبويه ، والخليل يختاران [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ، لأنّها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يافى .

واعلم أنّ الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنّها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإنّ يك غثاً أو سميماً فإنّسى
سأجعل عينيهى لنفسه مقنعا ^(٤)

وقال الآخر :

/ - وماله من مجّد قديم ولا له
منّ الرّيح حظّ لا الجنوب ، ولا الصّبا ^(٥) $\frac{1}{282}$

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان بياضاً فى الأصل .

(٤) انظر ص ٣٨ .

(٥) انظر ص ٣٨ .

وقال :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ^(١)

وهذا كثير في الشعر جدا .

وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ؛ لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرِيغُهُ وَمِطْوَائِ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حذف الواو من كأنه للضرورة .

الوسيقية : أنثى الحمار التي يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمعه . الزجل : صوت فيه حنين وترنم .
يصف حمار وحش هائجا فيقول : إذا طلب أنثاه صوت بها ، وكان صوته من حسن الترجيع والتطريب ، صوت حاد بابل ،
أو صوت مزمار .

والبيت للشهاخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذَابَاب اضمار جمع المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإضمار أن يكون كافا ، وميما ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكَّرين .
فتقول : ضربتكمو يا قوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنَّما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت
الجمع الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ولكنَّك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافاً^(١) - فتقول : رأيتكم ، وضربتكم .

وإنَّما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألف ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو في الجمع ؟

قيل : لما تقدَّم ذكره من خفة الفتحة والألف .

ألا ترى أنَّك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلا بالألف ، وفي وقف المذكر :

مررت به ، ورأيتَه ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزيد ، ورأيت
زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلتم : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمَّة في الاستثقال مع هذا كالواو . وإنَّما بقيت الحركة في الواحد في قوله :

(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يعجز إسكانها ، فيلتقى
ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار : إن شئت حلفت ، وإن شئت أثبت . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليكم ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال فأثبتوا ، كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت : عليكما ، وأنيا ، ولديهما .

وأما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . . »

وإن خبرت عن جماعة مخاطبين أنهم فعلوا فحقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للثنين : فعلتما .

وَأَمَّا الْكَافُ فِي ضَرْبَتِكُمْ فَإِنَّمَا جَاءَتْ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ / الْمُتَصَوِّبِ وَالْمُخْفُوضِ ثُمَّ لِحَقِّهَا زِيَادَةُ لِلْجَمْعِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ ضَرْبَتَكَ ، وَضَرْبَتَكُمَا ، وَضَرْبَتِكُمْ .

وَتَقُولُ : إِذَا كَانُوا فَاعِلِينَ : ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ .

وَتَقُولُ : ضَرَبْتُمْ بِغَيْرِ وَאו لَمَّا أَخْبَرْتُكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . فَهَذَا ذَاكَ بَعِيْنُهُ .

فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُونَ غِيَابًا وَضَعْتَ الْهَاءَ مَكَانَ الْكَافِ إِذَا كَانُوا مَنْصُوبِينَ ، أَوْ مُخْفُوضِينَ .

تَقُولُ : رَأَيْتَهُمْ يَا فَتَى ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ فَاعْلَمْ .

وَيَجُوزُ الْحَذْفُ ، وَيَكُونُ حَسَنًا يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ ؛ كَمَا كَانَ فِي الْمُخَاطَبِينَ . إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْهَاءِ أَنْ تَكْسُرَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، أَوْ يَاءٌ .

فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمْ ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ .

وَمَنْ حَذَفَ قَالَ : مَرَرْتُ بِهِمْ ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ .

وَأِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي الْهَاءِ ، لَخَفَائِهَا كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الْوَاحِدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْهَاءَ لَخَفَائِهَا ، وَيَدْعِي مَا بَعْدَهَا مَضْمُومًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ . فَيَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمْ ، وَالْإِتِّبَاعُ أَحْسَنُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مَرَرْتُ بِهِمْ ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ .

وَنَاسٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ يُجْرُونَ الْكَافَ مَجْرَى الْهَاءِ^(١) ، إِذْ كَانَتْ مَهْمُوسَةً مِثْلَهَا / وَكَانَتْ عَلَامَةً إِضْمَارٍ كَالْهَاءِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٩٤ « وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْمًا مِنْ رِبِيْعَةٍ يَقُولُونَ مِنْهُمْ أَتَبِعُوهَا الْكُسْرَةَ وَلَمْ يَكُنِ الْمُسَكَّنُ حَاجِزًا حَصِينًا عَنْهُمْ وَهَذِهِ لَفَةٌ رَدِيْثَةٌ »

وَقَالَ نَاسٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَبِكُمْ شَبَّهَ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا عَلَمٌ إِضْمَارٍ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فَاتَبَعَ الْكُسْرَةَ الْكُسْرَةَ حَيْثُ كَانَتْ حَذَفَ إِضْمَارًا وَكَانَ أَخْفَى مِنْ أَنْ يَضْمَ بَعْدَ أَنْ يَكْسُرَ ، وَهِيَ رَدِيْثَةٌ جَدًّا .

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء .
وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقواون : مررت بكم ،
وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حوادثٍ من الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أحلامكم رَدُّوا^(١)
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أنَّ المذكَّر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنما
ضميره في النية .

وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فعلا ، وإن جمعته ألحقت واوا فقلت : فعَلُوا ؛
لأنَّ الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأما (يفعلون) وما كان مثله فإننا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال^(٢) .

واعلم أنَّ المؤنث يجرى فيما ذكرنا مجرى المذكَّر ؛ إلا أنَّ علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
الكسرة ؛ لأنَّ الكسرة / تَمَّا تَوْنُثُ^(٣) .

وجمع المؤنث بالنون مكان الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة الذكر) فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة .
ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكل موضع [علامة] المذكَّر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الخطبة .
البيت للخطبة في مدح آل قريع وهو حى من تميم .

المولى : ابن العم . أى إذا عتبوا على ابن عمهم ، وأحوج الزمان إليهم عادوا عليه بفضل حلهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .
(٢) سيذكر أعربها في الجزء الرابع ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) انظر سيويه ج ٢ ص ٣٧ - ٣٨٠ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٢٩ من الأصل .

وتقول فيما كان المؤنث : ضربتنَ وقتنَ وقلت للمذكرين : ضربتمو وقتمو ، وفي المفعول :
(ضربتكن) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتمكمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربتنَ كما تقول للمذكرين : ضربتوا ، وأكرموا فلا تلحق
إلا واوا واحدة^(١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التانيث أصلها السكون ، ولكنها حركت لا لتقاء الساكنين ؛ لأن ما قبلها
لا يكون إلا ساكناً .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتم ، وضربتم لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنما تحذف هاهنا استثقالا
للضمة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنما هى فى المؤنث نون مدغمة ، فإذا
أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

(١) فى سيويه ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ - « قلت ما بالك تقول ذهبن ؛ واذهبن ولا تضاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربكن
ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذهبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً
واحداً على فعل ، فلذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس
ليس فيهن ساكن ، نحو ضربكن ، ويدكن . . . » .

نتم الجزء الأول حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها
دون سائر الأفعال ؟

(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليما) .
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

مرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلثمائة

وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المقتضب

الصفحة	الموضوع
١١	ترجمة حياة أبي العباس المبرد
١١	نسبه
١١	أسرته
١٢	ولادته ووفاته
١٢	راء المبرد
١٥	نشأته وحياته
١٦	صفاته
١٧	براعته في الجدل والمناقشة
١٩	توثيقه
٢١	شعره
٢٤	شيوخه
٢٩	الخصومة بين ثعلب والمبرد
٣١	هدوء المنافسة بينهما
٣٢	عليهما
٣٤	نحو ثعلب كما تصوره مجالسه
٣٧	تلامذة المبرد
٣٧	هل كان المبرد متعصبا لقومه أو لذهب
٤٣	ثناء العلماء والشعراء على المبرد
٤٤	مدح ابن الرومي للمبرد
٥١	المبرد ونقد الشعر
٥٤	المبرد والشعراء المحدثون
٥٤	المبرد والطائيان
٥٦	أثر المبرد في فقه اللغة
٥٨	آثار المبرد

الصفحة	الموضوع
٥٨	الكامل
٦١	التنبيهات على أغاليط الرواة
٦٣	رغبة الأمل
٦٤	نحو الكامل
٦٤	أدب الكامل
٦٥	بلاغة الكامل
٦٦	الفاضل
٦٧	ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد
٦٧	نسب عدنان وقحطان
٦٨	اعجاز أبيات
٦٨	شرح لامية العرب
٦٩	كتب لم تنشر
٦٩	المذكر والمؤنث
٦٩	التعازي والمرثي
٦٩	الروضة
٦٩	كتب أشارت إليها المراجع
٧٠	المقتضب
٧١	هذا باب المخاطبة
٧٥	زمن تأليف المقتضب
٧٧	نسخة أصل المقتضب
٧٨	الاضطراب في النسخة ومعالجته
٧٩	هل في النسخة نقص ؟
٨١	النقل عن المقتضب والإشارة إليه
٨٨	شرح المقتضب
٨٨	تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب
٩٢	صلة المقتضب وغيره بكتاب سيبويه
٩٣	شواهد المقتضب
٩٤	هل استشهد بالحديث النبوي ؟
٩٥	الشواهد القرآنية
٩٦	رد المبرد على سيبويه أو مسائل الفلظ
١٠٢	الانتصار لابن ولاد

الصفحة

الموضوع

١٠٣	كتب المبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها
١٠٤	أسلوب المبرد وخصائصه
١١٣	لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته
١١٣	مذهب المبرد بين القياس والسمع
١١٧	اسراف المبرد في رد الروايات
١١٩	بين المبرد والقراء
١٢٣	موقف المبرد من الكوفيين
١٢٤	اصطلاحات المبرد
١٢٦	منهجى في الشرح والتعليق

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

الموضوع	الصفحة
هذا تفسير وجوه العربية واعراب الاسماء والانفعال	١٤١
هذا باب الفامل	١٤٦
هذا باب حروف العطف بمعانيها	١٤٨
هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول	١٥١
هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون	١٦٠
هذا باب ما كان لفظه مقلوبا الخ	١٦٧
هذا باب اللفظ بالحروف	١٧٠
هذا باب ما يسمى به من الافعال المحذوفة والموقوفة	١٧٣
هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه	١٧٤
هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين	١٧٩
هذا باب الابنية ومعرفة حروف الزوائد	١٩١
هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها	١٩٤
هذا باب حروف البذل	١٩٩
هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها	٢٠٤
هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة	٢٠٦
هذا باب معرفة الابنية وتقطيعها بالافعال الخ	٢٠٧
هذا باب معرفة الافعال : اصولها وزوائدها	٢٠٩
هذا باب معرفة الفات القطع والافات الوصل الخ	٢١٨
هذا باب تفسير بنات الاربعة من الاسماء الخ	٢٢٤
هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثة	٢٢٦
هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب	٢٢٩
هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل	٢٣٤
هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل	٢٣٧

٢٤٢	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٤٥	هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال
٢٤٩	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء
٢٥٣	هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة
٢٥٥	هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة الخ
٢٥٦	هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها الخ
٢٦٠	هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو الف
٢٦٢	هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة واقيها حرف لين
٢٦٦	هذا باب ما كان من الجمع على وزن فعل وفعل مما اعتلت عينه
٢٦٨	هذا باب ما كان من الجمع على فُعلة
٢٦٩	هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عيان
٢٧١	هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده
٢٧٢	هذا باب ما اعتل منه موضع اللام
٢٧٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٧٥	هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال
٢٧٦	هذا باب ما بنى من هذه الأفعال أسما الخ
٢٨٦	هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات
٢٨٧	هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين
٢٨٩	هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل
٢٩٢	باب الهمز
٣٠٤	هذا باب ما كان على فعلى مما وضع العين منه ياء
٣٠٦	هذا باب ما كان على فعلى وفعل من ذوات : الواو ، والياء اللتين هما لمان
٣٠٨	هذا باب المسائل في التصرف مما اعتل منه موضع العين
٣١٧	هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة
٣٢٨	أبواب الإدغام
٣٢٨	هذا باب مخارج الحروف الخ
٣٣٣	هذا باب إدغام المثليين
٣٣٤	هذا باب إدغام المثليين في الفعل الخ
٣٤١	هذا باب الإدغام في المثليين في الانفصال
٣٤٢	هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع
٣٦٠	هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود

٣٦٢	هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين
٣٨٠	هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه
٣٨٣	هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون
٣٩٣	باب مصطفىين
٣٩٦	هذا باب المضمر المتصل
٣٩٩	هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الفائب وتفسير أصله الخ
٤٠١	هذا باب ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات
٤٠٣	هذا باب اضمار جمع المذكر

رقم الإيداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩
الترقيم الدولي ٩٧٧-٢٤١-٩٨-٢ ISBN

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

